



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الرابع والعشرون

زلزلة - سرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَلَّ الْمُؤْمِنُونَ يُنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ

(سورة التوبة آية ١٢٢)

«من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»

(أخرجه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م

مطبعة الموسوعة الفقهية

[ إعادة طبع ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م ]

بمطابع دار النسخ للطباعة والنشر والتوزيع بمصر

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الأجل :

١ - الأجل في اللغة مدة الشيء ووقته الذي يحل فيه ، وهو مصدر أجَلَ الشيء أجْلاً من باب نصب ، أي تأخر فهو أجل ، وأجلته لأجلاً جعلت له أجلاً ، والأجل على وزن فاعل خلاف العجل . والأجل في اصطلاح الفقهاء : لغة المستقبل التي يضاهي إليها أمر من الأمور سواء كانت هذه الإضافة أجلاً للوقوع بالتزام ، أو أجلاً لإنهاء التزام ، وسواء أكانت هذه المدة مطروقة بالشرع ، أم بالقضاء ، أم بإرادة الملتزم ، فرداً أم كثر .<sup>(١)</sup> (تظفر : أجل ج ٢ ف ٥) .

ب- الحقب :

٢ - الحقب في اللغة المدة التطوية من الدهر ، وهو يسكون الفاعل وضماؤه ، والجمع أحقاب مثل فصل وأقبال . وقال الحقب تهاون عامداً ، والحغبة بمعنى المدة ، وأجمع حطب مثل سوراً وصوراً<sup>(٢)</sup> .

جـ - الدهر :

٣ - الدهر يطلق على الأبد ، وقيل هو الزمان قبل أو كثر ، وقال الأزهري : والدهر عند العرب يطلق على الزمان وعلى الفصل من فصول السنة .

## زلزلة

انظر : صلا الكسوف ، وملا الجاهة .

## زمان

التعريف :

١ - الزمن والزمان يطلقان على قبيل الوقت وكثيره ، ويجمع زماناً وزمنةً وأزمن ، والعرب تفسرون : لفته ذات الزمان : يريدون بذلك تراخي الوقت ، كما يقال : لفته ذات انعيم ، أي بين الأعوام ، ويقولون أيضاً : علفته مرفة من الزمن ، كما يقال : مشاهرة من الشهر ، ويسمى الزمان : العصر أيضاً .

والفقهاء يستعملون الزمان بمعنى أجل الشيء ، ومدة موافقه ، كما يستعملونه بالمعنى الطغوي .<sup>(٣)</sup>

(١) المعاج والافراس مادة : (أجل) .

(٢) فصحح مادة : (حقب) .

(٣) الصحاح والافراس واصطلاح مادة : (زمن) . التعريفات لمجريطي ١٥٦ هـ . الكتاب الطبري

وعلى أنزل من ذلك، ويقع على مدة الهدايا  
لها. (١)

2. **المادة 2** -

٥- ائدي اللغة البرعة من الزمان تقع على  
القليل والكثير، والجمع مد على غرة  
وضرف: ١٢

هو الرقب

٦- التوقيت في اللغة مفرد من الزمان وهو من الأسماء، وكل شيء عُدَّت له حيناً فقد رتبه توقيتاً، وكذلك ما عُدَّت له غاية، واجمع التوقيت.

مفردات قرآن و تفسیر :

٤- الزمّن يشمل خمسة واليوم والأربع  
واللّيل والنهار وعندها من أقسام الزمّان. لأنه  
يطلق على كلّ السّاعات والأيام. وهذا قد  
حصّاه سبحانه وتعالى بعض الأيّام  
بأحكام، وقال ذلك الزمّن الّذي بين طلوع  
الفجر وطلوع الشمس، فإن الله سبحانه وتعالى  
جعلها وقتاً لأداء فريضة الصّبح، ثمّ إنّها  
هي التي يقرأ فيها قرآنه عزّ وجلّ. والله

للصلاة أولا واحرا، وإن أول وقت الضحى حين  
يطلع الفجر، وإن أتم وقتها حين تطلع  
الشمس<sup>(١)</sup>، ومن ذلك أيضا الزمن الواقع بين  
زوال الشمس عن كاه السماء وبين بزوغ ظل  
الشيء، مثله، فإن الله سبحانه وتعالى جعله وقتا  
لأداء فريضة الظهر، فثبتت إمامة جبريل  
عليه السلام للنبي ﷺ حيث صلى به الظهر في  
أيوم الأول حين كان النبي ﷺ مثل الشراك،  
ويصلى به الظهر في اليوم الثاني حين كان ظل كل  
شيء مثله<sup>(٢)</sup>.

وتغسل يدها ثلاثاً يذكره الفقهاء في كل صلاة. وينظر في بحث أركان الصلوة.

هذا ومن الأزمات التي عاصها الله يعص  
الاحكام أيضا شهر رمضان، فإن الله سبحانه  
ويعلي حمله ونشأ الأداء فريضة الصيام، لقونه  
سحانه وتعالى. ثم شهر رمضان الذي قيل فيه  
انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على اعقاب  
فمن يضره ما كنتم تكتمون. ١٦

وَأَشْهَرُ نَجْعٍ ، وَهِيَ الْمَرْسِيَّةُ الْوَالِغَةُ بِحَدِّ مَضْجَعِ  
الْمَرْجِيَّةِ أَيْلَامَ الشَّرِيقِ . إِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى

1: حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى: "وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْمَصِيرِ" قال: "يَوْمَ الْمَصِيرِ" يَوْمَ الْقِيَامَةِ. أخرجه أحمد (1/186) ط 1، القدر: من أبي هريرة. وصححه الفهرست 16/1 شافعي.

[illegible]<sup>1</sup>  $\Gamma_1$  هو مجموعة القواعد.

(2) *العلماء* (علماء)

(note)  $\text{int}(\frac{\partial}{\partial x}) = \frac{\partial}{\partial x}$

۳۱) انعام علیہ ارفقہ

عليه استحقاق قضاءها بقية السنة<sup>(١٢)</sup> وينظر مصطلح: (بيع).

ومن ذلك الإجارة، فتكون الإجارة مقيدة بمدة محددة أو غير محددة بها، بل بالتسليم<sup>(١٣)</sup> وينظر مصطلح: (إجارة).

وكذلك الوكالة فيها لو أمر الموكل الوكيل أن يبيع في زمن معين، كיום الجمعة فليس للوكيل مخالفة لأنه قد يكون له غرض في التخصيص<sup>(١٤)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (وكالة).

ويعتبر الزمان أيضا في الطلاق، فإن الطلاق من التصرفات التي تنسب إلى الزمان ماضيا كان أم مستقبلا، ويخص به ويستثنى وقوعه على وجه<sup>(١٥)</sup>.

والتفصيل في مصطلح: (طلاق).

وكذلك في الإبراء كما إذا حلف أن لا يقرها لمدة أربعة أشهر أو أكثر<sup>(١٦)</sup>.

وينظر مصطلح: (إبراء).

وكذلك في اللعان كما إذا جنبت المرأة بولده

جعلها وقفا لأداء فريضة الحج، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾<sup>(١٧)</sup>.

ومن ذلك أيضا زمن أداء زكاة الفطر، والذي يبدأ من غروب شمس آخر يوم من رمضان ويمتد إلى قبل صلاة العيد.

ومن ذلك أيضا يوم حرفة فإن صومه مستحب لغير الحاج.

٨- وهناك الزمنة تخص بعض المكلفين بحسب حالهم، مثال ذلك زمن الظهور وزمن الخبث بالنسبة للمعمرات، وزمن الإحرام وزمن الحل بالنسبة للحاج، ويترتب على ذلك أنه المرأة في زمن الحيض يحرم عليها أمور تكبر عورة عليها في زمن الظهور كالصلاة والصوم والطواف وقراءة القرآن وغير ذلك، كما سبق بيانه في مصطلح: (حيض).

وكذا الحصرم فإنه في زمن الإحرام يمنع من بعض ما كان مباحا له في زمن الحل، كلبس الخبط أو الخبط من الطيب في حق الرجال، والمرأة المحرمة لا تستقب ولا تلبس القفازين، إلى غير ذلك من الأحكام التي سبق بيانها في مصطلح: (حرام).

٩- ويعتبر الزمان في المعاملات، ومن ذلك ما لو باع شجرة أو بناء في أرض مؤجرة لغير الشاري، أو موصى له بمقتضاها، أو موصوفة

(١٢) بداية المتاع ١٤٦/٢، ١٣٥ ط. المكتبة الإسلامية

(١٣) القنطري لمدة ١٤٦/٢، التحرير ٩٨/١

(١٤) بداية المتاع ٤١/٢، المحرر ٢٨٢/٢

(١٥) بداية المتاع ١٣٢/٢، ١٣٨ ط. مع التحرير ٦٠، ٦١

(١٦) حواضر الإكفيل ١٤٦/٢، ٣٥١ ط. حلقية

(١٧) المحرر ٣٩٠/٢، مع المتاع ٣٩٢/٢، كتاب المتاع

٣٧٥، ٣٧٢ ط.

(١٨) مع التحرير ١٩٨/٢

(١٩) سورة الحجر ١٩٢

ولفني، وتلفني، وتصليه في مصطلح:  
(أجل).

حكم سب الزمان:

١٠- لم يرد النهي عن سب الزمان، وإنما ورد  
النهي عن سب الدهر في حديث أخرجه مسلم  
في صحيحه بمسند طريق عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عنها: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تسبوا  
الدهر فإن الله هو الدهر»<sup>(١)</sup>.

وسب النبي عن سب الدهر هو أن العرب  
كان شائبا أن سب الدهر عند النوازل  
والحوادث والمصائب الثلاثة بها من موت أو هرم  
أو تلف مال أو غير ذلك، فيقولون: يا خيبة  
الدهر وبحر هذا من أتعاب سب الدهر، فقال  
النبي ﷺ: «لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر»  
أي لا تسبوا فاعل النوازل، فإنكم إذا سبتم  
فاعلها وقع السب على الله تعالى، لأنه هو  
فاعلها بمنزلة، وأما الدهر الذي هو الزمان فلا  
فعل له بل هو مخلوق من جملة خلق الله تعالى،  
ومعنى فإن الله هو الدهر: أي فاعل النوازل  
والحوادث ومخلوق لتكاليفات<sup>(٢)</sup>.

لا يجنب كونه من الزوج، كان ولدته لآكل من  
سنة أشهر بعد الطهر<sup>(٣)</sup> والتفصيل في  
مصطلح: (المان).

وكذلك في النفقة فإنها تسقط بمضي الزمان  
بلا إنفاق، إلا نفقة الزوجة وخاضعتها فإنها  
لا تسقط بل تصير ديناً في دمه<sup>(٤)</sup> والتفصيل في  
مصطلح: (نفقة).

ومعبر الزمان أيضاً في الجبن، كما إذا حلف  
أن لا يفعل شيء، حباً أو زماناً أو مهن<sup>(٥)</sup>،  
والتفصيل في مصطلح: (أيمان).

وفي الشهادات فإن الزمان يؤثر في الشهادة  
على القتل كما إذا احتطب الشهود في زمان اقتل  
أو مكانه فإنه لا يثبت.

ويؤثر أيضاً في الشهادة على الزنا، كما إذا  
شهد أربعة أنه زنى بهراً يمكن عند طلوع  
الشمس، وشهد أربعة أنه زنى بها بمكان أغم  
عند طروق الشمس هوى، أخذ عنهم جميعاً، إذ  
لا يتصور من الشخص الزنى في ساعة واحدة في  
مكائين متتابعين<sup>(٦)</sup>.

هذا وقد سبق في مصطلح (أجل) وهو فلدا  
للمستقبلة التي يضاف إليها أمر من الأمور أنه  
ما عتبر أو مصدره على ثلاثة أقسام: شرعي

(١) حديث: «لا تسبوا الدهر» رواه شاذله أخرجه  
مسلم (١٦٦٢/٨) ط. جسر لغني، عن أبي هريرة  
(٢) صحيح مسلم شرح النووي ١٥/٢٧٠ ط. كنعانية،  
وتعبر الفهر ٢٩/٢٩٩ ط. الأولى

(١) روضة الطالبين ٢٥٦/٨ - ٢٥٧  
(٢) حاشية الفهر لغوي على الفهر ٢٧/٢٥٦  
(٣) المحقق العكبري ٢/١٧٧  
(٤) فتح القدير ١/٩٨



أخرج لا تستعجب ومعه ، فهو هذا يشبه الموسع ،  
هذا على اعتباره من المرونة ، وقيل إنه من  
الضيق ، اعتبار أن العمر زمان للأدلة كثر كذا (١)

المخلوق :

أ- الإصرار بالحدود :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن مضي الزمان لا أثر  
له على الإصرار بالحدود ، باستثناء الإصرار في حقه  
انصرف عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن  
الإنسان غير منهم في حق نفسه (٢)

ب - الشهادة في الحدود :

١٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن  
الشهادة على الزنى والقتل وشرب الخمر نقل  
وتو بعد مضي زمان طويل من الارتفاع ، وقرئ  
الحنفية من إمدود الحائض حتى لله تعالى ، لا  
تقبل الشهادة فيها بالفقهاء ، بخلاف ما هو حق  
للعقاد ، وتفصيله في تقدمه ص ١٣ / ١٢٠

ج - سماع الدعوى :

١٤ - اتفق الفقهاء على أن الحق لا يقطع  
بالفقهاء ، بل يقرئ جمهور الفقهاء في سماع

(١) كشف لأسرار البصير ١١٤ / ٢٤٣ ، مغربي  
(٢) مواهب جرحوت شرح مسلم القوت ٧٤٢ / ١

شرح حديثي ٨٩ / ٩٢

(٣) سماع الصانع ١٩٧ ط - الطبعة ، الثاني ٧٨ ط -  
البراص

أثر الزمان على العبادات والمخلوق  
للعبادات

١١ - العبادات باعتبار الزمان الذي تؤدي فيه  
توسد : معلقة وموقفة ، فمعلقة هي التي لم  
تبدد زمامها من محدد له طرفان ، لأن جميع  
العمر فيها بمنزلة الوقت غير هو موت ، وموت  
أحداث العبد واجبة كالنكاحات ثم مندوبة  
كالنقل المطلق .

ولما اتحدت المقتضية مصادم معبر فهي  
محدد الشارح زمانا معبر لأدائها ، لا يجب  
الأداء قبل ولا يصح ، وبأنه بالتأخير إن كان  
فالمطلوب واجبا ، وذلك كالمصروفات الخمس  
وصوم رمضان .

ومضى الأداء إما موسع : وهو ما كان الزمان  
فيه يقبل من أدائه ، أي أنه يتسع لأداء الفعل  
وأداء غيره من جنسه ، وذلك كوقت الظهر مثلا  
فإنه يتسع أداء صلاة الظهر وأداء صلوات  
أخرى ، ولذلك يسمى عرفا .

ولما مضى وهو ما كان الزمان فيه يتسع  
الفعل وحده ولا يتسع غيره معه ، وذلك  
كمضاه إن زمانه لا يتسع لأداء صوم آخر فيه ،  
أي معنى معبرا أو موقفا ، وأخرج من العبادات  
التي يشبه زمان أدائها الموسع والمضيق لأن  
الانكشاف لا يستطرح أن يؤدي حينين في عام  
واحد ، فهو يشبه المصيق ، ولكن أعمال

الدعوى بين ما تقادم منها وما لا تقادم، وفرق الحنفية بينهما، فقالوا: إن لولي الأمر منع الفصل من سماع الدعوى في أحوال يشترط مخصوصة لتلافي التزوير والتعجيل. واحتج الفقهاء الحنفية في تعيين المدة التي لا تسمع بعدها الدعوى في الشرف، ومالك اليتيم، والغائب، والإرث، فجعلها بعضهم ستاً وثلاثين سنة، وبعضهم ثلاثاً وثلاثين، وبعضهم ثلاثين فقط، إلا أنه لما كانت هذه المدة طويلة استحسن أحد السلاطين فيما سوى ذلك جعلها خمس عشرة سنة فقط. ومن ذلك يظهر أن التقادم بمرور الزمان مبني على أمرين:

الأول: حكم اجتهادي نص عليه الفقهاء.  
والثاني: أمر سلطاني يجب على القضاة في زمنه اتباعه، لأهم مقتضاه معزولون عن سماع دعوى مضي عليها خمس عشرة سنة بدون عذر، والفاضي وكيل عن السلطان، والوكيل يستند التصرف من موكله، فلذا خصص له المخصص، وهذا عسى يمنع<sup>(١)</sup>، ولتحصيله في مصطلح: (تقادم).

وثبت التقادم في وضع اليد وإن ثبت الملك بذلك فينظر في مصطلح: (حيازة) ومصطلح: (تقادم) ف/ ٩.

## زَمَانَةٌ

الترتيب:

١ - الزمانة لغة: البلاء والعلامة، يقال: زمن زمناً وزمناً وزمناً: مرض مريضاً يذوم زمناً طويلاً، وضعف بكبر سن أو مطولة مدة فهو زمن وزمين.

ولا يخرج استعمال الفقهاء هذه اللفظة عن نفس المفهوم. قال زكريا الأنصاري: الزمن هو ابتلى بأفة غصه من العمل.<sup>(٢)</sup>

الألفاظ ذات الصلة:

١ - المدة:

٢ - القصد: أنه يأخذ الإبل في ذراعتها فيبنيها إلى الأرض.

والقصد: من أصابه داء في جسده فلا يستطيع الحركة للمني.<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب، والمصمم الوسيط مادة: (زمن)، والإنداد

(١٦٤/١)، وحاشية الجعل (١٦٤/١)

(٢) النهاية لابن الأثير، ومن القضاة، والمصباح للبرهان (عبد)

(١) حاشية ابن حنبلين ١/١٠٢، ٣١٣ ط الأبيد، شرح المجلد للأناسي ٥/١٦٨ مادة ١٦٦١ ط مشور



الكفرة بلا رية سانه من الميوت لمصره بالعمل  
صورا ساء فلا يجريه الرمس لئلا يجره عن  
العمل<sup>(١)</sup>  
وبنقصيل (ر كفاة)

قتل نوس في الجهاد

٦ - يرى جمهور نقضها عدم جور قتل الرمس إلا  
إذا نزل حقيقه لومس مائري والطاعة  
وقنصره وأشدك تلك<sup>(٢)</sup>

ذهب الشاعبة على الأظهر إلى جور قتل  
رمس ولو لم يكن من يقتل ولا رأي له معصم  
قوة بمثل «عقلو بشرى»<sup>(٣)</sup>  
وبنقصيل (ر جهاد)

تعدد لمزية من الرمس

٨ ذهب جمهور الحجة والخبره وأشدك في  
أحد أقواله إلى أن الرمس لا يجريه عليه راد كذا  
موسوا، لأنه لم يكن من أصل القتال لا يكن

الإحراج باله، لأن الأصل في الجرح، ثم يجب  
الدل<sup>(٤)</sup>

فإن الكسور في مجلس عدم وجوب الخلع  
على الرمس إذا لم يمتلئ شرفا الاستطاعة  
لجرح الخلع، والمزاد من منقاعة التكيف،  
وعلى سلامة الأصابع والأوتار، ومن جملة  
الأسباب سلامة اليد عن الأفت منه عن  
لحمه لا بد منه في سفر الخلع، لأن الخلع عبادة  
طبه فلا بد من سلامة اليد، ولا سلامة مع  
المانع<sup>(٥)</sup>

وروي الحسن عن أبي حنيفة أن الرمس يجب  
عنه أن ينج، لأنه بمنزلة يركن لا يقدر  
نفسه، والمدة العبر كقبحه وجوب الخلع  
كأنه في الراد والر حلة، وكذا يفر من  
لا سنده الراد ورجله، وقد وجد<sup>(٦)</sup>

في كتاب الرمس في الكفاة

٩ - لا خلاف بين النجاشية في أنه لا يجري في

المساجد من رقع ظفر ١٦٥: ٢٠٠ وقرطبي ١٠٠  
والإقناع ص ١٢  
١٦٥: ١٦٠ والفتح ١٦

١٣ - ليس في الرمس الاستطاعة الجرح والرمس من الرمس  
المرطبي ١٦٥: ١٦٠ - ط دار الفاضل من ص ١٦٠  
مقالة درمج النجاشية ١ - ٣٣ - ط دار الفاضل  
ورمسه ولما في الرمس لا بيت الجرح الذي فيه الرمس  
والرمط كذا في فتح الباري ٨٣ - ط المطبع  
١ - مدافع الصنائع ١٦٥: ١٦٥ - وفتح القدر ١٦٥: ١٦٥

١٦ - المصري فندبه ١٦١: ١٦١ وحاشيته للمجلد ١٦١: ١٦١  
وكتاب الصنائع ١٦٥: ١٦٠ والفتح ١٦٥: ١٦٠  
١٦٥: ١٦٠ والشرح الصميم ١٦٥: ١٦٠  
١٦ - مدافع الصنائع ١٦٥: ١٦٠ والفتح ١٦٥: ١٦٠  
وكشف كتاب ١٦٥: ١٦٠ والشرح الصميم ١٦٥: ١٦٠  
وحاشية المحل ١٦٥: ١٦٠  
١٦ - صورة القدر ١٦٥: ١٦٠

عليه جزية كائنه والقصبي<sup>(١)</sup>

ويبقى اللكمة وقلة نعمة على سده وأبو  
يوسف وجسوب الجزية على الرمن إذ كان له  
مثل، بناء على أنها أجرة سكن وأد رجل بالغ  
عوسر، فلا يقيم لي قدر الإسلام بغير جزية،  
وهذا عليه، وجاء في كتاب النبي ﷺ إلى معاذ  
بالهزم دحش من كئ حاء دهاوا،<sup>(٢)</sup> كتابا يسلوه  
حديث عمر رضي الله عنه بمسورة، فأنه أمر أن  
نصرت الجزية على من حرت عليه ثولسي،  
أن اجبرية إذ كان أجرة على سكن القدار  
مظاهر، وإن كان عقوبة على الكلم بكرة،<sup>(٣)</sup>  
على الخمرين لا بقر بعد حرة<sup>(٤)</sup>

وقلمصل . ح ١٩

## رمزم

التعريف

١ - رمزم - بر بر محتوي - اسم غير المشهور  
في السجدة، الطرم، بها وبين بكعة اشرف  
تعال ونلاول دياغا<sup>(١)</sup>

وصيب سرج تكفرة ملاها، بقار، حله دم  
ورمزم إداي كيرا، وقيل لأحمعها، لأنه  
لما صيب ك، على وجه الأرض، قلب هاجر  
لها، رم، ي، جمع يامدارك، لا جمع  
صوب رم، وليس لأنها رم، بالذات مثلا  
ماعد لها سيارشلا، بعد صحت هاجر، وهذا  
حين تمجرت وخرج صبا لله وساح بيضا وسلا  
جمع بجمع الرائب حونه، وروي بالولا أمكم  
حاجر حوط، عليها اللاب لوبية كاه<sup>(٢)</sup>  
وقيل إن صها عن سوا<sup>(٣)</sup>

## رمود

انظر حل وكاه

(١) أمكانه الم ١٩٠ وخر من ١٩٠-١٩٠ وضع بقدر  
٢٧٢ في الأسيرة وطاق المصنوع ٢٠١١، وهو  
مصنوع ١٩٠٠ من المصنوع، وقيل المصنوع ١٩٠٠  
١٩٠٠ من المصنوع، وفي المصنوع ١٩٠٠ من المصنوع،  
(٢) ١٦٨ ٦٦، كثر حرت حيد، حاد، وحاد، ٢٩٨٢٠  
٢٩٨ ٦٦، الحرف العنيفة، ح ١٩٠٠ من المصنوع  
رواه المصنوع  
(٣) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي  
المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع  
المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع  
المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع ١٩٠٠، المصنوع

(١) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي

(٢) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي

(٣) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي

(٤) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي

(٥) ٢٧٢ في المصنوع ١٩٠٠، وحاد، المصنوع ٢٠١١، وفي

میلونکہ ایما طعام عظمہ داد اوردادو الطبالبی  
فی حنفہ ہوشیاء سقمہ<sup>۱</sup>

وہیں بلشارب ان پتخلع من ماء درم، اوی  
بکثر من شربہ حتی یمنقی، ویربوی مدحتی  
پشع رب، لخبیر من مجہ دلیۃ دانہا ویر  
الناقصین انہم لا یصلون من ماء درم<sup>۲</sup>

ونہی استفیعہ منی لہ یسر شرب ماء درم  
لی یسکر الاحوال، لا عنب الطواف خاصہ  
وانہ یسر شربہ ماء درم لکسر لحد رسولقبر  
الحلج والمسر<sup>۳</sup>

ب۔ آداب الشرب من ماء درم

۱۔ للشرب من ماء درم اداب، حذف بعض  
الذہب، من اسنن او التلوذات لوالستحیات،  
منہا ما روی محمد بن عبد الرحمن بن ابي سکر  
قال۔ کنت عند ابن عباس ووصی اللہ عنہما  
حلقا فجاہد رجل فقال من این جئت؟ قال

وزمرم اسماء آخری کثیرا، منہا طبع،  
ویرا، وضوضونہ وصدا اللہ لیساعیل، ویرکۃ،  
وصدرۃ عبد المطلب، ووضعت فی الحدیث وبأما  
طعام عظم، وشفاء سقمہ<sup>۴</sup>

۲۔ درم درم ہی مثر اسماعیل بن ابراہیم علیہما  
الصلاۃ والسلام، الہی سفاد اللہ تعالیٰ عنہا  
طس، وهو صیرہ، لانکت لہ امرہ مدہ لہم  
عبد، فکتاب الی الذہب تصدیر لہ تعالیٰ  
وینعتہ لاسماعیل، سم لب الرد فعلت مثل  
دست، وبعث اللہ تعالیٰ جموعہ علیہ السلام  
صیر لہ عقبہ فی الارض فظہر الماء<sup>۵</sup>

الأحکام لثقلہ ہرمزم

أ۔ الشرب من ماء درم

۲۔ انکر الذہب، علی لہ یمنع للحاج  
والدرم قد یسرب من ماء درم، لال انہی یکر  
درم من ماء درم، ولما روی سلم انہا

۱۔ جہادی وفتح ۲۹۹/۴۔ ط الطبیب من غنیت ہر  
عیس

۲۔ طب۔ دلیا مبارکۃ ایما طعام عظم، سق خیرہ  
مد

۳۔ طب۔ امانہ جانتا ویر الظہر۔ وخرجه ابن ماجہ  
۱۶، ۱۶۔ ط الطبیب ویر حدیث ابن عباس، وای  
استاد اصطراب

۴۔ طبع الصیر ۱۸۹/۲، جوہر الإکلیل ۱۷۹/۱، للوی  
ویرہ علی شرح المحلی ۱۶۵/۲، المحلی ۱۶۵/۲، طبع  
قاری ۲۹۲/۳

۵۔ الدرہ الطریۃ لایر شام ۱۶۱/۱، سانیۃ  
المجلد ۱۸۲/۲، ولایت العرب ۱۸۰/۲

۶۔ حدیث، اید مسوکۃ وایما طعام عظم، أخرجه... ط  
۱۹۹۲، ط اصحیحی من حدیث فی ج۲ ویرساق  
وخصمہ سق، فی مسند الطبیبی (ج۲) ۶۶۔ ط مائرد  
لایرہ المجلد ۱

۷۔ طبیب الاسماء والصفات ۲۳۱/۳، وای العرب ۱۸۱/۲،  
ویرساق المجلد ۱۸۲/۲، وای القندیر ۱۸۹/۲، ولای  
البیوتہ ۱۶۱، وفتح الباری ۲۹۹/۲

۸۔ حدیث، وای القندیر شرب من ماء درم، وأخرجه  
۹

مثلا عمل ١ - ثلاث نظوف في شرب سيرة  
هذه ١١١

وجس بعض حديثي القبط، على أنه  
احد من عند شرب ماء مرمر كثيرا، وقيل إن  
هـ و١ - شرب من عند من هي الله شيئا  
له دل - شرب من الماء الذي من روم وهو  
قاله ١٢ - محمود على أنه يبيد الخواص، ويدهش  
ناراً، من حله من عاصم دال - ذكر ذلك  
لعكرمة صنف - هـ ما فعل - أي ما شرب منها -  
لأنه كان حينها راجلاً ١٣

ج - نفل ماء روم

هـ - نفل القبط، على - يجوز السرد من ماء  
روم وقيل، لأنه سحيف، فهو كالشدة،  
ويجس شي برون فلا يعم.

ز - حبيب حبيب وإن تكب والذ الحبيب من  
سحب - شرب من ماء روم وهو في الجلاء  
فيه شدة من استعنى ١٤ - وقد روي عنه من  
عن عشرة رومي الله بعضي عينا - آب كات  
نفل من ماء روم، وقيل من روم الله شيئا كات

من روم قال - شرب منها في سيرة ١٥  
هكيت قال - إذا شرب من ماء من نفل كات  
وهو كرس من ماء من نفل، ومن نفل ماء روم  
ويصنع منها، فإذا شربها فله من ماء

ومن ١٦ - من سطر في شرب كل من، بنفس  
من روم، ويصح من الماء من روم وجهه  
وهو من روم، ويصح من الماء من روم، ويصح  
نفل من في الماء من روم، ويصح من روم  
أنه من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم

من بعض القبط، على أن شرب من روم  
من نفل من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم  
من روم من روم من روم من روم من روم

١٥ - من روم من روم من روم من روم من روم

١٦ - من روم من روم من روم من روم من روم

١٧ - من روم من روم من روم من روم من روم

١٨ - من روم من روم من روم من روم من روم

١٩ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٠ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢١ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٢ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٣ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٤ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٥ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٦ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٧ - من روم من روم من روم من روم من روم

٢٨ - من روم من روم من روم من روم من روم

بحمد، وروى عن السمرقندي أنه كان  
يحبها وكان يصبه على لحيته وسننهم،<sup>(١)</sup>  
وهذه حديثه الحسن والحسين رضي الله تعالى  
عنهما،<sup>(٢)</sup> وروى ابن عباس رضي الله تعالى  
عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل سبيل بين  
حمر ومن ماء رمح،<sup>(٣)</sup> وفي تاريخ الأروغى أن  
الربيع ﷺ استعمل سبيل في إدر ذلك إليه،  
وأنه بعث إلى النبي ﷺ سريتين،<sup>(٤)</sup>

٥ استعمال ماء رمح.

٦. اعق لفتها على ك النظم بها رمح

(١) ثبت حاشا بأنها كانت تحمل من ماء رمح، أخرجه  
الترمذي (٢٨٦/٣) - ط المصنف

وروي عنه كذا جملة وكذا يصبه على سريته  
وسننهم أخرجه البخاري في تاريخ الكبير (١٨٩/٣)  
ط دائرة المعارف العثمانية من موطأ خلاص بن يزيد  
المصنف - وقال عن خلاص: لا يقع عليه

(٢) حديث عائشة ﷺ حسنة بك وصاحب الحسن - ذكره  
صاحب رد المحتار (٢٨٩/٢) - ط المصنف [وإن قلنا أنه في  
المراجع المرفوعة لغيره]

(٣) حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما استعمل سبيل بين  
حمر ومن ماء رمح طبع في جميع الروايات (٢٨٩/٣) - ط  
المصنف وقال: «رواه مطهر في التكميل والوسط، وفيه  
حديث ابن أبي عمير طبع في: وقد بين سعد بن حنبل  
وقال: يخطى، ورواه حماد»

(٤) حديث: «استعمل النبي ﷺ سبيل في إدر ماء رمح»  
أخرجه الأروغى في أخبار مكة (١٢) - ط بيد من  
حديث حماد بن عبد الرحمن بن أبي حمزة سبيل  
والرواية المروية بها الماء، ولعله التي سنن عليه  
لأنه «المصنف الأوسط»

وفي استعمال ماء رمح في دفع الحصى وفي  
إدر الحصى تفصيل<sup>(١)</sup> ينظر في مصطلح (أما)  
الوسوعة لفظة (١/١)

٧. فصل ماء رمح

٧ - في فصل ماء رمح وروى الطبراني عن  
عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال  
قال رسول الله ﷺ: «حجم ماء عني وجه الأرض  
ماء رمح، فيه طعام من الطعام وشفا من  
الفسخ»<sup>(٢)</sup> أي أن شرب ما هنا يعني عن  
الطعام وشفا من الطعام، فكن مع الفصد،  
كن في دفع أي في الخطر رضي الله تعالى عنه،  
عني المصحيح أنه أقام شهراً بمكة لا توث له إلا

(١) رد المحتار على الدر المختار ١٦٠ - ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤



الأحبار: شربوا من شراب الأسرار، قيل  
وما معنى الأخيرة قال: تحت المزاب، قيل  
وما شراب الأسرار قال: ماء زمزم وأكرم به من  
شراب<sup>١٥</sup>

وقال حافظ العمالي: إن حكمة غسل صدر  
البي عليه السلام بماء دمرم يشوي به بفتح عس، ووجه  
سكنوت السموات والأرض واحد والآخر، لأنه  
من خواص ماء زمزم أنه يقوي القلب ويسكن  
السروح<sup>١٦</sup> روى الطحاوي عن أبيه عن مالك  
رضي الله تعالى عنه قال: كان أبو حمزة رضي الله  
تعالى عنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أخرج  
سفي وأب بككة، فنزل جبريل عليه السلام  
فصرح صدره، ثم غسله بماء دمرم، ثم حده  
بظلس من ذهب مختلى، حكمة وإيقاظ، فخرجها  
في صقري، ثم أظفده، ثم لشد يدي فخرج به  
إلى القباء المنياء<sup>١٧</sup>

ماء دمرم، وروى الأزرقي عن العباس بن  
عبد المطلب رضي الله تعالى عنه قال: شارب  
الأناس في دمرم في رمي، جعل عليه حتى أنه كان  
لعمل الديال يمدون صباغهم فيسودون ويكون  
صبوغا لهم، وقد كنت قد رآها عونا على الديال،  
فقال العباس، وكانت زمزم تسمى في الجاهلية  
شاعا<sup>١٨</sup>

قال الأبي: هو لما شرب له، حمد الله تعالى  
لإسحاق بن أبي ماجر طمعا وشربا، وحكى  
الديلمسوري عن أبي حمزة قال: كنت في يد  
صفوان بن عيسى حدثك حديث ماء زمزم فإني  
شرب له، فقام وجلس من الحديث ثم عاد  
فقال: يا أبا محمد، أليس الحديث الذي حدثت  
في ماء زمزم صحيحا؟ قال نعم، قال الرجل  
فلما سربته الآن فلو أني شرب من ماء زمزم  
بأية حديث، فقال له صفوان: نعم، فقد  
وجدته بهذه الحديث

وحصل أن ساركا دمرم فذلك الهمم إن من  
المؤمل حديثي عن أبي السرح عن جعفر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هذا دمرم لا شرب له،  
فلهم فلا يشربه لعطش يوم القيامة<sup>١٩</sup>

وماء دمرم شراب الأسرار، عن أبي عباس  
رضي الله تعالى عنه قال: سموا في معلى

## زمارة

انظر خلاص

١٥) حاشية الجبرمي على الخطب ١٦٢/١

١٦) نسخة حقها: بأخبار الله اهرام ٢١٧/١

١٧) حديث أخرجه طحاوي وأبو بكر  
والمصنف ١٩٩/٢، ط الطبع

١٨) حاشية الجليل ٥٨٧/١، حاشية الألبه وطلحات ١٢٩/٣

١٩) فتح القسم ١٨٩/٣، ١٩٠، وبيروني لأكثر ١٢٩/٢



السبب بمقتضى يخصص، وكذلك فعل المصنف  
 ماقر "بسر سحلا" ١  
 فأنصرف بين السبب والسحلا، لأن السحلا  
 لا يلاج به

### الحكم التكبيري

١. السبب حرام وممن أكثر تكبائر بعد  
 التبرك والفصل قال الله تعالى ﴿والذين  
 لا يدعون مع الله ذفا آخر ولا يقتلون النفس  
 التي حرم الله إلا بالحق ولا يزورون ومن يعمل  
 ذلك بلواً أثم يضاعف له العذاب يوم القيامة  
 ويخمد فيه جهنم إلا من تائب ومن ومن عملا  
 حسنات فلو أنك يدل الله ميتهم حسنات وكان  
 الله غفوراً رحيماً ٢﴾ وقال تعالى ﴿ولا تفرقوا  
 الرابطة إنه كان فاحشة وساء سبيلاً ٣﴾

قال القرطبي: قال العلماء، قوله تعالى،  
 ﴿ولا تفرقوا الرابطة﴾ أي لا تفرقوا من الرابطة  
 ولا ترموها فإن معناه لا تفرقوا من الرابطة  
 وروى عنه من مسجود قال سألت  
 رسول الله ﷺ أي الدب عبد الله أم؟ قال  
 "أجل تجعل له بدا وهو حقيقك فقتل ثم أي؟"

(١) سبب العرب والتفويض المعبود طاب (محقق)، وسبب

(٢) دار الكتب العلمية، والتفسير المعبود طاب (محقق)، والتفسير المعبود طاب (محقق)

تدوير ١١٢

(٣) سورة الفرقان ٢٨

(٤) سورة الفرقان ٢٢

ومن معاصيه الكناج، يقال وطير، أم أنه يطير  
 أي يكناجها ويخاطبها ١ ومعه صفلاً حاً  
 دجج ٢

مكبل من السجدة والحياض أهم من الزنى، إذ  
 قد يكون مع امرأته فيكون مكناجاً حلاًلاً، ومع  
 أجنبية فيكون زنى حراماً

### ب. القواطع

٣. القواطع لغة، إنبان الذكر في الذكر، وهو  
 عمل قوم بني لوط عليه السلام بهذا لوط  
 الرجل لوط ولوط، أي عمل عمل قوم  
 لوط ٤

ومصطلحاً، إذ حال الخلع في غير ذكر ٥  
 وتكلمه حكم طبري عند جهود انقياء،  
 وسباني يزان

### ج. السحاي

٤. السحاي والساحفة لغة، مصطلحاً فعل

١١. سبب العرب والتفويض المعبود طاب (محقق)، وسبب العرب والتفويض المعبود طاب (محقق)

(١) لمزيد في حريب القوافل للمصنف الإسماعيلي من ٥٢٦ دار

الفرقة بيروت، والقرب من ٥٢٨ دار الكتب العلمية

(٢) سبب العرب والتفويض المعبود طاب (محقق)، والتفسير المعبود طاب (محقق)

(٣) سبب العرب والتفويض المعبود طاب (محقق)، والتفسير المعبود طاب (محقق)

الفرق القوافل والأصمعي ١٠٩ دار المعرفة بيروت

(٤) السبب الكناج مع حقيقه المصنف ١ ٢١٢

قال: «لا يدخل اجرة من لا يمس جواره يومه». ١٥٠. «ولا يلقاه اعظم من امسى بامرأة الحار من قاد الحب عاتب في طالع الله كالسفة، وطلب العبد، والمهدد، تضاعف الإثم حتى ان تزوي بامرأة الحار في سبيل الله يوفى له يوم القيامة، فباحه من عمله ما شاء.

قال رسول الله ﷺ: «حرمه سبحانه الله عدي عن الف عدي كحرمه امهاتهم، ومن حل من الصاعدين يتلف رجلا من المجاهدين في الله فيحرمه بهم إلا وفاء يوم القيامة في حرم من بماله ما شاء مما طركم» ١٥١. أي ما ضحك من يترك له من حسناته ما يحكي في أنه ياخذ ما شاء على شدة الحاجة التي حسنة واحدة، حتى انك أن تكبر لراه رحمة انصاف إلى ذلك نصيحة رحمتها، فإن عني أن يكون الذي يذهب إلى الإثم أعظم، فإن كان سبعا كان أعظم إثمًا وعصوبة، فإن اضرب يدك أن يكون في شهر حرام، لو صد حرام، لو وصد معظم عند الله ككوفات الضلالت والوفات الإجابة لله عن الإثم» ١٥٢.

قال: «نفس وسدك حسنة أن يصنع معك فطس سم ذي» قال: «المرن من محيطه حار» ١٥٣.

وقد أجمع أهل الملل على محرمه فطم من في منه فط ولد كذا حده شدة الحدود، لأنه جسد على الأعراس والاسب وهو من جنه انكليات المحسن، وهي حفظ النفس والدين والسب والفعل بالكل» ١٥٤.

### نصائح إثم الرمي

١. يتكبد إثم الرمي ويعظم حرمه بحسب مولده فالرعي بدأت الحرام لم يدب السروج أعظم من الرمي بالحيية أو من لا روح لها، إن فيه امهات حزمة الروح، والعبد مرفقة، ومطير سب حله يمكنه، ومع ذلك من أنواع داء وهو «نظم إثم» جرما في الرمي معر ذات البص بالاحيية فإن كان روحها جدر انهم به سوء اجزول وبعده الخلل أعلى أنواع الأذى، وذلك من أعظم البوائق، فهو كذا الحار أحادي، ويساس أقاربه الله له طيبة الإجم حسب الله الإثم وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه

١٥١ حديث لا يدخل الجنة من لا يمس جواره يومه  
١٥٢ حديث مسلم ٢٥٦١ - في الخليل من حديث أبي هريرة  
١٥٣ حديث ابن عمر - ساء لعدي عن الف عدي  
١٥٤ مسلم ١٧٣٥ - ط الحديث من حديث يريته  
١٥٥ مقتضب أبي القاسم ١٧٣٥ - مقتضب الإسلامى  
بشقي ١٧٣٥

١٥٦ حديث «أي الذب أعظم حرمه الجحدي والفتح  
١٥٧ ١٧٣٥ - سبب وسبب ٩٠ - ط الحديث  
١٥٨ حاشية المجلس على الفصح ٢٥٨ - ط الحديث حرمات  
الرعي التي لا ينفك ١٧٣٥ - ط الحديث حرمات  
دم العير ١٧٣٥ - المكتب الإسلامي ١٧٣٥ - ط الحديث  
المرعي ١٧٣٥ - ط الحديث المكتب الإسلامي ١٧٣٥ - ط الحديث

## أركان ثلثي

## والمثل والثلثي

### حد الزنى

٨ - كذا الحجب والإمساك في القيود أول  
عصوبات الزنى في الإسلام بقوله تعالى  
﴿والزاني يمسك الفرج من نفسه﴾<sup>١</sup>  
فالشهود عليهم أربعة مكره فإن شهدوا  
فليسوا في القيود حتى يبرهن الموت أو  
يعمل الله في سبيل<sup>٢</sup>

ثم لم يجمع فلا تحفظ على أن الحجب  
موسع

وختار في الأولى من هو موسع لم<sup>٣</sup>  
ذهب البعض إلى أنه موسع. من جهة  
قال «والمثل يثبت إمساكه» «والمثل يثبت  
بأنه في أول الأمر فمستحبها الآية  
أي في سورة النور وذهب البعض إلى أنه ليس  
بموسع فالأولى والتعبير لما مع لفظ لا  
لا يبرهن على كتمان على شخص واحد  
وخرج أن يؤدب بالسويح فقال هي فخرنا  
وقتها، وكذا لم يبرهن الله عز وجل<sup>٤</sup>

١ - حجة القسوس ٢: ٣١٣، الفكر وجوه الأئمة

٢ - ١٥ ١٥ - كذا في الإسلام، كتاب فرائض ١٦٩

٣ - ١٧ - كذا في الإسلام

٤ - ١٥ - كذا في الإسلام

٥ - ١٥ - كذا في الإسلام

١ - ١٥ - كذا في الإسلام، ومبنيها مذهب وكذا في الفرية،  
الجاهل ١٩٥٥، م. أنكره لفران لا من عروى ١ ٢٤٤  
ومبنيها جس الذي الجاني ١٩٥٥، م. على لا من جهة  
١ ١٥ - كذا في الإسلام

٩ - صرح فيها: «الجمعة بأن ركن ثلثي الموجب  
للحد هو الوسط المحرم. فقد جاء في التلوي  
أصله: «ركنه الثمانية والثلثي وموازاة الخلف». لا  
ذلك لتحقق الإجماع والموافاة وهو ما يعبر  
عن الحد الآخر، حيث أنهم يمتنعون حد  
الزنى على تعيب الخشب أو فخره عند  
عصمها، حتى إذا لم يكن تعيب الخشب<sup>١</sup>  
وسواء محرم هو الذي يحدث في حد ذلك  
الواطيء. ذلك يمتنع وفلان يكلمه. فكل وسط،  
حدث في غير مكانه فهو ركن محرم. حد أنما  
إن حدث الوسط في تلك الوسط، فلا يمتنع  
ذلك ركن وسواء كان الوسط محرم، حيث إن  
التحريم هل ليس حد وتما هو فخره. كوط،  
الرجل ووجه الخلف أو الخشب<sup>٢</sup>

١ - شد في حد الوسط، هو أن يرتكب الزنى  
المعقل وهو يمتنع أنه يمتنع امرأة محرمة عليه، وإن  
لم يكن الزنا من نفسه وهي ممن أن من يمتنعها  
محرم عليها ومن لم يمتنعها من الزنا

١ - التلوي ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. فتح

٢ - الإجماع ما من مراد الخشب ١٥٢: ١٥ - كذا

٣ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

٤ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

٥ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

٦ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

٧ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

٨ - ١٥٢: ١٥ - كذا في الإسلام، م. كذا

والسبع هو قوله تعالى: ﴿الزينة والزينة﴾<sup>١٠</sup> فاجلدوا كل واحد منهم مائة جلدة ولا تأخذكم بها امرأة في دين الله وإن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولشهد عذابي عاقبة من يؤمن؟<sup>١١</sup>

وسما روى صاحب من الصحاح أن النبي ﷺ قال: «خبروا عني - خبر عني - قد حصل الله لي ميلا البكر بالشكر خلق مائة وهي مائة وثلاثين بالثبوت عند ذلك والفرج»<sup>١٢</sup>

٩ - ومن ثم اتفق المفسرون على أن حد السرقة انحصر في خمسة حتى استوت رجلا كان لو امرأة وقد حكموا به واحد الإجماع على ذلك قال ابن قدامة: «جميع عبيد أصحاب رسول الله ﷺ»

قال الذهبي: وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم بصره وصلته في أحسن تشبه المتواتر وقد أقرله الله تعالى في كتابه ثم نسخ رجمه وبقي حكمه لما ورد من عمر من الخلفاء رضي الله عنهم عنه أنه قال: «إن الله يحب محمد ﷺ وأخوه وأمرؤ عليه الكتاب فكان من أنزل الله به أن يوجع هؤلاء ما وجعها وأوجعها رجم رسول الله ﷺ ورجم بعده» فأتى في ذلك

١٠ سورة الزور

١١ صاحب الصحاح عذابي عاقبة من

١٢ ١٠٤٦ - ١٠٤٦

بقرآنهم رما أن يقول ثالث والله ما يجد به الرجم في كتاب الله. ففصلوا أثوق مريضة أنزل الله. والرجم في كتاب الله من على من ربي إذ انحصر من البرحاء وأتبعه إذا ماتت إليه أو كان الحبل كوالا عتلفه. وزاد في رويته

هو الذي يسي بيده لولا أن يقول الناس إذ عمر من الخطايا في كتاب الله تكفيتها الشيع والتشيع إذ أزيل فارحمها الله نكالا من الله والله عرس حكيم<sup>١٣</sup> وعن أحمد رايه أن من الله يجلد ويرجم فأورد من عني رضي الله عنه أنه جلد شرابه يوم الخميس ورجمه يوم الجمعة وقال: أجتهدا مكتاب الله وأرجمه من رسول الله ﷺ<sup>١٤</sup> وزاد في الرجم فقط هي المذهب

٩ - كما اتفق المفسرون على أن حد السرقة غير انحصار رجلا كان لو امرأة عاقبة جلدة إن كان حرة وأما القصد أن الأمانة فحدوها بحسب حديثه سواء كانا مكرين أو شيعين لقوله تعالى: ﴿وإذا استعصم فإن ثبوت بقاتلته عندهن صعب ما عني المصنفات من العتاف﴾<sup>١٥</sup>

١٦ حديث حسن وإن لم يثبت محمد بن أحمد بن البخاري  
١٧ صاحب ١٠٤١ - ١٠٤١ ط الشيع، وثروا الأخرى فذلك في  
الطحا ١٠٤١ - ١٠٤١ سرج ثروا قال - مشر حار القبول

١٨ ثم أهل من ثي فالت حير حله سوانه انظره أحمد

١٩ ١٠٤١ - ١٠٤١ ط المصنف، وكتبه صاحب

٢٠ سورة النساء ٢٤

وزاد جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) تعريب عاماً للذكر المذكر وعقلى الشافعية والحنابلة التعريب للمرأة أيضاً كما ردت الشافعية في التمسك عندهم التعريب مذهب عام بله<sup>(١)</sup>  
وقد سبق الكلام على تعريب الإحصاء وشروطه في مصطلح (إحصاء ٢٢٢/٢)  
كما سبق الكلام على التعريب وحكمته في مصطلح (تعريب ١٦/١٣)

شروط حد الزنى -

أولاً - شروط تثبت عليها

١ - إحصاء الخففة أو ثلثها من حقنوعها

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط في حد الزنى إحصاء الخففة أو ثلثها من مفعولها في

المرح - علم، به حبساً محصلاً أو زحراً منحصب حبس عليه الحد لأنه ليس وطاً، ولا يشترط الإبرال ولا الاستلزام بالإدخال، يجب عليه الحد سواء أنزل أم لا - انظر ذكره فم لا<sup>(٢)</sup>

١٠ - الصغرى ثمانية ٩١٩/٢ - حاشية ابن عباس ١٤٥/٣  
١١ - وأما بعداً فلهذا القول للم. حاشية الشافعية ٢٩١/٢ - ٢٩١/٣ - وبهذا ذهبوا في الذكر معى المحتاج ١٢٦ ١٢٧ - في إحصاء الشرط للمعرب التقيوي رخصاً ١٨١ - عسى شفي عسى - وكذا في القضاء ١٨٩ - وبهذا جاء في كتاب ١٩٨٣ - عسى لا ينقاه ١٨٧ ١٨٨ - في الزنى

١٢ - حاشية فم - عيسى ١٢٦/٣ - في إحصاء طلاق حرير - حاشية الشافعية ٣١٢ - طر الذكر - تجايع المحتاج

٢ - أن يكون من صدره القمل مكلفاً.

١١ م - انظر الفقهاء على أنه يشترط في حد الزنى أن يكون من صدره القمل مكلفاً أي عالياً بالبدن الجودي والقصبي لا حد عليه إذا ربا. لقول النبي ﷺ ربيع القمل من ثلاثة من السائم حتى يستقط، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل كرويش<sup>(٣)</sup>

يقال صرح المالكية والحنابلة بأنه لا حد على السائم والسائمة بتحديث السابق كما انفردا عن حد السكران للحنفي سكره إذا رمى<sup>(٤)</sup>  
١٢ - وبشرع عن هذا الشرط مسألة ما نزل وطى - ابعال البائع - المكلف - مجزئة أو صغيرة بوطاً مثلها فإنه يجب عليه الحد اتفاقاً، لأن السراطين من أهل وجوب الحد، ولأن وحد

١٢٢/٧٢ - مصنف البيهقي الحنفى ١٤٩٧ م - ربيع السائم ١٤٣/٤ - إرميه لزمك العربى ١٩٣٣ م - كشاف القناع ١٨٩٠ م - عام لكت ١٩٨٣ م - مطاب لوي النبي ١٨٩٠ م - الكتب الإسلامي ١٩٩١ م

١١ - حاشية - ربيع القمل من ثلاثة - وأمره الثاني ١٢٦/٤ - في القمل المجزئة والحكمة ١٨٩٠ م - حاشية - إرميه السائم - ربيع القمل - ربيع القمل

١٢ - حاشية ابن عباس ١٤٥/٣ - في إحصاء الزنى العربى - حاشية الشافعية ٢٩١/٢ - ٢٩١/٣ - في إحصاء الشرط للمعرب التقيوي رخصاً ١٨١ - عسى شفي عسى - وكذا في القضاء ١٨٩ - وبهذا جاء في كتاب ١٩٨٣ - عسى لا ينقاه ١٨٧ ١٨٨ - في الزنى

١٢ - حاشية فم - عيسى ١٢٦/٣ - في إحصاء طلاق حرير - حاشية الشافعية ٣١٢ - طر الذكر - تجايع المحتاج





## ١ - أصل الشبهة

فائدة. ولم يقل كى أصرف عبده بلين، لعله كان رديفاً لذلك فتابع، ويحوى  
وكذا قال لسانه بحر تلك وكذا قال علي  
رضي الله عنه لشرامة لعله وقع عليك راس  
نكته، لعله استكرهك، فعل مولاك وحدث منه  
وأنت مكتمبه

فاحتمل من هذه كله كون الحد مجازاً في  
قوله بلا شك وسيلوم أن هذه الاستدراحت  
التي قد قصد الاحتياط للقول كلها كتاب بعد  
الثبوت، لأنه كان بعد صريح لإقراره به  
الثبوت وهذا هو الحاصل من هذه الآثار ومن  
قولهم لا يردوا الحدود بالشبهات، فكان هذا  
الحس منطوقاً شونه من جهة الشرع، فكان  
الشك فيه شكا في ضروري فلا يثبت إلى فائده  
ولا يعمل عليه، وإنما يقع الاختلاف أحياناً بين  
العلماء في بعض الشبهات لمي شبهة واحدة  
لقلوبهم لا<sup>(١)</sup>

وعرف الحجة الشبهة بأنها ما يشبه  
وليس بذلك  
وهو قسم من من الخفية والمالكية والشافعية  
الشبه إلى ثلاثة أنواع تفصلها فيما يلي

## أ - أنواع الشبهة عند الحنفية

١ - الشبهة عند الحنفية ثلاثة أنواع شبهة في

١٤ - من الشروط الموجبة لحد الزنى وانتهى  
عليها انعقاد الشبهة. لقول النبي ﷺ اندموا  
الحدود بالشبهات<sup>(٢)</sup>

وقد تفرغ بعض العلماء في هذا الحديث  
بالإرسال قاراً وبالحرف مرة أخرى. قال الكيال  
ابن إمام ونحن نقول إن الإرسال لا يندرج،  
وإن المسوق في هذا أنه حكم بمرقوع، لأن  
إسقاط الواجب بعد ثبوته يشبهه خلاف مقتضى  
العقل. بل مقتضى أن بعد تحقق الثبوت  
لا يرتفع شبهة بحيث ذكره صاحب حل على  
الرفع وليس في إخراج مقاه الأفعال من أن  
الحدود نزلت بالشبهات كقافية وقد قال بعض  
العلماء: حد الحديث متفق على العمل به  
وليس نكته الأمة بالمعول ولي تبع الروي عن  
النبي ﷺ والعصية ما يتطوع في المسألة بعد  
علمه أنه عيب الصلاة والسلام قال طاهر  
والحدك قلت أو غصب أو غصب<sup>(٣)</sup> كل ذلك

يلحقه أن يفسر بعم بعد إقراره بالزنى، وليس  
لذلك فائدة إلا كونه إذا خلف تركه ولا فلا

(١) حديث لا يردوا الحدود بالشبهات، أخرجه السنن  
في المسند الحنفى (ص ٣٠) ط المسند، ونقل  
الشيخ عفي عن ابن حجر أنه قال في سننه لا يعرف  
هذه حديث «ذلك نكته» أو معصية أو غصب<sup>(٢)</sup> أخرجه  
البخاري (المص ١٣٥/١٩ ط السنن) من حديث ابن  
مسعود

التمعر، وشبهه في المحل، وشبهه امجد  
 فاستعمل الخبث على التورعين الأيسر،  
 وحملوا في ثالث

فالمواظي، في هذه الحالات إذا طرأ محل  
 بعد، وسقط عنه الحد، لأن الواو قد حصل في  
 موضع الأشباه بخلاف ما يروى في امرئ  
 ثجيبه وقال: فكتب ابن عجل في، فلا يثبت  
 إلى دعوى وقد

ولا يثبت السب في شبهة امجد وإن ادعى  
 لأن جعل في امجد حتى يقرض أن لا شبهة منك  
 هنا، إلا أن أحد مقتضى امجد، فعلا من  
 في نصالي، وهو مخرج إلى الواو لا إلى  
 امجد، فكان محل السب شبهة حل، فلا  
 يثبت سب بعد الواو، وكذا لا يثبت به عدمه  
 لأنه لا حد من الواو

وبل إن هذا غير محقق على وجهه، بل  
 انقطعت ثلاث ببيت السب مبد، لأنه وقد في  
 شبهة المقصد، فبكتي ذلك لإثبات السب  
 وأوجب بها لفظه محرم، وامتنع

وإذا وجب السب بعد بن باعتبار الواو في  
 امجد، بل باعتبار العروق السابق على  
 انقطاع وليد ذكرها سب وما سب إلى  
 أقل من سب، ولا يثبت سب مبد، وبك في  
 شبهة امجد مبد

١ - الشبهة في الفعل  
 ٢٦ - يسمى أحد شبهة انشائية. وشبهه  
 لا تشبه

وهي: أن يظن غير سبيل دليل فحقق  
 في حق من اسمه عليه فقط، أي من انشأ عليه  
 محل والحرية، ولا دليل في اسمع بعد لنحل بل  
 في حواله دليل، فلا بد من انظر، ولا  
 في شبهة امجد، امجد أن لا دليل فعلا  
 اثبت الشبهة في نفس الأمر، يمكن نظره  
 ذات م لكن شبهة امجد، وليس شبهة في حق  
 من لم يشبهه، حتى لو قال: إن على حواه  
 حتى

سب شبهة امجد تكون في تسمية مواضع  
 ثلاثة منها في الروجات، وحده في الحوروي  
 في رابع الروجات، في الواو، الرجل ربيته  
 لظنه ثلاث في العدة، في الواو، مطلقته الدس  
 في حلاله على من وجب في العدة، أو  
 العدة

وباصح جوازي هو هذا، جازم الأب أو  
 الأم أو الجد أو الجددة أو علوا، ووط سبويه  
 انشائية، ووطه له ويده في امجد وفي في

الشركة بين الواطي، وعبره، ووطء، المرسى  
للعجارية المهرية في وراثة ترسب بالمختارة وورد  
الكمال ابن همام ووطء عجزه عليه المأفون،  
ووطء حنونه عند المديون، ووطء حارية عند  
الكتاب، ووطء البائع التجارية لشبهة بعد  
القبض في البيع الممسك والتي هي المكبر  
للمشترى وكذا ووطء حارثة التي هي أخته من  
الصرع، وجارته قبل الاستبراء، ووطء  
الزوجة التي حرمت برقتها أو سفلوعها لانه  
أرجاعه أمه ثم جاء معها وعمر يعلم أبا عنه  
حرم فلا حد عليه، لأن بعض الأنس لم يحرم  
به، فاستحسن أن يدرأ بذلك الحد قال  
والاستبراء بعد غير ذلك أيضا، فالأخصر  
على السنة لا يائنه به

صحي هذه المواضع لا يجب الحد وإن قال  
علمت أنها حرام، لأن التلويح هو الشبهة، وهي  
مهما تائه في بعض الحكم، ولا اعتبار بمعرفة  
بالحرمة وعصمها وتب النسب في شبهة للحل  
إذا دعى الود

### ٣ - شبهة العقد

١٨ - قال بما أبو حنيفة، وسعيد القوري ورفر  
وهي عنه نيب بالعقد وإن كان العقد متعق  
عنى الحرمة وهو حال به، ويظهر ذلك في نكاح  
المحارم النسبه، أو بالصرع، أو بالفساد على  
التحريم بها، فلهذا وطئ الشخص إحدى

٢ - الشبهة في المحل ونسب أيضا الشبهة  
الحكمية وشبهة ذلك.

١٧ - وتسا عن دليل موجب للحل في المحل،  
فصيح الحرمة القائمة بها شبهة أنه ليست  
ثابتة، نظر إلى دليل النقل، فقول النبي ﷺ  
ولست ومالك لأبيث<sup>(١)</sup> فلا يجب الحد لأجل  
شبهة وجحد في المحل وإن علم حرمة، لأن  
الشبهة إذا كانت في لوطية ثبتت فيها الطلاق من  
وجه فلم يبق معه اسم الزنى فمتنع الحد، لأن  
العلمين التثبت للحل فاقم، وإن تخلف عن إثباته  
فانق فلو ثبت شبهة

والشبهة في التحريم تكسر في صفة موضع  
واحد منها في الزوجات، والباقي في الحواري

موضع الزوجات. ووطء المعتد بالطلاق  
الناس بالكتابات، فلا يحد، لاختلاف الصحابة  
وعني الله عنهم في كونها رعية أو بآئنه

ومواضع الحواري هي ووطء لأن جارية  
أب، ووطء، ليتبع لجارية البينة قبل تسليمها  
للمشتري، ووطء الزوج المدرية المجهولة مهرها  
قبل تسليمها للزوجه حيث إن ملك عيها لم  
ينسب للمشتري، وسروعة، ووطء الجارية

(١) حيث «التمسك بالأسك» أخرجه ابن ماجه  
١٧/ ٥٣٩ في المصنف من حديث جابر بن عبد الله  
وسعد البرص في صحيح الرعية (٢) ٢٥ ط دار  
الكتاب

إصابة الشبهة، لأن الشبهة تشبه الحقيقة في كان أقوى في إثبات الحقيقة كان أقوى في إثبات الشبهة

وهذا أبي يوسف ومحمد يجب عليه أخذ إذا كان عدل بالمحرمة، وإن لم يعلم فلا حد عليه، واحتج بذلك بأن حرمتهم ثبتت بدليل قطعي، وإنسالة العقد إليهن كإنسالت إلى المذكور، مكتوب صلاص عبر المحلل قبلوا، لأن محل التصرف ما يكون محلا حكمه وهو المحل هنا، وهي من المحرمات فيكون وطؤها وبى حقيقة بعدم الملك واخت فيها وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ولا تكسروا ما نكح أسلافكم من النساء﴾ إلى قوله. فإنه كان فاحشة<sup>(١)</sup> والمعاينة هي الرى لعنه تعالى ﴿ولا يفرزوا الرى به كان فاحشة<sup>(٢)</sup> وبجود إضافة العقد إلى غير المحلل لا عبرة به، ألا ترى أن البيع للزور على المبنة والدم غير معسر شرعى حتى لا يعيد شيئا من أحكام البيع، عبر له إذا لم يكن عدلا يعطى بالإنشاء

وعلى الخلاف بينهم في النكاح المصحح على المحرمة، وهي حرمة على التأيد لما لا ينافى فيه، كالكساح بلاولى وبلا شهود فلا حد عليه انصاف لسكن الشبهة عند الكل فالحق إنها

محرمة حد أو عقد عليها فلا حد عليه عند أبي حنيفة، ولكن يجب التمسك بمقاب عقوبة هي أشد ما يكون من التزويج سببه لا حدا إذا كان عالما بالتحريم، فإن لم يكن عالما فلا حد عليه ولا تصوير قبحه العقد بقى الحد عند أبي حنيفة حللا كان العقد أو حرما، متقفا على تحريمه أو مخالفا فيه، علم الواطى، أنه محرم أو لم يعلم

واحتج أبو حنيفة لشبهة العقد بأن الوثقى من أولاد آدم محل طاعة العقد، لأن من العقد ما يكون قابلا لمقصود الأصل، وكل أنثى من أولاد آدم قابلة لمقصود الكساح وهو التوالد والنسل، وإذا كانت قابلة لمقصود كانت قابلة حكمه، إذ الحكم يثبت درجته إلى المقصود، فكان ينبغي أن يعقد في جميع الأحكام، إلا أنه تماعد عن العقد من حقيقة كفاك المحرمة لثبوت جهن بالمرحى بوزن شبهة، إذ الشبهة ما يشبه الحقيقة لا الحقيقة نفسها

والأنثى من أولاد آدم محل للعقد في حق غيره من المسلمين فكانت أولى بميراث الشبهة، وكبرتها حرمة على التأيد لا بتالي الشبهة، إلا ترى أنه لو وطى، أمنه وهي أخته من الرضخ عامة بالمحرمة لا يجب عليه الحد والنكاح في إصابة ملك النخبة أقوى من ملك البهي، لأنه شرع له بخلاف ملك البهي، فكان أولى في

(١) سورة النساء/ ٢٣

(٢) سورة المائدة/ ٢٠

للحرم يقتضي الحد، وقول المبحر يقتضي عدم  
 اخذ، بحصل الاشتراك وفي غير الشبهة  
 هذه الثلاث هي صايط الشبهة للفتنة  
 عدده في إصطاط الحد غير أن شرطه وهو  
 اعتقاد لقدم غير الفعل مقارنة السبب الموجع،  
 وإن أخذ في حصول النسب كان خطأ لمراد  
 أحده متعلق امرؤه في الوقت خلاص  
 وصايط الشبهة التي لا تختص في إصطاط حد  
 تنحصر في إصطاط خروج عن الشبهة  
 الثلاث المذكورة كمن يروح حامسة أو مبتونة  
 ثلاثا بدل روح، أو أخته من الرضاع أو نسب  
 أو حلت محرم عددا عايف بالتحريم، أو بعدم  
 محض النسب أمذكور كان خطأ لمراد، ويعد أنه  
 سبب زحها وإن الحد لا يسقط لعدم اعتقاد  
 بمقارنه العلم لبيه (١)

حد أنواع الشبهة عند الفتنة

٢٠ - الشبهة عند الفتنة على ثلاثة أقسام  
 شبهة في المحل، وشبهة في المانع، وشبهة في  
 جهة

فالشبهة في المحل - كوطء زوجته لحدائق  
 ونسائها، ومحرمة ولها من الاستبراء،  
 وحد به ولده فلا حد عليه، وكذا لو وصي  
 مخلوكة أنحرم عليه بسبب أو ذهاب، كإخته

١٠ - الدرر والندى في ١٩٢١ راجع للمروون بعدة  
 ٢١ - دار الفكر

تتقي عهد أبي يوسف ومحمد إذا كان الركن  
 محمدا على تحريمه وفي حرام على التأييد  
 والفتوى عند الفتنة على قول أبي حنيفة (٢)

حد أنواع الشبهة عند الملكية

١٩ - لم الملكية الشبهة في الحدود والحدائق  
 في إصطاط صور بعضها إلى ثلاثة أنواع  
 شبهة في الواسطة، وشبهة في الوطوء،  
 وشبهة في الطريق

عندها في الواضحة كاعتقاد أو عدم  
 الأهمية لمراده، فالاعتقاد الذي هو جهل  
 مركب وغير معين يقتضي عدم الحد من حيث  
 إنه معتقد الإباحة، وعدم الضمان في اعتقاده  
 مقتضى الحد، بحصل الاشتراك وهي غير  
 الشبهة

وشبهة في الوطوء، كالأمة المشتركة إذا  
 وجهت لحد الشريكين فيما بينهما من نصيب  
 يقتضي عدم الحد، وسأجيب من قلت عليه  
 يقتضي الحد، فحصل الاشتراك وهي غير  
 الشبهة

وشبهة في الطريق كالشك في العلم في  
 إباحة الوطوء، كتناكح الفتنة وسجوه فلا يول

(١) خلاصة أبي حنيفة ٢٣٠ وسأجيب من قلت عليه  
 كسري، شرح منقذ ٢٢٢ وسأجيب من قلت عليه  
 الدرر والندى في ١٩٢١ وسأجيب من قلت عليه  
 الدرر والندى في ١٩٢١ وسأجيب من قلت عليه  
 الدرر والندى في ١٩٢١

حكم فاض بطلان حد قطع، أو حكم فاض  
بصحته لم يجد قطعا  
وقد صرح الررسان، وصبره بأن انصاطي  
الشبهة نوه المترك لا عين الخلاف ملوطة،  
أمة لغيره يأذنه حد على الذهب، وإن حكمي  
عن خطاه حل ذلك  
وصرح الرسمي بأنه يجب أن يكون الخلاف  
من عظم يعد بطلان وإن لم يعلنه المعاصر<sup>(١)</sup>

#### د. الشبهة عند الحائنه

٢١ لم يفسم الخصلة الشبهة إلى اسراع  
فانقلع الأخرى، وإتمامها لها أسئلة مماثرا  
لا حد على الأرب إن وطىء جارية ولده سواء  
وطئها الابن أو لا، لأنه وطء تمكنت الشبهة فيه  
اتمكن الشبهة في ملك ولده لحدث وقت  
بذلك لأبيك، ولا حد على من وطىء جارية  
به فيها شرك، أولئسه فيها شرك، أولئكانه فيها  
شرك، للملك لوشبته، ولا حد إن وطىء أمة  
كلها لبيت المال أو بعض بيت المال وهو حر  
مسلم، لأن له حظ في بيت المال ولا حد إن  
وطىء امرأة لو أمته في حيض أو نفاس أو غير،  
لأن الوطء قد صدق ملك، وإن وطىء امرأة

سبها، أو مصاهرة كموطوءة ليه أو بيه، فلا حد  
بطلانها في الأنهر، لشبه المالك، قال للورد  
وعبره وحمل ذلك بمن يستقر ملكه عليها  
كأنه لم يلا يستقر ملك عليها كالأم  
والحد، فهو زان قطعا  
وكذا ملوطة، جارية كه فيها شرك، أرأت  
المروجة، أو المثلثة من غيره، أو المجوسبة  
والوثنية فلا حد عليه، ومثله ما لو أسلمت أمة  
حي عوطتها قبل أن يباع

وأما الشبهة في المعاصر، حمل أن يجد امرأة  
في فراشه فوطئها ظنا أب زوجته فلا حد عليه،  
وإذا ادعى أنه ظن ذلك صدق بيبه ولو ظنها  
جارية له فيها شرك فكانت غيرها فلا يسط عنه  
أحد لأنه علم التحريم فكان عيه الامناع  
وهو ما رجعه النووي من استحسانه، وجرم  
بعض الشافعية سقوطه ويدخل في شبهة  
المعاصر للكره فلا حد عيه ومياتي بيانه

وأما الشبهة في الخفية، فهي كل طريق  
صحتها بعض العلان وأباح الوطء بها فلا حد  
بها على المذهب وإن كان السواطيء يعتقد  
التحريم ظن لأختلاف الفقهاء، فلا حد في  
الوطء في النكاح بلا زني كمذهب أبي حنيفة  
وملا شهرة كمذهب مالك، ولا في نكاح النكاح  
كمذهب أبي عيسى لشبهة الخلاف

ثم إن عمل الخلاف في النكاح المذكور أن  
لا يمارسه حكم كما قال للورد، فإن أذنه

(١) روضة المظفر ٩٢/١٥٠ المكتب الإسلامي - شرح دوس  
المصنف ١٣٣/١ المكتبة الإسلامية، معي المصنف  
١٢٤/١ ١٢٥٠ حرر محمد التوم المصري، بهذا المصنف  
١٣٤/١ ١٣٥٠ مصطفى البليبي المصري ١٩٢٧م

اعتمد التحريم لنفسه ، لأن البائع بإفهامه الأمة كأنه الله في فعله ، يملكه بالبائع الصحيح ومنه الشوط ، أما قبل القبض فبعد على الصحيح كما يجب أخذه في هذه البكع في لغة الحب ، إن كان يعتقد التحريم ويعلم اتصال ذلك على الصحيح في حيز شرط<sup>(١)</sup> .

• من شروط عقد الزنى أن يكون من حذر منه القمل عتاراً

٢٢ - امور المفقده على أنه لا حد على امرأة الكرهة على الرمي لعول النبي ﷺ وعتار الله من 'مقي خطايا والسيان وما استكروه' عليه<sup>(٢)</sup> وعن علي بن أبيه أنه إن استكرهت على عهد رسول الله ﷺ فبأنها حرة<sup>(٣)</sup> ، ولأن هذا شبهه ، وأحد يدرأ بها .

وقد حكى غير واحد الإجماع على ذلك

على ما أشبهه في مكرهه عليها امرأة لورث إليه ولم يسل له هذه امرأة ، فلا حد عليه لسيبه وودعا حر بر امرأته فأجابه امرأة غيرها موطئ فلا حد عليه لشبهه بخلاف ما ورد على حرمة عليه فلهذا غيرها موطئ بطلب المذمومة فعله ، لأنه سواء أكانت الذمومة من له فيها شبهه كالخاتمة للثورة أم لم يكن ، لأنه لا يحد منه ، أشبه ما لو تولى رجلاً بنت ابنه حيزاً نجياً وإن وطئ ، لأنه لم يحد في الوثية لو استترت أو افترقت ، أو الزوج ، أو في منه استترت فلا حد ، لأنها ملكة وإن وطئ ، في مكح مختلف في صحته أو في ملك مختلف في صحة فلا حد عليه ككناج ، وبه ، والنكاح بلا وبه ، أو بلا شهوة ، وبكح الشغار ونكاح الحمل ، وبكناج الأخت في مدة فتنها ، وبمحرمة ، وبكح المال منه ، وبكح خاصة في عدة رابعه من نكاح المحسوبة ، وبكح المحسوبة وبوجع الإحارة ، سواء اعتقد المحرم أم لا

هو هو المذهب وعليه جمهور الأصحاب وعنه أحمد رواية أن عليه أحد إذا اعتقد المحرم وإن جهل مكناج ، فلا إحصاء كخاصة فلا حد بغيره ، وبطل منه ذلك ، لأنه يجوز أن يكون مذهباً أما إذا عدم بطلانه عليه الحد . ولا حد في الرطبة في شركه فاسد بعد القبض ولم

(١) كتاب الطلاق ٩٦/١ ٩٧/١ عام الف ١٩٩٤ م ، طاب  
ابن أبي ٩٨٣/٢ ٨٤ ، المكتب الإسلامي ١٩٩١ م  
(٢) حديث عتار كذا في ابن الخطيب والسيان وبه استكرهوا  
فبأنها حرة المصنف ٩٨٣/٢ ، طاقرة المصنف  
مجلد ٢ من حيث ابن عيسى وصحة ، روت  
نعمي  
(٣) حديث عائشة ، أن امرأة استكرهت على عهد  
نبي ﷺ ، فخرجت إلى شبهة ٩٨٣/٢ ، ط السبعة  
بمنه ومنه الطهري ٩٨٣/٢ ، طاقرة المصنف  
المصنف ، وأحد لا يخطئ في موضع في سنة

وفي رتبها ظهرت القوة لكل متعصب قيمي  
قولها (٢١)

ثانياً الشروط المختلفة لهما :

١ - اشتراط كون الموطوعة حية .

٢٢ - اشتراط ظهور الفقهاء (الحية) والشاعية  
واختلافه في وجوب حد الرمي أن تكون الموطوعة  
حية ، فلا يجب الحد عندهم بوطء الميتة ، لأن  
الحد إما يجب للزجر ، وهذا مما يضر الطبع عنه ،  
فلا يحتاج إلى الزجر عنه بعد لزجر الطبع عنه  
وفيهِ التبرير عندهم

ويحصر الشافعية عن هذا الشرط بالصرح

قوله طبعاً ، وهو مخرج الأدبي المحي

وقد عي المالكية إلى عدم اشتراط هذا الشرط  
فيجب عندهم الحد بوطء الميتة سواء كان في  
قلها أو غيرها واستثنوا من ذلك الزوج فلا يحد  
بوطء زوجته الميتة . واستثنوا كذلك المرأة إذا  
أدخلت ذكر ميت غير زوج في فرجها فلا يحد  
لعدم المصلحة (٢٢)

واختلفت الفقه في حكم المرحل إذا أكره  
على الرمي فذهب صاحبنا إلى حيفته والمالكية  
في المختار والذي به الفتوى والشافعية في الأظهر  
إلى أنه لا حد على المرحل المكره على الرمي  
لمحدث السابق ولشبهة الإكراه

وقد ذهب الأكثر من المالكية - وهو المشهور  
عندهم - والمختار وهو مضاف إلى الأظهر عند  
الشافعية إلى وجوب الحد على المكره ، وذلك  
لأن الموطوعة لا يكون إلا بالانتشار لمعادن  
بالأحوال

وعرض أبو حنيفة على إكراه السلطان وإكراه  
غيره ، فلا حد عليه في إكراه السلطان ، لأن  
سببه الملجأ عالم ظاهراً والانتشار دليل  
متردد ، لأنه قد يكون من غير قصد ، لأن  
الانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً كما في الدائم .  
فأمره شبهه ، وعليه : يحد إن أكرهه غير  
السلطان ، لأن الإكراه من غير السلطان لا يسوم  
إلا بحدوث المنفعة من الاستمالة بالسلطان أو  
مجانبة المسلمين ويمكن دفعه بنفسه بالسلاح  
والسائر لا يحكم له فلا يسلط به أحد ، بخلاف  
السلطان ، لأنه لا يمكن الاستمالة بعينه  
ولا الخروج بالسلاح عليه فافترقا

والمتنوى عند حيفته على قول الصاحبين  
حال متتابعين المتعدي وهذا اختلاف عاصر  
ووسان ، ففي رسم أبي حنيفة ليس لعير  
السلطان من القوة ما لا يمكن دفعه بالسلطان .

(٢١) حاشية ابن عابدين ١٥٧/٢ دار إحياء التراث العربي .

فتح القدير ١٥٧/٢ إحياء التراث العربي . حاشية

المستوفى ٣١٥/١ دار الفكر . بداية المحتاج ١٢٥/٢

مصطفى السباعي اخطي ٢٩٦٧ ، من المحتاج ١١٥/٢

دار إحياء التراث العربي . كتاب القتل ٩٧/٢ دار

الكتاب ٩٥٢ ، الإحصاء ٩٥٢/١٠ مطبعة دار

الرحمة ١٩٤٧

٢٢ شرح فتح القدير ٤٥/٢ دار إحياء التراث العربي .





مقصية وقصر الشاذلية التعزير على ما إذا  
يكفر، أما إذا لم يتكرر فلا يكفر فيه (٢٦)

١ - كون الموطأ في دار الإسلام.

٢٧ - بشرط الجمعية في وجوب حد الحرى أن  
يكون الرضى في دار الإسلام فلا بد من الحد على  
من رضى في دار الحرب أو الرضى ثم خرج إلى دار  
الإسلام وأمره عند القاضي به بقول النبي ﷺ  
من رضى أو سرق في دار الحرب وأصاب بها حدا  
ثم هرب لمخرج إلى داره لا يقام عليه الحد (٢٧)  
وورد في أبي ثور أنه متى أن يقدم على  
الحد حد في أرض داره

ولأن المخرج بشرط ما تقدم ذكره فلا بد من  
الإسلام عليه حال كونه في دار الحرب، فلا وجوب

فانتهى، وانتهى بهما (٢٨) وعند الشافعية دور  
آخر إنها تدعى إن كانت مأكولة، وهو حر  
بحرمة أكلها إن كانت من جنس ما يؤكل (٢٩)

٣ - كون الموطأ في القل

٣٠ - ذهب جمهور علماء مالكية والشافعية  
والحنابلة وصاحب أبي حنيفة إلى وجوب حد  
الحرى على من رضى امرأة لهبنة في داره، لأنه  
لرح أصلي كالقل  
وحسن الشافعية الحد ما فعل فقط  
المعمول به فإنها تعد وتغيب، محصية كانت أو  
غير محصية، لأن المحص لا يصور فيه إحصاء  
والشروط أبو حنيفة في حد الحرى أن يكون  
لونه في القل فلا يجب الحد عنه على من رضى  
مرأته لهبنة في داره، ولكنه يبرأ

ثم إن هذا الحكم مقتضى على المرأة  
للأجنبية أما إقبال الرجل زوجته ومملوكة في  
داره فلا حد فيه اتفاقاً، وهو ما عليه لأركان

١ - حديث بر عيسى عن وضع على ربه بالظن وحسن  
البيضة أخرجه أحمد (٢٦٠) - طيب وصحة  
ابن عبد الله بن القمي في الحر في الحديث (٢٦١)

(٢) حديث ابن علقمة في حديثه ١٥٥٠٠، إجماع القرائن العربي  
شرح مع الفهرست ٤٥٠ - حديثه المسمى ٦١٨  
مبنى لهجته ١٤٥، شرح روضة الطالبين ١٢١٨  
لمكتبته الإسلامية كشك خلع ١٤٦٩ الإحصاء  
٢٨/٦ مطبوعة الطبعة ١٩٤٧

١ - حديث ابن عيسى ١٥٥٠٠، إجماع القرائن العربي  
شرح مع الفهرست ٤٥٠ - حديثه المسمى ٦١٨  
مبنى لهجته ١٤٥، شرح روضة الطالبين ١٢١٨  
لمكتبته الإسلامية كشك خلع ١٤٦٩ الإحصاء  
٢٨/٦ مطبوعة الطبعة ١٩٤٧

(٢) حديث ابن علقمة في حديثه ١٥٥٠٠، إجماع القرائن العربي  
شرح مع الفهرست ٤٥٠ - حديثه المسمى ٦١٨  
مبنى لهجته ١٤٥، شرح روضة الطالبين ١٢١٨  
لمكتبته الإسلامية كشك خلع ١٤٦٩ الإحصاء  
٢٨/٦ مطبوعة الطبعة ١٩٤٧

رسول الله ﷺ يقول لا تقطع الأيدي في  
السفرة<sup>(١)</sup> ولولا ذلك لقطعه

وقيلو إجماع الصحابة على ذلك، ثم إنه  
من رجع إلى دار الإسلام أقيم عليه الحد  
لمعوم الآيات والأخبار، وإنا نأمر بما روي، وقد  
قال

وإذا أتى حد في القصور أقيم عليه فيها بغير  
حلاف، لأحد من ملاة الإسلام والحاجة داعية  
إلى وجع أهلها كالحاجة إلى وجع غيرهم<sup>(٢)</sup>

٥ - أن يكون من حدوده القتل مصلها.

٢٨ - فشرط الملكية في حد الزنى أن يكون من  
حدوده القتل مصلها، فلا يحد الحد على  
الكافر، إذ روي بمسألة طائفة على المشهور  
ويرد إلى أهل دينه ويغلب على ذلك المملوكة  
الشفعية، ويحد المسلمه وإن اشتركت الكافر  
المسلمه على الزنى قتل

ولا يرى من الفائدة، لأن المقصود منه  
الاستعداد ليحصل الزجر، والفرغ من أن لا قدرة  
عليه، وإذا خرج وحال أنه لم يقد سبب  
للإيجاب حال وجوده لم يقطع موجبا له حال  
عدمه

وصرحوا بأنه إذا روي في عسكر لأمة وولاية  
أقامة الحد بنفسه فإنه يقيم عليه حد الزنى، لأنه  
تحت يده، فالقصة ثابتة عليه، بخلاف ما لو  
خرج من العسكر فدخل دار الحرب فزنى ثم عاد  
إلى المعسكر فزنى لا يقيم، وكذا يوزن في  
المعسكر والعسكر في دار الحرب في أيام الحولة  
قبل الفتح فإنه يقيم عليه أحد وهذا الحكم  
خاص بما إذا كان في المعسكر من له ولاية إقام  
الحقوق، بخلاف أمير المعسكر أو لغيره لأنه إن  
قوض لها تدبير الحرب لا إقامة الحقوق، وإنا  
قلنا للإمام، وولاية الإمام منقطعة شدة  
ودهي الشافعية إلى إقامة الحد في دار الحرب  
إن لم يجب نية من محوثة، المحمود والتخالف  
مدار الحرب

وهذا المختلطة من أنس حلة في الغزو لم  
يتوقف من في أرض العدو حتى يرجع إلى دار  
الإسلام، وروي جنادة بن أمية قال كتبا مع  
يسر بن لوطاة في البحر، فأني يسألوني يقال له  
مضرب، حد سرق بحرية<sup>(٣)</sup> فقال قد سمعت

(١) أي يقطع من أهل المعجم

(١) حديث سبون أن فلانا لا تقطع الأيدي في سفره  
أصحرج السجود ٤٩٤/٥٢٦ - ٥٢٧. لم يلق عزت فيه  
وعلى، وقال من جرح من إسلامه حد استأذني كذا  
في فوس الفصول الستة ٤١٧/٥ - ٥. مكتبة التفسيرية  
(٢) حاشية ابن عثيمين ١٥٦/٢. دار إحياء التراث العربي  
شرح فتح الباع ٤٦٤/٥، ٤٧. دار إحياء التراث العربي  
مفتي الحاج ١٥١/٢. دار إحياء التراث العربي. كتاب  
القتال ١/٥٥. المكتبة ١٩٨٢. الإصدار ١٥٠/٢٧٩  
الطبعة الجديدة ١٩٨٧.

ريد ولقب الشاهب الأخرى معب المائكة  
في المستنوع مع

وذلك معبيل في المذهب بذكرها مما يلي  
ففي مذهب طهية ثلاثة كنوان.

قول أبي حنيفة لا يجد المستنوع سواء كان  
رجلا أو امرأة، ويحد المسلم والمسيحي سواء كان  
وحدا أو لعمراء، وقول أبي يوسف يحد الجميع  
ومول محمد لا يحد واحد منهم

فإن ربي الخوي المستنوع بالمسلمة أو الدي  
فصليها لحد دول عربي في قول أبي حنيفة  
ومعهم لحد جميعا في قول أبي يوسف، ولا حد  
عني واحد منها في قول محمد، وعبد لسالة  
بمسلمة والعصية لأنه لوربي محربة مستنة  
لا يحد واحد منها عند أبي حنيفة ومحمد، وعند  
أبي يوسف حدان، وإن ربي مسلم أو المسيحي  
أحرمة المسلمة حد الرجل في قول أبي حنيفة  
ومحمد، وقال أبو يوسف يحدن جميعا

ومذهب الشافعية أنه لا يقام حد الزنى على  
العهد ويستأنس بعدم تفسيرها بالأحكام،  
وعنه على الشعبي لا تترامه بالأحكام، وشهر  
الصحيحين «أن النبي ﷺ رجم رجلا وامرأة  
من اليهود ريبه»<sup>(١)</sup> وكما أنه قد حشوا قال

(١) حديث ١٠٠٠ في صحيح البخاري، وهو رجلا وامرأة من اليهود ريبه  
خرجه البخاري (السنن ١٦٣، ٩٩١) في مسند أبيه  
١٦٨٩/٣، في حديث ابن عمر

سرحلي اعلم ان أهل الدعوة اليوم لا يجدون  
عنى المذهب كالمستنوع، لأنهم لا يجدون هم  
عنده بل يجدون على دسة يسألهم زواج  
حنيفه إلى أنه أهل الدعوة يحدون حد الزنى،  
لأن اليهود جندوا إلى رسول الله ﷺ بالمرأة  
ورجل منهم قد ربا فأمرهم رسول الله ﷺ  
فهمهم ولزم الإسلام إقامة الحد في ربي بعضهم  
سوط، لا تترامهم حكم ولا يقام حد الزنى  
عني مستنوع، لأنه غير ملتزم حكمه

ولأن ربي المستنوع يحد به نفس بنفس  
العهد، ولا يحد مع النفس حد سرا، وقد إذا  
ربي بمسنة، أن إذا ربي المستنوع بمسنة  
ولا يقام عليه الحد<sup>(٢)</sup>

٢ - أن يكون من صفة من الفعل ناطقا  
٢٩ - اشراط الحنيفة في حد الزنى أن يكون من  
صفة من الفعل ناطقا فلا يقام حد الزنى  
عليهم على الأحوس مطلقا حتى وإن أقر  
بالزنى أربع مرات في كتاب كنه أو بإشارة، وإن  
شهد عليه الشهود لا يحد لا تفعل للشبهة، وإن  
شروط جمهور الفقهاء هذا الشرط يجب حد

(١) حاشية أبي عيسى ١٥٤٣ شرح مع القدر ٢٨٥  
حاشية البهسي ٢١٣/١ في تفسير المصنف ٢٨٥ شرح  
شهرستاني على حاشية ٢٢٦/٢ في الفكر ٢٩٢٨ شرح  
روجر نطاش ٢٧، في الكنية للإسلام، في المحتاج  
١١٢/١ كتاب الفلاح ٦٩، ٩١

أمراني وحلا أمهته حتى نبي نارعة شهد<sup>١٠</sup>  
فقد اسمي<sup>١١</sup> معهم<sup>١٢</sup>

ويشترط في الشهادة على امرئ بالإضافة إلى  
الشروط العامة للشهادة (الذكورة في مصطلح  
شهادة) أن تكون فيهم شروط معينة حتى يثبت  
أمرئ، وهذه الشروط هي

#### الشروط الأول المذكورة

٣٩- بعد جهر بالحق، والمصحة والمالكية  
والشافعية وأحسب أن إلى اشتراط المذكورة في  
شهود امرئ فلا بد أن يكونوا رجالا كنهم،  
الخصوص السابقة

ولا تقبل شهادة النساء في امرئ بحال، لأن  
لفظ الأربعة اسم لعدد المذكورين، ويخصي أن  
يكتفى به بأربعة، ولا خلاف في أن الأربعة إذا  
كان بعضهم ساء لا يكتفى بهم، ولو أنزل  
عن امرئ من جهة واحد، خلاف النص، فإن  
عصى أحدهما بتدبير أحدهما لا أخرى<sup>١٣</sup>

#### والحدود بدار بالشهادات

وإسأل من لا بد من لا يدخل شهادة النساء  
في الحدود<sup>١٤</sup>

أمرئ على الأحسن<sup>١٥</sup>

#### ثبوت امرئ

يثبت امرئ بأحد أسود ثلاثة بالشهادة،  
والإقرار، واليمين

#### أدلة الشهادة

٣٠- أجمع الفقهاء على ثبوت امرئ بالشهادة،  
وأنه لا يثبت إلا بشهادة رجلين<sup>١٦</sup> أو ثلث<sup>١٧</sup>  
نصلى<sup>١٨</sup> (والأصح ما ذكر في كتابنا من سائرهم  
فإنهم يثبتون عليهم أربعة منكم)<sup>١٩</sup> وقوله  
نصلى<sup>٢٠</sup> (والأصح ما يرمون له) ثم  
إلى يأتوا بأربعة شهداء فاحدوهم يقر  
جده<sup>٢١</sup> وقوله نصلى<sup>٢٢</sup> (ولا جناح عليه  
نورعة شهداء فإذا كان بالشهادة، فأولئك عند  
الله هم الكاذبون)<sup>٢٣</sup>

وعديث أبي هريرة أن سعد بن معاذ قال  
لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، إن وجدت مع

(١٦) حاله في سنة ١١٨٥ هـ يوم الإثنين ١٢/٦/١٢١٦ هـ  
أمره بصحة يثبت فتح القل ٢/٤٠٨ - ٨٠٨  
الباقي في سنة ١٢٥٨ هـ، من المصنف ١٢٥٨/١ - ١٢٥٨  
للإمام ١٢/١

(٢٤) حاله في سنة ١٢١٦ هـ، في تاريخه في سنة ١٢١٦ هـ  
عائشة السوسني ٢/٣٩٩ - ٣٩٩ في الفكر حق المصنف  
١٢٩٩/١ - ١٢٩٩ في تاريخه في سنة ١٢٩٩ هـ  
حاز الكتب ١٢٩٩ هـ، في تاريخه في سنة ١٢٩٩ هـ

(٢٥) سورة النساء ١٢٥

(٢٦) سورة النور ١

(٢٧) سورة النور ١٢

(١٠) حديث أبي هريرة: «في حلف سعد بن معاذ أمره  
سنة ١٢٥٨ هـ - ١٢٥٨ هـ»

(١١) سورة النور ١٢٥

(١٢) حاله في سنة ١٢١٦ هـ، في تاريخه في سنة ١٢١٦ هـ

(١٣) وفي المصنف ١٢٩٩/١ - ١٢٩٩/١

(١٤) وفي تاريخه في سنة ١٢٩٩ هـ

الشرط التالي أن يكونوا أربعة

عيسى واحد، فلو شهد بعض الأربعة في مجلس، وبمجلسهم في مجلس آخر لا يجل شهادتهم، ويكفون حد القذف كما تشترط الخنثى والمثلية أن يأتي الشهود مجتمعين إلى مجلس القاضي

وقد صرح الحنفية أنه لا يجمعوا خارج مجلس القاضي ودخلوا عليه وحده بعد واحد فلهذا يفتقر لكل واحد من الحدود حد القذف، ثم لو كانوا معزولين في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهدوا بالشهادة حادوا

وقد صرح المالكية بأنه بعد إتيانهم محل احكامهم جميعا فإنهم يعرفون حق البسال كل واحد على حده، فإن اعتصموا لم يعضهم بصحت شهادتهم، واحد

ولم يشترط الحدس إتيانهم مجتمعين، فيجوز أن يقتروا معترفين لعصبة القعدة، فإنهم حادوا معترفين، وصحت شهادتهم، وإذا حادوا لعدم كراهة على أن تكون شهادتهم في مجلس واحد، فإن جاء بعضهم بعد أن قام لاكم من محضه هم قذعه، لأن شهادته غير مبرورة، وصحيحة، وعليهم الحد

ولم يشترط انفصالية هذا الشرط يسوي عددهم أن يأتي الشهود معترفون أو عجمي، وأن يؤذي الشهادة في عيسى واحد أو أكثر من عيسى، معزولة بحالي، فلو حادوا عليه بأربعة

٢٢ - نعم الشهود على - الأرض لا يشت ولا شهادته أربعة رجال، للمصوص السابقة، وأن البري من أعظم التواخش مغلقت الشهادة فيه ليكون أسرى، وقد نقل بن لقطة الإجماع على ذلك، فإن كملوا أربعة حد الشهود عليه، وإن لم يكملوا أقام عدته، وعليهم حد القذف، لقوله تعالى: *وإذا تدعى بينكم برون فاصبر لم يذنبوا بأربعة شهود فاجتنبوهم ثلثين حدة* (١) ولا يعض عيسى الله عنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المفردة من شخص بالبري، وإن عاناه أحد، وثلاث بعد صوره أشهدته فريسه إلى الواقعة في أحوال الناس

وقد نقل من الشافعية أن الجاهل قول صحيح في الحدس، أنه لا يحد الشهود إذا نقص عددهم عن أربعة، لأنهم جادوا شاهدين لا هاتكين. (٢)

الشرط الثالث اتحاد المجلس

٢٣ - شرط جمهور المذاهب ائمة والمالكية والحاشية في الشهادة على البري، تكون في

(١) سورة القدر، ٢٢

(٢) حاشية ابن مبر، ١٢/٢٢ - وقضى لمدة ١٠٢٢  
نظمة الأمير ١٢٤٠ هـ، حاشية الصوفي ١٢/٢٢  
٢٨٥ صي النجاشي ١٢/٢٢، ١٥٦، ١٥٦  
١٠١/٢، القم ١٢/٢٢، ١٠١/٢

شهادة، ولا يذكر المجلس وفار تعالى  
 في شهادتهما عليه أو سمعكم فإن شهدا  
 فامسكوه في اليأس<sup>(١)</sup> ولأن كل شهادة  
 حثولة لمن اتعته، فقبل إذا اتعرت في بحاس،  
 كسائر الشهادات،<sup>(٢)</sup>

كما لابد من تعيين البلد عند الجميع، وكذا  
 تعيين المكان عند الملكية والتفعية، ككوب في  
 ركن الشيب القنوبي أو العربي، أو وسطه، وبسر  
 ذلك

### الشرط الرابع: فصل الشهادة

٣٤ - يشترط في شهادة الزنى التتصيل، فيصف  
 الشهود كهيئة الزنى، يقولون رأيناها فيها ذكره  
 في رجبها، أو في حبسها، أو قلدها إن كان  
 مقطوعها، في مرجها كدليل في المحكمة، أو  
 انرشاه في شرفه، لأنه إذا عبر التصريح في  
 الإنشاء كان اعتباره في الشهادة الأولى، ولأنه قد  
 يختلف الشاهد ما ليس برس زنى، واعتبر ذكر  
 صاته كما بين الشهود كهيئة من اصطلاح أو  
 حوس أو قيام، أو هو زوج أو غنم

وعند صرح الخصمة بأنه إذا سألهم القاضي  
 عدم يريدها على قولهم - إني زينا، فإنه لا يجد  
 أسهوه عنه ولا الشهود، وهذا جمهور الفقهاء -  
 الحنفية والشافعية والحسابة - لابد من تعيين

ولا يشترط تعيين المكان في البيت الواحد  
 عند التفعية والحسابة، فإن التتبع والشهود به  
 خذ الرجل وامرأة متحصنا، والتتبع أنه  
 لا يجب الحد لاختلاف المكان حقيقة وهو قول  
 ربر، ووجه الاستحسان أن الضمير يمكن بأن  
 يكون ابتداء الفعل في رايه والانهاء في رايه  
 أعرض بالأصهار، ولأن الوقائع في وسط  
 البيت فيحسبه من في المقدم في نهم، ومن في  
 المؤخر في المؤخر فشهد بحسب ما عتده، وهذا  
 في البيت الصغير، أما في البيت الكبير فلا بد  
 من التتبع.

ولابد أيضا من تعيين الزمان عند الجميع،  
 لتكون الشهادة منهم على فعل واحد، فلو أن  
 يكون ما شهد به أحدهم غير ما شهد به الآخر  
 فهو شهد أوجه على وجس بالزنى فشهد الثاني  
 منهم أنه ربي في يوم الجمعة، وشهد آخر أنه  
 ربي في يوم السبت فإنه لا حد من الشهود  
 عليه، وكذا لا قبل الشهادة هي لو شهد اثنين

١ - سورة النور، ١٣

٢ - سورة النساء، ١٥

(٣) حاشية بر ميمس ١١٩/٢، القلوبي الحنفية ١٥٢/٢  
 نطحة الأسيرة ١٠٣، حاشية المصري ١٥٥/١

القلوبي وصية ٣٦١/١ ط حسي البابي اعلي، صبي  
 المحتاج ١١٩/١ كتاب القصاص ١٠٠/٢، المعنى ٢٠٠/٢

ويشهد في الشاهدين المتأقلين أو لا يكون  
أحدهما شاهداً أصيلاً، فيجوز في البرى أن  
يشهد أربعة عن شهادة أربعة، أو يشهد كل  
اثنين على شهادة واحد، أو شهادة اثنين، أو  
يشهد ثلاثة عن ثلاثة، ويشهد اثنان على  
شهادة الرابع، وإذا فعل اثنان عن ثلاثة وعن  
الرابع اثنان لم يصح عن المشهور إلا أن  
المحشود، وروى عدم صحته لا يصح  
الفرع، لا حيث تصح شهادة الأصل لو حضره،  
والفرع الذي فعله الاثنان الآخران لو حضر  
ما صحت شهادته مع الاثنين المتأقلين من  
الثلاثة بغير العدد، قال المدسوقي ويحتمل  
أن عدم الصحة، لأن عدد الفرع فيها ناقص  
عن عدد الأصل حيث يقل عن الثلاثة اثنان  
قط، والفرع لا ينعى عن الأصل بصلته معه  
ويصله منه كما يجوز عند المالكية التفتيش من  
شهود الأصل والفرع، كل من يشهد اثنان على  
رؤية الزنى، ويصل اثنان عن كل واحد من  
الأكبرين الآخرين<sup>(١)</sup>

له دس بها في ساحة من التلوا، وشهد آخران أنه  
رؤى بها في ساحة أخرى،<sup>(٢)</sup>

### الشروط الخمس أصالة الشهادة

٢٥ - يشترط جمهور الفقهاء - اختصه والمخالفه  
واحد - أنه في شهود البرى الأصل، فلا يجوز  
الشهادة على الشهادة في البرى، لأن حدود  
مبني على السر والذم، بالمشبهات، والشهادة  
على الشهادتها فيها شبهة يتطرق إليها جناب  
الاعتدال والشهو والكد في شهود الفرع مع  
احتمال ذلك في شهود الأصل، وهذا المحتمل لا  
لا يبرح في شهود الأصل، ولأن الشهادة على  
الشهادة تستلزم ثبيل للحاجة، ولا حيلة إليها في  
الحل، لأن سر صاحبها أولى من الشهادة عليه.

و يشترط لما تكتبه عند الشرط فنحو مدهم  
الشهادة على الشهادة في الزنى بشرط أن يقل  
عن كل شاهد أصيل شاهدين ويحوز أن يقل  
الشاهدين عن شاهد واحد أو عن شاهدين،

### شهادة الزوج على الزنى

٣٦ - ذهب جمهور الفقهاء وأئمة الكوفة والخاندية

(١) حاشية ابن عساقين ١٤٢/٣، مؤيداً للقول العربي،  
شرح منيع القمبي ٦٩/٥، واستبعدوا من إيجاب ذلك  
العربي، القضاوي المبدع ١٥٢/٢، المطبعة ١٩٠٦  
١٩١٠، وحاشية المدسوقي ١٨٥/٢، والفرع، بني  
الاحتجاج ١١٩/٢، مؤيداً للقول العربي، حاشية المحتاج  
١٢٩/٢، في بعض النسخ المحلي ١٩٩٦، وكذلك  
الاحتجاج ١٠١/٢، ١٠١/٢، عالم الكتب ١٩٨٣، وفي  
١٩٩٠ ط ١، ١٩٩٠ ط ١

(٢) شرح منيع القمبي ١٨٨/٥، حاشية القمبي العربي، حاشية  
المدسوقي ١٨٨/٥، حاشية القمبي، حاشية المحتاج ١٥٢/٢، حاشية  
مفيد للقول العربي، حاشية المحتاج ١٢٨/٢، حاشية  
١٩٨٣



والخاتمة) إلى عدم قبول شهادة الخروج عن  
روجه بالقرى لثبوتهم، إذ أنه بشهادته عليها عمر  
بعد ربه، ولا سيما دعوى حياتها مرثاة  
ودعت الخفية إلى قبول شهادة الزوج، لأن  
الثبوت ما يوجب حرمة منع، والزوج مدسلس به،  
الشهادة عنى حسب حقوق العار وخلق الفرائض،  
مخصوصة إذ كان له بها الولاد مدسلس<sup>(١)</sup>  
ونظر الشهادة بالقرى القديم، في مصطلح  
(حدود ٢٤١/١٧) الموسوعة ١٧/١٣٧

وأما باب مسئلة الشهادة كرجوع الشهود،  
وظهور عدم أهلية الشهود، واختلاف الشهود في  
الشهادة، وتعارض الشهادات، وأثر معهد الشعر  
في قبول الشهادة، فخصها في مصطلح  
(شهادة)  
ب- الإقرار  
٣٧ أقول انحصار على ثبوت القرين  
بالإقرار، لأن النبي ﷺ حرم ما عزا والحاديه  
بالقرين،<sup>(٢)</sup> وقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى  
استدراك كون الإقرار أقوم مرثاة، إلا مكنت

(١) شرح فتح القدير ٤/١٥، دار إحياء التراث العربي.  
حاشية المسمر ٢١٨/١٥، دار الفكر، مطبع المتاح  
١٥٠/١٥، دار إحياء التراث العربي، كتاب القضاء ٦/٩٨  
مطبوع المكتب ١٩٣٣، م. المصنف لابن قدامة ١٩١/١٨، ١٩٣  
الرواسي

(٢) حديث، وصحاح ماهر، المصريح الرواية الأولى  
البحاري (الفتح ١٢/١٣٥، ط السلفية)، المصريح لأبي  
أبو داود، ١١/٥٤٠، مطبع عزت عبد المحسن

(١) شرح فتح القدير ٤/١٥، دار إحياء التراث العربي، حاشية  
المسمر ٢١٨/١٥، دار الفكر، وصحة خطيبين ١٩١/١٣٥  
المكتب الإسلامي ١٩٧٥، كتاب القضاء ١٩١/١٨، ط  
الفتح ١٩٨٢م

(٢) حديث، ورحم طاهر والحاديه بالقرين، أخرجه مسلم  
١٣٦١/٣١، ١٣٦٢، ط. طه

لا يلتصق إلى قوله، لأنه تكذيب للشهود  
والغاصي<sup>(١)</sup>

حد - الفرز

٣٩ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية  
والساعية في الأصح والمجتهدة إلى عدم ثبوت  
حد الزنى يعلم الإلمام والعضي، فلا يفيده  
بعلمها

وذهب المشاعية في قول مرجوح وأبو ثور،  
إلى ثبوته معناه، ولقد سبق ذلك في مصطلح:  
(حدود) ف/ ٢٨ الموسوعة ١٧/ ١٣٩

وقد اختلف الفقهاء في ثبوت حد الزنى  
بالمهور المحمل واللعان وتمصيله فيها إلى.

١ - ظهور الحمل

٢ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية  
والحنابلة - إلى عدم ثبوت حد الزنى بظهور  
الحمل في امرأة لا زوج لها وأنكرت زنى، نحو  
أن يكون من هذا شبهة أو لا قوله، والحمد لله  
بما تشبهه، وقد روي عن سعيد بن امرأة دعت  
إلى عمر بن الخطاب زوج ولد حمل، وسأها عمر،

وانظر مصطلح (حدود) ف/ ٢٦ لموسوعة  
١٧ ١٣٨، ومصطلح (الفرز) ف/ ١٦  
وسامعدها، ٩٩/٦، وانظر أيضا الشبهة بتقدم  
الإقرار، وانظر جرم في الإقرار في مصطلح  
(الفرز) ف/ ٥٧ وسامعدها الموسوعة ٦ ٧١

البينة على الإقرار

٣٨ - اختلف الفقهاء في ثبوت حد الزنى بالبينة  
- انشهادة - على الإقرار

ذهب جمهور الفقهاء - الخنفية والمالكية  
والحنابلة - إلى عدم ثبوت حد الزنى بالبينة على  
الإقرار من حيث الجملة، ذهب الخنفية إلى  
أنه لا يقبل الشهادة على الإقرار، وحد المالكية  
أنه لا غائبة عن إقراره وهو مكر فلا يحد،  
من المرجوح، وقد لحظه، لو شهد أربعة  
عن إقراره بالزنى ربعا، ثبت الزنى بوجود  
الإقرار به أربعة، ولا ثبت الإقرار بالزنى بدون  
أربعة يشهدون على الإقرار به من المرجح إلى  
أنكر للشبهة فيه الإقرار، أو صدقهم دون أربع  
مراب فلا حد عليه، لأن إنكاره وتصديقه دون  
أربع وجوع عن إقراره، وهو مذكور منه

وذهب المشاعية إلى ثبوت حد الزنى  
بالشهادة على الإقرار قالوا لو شهدوا على  
إقراره بغيره فقال ما بالزنى، أو قال بعد  
حكم أحاقم بإقراره ما أقرب، قال الصحيح أنه

(١) الفتاوى القندية ١٩٣/٢، مجلة الأمية ١٣٦٠م.  
وحملها للموسوي ١٣٨٨/٤، حكيم، وروضة الطالبين  
١١/١، مكتب الإسلامي، كشف القناع ١٩٦٠م  
الكتاب

ليس باللعاب، بل لآخر المروج، وعتقه امرأة  
عنه، فبسط عبيده، حد الربو، حشدوا بعد أن  
إذا لا يستعلا حد عليها  
وهذه القضية وعلايته إلى أن امرأة إذا  
لمست من العبيد لا حد عليها، لأن ربها لم  
يحب ولا حد يدره، الشبهة، ونحوها لحاكم  
حتى لا يفر، بل يفر، "ومعقول دست في  
مصحح (لعان)

إثابة حد الربو

١ - من يبيع حد الربو

١٢ - من أعتقه على أنه لا يبيع حد الربو  
على حد إلا الإماء أو بشيء، وقد سبق بمشعل  
ذلك في مصباح (حدود) ف ٣٩ القوسية  
١٦ ١٤٤

٢ - عاتبة حد

٢٣ - استحب جمهور الفقهاء، أن يسوق حد  
الربو بغير حياء، فإن أزاله واشتد به  
فذهب رخصة، لأن المصود من الخليل الرجاء  
ثلاث لا يخص إلا بالخصر

طالب إلى امرأة ثمة، فمجلس وقع عن رجل  
وأب نالته، من استيعفت حتى مروج حد نصيب  
نحو، وروى عن علي بن عمار أنه قال: إذا  
كان في الحد رجل واحد، فهو مخرج، وقد  
صرح الحنفية بأنها سال، ولا يجب سواها  
ودون ذلك، إلى أن يحد، من ظهور من  
مره لا روح لها، فتحدوه عقل دعواها  
لمص على ذلك، بلا قربة بلهد له بدنه  
لما مع قربة، تصدقها فمبيل دعواها ولا تحده  
قال نائو، مسبوقة، "أولئك الكفر ليعني  
حد، الزور، هكذا لا يصل دعواها، أن هذا  
المجلس من مري حرمه، وحجها إلى حيا، لا من  
وط جبي إلا بقربة مثل كروب حرمه، ومن من  
أمر نعمة، والمذاق المروج، مخرج يحد به لجمال  
دع روح الحريم، صعب، أو بنته كمنه  
له سنة شهر من العقد، بعد، وبن الإث  
علي لا روح له، إلا أنكر سبها، وظلما  
صحة

٣ - اللعاب

١٤ - حد اللعاب، وهو اللعاب على سب حد

١٥ - النجوى الحديثة، "الكلية الأسرية" ١٣  
وحدبب القوسية ١١، في الفكر، ونحوه، القصة  
١ جازية للعلماء، ١٤ - ١٥، وبنها، المصباح ٧ ٢٢٢  
مجلس الربو، خطي ١١٢، في: لعان، وبنها، ٢ ٣٨  
بسر بيني عني، اتفاق، مخرج ٥ ٤ الكس  
١٩٨٢

٢ - مروج مخرج القوسية، تاريخية المروج، مري، مخرج  
١٥ - وفي ١١٢، في الفكر، مروج، ومن حد نصيب  
١ ٢٢٠، النكحة الإسلامية، مخرج، أولي القس، ١٩٢٢  
نحو القوسية، ١١٢، م أمي لا يحد، ٢٢٠  
مكة، ترمذ



وشاء الكفاية مسقط لحد النسي من جهوز  
بعضه، هذا شهدوا على امرأة بالزنى حتى أنها  
عذراء لم تجد يشبهه بقضاء البكارة، وتلد بدرا  
بالشبهة، حيث إن الظاهر من حالها أنها لم  
توطأ، وسددها حنيفة والحنيفة أنه تكفي  
شهادته امرأة واحدة بعددتها، وعند الشافعية  
أربع من: أو رجلان أو زوجين أو ثلاثة<sup>(١)</sup>

٤٧ - واحسب البغاة من يراعى أحد الزوجين  
الزوجية، كذا يتر الرجل أنه من ثلاثة حتى  
قال بقراره موجبا للحد، ومثل في بل  
مروحي، أو أقوت هي كذبت بالزنى مع ثلاث،  
وبالرجل بل نروحي

فذهب الحنابلة إلى أنه لا يحد حد منية،  
لأن دعوى التكذيب محتمل الصدق وهو يلزم  
بمطرقين فأورث شبهة ثم إنه إذا سقط الحد  
وجب الفهر بحظر الصمغ

وذهب المالكية إلى وجوب آية جلد على  
النكاح، ولو قالت امرأة زنت مع هذا الرجل،  
فأدعى موطن، وأدعى بها زوجته فكذبته ولا بينة له  
في الزوجية فإنه لا يحد، أما إذا عاظم  
بمراوحتها بالزنى، وأما حد فلا يحد بواحدة على  
سكنج والأصل عدم النكاح مبيع قال

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء في سقوط حد  
الزنى بالرجوع عن الإنزال إذا كان شوطه  
بالإنزال، وقد سیر تفصيل ذلك في مصطلح  
(حدود ف ١٤/١) للوسعة ١٧/١٤٤  
كما يسقط حد الزنى برجوع الشهوة الأربعة  
كلهم أو بعضهم، وعصبي ذلك في مصطلح  
(شهادة)

٤٦ - وسقط حد الزنى أيضا بكذب أحد  
الزوجين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
عن المكاتب فقط دور المترددة الحد بمرارته  
بإمراره

وسقط الزنى بمرارة مئة فكذلك لم يسقط  
الحد عن امرء موأخذه أنه بإمراره عند الشفعة  
والحدقة

وقد خرج الحنابلة بأنه ليس عليه حد أيضا  
لو سكنت، أو لم يسأل عن ذلك

وذهب الشيعة إلى سقوط الحد عن المظن  
لغيره، لأنك الحد عن الذكر مطلقا وجب  
لذني عنه، فأورث شبهة في حق المظن، لأن  
الزنى فعل واحد يتم بهما فإذا تمكث به شبهة  
نعتت إلى غيره لأنه ما أصبح، بل أمر بالزنى  
بمن ذرا أشرع عند عنه، بخلاف ما لو أظن  
وقال زنت، فإنه لا موجب شرعا بدعوى<sup>(٢)</sup>

(١) شرح فتح القضاة ٩٥٨٥ في إجماع السراة المصري

وحسب الشافعية ١٣١٩/١ أو القنن ومضى للمصنف

١٥٨٥ في إجماع المالكية المصري، كشف الشافعية ١٠٩

قال حكيم ١٩٨٣ م

(٢) حنفية من حنفية ٢ ١٥٧ م أو إجماع القنن المصري

(شرح روضة الطالب) ١٢٢ المك الإسماعيل، وكتاب

نصاح ١٩٨٦ م أو كتاب ١٩٨٣ م

بها مبعوذه حابه ببحر يمه حدثت وحدها،  
ولا مهر لها من حدة لها ما فردها

وأوحده الشافعية حد ثقدي على المضر  
أبدا قلوبا زيت بقلانة، فصالت كان  
تزوجي، صارتوا بالمرى وتقد هـ، فيلر حد  
القرني وحده القديس ١٦

وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن  
اعتراض منك، الكناح قومك الجعبي مسقط  
لحد النري، بأن زني بمرء ثم تزوجها لم يحابة  
ثم اشتراها - وهي إحدى ثلاث روايات عنه -  
ووجه هذه الرواية أن يصح ما يصح بموكا  
للزوج بالكناح في حق الاستماع - فحصل  
الاحتياط من أجل موكا يصير شبهة،  
كانت إذا كانت المروءة، والرواية الثانية هي  
رواية عن أبي حنيفة وهي أنه لا يسقط الحد  
وهو قول أبي يوسف وعبد وهو المذهب عند  
الحنفية، ونظير لأن المروءة تحصل زني بحبا  
لحد نفسه محلا غير مذكور له فحصل مرجا  
للحد - واعتراضه وب أنك لا يصح سقطا  
لاقتصاره على حدته بكونه، لأن ثبت بالكناح

القديمي وحدهه بكونها عازي ولو حص  
فتر وثبت في لودامي فترحد بمرء فمرءا وأنها  
رواحته فصدته لمرءا ورواها عن ثروحيه، وثا  
طلبت منها البينة قالوا عقتما الكناح وه شهد  
ومرر شهد لأن - وادعاه أنه لم يحصل فشرعوم  
مقام الإشهاد فإن الزوجين يحدان لحدوثها بلا  
إشهاد

وكذا المروءة رجل والمرأة في بيت لوطيين  
ولحال أيم غير طليقين وأقتر بالوطء وادعيا  
الكناح والإشهاد عليه لكن لا يثبت له بذلك  
ولا فتر يصوم بقلانه، فبها يحدان، لأن الأصل  
عده الكناح ببيع بوعده، فإن حصل نشو  
كبت طليقين، قبل قومي ولا حد عنهما، لا بهائم  
بذلها شيئا حالها للفرق

ودع الشافعية وخالفه إلى وجوب حد  
القرني على امر فقط دون من ادعى الزوجية فلا  
يحد، لأن دعواه ذلك شبهة تدرك أحد عنه،  
ولا حقيق صدقه حيث عاتق رضي الله عنها  
مروءا وادعوا الحسد عن المسبب  
ما لم يحد، فإن كان نه خرج صليلا ميلة  
فإن الإمام لا يخطئ في الجمع من أن  
يخص في المروءة - وهذا أثبت المرء أنه يري

(١) شرح فتح البصير ٥٠٦، حاشية الفتاوى ٤٩٠،  
شرح هورسن على ختمه عجل ١٨٥١، ذكر  
١٩٧٨، وصحيب المظن ٢٩٢، ذكر ١٩٧٨،  
ومرج روى خات ١٢١٢، فقه الإسلامية، ومطلب  
أبي النعمان ١٨٥/٩، المكتب الإسلامي ١٩٩١، ومطلب  
الملاح ٩٩/٦، عم الكتب ١٩٨٢

(٢) حديث عائشة، القول الجودعي المصلي ما استصبه  
المرء، المروءة ٣٣٤، (عقبي) رخصه من صغر في  
المصلي، المير ٥٩/٥٠، الميركة العبد المير

بعد الشهادة أو قطع أي قسم، لأن البداية بالشهود شرط جواز الإفادة والتقدّرات بالتوث على وجه لا يتصور موته، فسلط لتحدد ضرورية<sup>١</sup> وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (حدود ٢٨/٣) الموسوعة الفقهية ١٤٥/١٧

والشرع، وكل واحد منهما يوجد للمحل، فلا يسند 'للك الشاهد به أي وقت وجود الوعد، ففي أسلوب عابثاً عن ذلك قلبي ربي محضاً للمحد، بخلاف التاري إذا عانت المروى لأن هناك وجد سقط وهو بطلان ولأنه المضمون، لأن المضمون عند شرط، وقد عرج المروى منه من أن يكون خصي بمالك المروى. لذلك لفرق

## زنيور

انظر طعمه، فيه، معدومات

والرواية سالحة روية المحس عن أبي عبيدة وهي أن العنصر المشرع يسلط وأعرافه التكاثر لا يستند، ووجه روية المحس أن البضع لا يصير مملوك فلزواج التكاثر، بفعلها إذا وطئت بشبهة كان مفسرهما، والمفسر بدل البضع، والبدن إما يكون من كماله البديل فلم يحصل استيهام مسافع للبضع من عمل مبرور له فلا يورث شبهة، وبمع الأسماء يصير مملوكاً للمروى بالشرع، لأن نرى أنها بوطنت شبهة كان المفسر للمروى فحصل الاستيهام من عمل مملوك به يورث شبهة المملوك المروى إذا ملك المروى بعد المضاه قبل الإحصاء<sup>(١)</sup>

## زند

انظر حاشية، ذببت

٢٨ - كما يستند حد الرمي في المجمع حاشية عند الحصة فقط به، التمسك أو عيبتهم أو مرصهم



(١) بدائع الصالح ٢٤/٢٢، في التكملة المصري ١٢٨٢، حاشية ابن عابدين ١٤٥/٢٢، في إحياء التراث العربي

(١) بدائع الصالح ٢٤/٢٢، في التكملة المصري ١٢٨٢، حاشية ابن عابدين ١٤٥/٢٢، في إحياء التراث العربي

أن الأيوأ والمكرم مشتركة. (١)

لألفاظ ذات الصلة

١ - الزندقة

٢ - الأزداد في اللغة، التحويل والتحويل،  
والاسم الزندقة.

والعلم الاصطلاحي للزند هو مخرج علم  
عن جهة (٢)

ويبين الزندقة والزندقة عموم وحصوص وجهي  
بجسمان في الزندقة إذا أحسن كعباً وأظهر  
الإسلام، ويخبر المزمع من الزندقة علمانية،  
ويخبر الزندقة من لم يبق له سلام صحيح

٣ - الإلحاد

٣ - الإلحاد لغة، القول، قال ابن السكيت  
المحدث المحدث عن الحق المدخل به ما ليس  
به، يقال ألحد في الدين ولحد أي حلا  
عنه (٣)

وقال ابن عسكس في حاشيته انطرح من  
مال عن الشرع القسوم إلى جهة من جهات  
الكفر، من ألحد في الدين أي حلا وعمل،  
لا يشهد به الاعتراف مدة ميتاً محمد ﷺ،

١١٥ - ميز جليلي ١٩٤٣/٣ - ٢٩٩ - والسبب في ٣٠٦ -

والقلم في ١٤٤/٣ - ١٤٤/١ - ١٤٤/١ - وكذا في ١٤٤/١ -

١١٦ - لسبب العرب والمصباح في ١٤٤/١ - ١٤٤/١ -

والسبب في ١٤٤/١ - ١٤٤/١ -

(٣) - لسبب العرب والمصباح في ١٤٤/١ -

## زندقة

للتعريف

١ - الزندقة لغة الصبي، وقيل الزندقة منه،  
لأنه صبي على نفسه، وفي التهذيب الزندقة  
معروفة، وزندقة أنه لا يؤمن بالآخرة  
ووحدة الله الخلق، ولقد تزدل، والاسم  
الزندقة، قال يعقوب ليس في كلام العرب  
زندقة، وإن يقول العرب زندق وزندقي إذا  
كأن شديد البخل، فإذا أوردت العرب معنى  
ماتقول المصنف قالوا: ملحد ونعري (يبيع  
الدين)، فإذا أرادوا معنى الكفر للزندقة، ذهري  
(يهم قتال) (١)

والزندقة عند جمهور العلماء إظهار الإسلام  
وإبطان الكفر، فالزندقة هو من يظهر الإسلام  
ويخفي الكفر، قال السدوسي وهو المسمى في  
الصدر الأول صافاً، ومسمى المقصد، ويدعى

عند الحنابلة ويطلق الشافعية الزندقة، عدم  
التدين بدين، أو هي الأقرب بقاء الدهر واعتداد

(١) - لسبب العرب والمصباح في ١٤٤/١ - ١٤٤/١ -



ولا يمتنع الإسلام، وبه تفرق الدهري والرد  
في المحدث أوسع فرق الكفر حد، أي هو أعم مر  
الكل. (١)

ما يتعلق بالزندقة من أحكام.

الحكم بكفر من يزندق

٥ - يمتنع انعقادها، على أن الزندقة كفر، فمن  
كان مسلم ثم تزندق، بأن صدق على الكفر  
ويظهر الإسلام، أو صار لا يتدين به، فإنه  
يعتبر كافراً، إلا أن الفقهاء اختلفوا في إمكانه  
ولي قبل، بوجه وبإحدى ذلك فيما يلي

بشروط الحبيبة والمالكية بين من يمتنع  
الاطلاع عليه والتعليم برشدته، وبين من أهد  
بأن هو، فمن كان رديفاً ثم تاب إلى الله  
ورجع عن زندقته، وسقط معلن بوجهه هل أن  
يصرف ذلك عن طبع بوجهه ولا يقتل، وهذا هو  
مذهب المالكية ولي رواية عند الحنابلة، فقد ذكر  
صاحب الدر المنثور نقلاً عن حنابلة أن الفتوى  
على أن الزنديق إن عاهد بعد أن تاب قبل  
بوجهه - وهذا قال أبو حنيفة - والفتوى الثاني عند  
حنابلة أنه يقتل ولا غسل بوجهه

وإن المذبح عليه من أن يهرب ورجع إلى  
أحكام فلا تقبل بوجهه ويقتل، وطريق العلم  
بحالهما إما بالاعتقاد أو بشهادته ببعض الناس  
عنده، أو يبرأ هو محال إلى من أمر إليه

ولا يوجد المصانع معالي، ولا يصير الكفر،  
فالمحدث أوسع فرق الكفر هو أعم (٢)

جد - النصارى

٤ - النصارى فصل لثاني، والنص في الدعوى في  
الإسلام من وجه والخروج عنه من آخر، مشي  
من باقية النرويج، وقد وافق صادقته وشاهد، وهو  
اسم إسلامي لم يعرفه العرب بالمسلم المخصوص  
به وهو الذي يسمونه كفراً ويظهر دينه، وإلى كان  
أصده في البقية معروفها (٣)

ولا يخرج استعلاء الفقهاء له عن للمسي  
اللاهوتي (٤)

قال ابن علقمة بين الفرق بين الرنديق والمذنب  
وسددهري والمحدث مع الاختلاف في إمكان  
الكفر، أو انشاق غير معروف بوجهه بها،  
والدهري كذلك مع إمكان إسلامه الخواص إلى  
المصانع مختار سبحانه ومعالي، والمحدث هو  
من أمته عن انشاق القويم إلى جهة من جهات  
الكفر، من أحد في الدين أي حله وميله  
لا يشترط فيه الاعتراف بوجهه فيها ولا بوجود  
المصانع معالي، وهذا تفرق ليهب، كما  
لا يشترط فيه إصير الكفر وبه تفرق المذنب،

(١) ابن علقمة ١٩٦/٢

(٢) صدق خبره وأصله للبر

(٣) المسعودي ٣٠٦/١

(٤) حاشية ابن علقمة ١٩٦/٢



قال من قرئ من ومن برله .

٦ = ملك المرمير يروى عن ماله روالا موقوفاه  
فإن مات من الاطلاع عليه ثم عرف ذلك عنه  
لو بعد أن جاء ناسا، أو قتل بعد الاطلاع عليه  
وبعد توبته لعدم قتلها منه (عند من يقول  
بذلك)، هلكه فوارثه، وإن عرف أمره علم ينب  
ولم ينكر ما شهد به عجب حتى جن أو مات، هلكه  
ليست ملك المستمين <sup>(١)</sup>

وهذا في جملة منظر (زئار، ردة)

## زئار

الضمير به .

٦ = الرئال والرئالة في اللغة ما يشده الفجومي  
وانصران على وسطه <sup>(٢)</sup>

وهذا قريب مما ذكره الفقههاء، فهي  
الدمرقي الزئار حيوط متطوية بالزئار شتى يشد  
بها الدمى وسطه <sup>(٣)</sup> وله عليه المحتاج الرئال  
خيط خفيط فيه الزئار يشد به الدمى وسطه <sup>(٤)</sup>  
وهو يكون فوق الذهب <sup>(٥)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

أ = الحرام

٢ = الحرام اسم ما حزم به، والضمير الزئار والحرم  
إذا شد وسطه بحبل، ويكون الحزام أيضا  
لنصبي في مهبه، والحزام للسرور والقداسة،  
وحرم الفرس شد حزامه، وحرمه جعل له  
حزاما <sup>(٦)</sup>



(١) بيان العرب، ج ١، ص ١٠٩، (زئار)

(٢) المصنوع ١/٢٠

(٣) ج ١، ص ١٠٩

(٤) ابن حبان، ٢/٢٢٢

(٥) بيان العرب، ص ١٠٩

(٦) ابن حبان، ٢/٢٢٢، والمصنوع ١/٢٠، وكشاف

الضمان ١/٢٢٢

## ٣- النطاق

٣- استطراد منظمة والصفاق في ما شذبه  
الوسط، وشطآن شبه إزرفيه نكة كانت دراه  
تشتق به وفي نهكم - الشطآن شدة وترتب  
تنبهه المنة ثم شدة ومعها: يجب ثم ترس  
الأص على الأسفل إلى الركة )

## ج- مبيان

٤- المبيان: كبر يعمل فيه لشدة ويشد على  
الوسط، وفي المبيان المبيان هي المبراهم،  
أي الذي يجعل فيه الشدة، وهو أيضا شدة  
السرور وفي لشدة كانت المنة شدة بها حقوق  
إما نكة رما عجب (١٦)

## ما يتعين بقرنار من أحكام

## أولا: المنة أهل الدمة الركة

٥- ثم يؤخذ به أهل الدمة وصريا إظهار  
علامات يعرفون بها، ولا يكون بشهور  
بالطلسين في سائرهم رعاتهم كسلا يمانر  
معهم لمستم

ومن دئت ب الضعي يومر شدة الركة في  
وسط من فوق الشبان حتى يكون ذلك علامة  
مبررة له، فلا يدخل معاملة المستن

(١٦) لسان العرب: المصباح خير

(١٧) لسان العرب: المصباح خير

في أي مرة أيضا تؤخذ مدد وتشد تحت

أزها بحيث يظهر معصه، ولا ثم نكر له  
فانه

ومن خلاف من أهل الدمة وترك الركة بعد  
أمره به فإنه يعمد (١٧)

## ثانيا: ليس اعلم الركة

٦- يحرم على المستم شد الركة في وسطه على  
أهله التي يلزم بها أهل الدمة، لأن ذلك يشبه  
هم، وقد قال النبي ﷺ: ومن تشبه قوم فهو  
منهم (١٨) وهذا ياتفاق

وقد ذهب الشافعية والمالكية إلى أنه لا يكره  
من شد على وسطه ردا عن المنة التي يلزم  
بها أهل الدمة، وسواء عاص بدلت كسائر  
الدعوى، حيث يحرم عليه اقتصر بزي  
الكمار (١٩)

وكذلك صفة على ما جاء في البيهقي وعنه  
الإمام فاسد وعليه إلى التمس، فقال: بعد شيم

١٦- حقه ابن عسك ٢٧٤/١٢ ١٧١ وفتح الصغیر  
٣٠٧/٥ وفاسد فاصحة بدلت عليه ٣/ ٥٤.  
وحقه لاسوني ١/ ١٦١، وإليه فتاوى ٩٧/٤ وفي  
بحايج ٢٥٧/٤، وفي ٥٢٤/٤

١٧- حديث (من تشبه بقوم فهو منهم) أخرجه البيهقي  
١٦٤/٤، والمحفوظ عزت عبيد دعاصي، من حديث  
شافعية بن عمرو، وجوز إسناده ابن عبيد في القصة  
الصراط فاسم ٦٤٦/٤، وفيه نكته الركة

١٨- مصلح المصباح ١٣١/٦، وأمسى الفتاوى ١/ ١١٩،  
وكذلك المصباح ٢٨٣/٦ ٢٩٩/٦

أصبح على راسي قلنسوة المجدوس، وكانت  
علامته خاصة بهم يكسر. لأن وضع تلك  
القلنسوة كشف الرأس علامة الكفر  
ومن شد البونار ودخل دار الحرب كفر، قال  
الإستروشي. إن فعل ذلك التحديف الأسير  
لا يكسر، ولو دخل التجارة كفر، ومن كف على  
وسطه حبلا وقال هذا رنار لا يكسر، وأكثرهم  
على أنه يكسر، لأنه تصريح بالكفر<sup>(١)</sup>

## زوائد

انظر زوائد

رصد لملكه كما قال الدهرير من علامات  
الردة صدور من ينطفي الكفر كشد رناره  
وشراده ملبوس الكفر الخاص به أي إذ فعله  
حب فيه وببلا لأهله، وأما إن لم يفعلها معزم  
وليس يكسر، قال المصنوعي يكسر إذا فعله حيا  
به سواء أسمى به لشكبه وبعوها أم لا،  
وسواء فعله في بلاد الإسلام أم في بلادهم،  
علاوة في الردة على فعله حيا فيه وببلا لأهله كما  
في الهلالي عن ابن مروي، لكن أسروها من  
ذلك بالسمي به لشكبه وفعله في بلاد  
الإسلام

## زواج

انظر مكح

قال المصنوعي وإن فعل ذلك لصورة  
كأمر عبداهم بهنار إلى ستمال تاليم فلا  
حرمه عليه فضلا عن الردة كما حال لي  
مرروق<sup>(٢)</sup>



(١) المصنوعي الرتبة جهنم القوي المذهب ٩٠٩/١ ٩٩٢

(٢) الترحم الكفر وصاحب القسوي عليه ٩٠/١ ٣٠

يرى الشمس من وسط السماء إلى جهة المغرب  
هو شرع المصلي في التكبير حين ظهور الزوال  
ثم ظهر الزوال عقب التكبير أو في اشتقاقه يصح  
الظهر

وعرف الزوال بزيادة الظل بعد تسهي  
تقصانه لأن الشمس إذا طلعت وضع بكل  
شخص ظل طويل إلى جانب المغرب، ثم كلما  
دلت الشمس في الانحياز قل ظلها حتى يقتصر، ثم إذا  
انتهت الشمس إلى وسط السماء - وهي حالة  
الأمساء وانصاف النهار - انتهى بقاء الظل  
وقف، فإذا ردت الشمس أدنى زيادة إلى جهة  
الأخرى قل ذلك على الزوال

قال النووي: إذا أدركت معرفة زوال الشمس  
فانصب عصب أو عريف في الشمس حتى أرحب  
مسورة وعدم على طرف ظلها ثم رافق ذلك  
نقص الظل علمت أن الشمس لم تزل،  
ولا تزال ترتقب حتى يرد غمض ذلك علمت  
الزوال

وعلمت عدم ما تزل عليه الشمس من الظل  
بإختلاف الأزمان والأماكن، فأقصر ما يكون  
الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول  
النهار، وأطول ما يكون في الشتاء عند تنامي  
قصر النهار. وأما بالنسبة للأماكن فكيف يرب  
التأكد من خط الأمساء بغير الظل عند  
الزوال

والدليل على أن وقت صلاة الظهر يدخل

## زوال

المغرب

١ - الزوال لغة: الحركة والذهاب والاستحالة  
والاصحلال. وزال الشيء عن مكانه، وأزاله  
غيره. ويقال: رأيت شبحاً ثم زال. أي تحرك  
والزوال: النجوم لرواها من المشرق والزوال:  
زوال الشمس، وزوال الملك ويحمر ذلك ما  
يرون من حاله. وزال الشمس عن كبد  
السماء، وزال الظل (١)

ولا يخرج معناه الشرعي عن معنى البعري

فيحكم الإجمالي

وردت الأحكام المتعلقة بالزوال في أماكن  
متعددة من كتب الفقه منها:

أ - وقت صلاة الظهر:

٢ - جمع العباد على أن وقت صلاة الظهر  
يدخل حين تزول الشمس عن كبد السماء، وهو

(١) زاد المعاد مادة (زوال)، المجموع للنووي ٢/٢٤١

إلى أنه يكره للصائم التبول بعد الزوال سوء  
كان ذلك بسواك يابس أو رطب يحدث أي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ والحلوف قم  
الصائم أطيب عند الله من ريح المسك<sup>(١)</sup>  
والحلوف إنما يظهر غالباً بعد الزوال<sup>(٢)</sup>  
والتمصيل في مصطلح (سواك، وصيم)

عندما تزول الشمس هوى روي عن النبي ﷺ  
قال «أني جبريل عندك مرتين، صلى  
الظهر في الأولى منهياً عن كل شيء، مثل  
التسوك، لم صلى المصروعين كان ظل كل  
شيء مثل ظله» ثم قال «وصلى للمرة الثانية  
الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوصف المصروع  
«الأس» قال «ثم أتت إلي جبريل فقال  
يا محمد، هذا وقت الأنبياء من قبلك، وأزوت  
فما بهن هذين الوقتين»<sup>(٣)</sup>  
والتمصيل في مصطلح «أوقات الصلاة

ب - حكم السواك للصائم بعد الزوال  
٣ - اختلف الفقهاء في حكم السواك للصائم  
بعد الزوال

ذهب جماعة إلى الكفاية إلى أنه لا بأس  
بالتسوك للصائم في جميع هذه أحوال قبل الزوال  
وبعد الزوال. للأحاديث الصحيحة الكثيرة في  
فضل السواك<sup>(٤)</sup>  
وذهب الشافعية في الشهر عندهم والمخالف

(١) البدائع ١/٦، ١٢٧/٦، حواشي الإكمال ٣٢/٦، معجم الصحاح  
١٢١/١، المجموع نبوي ١٨/٣، كشف القناع  
٢٤٩/١

وحدثني أبي جبريل عندك مرتين. وأخرجه  
الموسمي (٢٧٩/١) - ٢٨ - ج ٢، خليفي، حديث  
جابر، زوال حديث حسن صحيح  
(٢) البدائع ١/٦، الفتاوى للذبياتي ١/٣٧٧

(١) صحيح الحلوف قم للصائم أطيب عند الله - أخرجه  
البخاري (الفتح ١/١٠٢) - ط المسنون - وصيم (٢٧٠، ٨٠٦)  
- ج ٢، خليفي، حديث أبي هريرة  
(٢) لم يصحح (٢٧٩، ٢٧٠) - وكشف القناع ٣٢/٦

حقوق الزوج على زوجته .

أ - وجوب الطاعة

١ - جعل الله الرجل مواصلاً على المرأة بالأمر والتوجيه والرحمة ، كدفعه الولاء على الرعية ، بها حسب الله به الرجل من حصائص جسمية وعقلية ، وسما أوجب عليه من واجبات مالية . قال تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنعموا من أموالهم﴾<sup>(١)</sup>

قال البيهقي في مسير الأية نبي يعمرى عليهم تمام الولاء على الرعية ، وعلم ذلك بتسريح وهي وكسي ، فقال : ﴿بما فضل الله بعضهم على بعض﴾<sup>(٢)</sup> بسبب نصيبه الرجال على النساء ككمال العمل ، وحسن التدبير ، وصريد لقوة ، وسما أنعموا في تكاثرهم كالمهر والحفة ، فكان له عليها حق الطاعة في غير معصية الله<sup>(٣)</sup>

روى الحاكم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سألت النبي ﷺ أي الناس عظم حق علي المرأة ؟ قال : زوجها<sup>(٤)</sup> وقال عليه

(١) سورة النساء / ٣٤

(٢) أخرجه عن عمر الأية السابقة

(٣) تفسير طبري ، وابن كثير ، والخطابي

(٤) حديث عائشة أي تفضل أنعم على علي المرأة . يورده

المصنف في صحيحه للبرقاني ٣٠٨/١ - ٣٠٩ -

## زوج

التمهيد

١ - الروح في اللغة - الفرد الذي له قوهر ، قال تعالى ﴿وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾<sup>(١)</sup> فكل منهما روح ، فالرجل روح المرء وهي روحه ، كما في قوله تعالى ﴿فأسكنك عليك روحك﴾<sup>(٢)</sup> ويقال أيضاً هي روحه ، قال الرازي وهي لغة رديئة ولا يقال للأنثى زوج ، وإنما يقال زوجاته ، لأنه ليس به ، ويسمى الروح خلاف الفرد ، يقال فرد أو روح ، ويقال أيضاً حساً أو كذا النفس الفرد ، والرفق الزوج ، ويقال أيضاً سمع أو سمع ، وكل مضمون متجانس كان ، أم ضمير فيها روح والزوج في الحسب ما ينقسم بهمتاويين<sup>(٣)</sup>

والزوج في الاصطلاح يعمل ثلثة

(١) سورة الحجرات ٤١

(٢) سورة الأحزاب ٣٤

(٣) سنن الترمذي ، الصحيح ، وغير



بمسح الامتناع الذي هو حي له، فملك  
إسماها على إزالته فابسح حقه وله حلو  
للمسح الملقاة على العسل من إحتابه، أما  
سماها فقال الحنفية لا يجوز أن يسجد على  
سجل ما ذكر. وهو قول في الحنفية عند كل من  
اشاعبه والحنابلة<sup>(١)</sup>

جـ - عدم الإتيان من يكره الزوج - نحوه

٤ - من حق الزوج على زوجته ألا تدخل بينه  
أحدًا يكرهه<sup>(٢)</sup> الحديث «فإن حقكم على  
سلككم فلا يبرهن منكم من تكسرهن،  
ولا يدخل في يومكم من يكرهه»<sup>(٣)</sup>

د - عدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج

٥ - من حق الزوج على زوجته ألا تخرج من  
البيت إلا بإذنه<sup>(٤)</sup> حديث ابن عباس  
رضي الله عنهما أنه امرأة أتت النبي ﷺ  
فصارت يبرسون الله، وأمره روح على  
الزوجة فقال حقه عليها ألا تخرج من بيتها

الصلاة والسلام «وذكر أمر أحدنا أن يسجد  
لأحد لأمر المرأة أن تسجد لزوجها جعل الله  
لهم عليهن من الخصال»<sup>(٥)</sup>

ب - تمكين الزوج من الامتناع

٣ - من حق الزوج على زوجته تمكينه من  
الامتناع، فإذا زوج امرأة وكانت أصلاً  
للجميع وجب سبب جهها إلى بالسعد إذا  
طلب. وذلك أن يسجد مهرها الممهل ولهم  
منه حسب الحاجة لإصلاح امرئ كالبربر  
والثلاثة إذا طلب ذلك لأنه من حاجتها. ولا  
ذلك يسجد جرمه العادة مثله. وقال النبي ﷺ  
عند قوله مرة إلى المدينة «سئلوا حتى تدخلوا  
ليلاً» أي عشاء. لكني تمسك الشبهة، وسجد  
لنفسه<sup>(٦)</sup> وما ذلك إلا لإصلاحها.<sup>(٧)</sup>  
(د نكاح)

و الزوج إحساناً ووجه على النفس من  
الجنس والفساد، مسلمة كانت أو دمية، لأنه

ط السعد، وقال «به أبو عبد الله في حديثه مع صبر،  
وعدة رجاله جعل الصحيح»

١٦ حديث «لو كنت امرأة لأحد أن يسجد لأحد» امرئ  
البربر (٤٨٦/٢) ط الخليلي من حديث أبي هريرة  
ورواه «حديث حسن»

١٧ حديث «سئلوا حتى يدخلوا ليلاً» فسرته البخاري  
في المشيخ (٥٤٣/٢) ط السقبة وضمن (٦٠٨٨ - ٥٠٠٠)  
الخطي من حديث طاهر بن عبد الله

١٨ لقي (١٩٧/٢) ط السقبة (٤٠٧ - ٤٠٨) رواية لفتح  
٢٤٠ ١

(١) لقوة (٣١١/١) ط السقبة (٢١١/٢) ولفظي (٢٠٠/٢)  
(٢) لقي (١٩٧/٢) ط السقبة (٢١١/٢)  
(٣) حديث «فإن حقكم على سلككم فلا يبرهن» امرئ  
البربر (٤٨٦/٢) ط الخليلي من حديث عمرو بن  
الأخوص وقال «حديث حسن صحيح»  
(٤) لقي (١٩٧/٢) ط السقبة (٢١١/٢) ولفظي (٢٠٠/٢) ط الخليلي  
(٥) لقي (١٩٧/٢) ط السقبة (٢١١/٢) ولفظي (٢٠٠/٢) ط الخليلي  
(٦) لقي (١٩٧/٢) ط السقبة (٢١١/٢) ولفظي (٢٠٠/٢) ط الخليلي

من ذلك ومن حضوره به حدث وأن رجلا  
خرج وأمره أن لا يخرج من بيته، فخرج  
أبو عبد الله عليه السلام فقال لها «أعني  
روحك» قالت بوجهاً فاستأذنت منه عليه السلام في حضور  
جيرانه فقال لها «أعني روحك» فاستأذنت منه  
أبي عليه السلام وأبى الله قد عجز لديها بطاعتها  
لروحها <sup>(١)</sup> ولأن طاعة الروح واجبة، فلا يجوز  
ترك الواجب بها ليس بواجب بالسواء ولكنه  
يبقى إلا يسيراً من عبادة والدهن فربما يبي  
وحضره حنازبه، لأن في ذلك نطمحه هي وحملها  
لروحها على مخالفتها، وقد أمر الله تعالى  
طعامها بالمرور، وبها من عبادة والده  
فربما ليس من المأثرة بالمعروف في شيء <sup>(٢)</sup>

#### هـ - الناجب

٧ - للروح ثلاث درجات عند أهميتها أمره  
المعروف لا بالمعصية، لأن الله تعالى أمر  
بأن لا تنسب، بالخير والشر عند عدم  
ظاهرها. وقد ذكر أهميتها أربعة مواضع يجوز  
فيها خروج بآداب روحه بالمرور، حيث  
ترك لمرتبته إذا أراد التوجه، ومنها ترك

إلا بدسه، وقد علمت لاحتها ملائكة سماء  
وملائكة الرحمة، وملائكة الصلب حتى  
ترجع <sup>(٣)</sup>

وشرطها في ذلك أن يكون اليث صالحاً  
للكرسي، فإن لم يكن صاحب تلك الكرسي كان  
خلف سفره عليها، أو لم يكن به مرفق، فلها  
الخروج منه وقد ذكروا الملب بالجوهر خروج  
المرء بمراة روحها من القبر

منها. الخروج إلى مجلس اللعب، إذا وقعت  
لها نازة في روحها

ومنها الخروج إلى حبه المرمض إذا وجدت  
عمره فخرج معه. وليس يخرج معها من ذلك  
والتمصيل في (حقه)، (حج)، (شرك)  
٦ - واحتلوا في عبادة والده

فإن النعمة ليس له معها من عبادة والده  
ومن ليس له من يقوم عبه، ولا يجب عليها  
طاعة وجه إن متعت من ذلك سواء كان الولد  
مسيباً أو كافراً، لأن التقدير بخدمته فرض عليها  
في مثل هذه حالة فقدم على غير الروح <sup>(٤)</sup>  
ولأن التثاقف والمخالفة بين لها الخروج  
لصاحبه أيها المريض الأمانة الروح، وله معها

(١) حديث: أن رجلاً سافر وخرج روحه من الخروج  
أمره ليعطي في جمع الروح <sup>(١)</sup> ٢٦٤ ط (المدونة)  
وربما مراد الطاهر في الأوساط قد مضى المثل  
وهو ضعيف

(٢) في ٢٠٧، والجمع ١٠١٠١٦٦، والفقير المختار  
٤٤١

(٣) حديث: محل الروح من روحه لا يخرج من بينها إلا  
بإذن، أو به المعنى في القريب والوعيد <sup>(٢)</sup> ١٦٦ ط  
الكتاب الطاهر، وهو إلى العذر، وهو معتق  
الضعيف

(٤) النسخة بخطه ١٠١٠١٦٦، والكتاب ٢١٣، والروح في  
العذر ٤٤١

الذي عبه بالمعروف، ويظهر تفصيله في  
(زوجة)

الإحابة إذا دعاهم إلى الفرائض وهي طاعة  
ربهم، ترك مصلاته، ومنها: الخروج من البيت  
بغير إذن<sup>(١)</sup>

والفصل في مصطلح (نائب)، (مشتون)

و- خدمة الزوجة لزوجها

٨- يس على المرأة خدمة زوجها من النصح  
واحترام، والطبع وسعد ذلك، لأن المعهود عليه من  
جهتها هو الاستئذان فلا يجرها عليه، هذا  
ما ذهب إليه الجمهور<sup>(٢)</sup>

وفان المالكة على الزوجة الخدمة الشاقة  
من عجن وكسر، وشرش وفستق ماء من  
القدر، لو لم يصح له أن كانت عادة بلده  
كذلك - إلا أن يكون من الأنساف الذين  
لا يمتنعون بسامهم، فيجب عنه حيث  
يحتاجها

ولا يلزمه الاكساب كالغزل والسيج، وإن  
عس النسيج ويحاطتها فيبقى به اتباع  
العرف<sup>(٣)</sup>

ويظهر تفصيل ذلك في (نفقة)، (زوجة)

و- ما يجب على الزوج لزوجته.

٩- أما ما يجب على الزوج لزوجته فيها مثل

(١) القاموس المحقق على النظمي الفقهية ٤٩٢/٤

(٢) المحامدة على الفقه الفقهية ١٠٥٢/١، والمجموع

١٩٥/١٦، والفهي ١٧/٢

(٣) الفرائض الفقهية ٥٨٢/٢

ح- ما يبيح للزوج في معاملة زوجته  
١٠- على الزوج، كرام زوجته وحسن معاشرتها  
ومعاملتها بما بالمعروف، وتذهب ما يمكن تقديره  
إليها من ذلك فذهب، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ  
بِمَعْرُوفٍ﴾

ومن مظاهر أكسال الخلق ومرو الإتيان أن  
يكون المرء رفيق مع أهله، يقول الرسول ﷺ:  
«أكسل المؤمن لزوجته أحبهم لحقاً، وخياركم  
خيركم لزوجته حلقاً»<sup>(١)</sup> وإكرام المرأة دليل  
على تكامل شخصيتها الزوجية، وإحسانها علامة  
الحسن والتكامل من إكرامها التلطف معها  
ومداعبتها، وجاء في الأثر أنه ﷺ قال: «كل  
من يلهو به رجل لزوجته باطل، إلا ربه بطونه،  
وتدبيره نوره، وملاجهته أهله، فإيمان من  
أخيه»<sup>(٢)</sup> ومن إكرامها أن يتجنب أذاه ولو  
بالكلمة الدنية

والفصل في مصطلح (زوجة)

(١) حديث القاموس المحقق، وإيضاح الفقه الفقهية  
١٤٤/٢٠١ - طالعها من حديث أبي هريرة، وقال

صحيح حسن صحيح

(٢) حديث: «كل من يلهو به الرجل لزوجته، فهو الفاجر»  
الترمذي ١٢٩/٥٠ - طالعها الكتاب (العلمية) من حديث

عنه بن هاجر وقال: حديث حسن صحيح

ط - إيهام عهد لزوج

١١ - من حصول السروح إيهام، غلبه السروح إذا  
 قد حال في السروح ويصبح بقاءه متسدة  
 محضه، وصبر السروح، لأنه قد من عاد على  
 بناء السروح، لا ينفذ في سيرة روح من بناء  
 وهو أنتم بحدوثه وقد الأسورة وأحد عبر  
 تفتش في نفسكم بمن يصر را كبر، بقوته  
 مدور في الرمال قوموني على النساء بعض  
 الله بعضه على بعض ويا أحمق من  
 لمومكم  
 وفي الأثر: لفضل في أحد بالسنن،  
 وتفصيل في (خلاف)

## زوجة

التعريف

١ - الزوجة في اللغة هي التي تربي، وجمها  
 زوجات، وعادله زوج، قال رجل روح لمرأه  
 والفره زوجة هذه هي لثمة بستانه بها جاء  
 الثوب محموده تعاني في السكين ثم ورجل  
 الجبل<sup>(١)</sup> جمع به زوج ناله لزوجات  
 وأهل بعد يقربون في المرأة ورجه بالهاء وأهل  
 الخدم تنكلمون به وعكس ابن السكيت  
 هال وأهل الخمار يقولون بمرأة روح بعير  
 ها، وسائر العرب زوجة بالهاء وجمعها زوجات،  
 والظن به يقصد وفي الأسيان عنها أن يصح  
 ويخون، من الذكر بالأنثى<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالزوجة

اتحاد الزوجة

٢ - ذهب عامة أهل العلم إلى أن السروح  
 مستحب غير واجب، إلا إذا جرى على نفسه



(١) سورة مائدة ٥١

(٢) حديث الطلاق في عهد السكيت، في العرجة براميه

١٧٢ ط (خطي) من حديث ابن عباس، راجعه

البرصفي في تصحيح الترجمة ٢٥٨، ط ١٢

اتحاد

(٣) سورة شجرة ٣٥

(٤) تصحيح، من العرب

٥ - أن تكون حدود ، خديت ، ونزوحوا الزودود  
بوليد ، أي حكنتر كنكم الألباء يوم العياقة ،  
ويصرف كون الكبر ومودة ، كنكوجا من سره  
بهره سارها يكثر ، الأولاد

٦ - أن تكون بكر ، حر ، أهلا بكر ، تلاحبها  
ولاعك ،<sup>(١)</sup>

٧ - أن تكون حسيبة سبيبة أي حبيبة الأصل  
مانساب إلى العناء والمصلحاء ، وصرح  
المصنف به كسراة الزواج ب السري ،  
ولطفيفة ، وب العاصي خير ، كنكوجا  
لنظكم وكنكو الأكله وكنكو الإلهية ،<sup>(٢)</sup>

٨ - وأن لا تكون ذات قرينة قريبة ، خديت ،  
ولا كنكو اقربة القرينة فإن ، بوليد كنس  
صليوا ،<sup>(٣)</sup>

لنوع في حظور فيمنه إحداهن معه ، ولا يرى  
عن روضة وحده ، خلاف حظور فقرة بعلني  
وكنكوجا ما طاب لكم من النساء عشر وثلاث  
ووباع فإن كنكم لا يحدكو بواحدة ،<sup>(٤)</sup> وود  
مقرنه احكام حري<sup>(٥)</sup>  
والتمصيل في (نكاح)

### اختيار الزوجة

٣ - مرة سكن للزوج وحرث به ، ولهبته في حاله  
وعرضه ، وبوصح سره ، وعنها يرث أولادها كثيرا  
من المصعب وكنكسون بعض عاداتهم منها ،  
له حبيب الشريعة على حسن خبر  
الزوجة ، وحدود صواب الزوجة المصعب على  
الحزب الثاني

٤ - مستحب أن تكون الزوجة ذات دين ، تقوى  
النبي ﷺ ، ونكح المرأة أربع ، مالها ، وحسبها ،  
ولجمالها ، ولديها ، فظهر بذات الدين تركب  
بذاته ،<sup>(٦)</sup> أي ما قلبي يرغب في الزواج ، ولعدم  
الفرحان إليه حد منه المصعب ، الأربع ، فظهر  
النبي ﷺ لا يخلوا عن ذات الدين إلى غيرها

(١) سورة صافات

(٢) النجاشي ٦ ، ١٣٦ ، باب في النكاح ١٨ ، كمي

٦ ، ٢٢٤ ، ابن عسك ٦ ، ٦٦٦

(٣) حديث (نكح امرأة) مع تصدق ، لعمدة المهدي

والنجاشي ٩ ، ١٣٢ ، ط القليبة ، (رسم) ١٢ ، ٥٦

ط ، طليبي : من حديث أبي هريرة

(١) حديث (نزعوا الزود القود) أخرجه أحمد ١٥٥٣٩  
ط (تليبي) من حديث أنس بن مالك ، ولزوجه المصعب  
في صحيح ، ١٥٥٨/٦ ، ط (النجاشي) ولأن بيود أخيه  
والفهراني في القود وبسته سر

(٢) حبيب أهلا بكر تلاحبها ولعناك ، أخرجه المهدي  
الفتح ١٤ ، ٣٢٢ ، ط (السعيد) ، (رسم) ٦ ، ٦٠٨٩ ، ط  
النجاشي من حديث جابر بن جده ، (نقد) سلم أهلا  
حزبه ،

(٣) حديث (نكحوا من كنكم ، وكنكوجا الأكله ، وكنكوجا  
الإلهية ، المصنفه في مادة) ١٦ ، ٦٣٣ ، ط (طليبي) من  
حديث عائله ، وصحبه المصنف في معاني الرضاة  
١ ، ٣٢٣ ، ط (المختار) من حديث عائله ، ولكن عده  
لنصره من حديث أبي جعفر في النجاشي ١٢ ، ٥٦ ، ط (مركه  
الطليبة الهبة)

(٤) حديث لا تنكحوا القرباء القرباء ، قال : بن ٥

وصرح الجليله باستحباب اختيار الأختية  
فلان ولدها أنجب

٩ - أن تكون جيله لأبها أسكن نفسه وأغنى  
ليصره، وأحسن لحيته، ولذا شرع النظر قبل  
الخطبة، وحديث: «ما استعد المؤمن بعد تقوى  
الله خيرا له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته،  
وإن نظرت إليه كسر له، وإن أقم عليها أمره،  
وإن عاف عنها نصحت له في نفسه وماله» (١)

١٠ - أن تكون ذات عقل، ويحبب الحمد،  
لأن الكناح يرد للعشرة الدائمة، ولا تصلح  
العشرة مع الحمقاء ولا يطيب العيش معها،  
وزيادتها تعطي إلى ولدها (٢)

حق المرأة في اختيار زوجها .

١١ - للمرأة أن تختار زوجها، حاله في الأثر عن  
أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا تنكح الأيم

والصالح ما استعد لها الحديث أصلا الحديث كذا في  
كتاب النساء المنقح (٣/٢٩٩) ط (بغية)

(١) حديث: «ما استعد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة  
صالحة إن أمرها أطاعته وإن نظرت إليها كسرته، وإن أقم  
عليها أمره، وإن عاف عنها نصحت له في نفسه وماله»  
الحديث من صحيحه (٢/٩٦) ط (بغية) من حديث أبي  
هريرة، وضعه البرصيني في صحيح الترغيب (١/٣٧٥)،  
ط (دار الحديث)

(٢) رسالة المحتاج (١/١٨١) ط (مجمع) ١٣٢/١٦  
وصححه، الف (١/٩٦٥) رسالة (١)، شرح فتح القدير  
٢/٢١، ابن عابدين ٢/٢٩٩

حتى يستلمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن،  
فلما قال رسول الله وكيف إنهما؟ قال: «إن  
نسكت». وعن عائشة قالت: «رسول الله،  
إن البكر سحبي» قال: «وقد صممت» (٣)  
ولا ينبغي للولي أن يزوج حبيبته إلا النفي  
الصالح، جاء في الأثر: «إذا خطب إليكم من  
تزوجوه فثمة وخلصة فرجوه، إلا تصلوا نكح  
فتنة في الأرض وفساد عريض» (٤) وروي،  
عن زوج كريمته من داسي فخذ قطع رحمها» (٥)  
ويسمى أن يستلمر البكر قبل النكاح ويذكر لها  
الزوج فيقول: «إن فلان يجلبك أو يدعوك، وإن  
زوجها من غير امتثال هذا أحد السنة لخبر،  
اشاوروا النساء في أمثالهن» (٦) وليس له أن  
يزوجها بعير كعب إلا برضاها ولا يعقد

(١) حديث في مبررة ومالك، أخرجهما الشيخان في الصحيح  
١/٩٦١ ط (النفية)

(٢) حديث: «إذا خطب إليكم من ترضون حديثه فخير  
لأولئك» (٣/٣٨٥ - ٣٨٦) ط (بغية) والظاهر ١/١٦٤  
١/١٦٤ ط (دار الحديث المنقح) من حديث أبي هريرة،  
وأعله الحديث

(٣) حديث: «من زوج كريمته من داسي فخذ قطع رحمها»  
أخرجه ابن عدي في المكنى (٣/٧٧٤) ط (دار الحديث) من  
حديث قيس بن مالك، وقال ابن عدي: هذا ليس من  
كلام رسول الله ﷺ، وإنما هذا من كلام النبي ولم يثبت  
رواه إلى أبي جهم والموثق لا يثبت الحديث (١/٣٧٥)  
ط (المكتبة العلمية بطنجة) (المؤلف)

(٤) حديث: «اشاوروا النساء في أمثالهن» ورد باللفظ  
استأمروا النساء في أمثالهن أخرجه النسائي (١/٨٦)،  
ط (المكتبة العلمية) من حديث عائشة - وماله في ٥

سبها بالا يعرف رجل للدرجة من روحها ما يحل له  
سبها، وتصيب هذا الحق وحده يظن في  
مصطلح (عشر).

٢ - حرمة المصاهرة، فالزوجة تحرم على  
الزوج وجده وبناته ورواح ابنته وبنته،  
وعلى الروح الزوج لهبات الزوجة وجدها  
وبنتها، وبنت ابنتها، وبنتها، وان يجمع بينها  
وسبها أختها أو صنها أو حاتها (انظر التفصيل  
في مصطلح (نكاح، وهرب).

٣ - ثبوت الثبوت، فيها محرم إن لم ينفذ  
لم ينفذ بالزوجة، والتفصيل في (إث).

٤ - ثبوت نسب الولد من صاحب العرائس  
٥ - حرمة المصاهرة، فيجب على الزوج أن  
يعاشر زوجته بالمعروف، كما يجب عليه، مثل  
ذلك اللون تعالى (وعاشره بالمعروف)<sup>١</sup>  
والتفصيل في (نكاح).

حقوق الزوجة الخاصة بها

١ - لزوج على زوجته حقوق مالية وهي:  
مهره وانفقه وانكس، وحقوق غير مالية  
كأنه ينفق في انصاف بين الزوجين، وعنده  
لأهله بالزوجة، وانظر التفصيل في مصطلح،  
(عشر).

الزوج عند بعض الفقهاء، إذا روج الفضة أو  
البركة بغير كتاب، وإذا صحه بعد البعق عند  
بعض الفقهاء، والتفصيل في مصطلح  
(ولاه).

وكيس به موضح الشب إلا بالزوجة  
والشب آخر يتبعها من وليها<sup>٢</sup> وبني ثلوث  
قد ينفذ، ويشتد بالمعنى حتى لا تزوجها  
إلا رغب أن تزوج كذا<sup>٣</sup> قال بعض<sup>٤</sup>  
بعضهم أن سكن أولاده<sup>٥</sup>  
والتفصيل في مصطلح (نكاح، ولي).

حقوق الزوجة

١ - إذا وقع العقد صحيحاً باندا ترتب عليه  
أثره، وكس به حقوق وهي ثلاثة أقسام  
١ - حقوق واجبة للزوجة على زوجها  
٢ - حقوق مشتركة بين  
٣ - وحقوق واجبة للزوج على زوجته، وترجع  
في مصطلح (زوج).

أخلاق المشتركة بين الزوجين هي

١٢ - ١ - حق المصاهرة الزوجية، واستمتاع كل

١ - الصاري (الفتح) ١٢/١٩٩ - ط الحبيب، ١٠/١٠٠٠  
٢ - ط الحبيب، ١٠/١٠٠٠

٣ - حبيب والبول لغير ما يشاء، وهذا الزوجية مستم  
٤ - ط الحبيب، ١٠/١٠٠٠ من حديث ابن عباس

٥ - لا ينفذ لغيره للزوجة ١٢/١٩٩ - ط الحبيب، ١٠/١٠٠٠

لغيره ١٢/١٩٩ - ١٠/١٠٠٠

١٠ - سورة الفلق ١٠/١٠٠٠

(١) سورة النساء ١٠/١٠٠٠





و يا لهم هذه قسي حيا أساك، فلا تلغي بها  
ذلك ولا أملاكه<sup>(١)</sup> و (بسم)

حسن العشر

١٨ - يستحب لروح نفس حقه مع روحه  
والروح ٢٠، وتقديره ما يمكن تقديره إليها  
مواضع لها، لقوله تعالى ﴿وعاشرهم  
بالمعروف﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ﴿ولم يزل الله عز وجل  
بالمعروف﴾<sup>(٣)</sup> وفي الخبر «يسود صوامعهم»<sup>(٤)</sup>  
عندما فلا في عوار عذمتهم<sup>(٥)</sup> وقال عليه  
صلاته وسلامه «خيركم خياركم نساءهم  
حقاً»<sup>(٦)</sup>

ومن عسى أن يكون في معاملة لروحه الخلف  
٢٠ - وصداحتهم<sup>(٧)</sup> «صداق» في الأثر لكل

١ - حديث «قال رسول الله ﷺ يفسد روحه روحه  
الزمني» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام  
٢ - سورة النساء ٩

٣ - سورة البقرة ١٢٨

٤ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

٥ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

٦ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

٧ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

و يا الأشرار رسول الله ﷺ قال يا حبس  
حبسهم أسودع، «وأنقوا الله في الحبس، فإنكم  
أشد ثوباً بأذن الله وسخسهم فروعهم بكنهه  
الله، ولكم عظم إلا يؤمن فيكم أحد  
تكرههم، من عدى ذلك فاصبر بهم صبراً  
غير صريح وفي عليكم روحهم وكسوتهم  
بالمعروف»<sup>(٨)</sup>  
وأنقوا الله في مصطلح (الله، مكي)

سنة العدل بين الروحانيات

١٧ - من حق الروحانية على روحها العدل  
بالنسبة إليها وبين غيرها من روحانيات إن كان  
له روحانيات في عيب وشميمة وغير ذلك من  
صروب المصاحبة لادبها، بحيث لا يكون عليه قوة  
تعالى ﴿وأي خطب ألا تعبدوا إلا الله﴾<sup>(٩)</sup>  
وصلى في آخره «أؤذ كد عبد الرحمن من نبي عم  
يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشعه مائقة»<sup>(١٠)</sup>  
وقال عليه عائشة رضي الله عنها «كان  
رسول الله ﷺ يقسم بين صديقه العدل ويحرم

١ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

٢ - حديث «عن رسول الله ﷺ أنه قال إذا  
مات الإنسان، قال الله عز وجل يا أيها  
الروح ارجع إلى جسدك» (٥٧/٢) ط (العلي)، وصححه إمام

ما ينهونه الرحمن القسم بالطل، لا ربه بدسه،  
وتأليه قوس، ولانبت انه، فوس من  
الطو،<sup>(١)</sup>

والنصير لي (عشر)

## زيادة

التعريف

١ - الرباطة في اللغة النعوى نقول زاد الشيء.  
يرى، يا، وزياده، ورائده انكيد هنية من الكند  
صغيره إلى صعبه صعبه عيا، جميعها راء  
روايت الأمد اظفزه بأبانه، وويبره  
وصركه<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

١ - التوبع

٢ - التوبع هو التوبع والتوبع، والتوبع في  
الاصطلاح هو العنة كلاحوة والتوبع  
والدع<sup>(١)</sup>

٣ - علة

٤ - علة هي كشيء يخص من ربيع الأرض  
وحرها ويعد ذلك، ويجمع علات وعلات،  
ويطلقه حص من التوبع<sup>(٢)</sup>

## زور

نظر دعوه، تهرير



(١) المصباح وقاموس والمصباح مادة (رب)

(٢) المصباح مادة (رب)

(٣) المصباح مادة (رب)

(٤) حديث، كقول ما ينهونه الرحمن القسم بالطل ١

المرجع: المصباح، (١٩٩٩) مادة (رب) انكيد هنية من

حديث علة من عامر - و - حديث حسن صحيح

## جـ - بعض

وريادة عمر منصور تحتل الحفنة بالبطنة،

أو السمن بالسمن

وريادة صفة كالطحن،<sup>(١)</sup>

جـ - أصلها من حيث كونها من جنس الأصل  
لأن من عمر جبه

٧-١ - ريادة من جنس لأصل كريادة ركوخ أو  
سجود في الصلاة وتسمى لهذا ريانة دعلي،  
وكريادة موزة في التركيب التاك والرتبة في  
عد مرة الفاعلة في كل دكمة يسمى ريادة  
عليه

٢ - ريادة من غير جنس لأصل كالكلام  
الأجنبي في لغة الصلاة، والأكل والشرب  
عليه.

القواعد المتعلقة بالريادة

ذكر التركيب ثلاث قواعد تنصب بالريادة

## القاعدة الأولى

٨ - الريادة لنفسه تتبع لأصل في سائر الأرباب  
من إنرد بالعقب والتفيس وغيرها، إلا في

٤ - النفس والنفس بمشترا (نفس) بدت  
نفس بنفس نفس من باب غنل، وانقص إذا  
ذهب منه شيء بعد ثباته، وطرحهم ناقص غير  
تمام تزود<sup>(٢)</sup>

## تقسيم الريادة

أ - تنقسمها من حيث الاتصال والانفصال  
٥ - تنقسم الريادة من حيث الاتصال  
والانفصال إلى قسمين.

١ - ريادة متصلة بالأصل، وهي إما متولدة منه  
كفلس والجمال، أو غير متولدة منه كالمرس  
والف.

٢ - ريادة منفصلة هي لأصل كالولد والعمه<sup>(٣)</sup>  
وهي إما متولدة منه كالتولد والشم، أو غير متولدة  
منه كالنكس والعمه

ب - تنقسمها من حيث التجهيز وعدمه

٩ - تنقسم الريادة من حيث التجهيز وعقله إلى  
ثلاثة أصناف

أ - ريادة صيرة كالولد، المر من

(١) تصحيح مادة: بعض

(٢) نسخة ابن عاصم ٨٠ - ٨١ ط الإصطخة لإعداد

(٣) ٩ ط طبرقة والقبائل ٦٦٠ ط طبرقة نواة

الكتاب ٦٦٠، ٦٦٠ ط، نسخة الإسلامية، كتاب المنهج

٢٩ ط النسر

(٤) حطب لعل من المصحح ٢٩٩ ط المرات

(٥) مع الطبر ٢٥٨ ط الأمانة، مذهب أجيل ٣٤

ط تصحيح، ومذهب طرابلس، ٢٩٣ ط، الكتاب

الإسلامي، مختلف بولي النص ٢٩٦، ٢٩٦ ط، الكتاب

الإسلامي

منهم علة صحتوا، لمعان مدعي من العدد  
الشروط<sup>١١</sup>

### الأحكام المتعلقة بالريادة

#### الريادة على الثلاث في الوصوء

١١ - من من الوصوء ثلثين في غسل  
الأعضاء في وضوء الغسل ثلاثاً، وفي ثلث  
صبح الرأس، وفي الريادة على الثلاث في غسل  
الرجلين معص الإحباء خلاف، وأما الريادة  
على ثلاث في غسل الأعضاء فلا بأس به عند  
الحنابلة إن كان المرحوض من ذلك عملية الغلب  
لا استسوة، والمعتد عند حاكمه كراهه  
لعمه لزمه في غير الرجيين، وأما في الرجلين  
فما يطوب بهما الإتيان حتى لو راد على ثلاث  
أو الألف لم يحسن الثلاث على خلاف في ذلك  
ولصحيح عنه انضمامية كراهة الريادة على  
الثلاث. وفيه تحريم. وفيه هي خلاف  
الأول

ودعي الحاشية إلى انكسارها<sup>١٢</sup> حديث  
عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله  
أنه قال: «من صلى ركعتين لم يضره شيء»

١١ - مسند أحمد ١٨٧ - ١٨٨ ط الأولى

١٢ - ابن حبان ١٨٩ ط مصرية، مبدئي ١٠١

١٣ - ط المنكر حواشي الإكباد ١٧٠، ١٧١

المصرى، وروى عنه ط ١٩٩، المكتب الإسلامي.

مسند أبي داود ٩٧/١ ط المكتب الإسلامي، كشف

مناقب ١٢/١ ط مصر

أحمد بن حنبل المروى به ظاهر مثل استدعول  
لا يستخرج مع ضعف المهر سادته إلا يرض  
لقرنا والريادة لتفصلة لا يبع الأصل في  
تفصيل

#### القاعدة الثانية

٩ - الريضة البسيرة من سر المذ لا أثر لها وإن  
كان فيها عيب ماء كما في التوكيل بالبح والشراب  
وهذا المرحوض ويحوا لا في موضع واحد وهو  
ما كان شرعياً عاماً، كما في التجميد إذا وجد الماء  
بما كان شرعياً بسيرة على نفس المثل لا ترمه في  
الأصح، ومثل إلى كانت في بعض مثلها  
وجب، والذهب - أي عند شافية - الأول  
والثاني به من غيره إن وقعه الشارع وهو  
حرمه به على المصنف

ما وجدان الواجب بأكثر من المعتاد فيرد  
صرفه لعدم، كما لو وجد المصنف المصنف  
بأكثر من ثمة لا يكلف تحصيله في الأصح

#### القاعدة الثالثة

١٠ - الريادة على العدد إذا تكفي شرطاً في  
الموجوب شرطاً لا ينفك عنه، ولذا لو شهد  
ثلاثة على شخص بالشرك لم يرد له رجوع  
ثمة من الشهادة لا شيء عنهم، ظهور جمع

وحسن الترتيب بالصحيح لا يعرض الشائم من التكاسل بسبب النوم، واعتبار الترتيب ريادة فيما هو بالنظر إلى أذان معه المصوب، ولا يجوز ريادة شيء في العطاء لأذان، لأن موجبها ينص الضار، وقد يؤثر الظل على عدم ريادة شيء، يجب والإقامة كالأذان، إلا أنه يريد بعد عمله حي على الصلاة قد ثبت الصلاة مريد<sup>١١</sup>

### الريادة في الأذكار المسنونة

١٣ - متى في بحث (دكر) حكم الريادة في الأذكار المسنونة ينظر هناك

### الريادة على الصريتين في التيمم

١٤ - التيمم عند الخفية والشافعية مبرين صريه للوجه وصريه للمذهب

وعند الشافعية والحنابلة صريه واحده لوجه والريهين، ولا يكمل عندهم صريه كاختصة والشافعية. وأما الريادة على الصريتين فلا بأس بها لعدم القصد استعجاب روجه والتمسك بالمسح، سواء حصل ذلك بصريتين أم أكثره

(١١) حبيب بن عاصم ٢٥٩ - ٣٦ ط الأميرية، بين إحصاء ٩١ ط الأميرية، فتح المذبح ١٩٦/١ ط الأميرية، جواهر الأكليل ٣٦ - ٣٧ ط بيروت، روضة العروس ١٩٩ ط مكتب الإسلامي، التمهيد ١ - ٦٣ ط ٩ ط تنظيم الفتى ١ - ١٠٨، ٢ - ١ ط ترويض

ترويض وقال هذا النوع، من زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم<sup>١٢</sup>

### الريادة في الأذان والإقامة

١٥ - الريادة مشروعة في الأذان هي عندنا عن الترتيب في أذان الفجر، والمركب بالترتيب موافق يريد يؤكد عبارة الفصل جمع من النوم مريد به المحققين في أن الفجر أو بعده إذا كان كما يقول بعض لمعية، وهو أنه عند جميع الفقهاء أنه وده عن أنس بن مالك قال من نسيه إذا حال استؤذن في الفجر حرم على الصلاة قال الصلاة حرم من النوم، الصلاة حرم من النوم<sup>١٣</sup>

وأصل السويب أن يلازم صريه أنه عن أبي النبي يزيد صلاة الفجر فقل هو مناه فقال الصلاة حرم من النوم الصلاة حرم من النوم، فأقرب لي تأخير الفجر نسب الأمر على نقل<sup>١٤</sup>

١٢ حديث دحيم بن حبيب عن أبيه عن جده في قصة الترويض، أخرجه عنه في ٨٨/٦ ط المكتب الخليلي، وجوده عند بن حجر في الفتح ٤٣٣/١ ط المكتب، حديث أنس بن مالك، قال أنس بن مالك، قال أنس بن مالك، أخرجه في ٤٣٣/١ ط المكتب، أخرجه في ٤٣٣/١ ط المكتب، أخرجه في ٤٣٣/١ ط المكتب

وقال بسنده صحيح (١٣) حديث بلال قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر أحرزها من صحتها ٢٢٧ - ٢٢٨ ط المحققين، قال أبو عبد الله في مسند جامع ٤٣/١ ط دار إحياء التراث، أخرجه إسناده رجاله ثقات إلا أن فيه الطعن، مسند بن أبي عمير يسع من بلال

والفصل في مصطلح (نيسم).<sup>(١)</sup>

الرواءة في الفصل والقول في الصلاة

١٥ - ذهب المالكية والمشافعية والحنابلة، إلى أن الزيادة في الصلاة إما أن تكون زيادة أفعال، أو أمر أو نهي

زيادة الأفعال قسمان

أحدهما: ما كان من جنس الصلاة، كإجلال الصلاة معصية، وإن كان ذلك سهوا فلا بطلان، ويسعد بسهو

ولآخر، إن كان من غير جنس الصلاة، يبطل الصلاة عمدا وسهوا وجهه، إن كان كثيرا ولم تكن ضرورة

أما إن كان خلعيا، أو كذا يسيرا، فلا يبطل

والزيادة القولية قسمان أحدهما: ما يبطل عبدة الصلاة، ككلام

الاعمى

والآخر، ما لا يبطل الصلاة كالذكر والتدبير، إلا أن يخاطب به بقوله لعاطس يرحك الله

وأصناف التشايعية أن الصلاة يبطل بمجرد النظر محرقين، أنها لم يفعلها، ويعرف بهم

(١) نيسم الحاشية ٢٥٨ ط الأسيوطي، الدرر ١٥٨٢ ط المعركة، حاشية الطبري ٩٦١ ط الصفي، روضة الحاشية ١٢٢ ط الكتاب الأسفل، كشف القناع ١٧٩ ط العصر الثاني ٢٤٩ ط طرياح

كذلك وفعلوا يمد من تكلم بغير الكلام إن سر لسانه أو سي الصلاة، أو جهل تحريم الكلام عهد، وقرب عبده بالإسلام، ولا يمد بالكثير من ذلك<sup>(٢)</sup>

وتعصم ذلك في مصداق الصلاة، وبسجود السهو

وسحب الختمة في الفصل، أن الكنبرمة يبطل الصلاة

وفي حوزة ثلاثة أقران، الخيار عنهم أنه لو كان للصلوة بحال لورد، إسان من بعيد فتبني أنه ليس في الصلاة فهو كثير، وإن كان يمشي أنه فيها أو لم يسك أنه عهد، فهو قليل

وأما القول أو الكلام، فليس تكلم في الصلاة عمدا أو سهوا يبطل صلاته، لحديث: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس»<sup>(٣)</sup>

ومنه أيضا الإنسي والتبوي، ونسخت العاطس، وخل ما هو من الفران إذا قصد به خوابه، أما إذا لم يقصد به الخواص بل الإحلام أنه في الصلاة، فلا يفسد بالاعتاق عند الحمية

(١) حاشية الدرر ٢٥٨ ط، جواهر الكفيل ١٢٢ ط، معراج ١٧٤ - ١٦٩، وكشاف القناع ٢٩٨ ط، ويصفا

(٢) حديث: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» أخرجه مسلم (٣٥١-٣٨٢ ط الحاشية من حديث سوانة بن الحكم

مروك كذا المذكور غير الثمران، كما لو ذكر  
الشهادتين عند ذكر يؤذن به، أو سمع ذكر  
هـ، فقال جل جلاله، أركبني على  
فضلتي عليه نفساً حسنة (١)

الريادة على التكريرات الأربع في صلاة الخلاء  
وأثرها

١٦ - لا خلاف بين العلماء في أن صلاة الخلاء  
أربع تكبيرات لا بد من الخوض فيها، وأولى  
عدم الريادة عليها، وهو الظاهر عند الشيعة،  
ومعناه أن الصلاة لرسالة ركن، دون أن لا يتم  
عليها تكبيرة واحدة، فهي منامة يقوم به في  
ذلك تركه أو عدم مديته له فيها خلاف بين  
العلماء.

فذكر الغيبة سوى زعم أن الإمام إذا فعل  
دسب لم يتابعه المأموم في تلك التكبيرة، لأن  
مسوحه، فأروي أنه عليه السلام ذكر أربعاً في آخر  
صلاة خلاء صلاة الخلاء (٢) وقال في يتابعه لأنه  
مجهول به، روي أن عبد الله بن عبد الله عن أبيه عن  
الحسين

١٧ - صحيح التهذيب ط ١٥٠٠، روي في فتاوى ومجيبات  
المصطفى ٧٨ ١٥٩

١٨ - حديث عليه السلام ذكر في صلاة الخلاء صلاة  
أمر به أهل البيت (٣) ٣٤٩ ط ١٥٠٠، حديث طائفة من  
حديث أبي بصير، وصحبت الشيعي في تحصيله أحد  
ذلك، وذكر، بن حجر في التلخيص ١٦١ ١٦٢ ط ١٥٠٠  
الطبعة الأولى، وروى عن الإمامين وهو، حرر كلاه  
محمداً

وعند المالكية يسلم المأموم ولا ينتظر إمامه في  
التكبيرة الخامسة على رؤيته بن القاسم،  
ويذكر في المأموم إمامه عند التكبيرة في التكبيرة  
الخامسة من، على القول بطلان الصلاة ما  
وعلى القول بعدم الطلاق لا بد منه، ولكن  
لا يسجد به على الأنظار، وفي سلمه في  
الحال أو ينتظره حتى يسلم إمامه ويجهز  
أصحابها التثنية

والأولى عند الحنفية أنه لا يريد على أربع  
تكبيرات في صلاة الخلاء، ولا خلاف عندهم  
أنه لا يجوز الترسيد على مسح تكبيرات،  
ولا يجوز الخوض على أربع تكبيرات، وأنفس  
أثروا عندهم يوازون على الأربع إلى سبع،  
عقار كلام الخواري أو الإمام أنه كره ما بعده  
المأموم، ولا يتابعه في ريادة عليها، وله الأثر عن  
أحمد، فأروي عن زيد بن أسلم أنه كره على  
خبره، كما يقال «كأن ليس بشيء» (٤)  
يدوي حرب عن أحمد بن حنبل، كما لا يكبر  
معهم، ولا يسلم إلا مع الإمام، لأنه ريادة غير  
مسبوبة للإمام فلا يتابعه المأموم بها، كما صحت  
في أدلة الأئمة

ول روى حري عن أحمد أن دعوى يكبر مع  
الإمام إلى سبع، قل الخلاء لك لم يزل على  
في نية الله أنه يكبر مع الإمام إلى سبع ثم

١٩ - حديث زيد بن أسلم، المرسون عليه السلام كان يركع  
على الخلاء، أخرجه مسلم ١٠٠ ١٤٩ ط ١٥٠٠

زيادة الوكيل على حقيقته له الوكيل.

١٨ - الوكيل لا يملك من التصرف إلا ما يقتضيه إذن موكله من جهة النظر الوجهه التصرف، لأن تصرفه بالإذن يقتصر بها دون غيره، وهو مأثور مالا حيلط والمعنى، أنه وكله في التصرف في أمر متبذل لم يملك التصرف قبله ولا بعده، لأنه لا يتأوله إلاه مطلقاً، ولا عرفاً، لأنه قد يؤثر التصرف في أمر الحاجة إليه دون غيره.<sup>١</sup>

مصحف تلك مذكورة الفقه في الوكيل.

زيادة المبيع وأثرها في الرد بالعيب

١٩ - ذكر الحنفية أن زيادة المبيع لعيبه المتولد كمن ركب لا يبيع له من القبيح وكذا يباع في ظاهر الرواية، بل يفسخ بوجوه منقصة، وليس يمانع قوله عند أبي حنيفة ولي يوسف، وعند محمد بن مالك، وما عبر المتولدة كمن ركب، فتمنع رد مطلق.

وأما زيادة المبيع لعيبه المتولد، فكأنه يفسخ والأثر فلا يبيع له من قبل المبيع، فإن شاء ودعا لأورثه جازاً يفسخ المبيع، وعند المصنف يفسخ له رد ويرجع بحصة المبيع، وهذا

(١) حاشا ابن خلدون ١٠٤٠٤ وسعدا، جواهر الإجمال ٢٧٠ - مسنده حبيب المحسن ١٩٦ ط  
تبع ورواه الغالبين ٣١٦ ط الملك الاسلامي،  
نصي ١٣٦ - ١٣٢ ط الرياض

لا يزداد على مبيع، ولا يملك إلا مع الإذن  
وتعصب ذلك في صلاة الجنازة

الزيادة في الزكاة على المقدار الواجب هو وجه  
١٧ - الأصل أن يخرج المكي القدر الواجب  
عنه لإسنده تعبه، فإن زاد قدس حن، بقوله  
نعمالي فاحسن لغرض حيا هذا الله شكر  
عنه.<sup>١</sup> وإثره إذا لم تكون في المقدار في  
الصحة

لمس مثله الرب يد في صرف التوسيع إخراج  
ست النوب عن ست الفصح، فإن يست الثوب  
يخرج عن ست وثلاثين من الألبان وست الفصح  
يخرج من خمس وعشرين، والمفقه عن ست  
الثوب فإن انقصه يخرج من ست وأربعين،  
وإخراج الحد من الفقه إذا أجدده يجب في  
يخرج من ستين ومن مثله للرسعة في مقدار  
إخراج كذا من مبيع في ركعة الفطر، لأن  
الواحد فيها ماع عن كل فرد

وتعصب ذلك نحوه مصنف (زكاة)

(١) فتح الباري مع البدية ٤١٦ ط القسرة، بين  
أعمال ٢٥٦ ط الفقه تداري لعبد ١٩١  
في الكلية الإسلامية كلية الحقوق في الرحلة  
١٣٧ ط الفقه - روضة الطالبين ١٣١٦ ط  
المكتب الإسلامي حاشية الطبري ٣٣١ ط  
احسن، نصي ١٢ ط ١٣٥ ط الرياض



والأولى ريادة المقتصد في البيع والشراء  
كالمولد، أو منعه كالأجرة، فهي من البيع  
المشترى، ومن الترخيص، وهو من  
الحصول في ماء البيع المقتصد، بقوله  
«الخرج بمقتضاه»<sup>٢١</sup> والريادة المقتصد في  
البيع والشراء لا تمنع إرداء المقتصد بالبيع  
عملاً مقتضى البيع.<sup>٢٢</sup>  
والتفصيل في حياض السبب

### الريادة على البيع والشراء

٢٠- تنصح الرأى الريادة على البيع أو الترخيص  
فيه في الإمان، بحر مصطلح (إمان)  
٢٢٦/٥

ريادة الترخيص فيه هل تكون للمشتري أو  
للمبيع

٢١- استألف الفقهاء في ريادة الترخيص فيه هل  
تكون للمشتري أو للمبيع، ومذهب المالكية  
وحنابلة إلى أن ريادة البيع التي تحدث في يد

الريادة المقتصد غير المنوطة ككسبه وبعده،  
وهي، قبل القبض لا تمنع إرداء، فإذا رد فهي  
للمشتري فلا تمنع عند محمد ولا تطبق له،  
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف يمتنع ولا تطبق  
له، وبعد القبض لا تمنع إرداء أيضاً، وتطبق له  
الريادة

وذكر المالكية أن المشتري في حياض رده لم يمنع  
ممن فليس يمانعه. يشترط مع النافع في البيع  
ممن سبه أو ممن يمنعه، بعبارة، وحياضه  
على قبضه حالياً، فثبت معينا، فإن قوم  
مصرفاً بحصة غير وغير مصرف بعشرة  
شركه يثبت، فليس يمانعه أم لا، فويستثني  
المبيع ويأخذ أرض البيع غنيم، ويمنع  
لقبهم يوم البيع على الأصح

هذا في الريادة المقتصد، وذكره في ريادة  
المقتصد أن، المشتري لا يشترط مع النافع فيها  
عند رده<sup>٢٣</sup>

وذكر المالكية أن الريادة المقتصد في البيع  
والشراء تمنع الأصل في إرداء، وهو ذكره  
الحاشية في يد البيع المقتصد كالمسوق وغير  
اقتصره لعدم إمكان إرداء الريادة، ولتعدد إرداء  
مقتضاه، ولأن ملكه قد تجدد بالمسح فكانت  
الريادة المقتصد فيه تابعة للأصل كالمقتصد

٢١- حديث «الخرج بمقتضاه» أخرجه أبو داود ١٢١، ٢٢٨،  
محمد بن حاتم بن عيسى، من حديث عائشة، ورواه  
في الفلاح في المحققين لمحمد بن أبي حمزة ٢٢٣، ٢٢٤،  
مسألة المقتصد.

٢٢- في المقتصد ١، ٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد الإسلامية والمصري  
على المقتصد ٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد، وكشاف المقتصد ٢٢٠،  
في المقتصد، المقتصد ٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد

٢٣- حاشية في المقتصد ٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد لا يمنع  
٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد، حاشية في المقتصد ٢٢٠، ٢٢١،  
معرفة، المقتصد ٢٢٠، ٢٢١، في المقتصد



لأصل، لأن الرهن حق لازم يسري إلى  
تابع

وريادته ممنوعون عند التالكه، وهي التي  
يسمونها عيب بالغة، كغلبة وما تولد منه،  
وعسر المحر لا تدخر في الرهن إن لم يسهل  
الشهر دسوف، بخلاف المحر في ظل الأم،  
فإن يسفر في الرهن، سواء تمت به غل  
لرهن أم بعده

ذهب الشافعية إلى أن يباد الرهن إن  
كانت منصفة كسعر المدينة وذكر الشرح به  
لأصل في سره، وإن كان منصفة كالولد  
والشر لم تنع

وهذه المسألة من إلهام السرخي حيمه  
وعملاته تكون رهن في يد من الرهن في يده  
كالأصل، وإن احتج إلى بيعه في يده الدين  
بيع من الأصل سواء في ذلك الفصل كالس  
والعيب، والفصل كالسب والاحرة والولد  
والنفس والنسب والنسب والشعر لأنه حكم  
يصد في الدين بمعد ما أت فيه حل به الياء  
والبيع كالثالث بالبيع وبجدة<sup>١١</sup>

والفصل دلت في مصطلح رهن

ريادة الموهوب والرهان الرجوع في اله  
٢٢. الرهن في الموهوب إنما أن يكون منصفه،  
وإذا أن تكون منصفه فإن كانت منصفه  
كالمهر والولد وما لا يؤثر في الرجوع فيها  
اتفاقا

وإن كانت منصفه منعت من الرجوع عند  
الحب والتالكه وخمسائه في حد الروايتين  
عن أحمد، لأنه لا يمكن الرجوع بها دون ملك  
الرهن، ولا سبل إلى الرجوع به مع نك  
الزينة لعدم ورود العقد عليها

وعند الشافعية لا نفع من الرجوع وهو  
ما ذهب إليه أحمد في ريادة أخرى عن  
أحمد بعدم تغييرها فتبع الأصل<sup>١٢</sup>  
والفصل في مصطلح (هـ)

ريادة الصداق وحكمها في الطلاق قبل  
الدخول

٢٤. ذهب الحنفية والتالكه، إلى أن الزوج إذا  
طلق زوجته من الدخول تشتر الصداق سواء  
نفي عن حاب أو حدثت فيه ريادة منصفه أو  
منصفه، أي أن تلك الريادة تأخذ حكم  
الأصل، فيرجع الزوج عليها نصف ما دفعه

١١) راجع الفصل ١٦٢٦ في إلهام الاستدلال ٦٥

١٢) في المصنف، المسمى ٢٤٤، ٢٤٥، في العكر،

حواشي الإكليل ١١٦، ١١٧، في الموهوب روضة الطالب

١، ٢، في المثلث الإسلامي، المسمى ١٢٠، ط

رهن

١١) إلهام ١٢، ط المصنف، المسمى ٢٤٤، ٢٤٥، ط

الاستدلال، المسمى ٢٤٤، ٢٤٥، ط المصنف، المسمى

٢٤٤، ٢٤٥، ط المصنف، المسمى ٢٤٤، ٢٤٥، ط

المصنف، المسمى ٢٤٤، ٢٤٥، ط المصنف، المسمى

وهذا الخلاف مترتب على خلاف سابق بين  
العلماء في انتقال بركة من عليه دين إلى وارثه،  
وخاص من قالوا في ذلك هم الفقهاء حتى أن  
التركى يستل إلى التوارث إذ لم يطلق ما دون  
من حيز ولاية الميت، فإن على من ترك دين قد  
اختلفوا في انتقاله إلى التوارث بعد الوفاء على  
ثلاثة أنواع:

أحدها: وهو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة  
في أشهر الروايات، أن أموال التركة تنقل إلى  
ملك حرة بمجرد موت المورث مع بعض الذين  
يها، سواء تكلل الدين بمسئرة أو لم يمسئره  
مستعرة لما

وأما في وهو ما ذهب إليه الحنفية أنه يميز  
بين ما كانت بركة مسئرة يتل إلى أو كانت  
غير مسئرة به، فإن لمسئرة الدين أصول  
التركى يلقى أمراً، إذ يفرق بين حكمه عند الميت  
ولا ينقل إلى ملك الورثة، وإن كان الدين غير  
مسئرة فالرجح يرجع إلى أموال التركة تنقل  
إلى الورثة بمجرد موت المورث، مع بعض  
الذين يهله الأموال

والثاني: وهو قول المالكية أن أموال التركة  
تنتقل إلى حكم ميت ميت بعد موت أبيه  
سدد الدين سواء تكلل الدين بمسئرة أو لم  
يتمسئرة.

وعلى هذا فإن من قال ما لا يتركه من أبيه إلى  
الورثة بعد التولية وذلك في الدين قال يتركه

لأبويه بالفضل، واليه، لأن تلك الرتبة  
في حكم حرة من الدين، والحيات، بها حكم  
الميت من بعض الأحوال، ومقتضى

وهذا الشافعية والحنابلة، إن في رتبة  
الميت من التركة تكون المرافقة ويرجع الزوج  
بهذا، لأنه لا يتركه، لأن تلك الرتبة به  
ملكه، والزوج نصف الأصل لا يلحق  
النصر بواحد منهم

وإن كانت تلك الرتبة متصلة من المورث  
في هذه الحالة لا يستحق الزوج إلى نصف  
دينه، من غير المرافقة من رده نصفه وأما  
رغاه نصف قيمته يوم العقد

وفي المسألة فصل ينظر في المصالح  
(صداق)

ويقال: بركة الحاصلة بعد الوفاة من أمانة  
الدين

٢٥ - اختلاف الفقهاء في ريادة التركة ورثتها  
الذي حدث به وفاة الدين وعلى ذلك الدين،  
كأجرة دار للسكنى، وكذا رده بعد رده  
وتشترط صفة به، من ضمنه في التركة  
لمصلحة الدين وهو ملك التوارث

١٩ فتح مكي ١٠٢٠ ط الإبراهيم حرمه الأصيل  
٢٠٢ ط المصنف المسمى ٢٠٢٩ ط المصنف  
رواه ترمذي ١٩٢٧ ط مكتبة الإسلام مطبوع  
توفي سنة ٩٠٥ ط مكتبة الإسلام

وتصعبا للمحلويين، حتى يستعطف بها الفتيون  
لئلا يراهم ويخدم بها العذراء الواهية، فيخرج  
من صلبها، وليس معهم، ويتنلسس في الأحبار وهو  
صاحبهم، وقد صبر صبرا، الله <sup>٢٦</sup> نصراني عمله  
مثلا لهما، والمنشعب به لم يخط كلاس نومي  
زور <sup>٢٧</sup>

يريد بالمنشعب بها لا يملك المترين ما ليس  
فيه، وهو كلاس نومي زور هو الذي يمس  
ثياب الصلح، فهو يرثه عروة الأخر،  
مدموم الذكر، لأنه لم يمس وجهه لله تعالى

والصم الثاني أن يعمل سريلفة اقتداء  
حيد، وهذا قد نشره محاسب الأسرار الأصغر،  
وحدثه مكائنه، الأقفاص، الأماثل، وتلدت قال  
اسي <sup>٢٨</sup>، والكسر عن دين حنبله، فنبطس  
نحوه من بحال <sup>٢٩</sup>

فإذا كثرت كحاش وطولهم، يؤنس لعب  
في نفسيهم في كمالهم، ويساسيهم في  
أغصانهم، ولا يرضى لنفسه أن ينصر عنهم،  
ولا أن يكون في الحيز دومهم، تبعته قلبه  
على مسئولتهم، وربما دعت حمية إلى الزينة

الريانة للوارث ولست خداني، ومن قال بعدم  
انصاف قال نصم الريانة إلى القتركة لوفاء  
الدين في فعل شيء، انقل إلى الورقة <sup>٣٠</sup>  
والتمصيل في مصطلح (نريكة)

ريانة الشعر على فتي أحمر

٢٦ - ذهب حنبله من أن انتميز لا ينج  
لحد، وذهب المالكية إلى أن لا يمام، يريد  
على الحد مع مرأته، نصحه نبي لا ينسج  
الحري، وذهب الشافعية إلى أنه إذا كان بالحد  
منه، يمس من بعض من أقل حذره من جمع عليه  
التميز، واحسب الزور غير مدم في قدر حلد  
التميز، يروي أنه لا يبلغ الحد، وهو  
مدمه نأ لا ير على عشر حلدات في التمير،  
أظن مصطلح (نريكة)

الريانة حتى يراضى والبس الفرائد (انقل  
المصنف)

٢٧ - يسمي النوردي الريانة عن رجل الغرائص  
والبس الريانة وهو يسمى نبتن المظن لإثارة  
الحكم

استخدمه أن يكون الريانة الريانة للظفرين

٢٨ - يسمي الريانة الريانة الريانة الريانة  
٢٩ - روضة المظن ٢٨٥ ط الكتب لإسلامي  
٣٠ - صلب على شيخ ٢٧ ٣٨ ط التراث المص  
٢٦ ٢٧ ٢٨ ط المص

٢٨ - مديح، والمنشعب، ريانة كلاس نومي زور، احمره  
الحري، المظن ٢٧ ٢٨ ط المص، وسلم ٢٦ ٢٧ -  
ط حلي، من حنبله، شاء بدلي كمر  
٢٩ - حنبل، دار علي من حنبله، فليظن المدم من بحال  
احمره المديح ٢٨ ٢٩ ط المص، من حنبله  
حري، وظل حنبله حنبله

عليهم، ولذلك كثره هم، فيصرون سـ  
لمحله، وداغ على امتداده.  
والقسم الثالث: الذي يعمل الزيادة من  
عنه اسمها شراها ووجهه في الزيادة بها عهد،  
من نتائج النفس الرأية، ودونها الرعية الوافية  
التي على على حوص اسدي وحده القيق،  
وذلك افضل احوال الصديق، وعلى من  
الغالبين

٢٨ - ثم لما يعضه من الرباداة حالته

إحداها، ثم يكون حفتها فيها، وداغ على  
القدم حثها، فهي فصل الحانس، وعلى  
المشرب، عليها انهم في أعمار الثلث، وتبعهم  
فيها ففلا الحلف، وقد روت عائشة رضي الله  
عنه: ان النبي ﷺ قال: عليكم يا نبيقون  
فوقه لا مثل الله حتى تمرو، وكان أحب الدين  
إليه ما دام عليه صاحبه

والحال الثاني: ثم يستكثر منها استكثر من  
لا يفسد دولتها، ولا يشتر على انصاف،  
بها ربي كان مالفص لثبه، لأن الاستكثر من  
الربادة إما أن يصح من أد، فالزم فلا يكون الا  
تقصيرا، لأنه طوع رباداه فحدث بها،  
وتعبر مع حرم، ولو أن يصح من استدامه  
لربادة ويصح من ملازمة الاستكدر، من عمر

إحلال بلارم ولا نقص في رص، فهي إذن  
لصيرة المدي قهله اللب، وليس العمل في  
طويل الرمان أسفر عند الله عز وجل من كثير  
العمل في ثلث الزمان، لأن استكثر من العمل  
في الرمان القصه قد يعمل زمانا ويترك زمانا،  
فربا صاري زمان بركة لأهيا أو ساهيا، ولعل  
في الزمان الطويل يستقظ لا تكمل مستديم  
الندكر، وقد روى أسرحالغ من أبي هريره  
صبي الله عنه عن النبي ﷺ انه قال: فإن كان  
شيء شرة، ولكل شرة فترة، فإن كان صاحبها  
سدد وقارب فرجوه، وإن أشربه بالأصابع  
فلا تصدروا<sup>(١١)</sup> فاجعل للإسلام شرة وهي  
الإيمان في الإكثار، وجعل للشرة فترة وهي  
الإيمان عند الاستكدر، فلم يحن ما است من  
أن تكون هذه الرباداة تقصرا أو خلا،  
ولا خبر في واحد منها<sup>(١٢)</sup>

الربادة على القرآن الكريم.

٢٩ - القرآن الكريم كلام الله، معجز لم يزل  
على رسوله ﷺ، وحفظه من ربادة واليه  
لأن تعلى فيها يحسن نزيله الذكر ولما به  
لحامقون<sup>(١٣)</sup> فالذكر هو الغر ب الذكر، كما

(١١) حديث: إذا نكح في شيء شرك، أخرجه الشيخان  
(١٢) ٦٢٥ (١) ط الحنفية، قال حديثه حسن صحيح

حرم

٢١ - است قد روى والده لهاردي من ١١٠-١١٤ ط الربعة

(١٣) سورة الحجر ٩

(١٤) حديث: عليكم يا نبيقون، أخرجه البخاري والفتح

١٦٩ - ط الحنفية من حديث علقمة



## زيارة نهر الرصونة

٤ - زيارة نهر الرصونة من أهم الغريبات والفصل  
التدريبات. وقد نقل صاحب فتح القدير عن  
مسند الفارسي وشرح المختار أن زيارة  
نهر الرصونة من أجود ما في الدنيا<sup>(١)</sup> وفي حديث  
عنه عليه السلام من دار مري وجدت له شعاعا<sup>(٢)</sup>.  
وروي عنه عليه السلام من جاءه رطل من ماء لا يطعم له  
حاجبا إلا رباتي، كان حقا على أن يكون له  
شعب يوم القيامة<sup>(٣)</sup> والتوصل في مصطلح  
(زيارة نهر الرصونة)

## زيارة القبور

٥ - من زيارة نهر الرصونة للرجال بدون  
سفر، خير ما كانت يحكم عن زيارة القبور  
فروما<sup>(٤)</sup>

## زيارة

### التعريف

١ - الزيارة في اللغة التردد، يقال زاره يزوره  
زورا وزيارته، فصد وعاد  
وفي العرف هي تجمد يزور زائرا  
واستدنايه<sup>(١)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللفظي

### الألفاظ ذات الصلة

#### العبادة

٢ - هي من عباد الخلق بعبادة ربه أو زاره في  
مرجبه<sup>(٢)</sup>

والعبادة على هذا يخص من الزيارة

### الحكم التكليفي

٣ - يجب فساد الزيارة باختلاف أساليبها،  
والزور، والفرار

(١) مع القدير ١/ ٢٢١ وما بعده، الاعتبار بتفصيل المتن  
الموسوعي ١٧٥/ ٢١ الشرح الصغير ٧١/ ٢٨ وما بعده،  
ومع المحتاج ١/ ١٢٢ طلي ٢/ ٢٢٦

(٢) حديث من روى في حديثه لا يصح، انظر حقه  
المعتمد في (٢/ ٢٧٨)، انظر المختار من حديث من  
غير وجهه من غير وجهه لا يصح، انظر حقه  
في التمهيد للمعتمد (٢/ ٢٦٧)، انظر طليعة الفيد

(٣) حديث من جاءه رطل من ماء لا يطعم له حاجبا إلا  
ربا مني، انظر الفقيه في مجمع (٢/ ٢٢٩)،  
المعتمد من حديث أبي حمزة رضى الله عنه، انظر في  
الأوسط والكبير، ربه حديث من جاءه رطل من ماء لا يطعم له حاجبا إلا

(٤) حديث كنت جئتكم من زيارة القبور، انظر حقه  
معتمد (٢/ ١٦٦)، طليعة من حديث من جاءه

(١) فساد المعنى فساد العرف

(٢) فساد المعنى فساد العرف



رواية الصالحين، والأخوان

٧- من رواية الصالحين والأخوان، والأصدقاء  
والجيران، والأقرب والبعيد، وهي  
تكون رواية من وجه برفعه، وفي وقت  
لا يكتمونه كما سجد أن يفتي في حبه  
الصالح أن يرويه ويكتب روايته في مثنى  
ذلك

وأما جاء في الأثر أن رجالاً من الصحابة في  
قربة نوري، فأمروا الله تعالى له على مدحه  
ملك، بل أنى عليه، أي ربه، بل أنى  
أحب في هذه القربة، قال هل لك عبد من  
عبد ربه، قال لا، أي حب في الله  
عز وجل، قال بل ربه، بل لك، بل الله  
ولا عبد في مثنى

٨- حديث أبي عبد الله عليه السلام في حديث أبي  
عبد الله عليه السلام، وحديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

٩- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٠- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
الحديث، في حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

ويذكره العلماء حديث ثم عمنه، وهو  
رواية القوي، ولم يرو عنه

والصالحين، في حديث

رواية الأماكن

١١- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث

وهما ما ورد في نسخة قباء وهو من  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

وهما من حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٢- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٣- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٤- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٥- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

١٦- حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في  
حديث أبي عبد الله عليه السلام، في

وعن أبي بصير رضي الله عنه (١) إذا جاءكم الزائر  
فاكرموا (٢)

ويارة النروجة لأهلها والديها، ويريد بها  
٨. قال ابن القيم والخصية في النصوص مسمى به  
عندهم للاماء المخرج بهارة والديها في  
جده، ومعلومه كل سنة ولو بعد ذلك النروج.  
لأن ذلك من المصاحبة بالمعروف المأثور به  
من صفة الترحم، وفيه حقايقه ما يكون  
المؤلفان في بيده (٣)

والمصحيح من مذهب حقه وهو مذهب  
المشككة في النروج لا يشهد أبي النروج من  
المشكول عليه في كل جده، ولا يدع غيرها  
من المأثور في كل سنة

وكذا قاله الأولاد من غيره إن كانوا  
صغار، لا يصحب النروج من المشكول بها كل  
يوم مرد، وإن أهم والقياس بالسياسة فيخصي  
هما بالمدح والثناء مع امرأة لغيره من جده النروج  
وعليه اجرها

ومذهب المشككة، وهو قول للمشككة إلى أن  
به الحج من المدح والثناء، معلا به النروج منكم وفيه  
حق فليس من دعوى منكم، وهذا ظاهر النكر.

وعن أبي بصير رضي الله عنه (١) وإذا جاءكم الزائر  
فاكرموا (٢)

لأن نمرة في الملك وطول الكلام  
ومذهب المشككة، أنه يخص برارة وتقليد  
وأولادها الكثير من غيره في بيت النروج كل  
جده مرة (٣)

ومذهب المشككة إلى أن للمرأة المخرج من  
بيت النروج برارة والديها والمأثور في حقه  
النروج إن لم يصحب عن المخرج وجرت المأثور  
المشككة بسنن المأثور المأثور المأثور في  
حقه ليس من المخرج المأثور، لا المأثور (٤)

ومذهب المشككة إلى أن ليس للنروج صبح  
أبوه من ربهما ثمانية من ذبابة القوم، نكر  
في عرف النروج حال حبيب صبر برارة، أو  
ويارة المأثور كله نكر (٥)

ويارة المأثور

٩. لكل من الأسويين برارة أولاده إذا كانت  
أحفاده لغيره، وليس من حق المأثور صبح  
البرارة (٦)

والفعل في المأثور حقه.

(١) ورد في نسخة ١٦٦٢، ومندرج في ٩١٢/١، ومندرج  
الإكليل ٢/١٢ وحاشية القليوبي ٢١/٢  
(٢) حاشية على ١٠٨ = أسى طبع ١٢١/٢، والشيخ  
١٠٨٠

(٣) شرح معجم لا در ٢٩، ٢٩

(٤) حاشية ١١١

(١) حديث صحيح، لم يرد في نسخة، قال العراقي وهو  
عراقي في مكارم الأخلاق من حديث أبي بصير وهو حديث  
مكرر ثلاث من أبي بصير المأثور كتاب الخصال الشيخ  
الشيخ المأثور (٢) ٢٢٢، طابعه

(٣) من عاين ١١٦/٢، حاشية المندرج ٢/٢



نواب لومصره أو فضيله، وذلك يحصل بوسائل  
خبره فلا تعبد عليه الأدلة للوجوبه  
قال المصنف عباسي عباسي في كتاب المساء  
وريادة قبره عليه العملة والسلام سنة من سن  
المسلمين يسمع عليها، وصيه مرعب بها (١)

### فضل زيارة النبي ﷺ

١. قلت الدلائل سابقه من عظمة فضل  
زيارة النبي ﷺ، وجبريل ثوبها فأن من أهم  
المطالب العاليه والغريبات القاطعه، يقول عند الله  
بعلالي، فيها يرجو لمؤمن مائة الف بعالي  
ورحمته وثوبه عليه من دونه، ربا يحصل الزائر  
علي شعاعه خاصه من النبي ﷺ يوم القيمة،  
وما أعظمه من هود

وعلى ذلك نعتقد إصاح المسلمين في كافة  
العصور، كما صرح به عباسي والموسوي  
والمنذري ومن المهم

قال الحافظ ابن حجر إجماعاً في فصل  
الأعمال، 'جبل الشريف'، سوجه إلى حي  
الجلال، فإن شروطها محل إجماع لا راع.  
وكذلك قال الفسطاطي. علم أن ربه قبره  
الشريف من أعظم الغرابت وأرجى القاطعات،  
والسبل إلى أعلى العوجات (٢)

عند الكتيب الأخر وهو قائم بعلي بن قبره (١)  
ولول ﷺ، ضروري الغيور، فأنها تذكر  
الموت (٢) فهو يدل على مشرويه زيارة القبر  
علمه وزيارته ﷺ أولى من يمثل به هذا الأمر،  
فتكون زيارته داخله في هذا الأمر انساني  
الكرام

ولله ﷺ من داري بعد موتي فكأنها زار  
في حياتي (٣)

سبا قوله ﷺ في الحديث، من زكري  
وجب له شفاعة (٤)

فاستدل بعض الفقهاء بهذه الأدلة على  
وجوب زيارته ﷺ كما في الأحاديث الأخرى من  
الحسن أيضا

ومنها المجهود على الاستحباب، ومن  
ملحظهم في ذلك أن هذه الأدلة ترعب بمحصل

(١) حديث: من زار علي بن موسى ليلة أسري به، أعتقه  
بسم (١٨٥/١) - ط: خطي، من حديث ابن،

(٢) حديث: ضروري، فأنها تذكر الموت فمعه  
بسم (٢١٢/٢) - ط: خطي، من حديث أبي هريرة

(٣) حديث: من زار قبري بعد موتي فكأنني زارته في حياتي،  
فمعه الباقضي (٢٧٨/٢) - ط: دار الحديث، من حديث  
حافظ، في إسناده رجل مجهول، كما أنه به ابن حجر  
في التلخيص (٢٧٧/٢) - ط: شركة لطيفة الطب

(٤) حديث: من الزكري وجب له شفاعة، أخرجه  
دار الحديث (٢٧٨/٢) - ط: دار الحديث، من حديث ابن  
عمر، وإسناده من حجر مجهول، أي عبد يوسف، كما  
في التلخيص وغيره (٢٧٧/٢) - ط: شركة لطيفة الطب

(١) اقتفا سنة شريفة مني القاري ١٢٨٨/٢ - ١٢٩٠

(٢) المرجع السابق وضع الجاري ١٣٧٢، وطالع الحب

أدب وبقا السي

٥ - في بيدي ردارة السجدة أنسوي بها  
تخصيصي من رارة السجدة وثوبها لماي الحديث  
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا تشد  
لرسول إلا إلى ثلاث مسجد مسجد علي هذا  
ومسجد الحرام ومسجد الأقصى  
٦ - الاعتقاد بالحرم في ثياب السجدة والسي  
تعد ثياب السجدة والسجدة سرف ائمة لشرفها  
ع

جاء المواطن على صلاة السجدة في المسجد  
البيوي هذه الإقامة في ثيابه سجلا ما حديث  
السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
السي قال الصلاة في مسجد علي هذا خير من  
الثلاث في غيره لا تشد الحريم  
٧ - سيج ردارة السي بر ردارة السجدة  
تصديقه رضي الله عنه عليهم جميعا أبي بكر  
الصديق وعليه أبي أيمن فخره وعمر  
ودر علي فله أبو بكر إلى ثياب السجدة

د ذكره في ردارة السي

٨ - يدع بكسر من ثياب السجدة في

١ - حديث لا تشد الحريم إلا إلى ثلاث مسجد المسجد  
الحرام والبيح ٣٨٧ من نسخة مسلم ١٠٢  
٢ - نقل في الثياب السجدة  
٣ - حديث الصلاة في مسجد علي هذا خير من الصلاة  
في غيره الحديث الصحيح ١٣٧٣ من نسخة مسلم  
٤ - في

ر رهم الله الذي في ثياب السجدة

٩ - في رهم الله الذي في ثياب السجدة  
١٠ - من هو حلال الأدب لأبي إذا أدى إلى  
حرم ثياب السجدة  
١١ - رجع الأسواق الصلاة والسلام على  
ثياب السي في مال الله عبد وبقا  
١٢ - السجدة السجدة السجدة  
١٣ - السجدة السجدة السجدة  
١٤ - السجدة السجدة السجدة  
١٥ - السجدة السجدة السجدة

١٦ - السجدة السجدة السجدة  
١٧ - السجدة السجدة السجدة  
١٨ - السجدة السجدة السجدة  
١٩ - السجدة السجدة السجدة  
٢٠ - السجدة السجدة السجدة

٢١ - السجدة السجدة السجدة  
٢٢ - السجدة السجدة السجدة  
٢٣ - السجدة السجدة السجدة  
٢٤ - السجدة السجدة السجدة  
٢٥ - السجدة السجدة السجدة

٢٦ - السجدة السجدة السجدة  
٢٧ - السجدة السجدة السجدة  
٢٨ - السجدة السجدة السجدة  
٢٩ - السجدة السجدة السجدة  
٣٠ - السجدة السجدة السجدة

وجها لا غير

عبد المظفر وعبد البحر، كما عزمهم عن أعباد  
المشركين، المكتبة نكحة ومن وزندة وستر  
انتشار

قال المناوي في بعض القديس معناه النبي  
عن الاحتياج لربانته احتياجهم بالمعبد، إما بدفع  
الشك، أو كراهة أن يتجاوزوا حد التعظيم  
وقيل: عيدهم بعد إليه أي لا يجحدوا له شيء  
عبد موجود إليه متى أرادوا أن يتصلوا عليه.  
فظهره مني عن المعودة والمرة المنع مما موجب،  
ومعظمه بأن دعاء العابد لا يصل إليه، ويؤيده  
قوله: ارعضوا عن ذلك صلاتكم يلعب حيث  
كنتم، أي لا تكلموا مملوكة إلى قصد  
استعيتهم بالصلوة، عن

قال المناوي: يستحب من الاحتياج العامة  
في بعض المصاحح الأولي، في يوم أو شهر  
مخصوص من السنة يقولون: هذا يوم مولد  
النبي، ويكفون وشيرون ربها يرقصون فيه  
متى حنه شرفه، وعن أبي الفرج ودعاه على  
ذلك، وإنكأوه عنيه ويطلبه

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: أحدثت  
بشركي أن ما يوالي حكم من الصلاة والسلام  
بمحصل مع عربكم من قري وبكم عنه، ولا  
حاجة بكم إلى اتحاد عيدا<sup>(١)</sup>

ولا عملوا به منكم يسوء  
ولا تعملوا قري عيدا، وصلوا على نبي  
صلاتكم يلعب حيث كنتم،<sup>(٢)</sup>  
معنى الحديث لا تظلموا اليوم من الصلاة  
فيها وتعدى، والفراء: فتكون بصرة الفرس. فلهو  
تحرري العلة بالهوت وهي عن تحريرا عند  
المفرد، عكس ما يفعله المشركون من المناوي  
وهي شبهة من هذه الأمة والعبد اسمه  
ما يعود من الاحتياج النعم على وجه معتاد عائد  
ما يعود السنة أو يعود الأسرع أو الشهر وسهو  
ذلك

قال في عون العبد: قال من القيم العبد  
باعتاد عيته وضده من زمان، يمكن ماعود من  
المملوكة والأعراس. هذا كان اسما للمكان فهو  
مكان الذي يخصص فيه الاجتماع والألعاب  
بالملوك وبغيرهم كما أن المسجدة الحرة وهي  
ومسرفه وحرته وانفاهر جعلها الله تعالى عيدا  
محتفاه باسمه للناس، كما من أيام انعبد من  
هذا وكان للمسلمين أنبياء رمايه وسكرته فلما  
حان الله بالإسلام أهلها وموسى الشفاء من

١١٤٩ طبعه ١٢٤٩

(١) طبعه ١٢٤٩ طبعه ١٢٤٩

وصو: أشرفه بر، ١٢٤٩ طبعه ١٢٤٩

مفسر: وحسنه من حركه في طبعه ١٢٤٩

(٢) طبعه ١٢٤٩

١ حديث: وصلوا على نبي صلاتكم يلعب حيث كنتم

كذلك تحريره ١٢٤٩

٢ عن قوله ١٢٤٩

صفحة ريارنه ﷺ

٧ - إذا أراد الرسول ﷺ هجرة من مكة إلى المدينة  
للمشركين فيها، لتجمل سنة ورياسة المسجد  
وتوابع

وإذا عاين سائقين لمدينة صلى عليه ﷺ  
وقيل اللهم هذا حرم بيتك فاحمده وقابله في من  
التاريخ ما من انقطاع رسله الخلفاء<sup>١</sup>

ولما وصل باب المسجد النبوي دحر وهو  
يقول المذكر المعروف عند دخول المسجد  
«اللهم صل على محمد، وبأمر علي بن أبي طالب»  
وفتح في أبواب رحمة،

وعند الخرج يقول ذلك، لكن يلفظ «واحد»  
في أبواب فضله<sup>٢</sup>.

ويصلي ركعتي غيبة المسجد، ثم يقصد  
الحجرة الشريفة التي بها قبره عليه الصلاة  
والسلام يستدير العبد ويستعمل العزيم  
تمام الباطن، يدقيره اليسرى متعلما من قدر  
قوسه أنوار جلالا وتاديب مع المصطفى ﷺ، هو  
امام رجة رسول الله ﷺ فيعلم عليه دون ان  
يرفع صوته، يلقى عهده تحضره من صبيح  
التسليم على النبي ﷺ، ويرد ذلك بالصلاة  
عليه ﷺ بما يحضره أبدا

١٥١ - لا يخلو شطير منحه ١٤٣١

٢٥١ - حديث: «من ذكر رسول الله ﷺ في صلاة أو غيره من الأعمال  
١٧٨/٢٠ - ط الخفي من حيث كلفه وأشد في حكم  
٤٩٤/١ - ط الخفي من حيث أن عبد الله بن أبي  
عن ذكر الصلاة على النبي ﷺ

٨ - وقد أورد العلماء عبارات كثيرة صاغوها

لتعليم الناس، صاغوها على النبي ﷺ

فهدو الإنسان بدعاه ريارنة القورق في

ومسلم على النبي ﷺ فبدعوها بفتح الله عليه

٩ - وإن كان أحد من رواد السلام عليه ﷺ

طيف السلام عليك يا رسول الله من قائل من

قائل، أو قائل من قائل يعلم عليك

يا رسول الله، أو ما شاء ذلك

١٠ - ثم يفتخر إلى صوب اليمن فلهذا ذراع اليد

للسلام على الصديق الأكبر سيدنا أبي بكر

وصي الله عنه، لأن رأسه عند كنف

رسول الله ﷺ، ويضم عليه ما يحضره من

الألفاظ التي تدل على الصديق وصي الله

عنه

١١ - ثم يمشي صوب اليمن فلهذا ذراع (للسلام

على المأثور الذي أقر الله به لإسلام مبرأ

عمر بن الخطاب وصي الله عنه، ويضم عليه

بما يحضره من الألفاظ التي تدل على

وصي الله عنه

١٢ - ثم يرجع ليضع يده على رسول الله ﷺ

كأذن، ويدعو متشعبا به بأشياء من الخبرات

له وإن يحب ولمسلمين ويراعي في كل ذلك

أحوال الرجال بحيث لا يؤذي مسلما<sup>٣</sup>

(١) نظم الاختصار ١٧٤١/١٥٥ - والجبرود قد ورد

٢١٩/٢١٧ - وضع القديم ٢٢٧/٢٢٧ - وفيه آية

نظام ٥٥٥/٢٢٢ - رحمه الله من راجع الفقه فليجاء إلى

الصحاح المختارة للمادة

نطلب بكنائهم، ورفع أصواتهم  
 وذهب خفية - في الأصبح إلى أنه يغيب  
 بمسار زيارة القبور كما يسدي للرجل  
 لقوله عليه السلام «إني كنت بينكم من زيارة  
 القبور» <sup>(١)</sup> الحديث

وقال أخير الرسمي - إن كان ذلك لتجديد  
 الحزن والبهكة والدمع وما جرت به عاداتهم فلا  
 يجوز - وعنده من حديث أبي عبد الله  
 القبور وإن كان للاعتبار وسترهم من غير  
 بكاء، والذكر بزيارة قبور الصالحين فلا بأس -  
 إذا كن عجايز - ويكره إذا كن شابات كحضور  
 الجماعة في المساجد

قال أبو عيسى وهو توفيق حسن  
 وقال أحسنه نكيره زيارة القبور لئلا  
 يحدث أم عطية رضي الله عنها حديثا عن اتباع  
 الجائر وم يزعم عليها <sup>(٢)</sup> فإن نعم الله بفتح متين  
 عزمه حرمت زيارة القبور وعليه بمحمل  
 لقوله عليه السلام ولعن الله زوارات القبور  
 قالوا وإن أحب رب امرأه بغير طهرها  
 سلمت عليه وعنته محسوس ألا لها لم تخرج للملك

ويستثنى من الكراهة زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله  
 لأنه يشهد لمن يزاره، وكذا قبر الأنبياء وغيره

## زيارة القبور

حكم زيارة القبور

١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه مذموم للرجال  
 وزيارة القبور، لقوله عليه السلام «إني كنت بينكم من  
 زيارة قبور نبيي ورواهما فيها تفكير بالآخرة» <sup>(١)</sup>  
 ولأنه عليه السلام «كان يخرج إلى القيع برائحة المربي»  
 ويقون «السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا أقم  
 ما نؤمنون هذا مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم  
 لاحقون» وزاد في روايه «ولسأل الله لي وبكم  
 انعميه» <sup>(٢)</sup>

أما النساء، فعند الجمهور أنه تكره  
 ويزاير للقبور، لقوله عليه السلام «ولس الله زوارات  
 القبور» <sup>(٣)</sup> ولأن النساء ليس رفا قلب، وكثرة  
 جرح، وقلة احتياض لدمصائب، وهذا مذهب

(١) حديث «إني كنت بينكم من زيارة القبور» أخرجه  
 مسلم (٦٧٣/٢) ط (طلي) واحد (٢٣/٢٠٥ ط (طلي)  
 واللفظ له

(٢) حديث «مرو به عليه السلام إلى القيع» أخرجه مسلم  
 (٢٦٩/٢، ٢٧٦ - ط (طلي)

(٣) حديث: «ليس الله زوارات القبور» أخرجه الترمذي  
 (٣٦٩/٢ - ط (طلي) من حديث أبي هريرة، وقال

حديث حسن صحيح

(١) حديث «إني كنت بينكم» أخرجه الترمذي (١/٥)  
 (٢) حديث: «بينما من صباح فاستخر» أخرجه البيهقي  
 (الفتح ٢/٢٤٩ ط (طلي) في رواية (٢٤٩/٢) ط (طلي)  
 (٣) حديث: «من حثرت أم عطية»



إليه ٣ رحلت، أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى<sup>(١)</sup>، وإن من تيب عفا كذهب عن بعض الصحابة والفقهاء<sup>(٢)</sup>.

وحمل الفضائلون بالحدوث على أنه خاص بالمسجد، فلا تشد الرجال إلا لثلاثة منها: بدليل جواز تشد الرجال لطب العلم ولتنجاسة، وفي رواية: لا ينبغي للمطحي أن تشد خطه إلى مسجد يتي به الصلاة عبر لمسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا<sup>(٣)</sup>.

### زيارة قبر النبي ﷺ

٤ - لا خلاف بين العلماء في استحباب زيارة قبر النبي ﷺ، وفي زيارة قصور الأنبياء والأولياء نصيب بنطري (زيارة قبر النبي ﷺ).

### أقسام وزيارة القبور

٥ - قال الحكيمة: السة ريارتيا قاني، والدفاء

عليهم الصلاة والسلام. لعموم الأدلة في طلب زيارته ﷺ<sup>(١)</sup>.

زيارة قبر الكافر

٦ - ذكر الشافعية وأخيلفة أن زيارته قبر الكافر حرام.

وقال الماوردي: تحرم زيارة قبر الكافر

قال الحنابلة: ولا يسلم من زار قبر كافر

عليه، ولا يدمونه بالمقبرة<sup>(٢)</sup>.

شد الرجال لزيارة القبور

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز لشد الرجل

لزيارة القيور، لعموم الأدلة، وتخصيصا قيور

الأنبياء والصالحين

ومع منه بعض الشافعية، وابن نيمة - من

الحنابلة - لقوله ﷺ: لا تشد الرجال إلا إلى

ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد

الحرام، والمسجد الأقصى<sup>(٣)</sup>، وأخرج أحمد في

المسند عن عمر بن عبد الرحمن بن الحارث قال:

لقي أبو بصرة الصمدي أما عريرة، وهو جاري من

الطيرة قال: من أين أتيت؟ قال: من الطيرة

صليبت عنه. قال: فما لو أدركتك قبل أن ترحل

(١) ابن عاصم ١٠١/١، الفروع الصغير ٦/٢٧٧، شرح البيهقي ١٢٠/٢، كتاب الفروع ١٥٠/٢، عمدة القاري

١٠١/١، المعنى ١٠٦٥/١، ٥٧٠

(٢) نفس المطالب ١٠١/١، كتاب الفروع ١٥٠/٢، الجليل على تلخيص ١٠٩/٢

(٣) حديث: لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: الحرام، والمسجد الأقصى، والمسجدي (١٠١/٢)، وشمس (١٠١/٢)، ط (مخفي) من حديث أبي هريرة، واللفظ

(١) حديث: في زيارة القبر مع أبي هريرة، المرحمة أحمد (١٠١/٢)، ط (البيهقي) وشمس صحيح

(٢) ابن عاصم ١٠١/١، ط (شمس) ١٠١/٢، شرح الفروع ١٥٠/٢، سبل السلام ٢١٢/٢، ط (مخفي) ١٠١/٢، شرح البيهقي ١٠١/٢

(٣) حديث: لا ينبغي للنسائي أن تشد رجلاه، المرحمة أحمد (١٠١/٢)، ط (البيهقي) من حديث أبي سعيد الخدري، وأبو هريرة، في الصحيح (١٠١/٢)، ط (البيهقي)، وقال: رواه أحمد، وأبو هريرة، وحديث حسن

لا تحضروا. ويرجوه الله المستعدين منهم  
والمستأجرين، سأل الله حسد ولكم العافية،  
انهم لا يحرموا حرهم، ولا تعسا، منهم،  
وعرف بهم<sup>٢١</sup>

وفي نسخة من كتاب احمد: هذا ابو النبت  
لا يعرف وضع الله على القبيحة ولا مع  
ولا يرى بسا، ومن جاز الله انعامه من  
متابع مكن يتكبر ذلك، ويقولون، به هذه  
اهل الكتاب، وفي رواية عبد الله بن  
عائنة اسارى

قال نارج لك لا تترك يدعة، لا تترك  
تيد ولا اروعى جعلني ولا عى ايام من يستد  
عليه فيكره، وفي عهد الاسلام في اسمه لا  
تلتحق الأسود، والركن انما هو حاصه<sup>٢٢</sup>  
وفان حاشية لا يفسر فيريد لا سيما  
من ترجى ركنه، ولما لم يجهل، انهم السلف  
على انه لا يستعمل ولا نفس الا احجر لأمور  
والركن النهائي يستعمل ولا فعل<sup>٢٣</sup>

### بلد وزيارة القديس

" يطلع مكتبي من اساس امور مكرهة في  
ويطلعهم منقصور، ذكره العالم، في عطاء، وفي

اصدق دليلا، كما في بعض النسخ في الخروز - بل  
الصبح، ويعرف السلام عليكم فيقول غيور،  
يعرفه ساوكنكم، اسوسم، ويصن ما لا تترك<sup>٢٤</sup>  
- او يقول: السلام عليكم اهل البدار من  
المؤمنين والمسلمين، وبذلك شاء الله لكم  
اللاحقون، سأل الله لنا ولكم الخيرة<sup>٢٥</sup> ثم  
يدعوهم، طر<sup>٢٦</sup>

وفي شرح اسمه يدعوهم مستعمل العيلة،  
وقيل يستعمل وجهه<sup>٢٧</sup>

وقال الناصية يدعى ان يقول الزائر سلام  
عليكم در قوم مؤمنين، وبذلك شاء الله لكم  
لا تحضروا، انهم لا يحرموا احمرهم، ولا تفت  
مصلهم، وان يعرف ما يفسر من القرآن، في  
هم، وان يستعمل على التوكل من قبل وجهه، وان  
يسوجه في الدعاء من المصل، ومن الخراساني  
الى وجهه، وعليه عمل<sup>٢٨</sup>

وقال احمد بن محمد بن عوف رثي امامه مرييا  
منه، وسأل السلام عليكم در قوم مؤمنين، او  
اهل البدار من المؤمنين، وبذلك شاء الله لكم

(١) حديث في السلام عليكم فيقول غيور، أخرجه البرقي  
(٢) ٣٦٠ هـ، في الحديث من عيسى، وكتب

حديث حسن عري

(٣) حديث في السلام عليكم اهل البدار من المؤمنين  
م

(٤) شرح به ص ٥

(٥) شرح ليدنا ٢٢

(٦) علة مشرق ٢٤٢

(٧) شرح به ص ٥

(٨) علة المشق وحقق ١٥٩٢٩

زِيَارَةُ الْمَوْتِ ٩، زَيْفٌ، زَيْنَةٌ، زَيْوْفٌ ١

كتب الأدباء ومثقفو ما تقدم في رسالة قدر  
التبرُّك حول مع اجتماع العلامة في مصر  
الأصغر:

## زَيْوْفٌ

التعريف

١ - الزَيْوْفُ منه: غشود التردُّث، وهي جمع  
زَيْفٍ، وهو في الأصل مصدر، ثم وصف  
بالمصدر، يقال: هوهم زَيْفٌ، وبراغم زَيْوْفٌ،  
و.ب. قليل راقية<sup>(١)</sup> د. بعضهم الزَيْوْفُ هي  
المنية بالزَيْن المقتد بما رويته الكبريت ولك  
هذه الدراهم الحبيدة لتلتسب. و.ب. حبيث  
ابن مسعود رضي الله عنه: «أنا باع حايه بيت  
مال وكنت ربوة وثقة»<sup>(٢)</sup> أي رديئة  
والزَيْوْفُ لغة إضمار زَيْفٍ بدوهم<sup>(٣)</sup>  
ولا يخرج اصطلاح الفقهاء عن معنى  
الخدوي

وقد أصبح للزَيْوْف في الشعر أحاديث معي  
خر

## زَيْفٌ

اسم زَيْوْف

## زَيْنَةٌ

نظر مربي



(١) الخريجات للجرجاني، لسان العرب: شاح العروم، ابن  
عاطي ١٨٨/٢

(٢) قضية جمع الخائب وكسر السين تحذف حرف من الزيف  
فصبه صبة، صينة: خال فصيح مفاد (صاح)

(٣) أصبح للزيف في الشعر أحاديث معي، صرحوا: أحاديث  
الزيف والخش والزيوف على التثنية



ويجعل حضرة القعدة، مع بيع الدراهم الخبيثة  
بالدراهم السريفة بأن من ربح الفضل لعدم  
معرفة التفاضل مع وحدة الجس في العوض

### وجوب الركاة في الربوف

٨ - اختلص القعدة في وجوب ركعة في الربوف  
من الدراهم

فقال خبيثه: إن كانت القعدة به هي  
باعتها بغير وجه ركاة، لأن العشر مستهلك  
معمور، وزوي الحسن بن زيد عن أبي حنيفة  
به قال: نجب الركاة في الدراهم الجيدة،  
والربوف، والسهرة، والزوجه، إذا كان العالم  
ببها القعدة، لأن ما يقبضه على غشه  
يسأله اسم الدرهم مطلقاً، والشرع أوجب  
الركاة باسم الدرهم، وإن كان العالم فيها  
اعتبر ولتقصه معلومه، فإن كانت أثباتاً رائحة،  
أو بمسكهة، أو بحذره بمسكهة، فإن يصح  
ليستها مائتي درهم من لحي الدراهم التي نجب  
لها الركاة، وهي العالم عليه القعدة، نجب  
فيها الركاة، وإن لم يسمع فلا نجب، وإن لم تكن  
شاهداً رائحة، ولا معة لتنجار، فلا ركاة فيها،  
لأن المصير أي أحد من لا نجب فيه ركاة إلا  
بينة، والتجدة، فإن أصدق بالتجدة اعتباراً في  
وجوب الركاة فيها انقصه كمره، والتجدة،  
وإن لم تكن بتجدة، وليس أسماً رائحة،

يبين حاشا للمشتري، لأنه ربما خلطها بدراهم  
جيدة، ويحتمل من لا يصرها فيكون تعبير  
للمصنعي وإحالة للصر عليهم، وقيل أحد  
لا يسمي أن يصرها للمصنعي، ولا تقول إجازة  
حرام

وصرح القعدة بأنه لا يسمي للإمام أن يصر  
الربوف ليت مال من أصل الجربة من أصل  
الأراضي الخراجية

وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكره  
الربوف وهو لي بيت المال<sup>(١)</sup>

ولال المجرى في القصة الأظهر عليهم  
لا يجوز بيع درهم رافع بدرهم جيد وربما يورث  
ولا يصر من، لأن ذلك داعية إلى إدخال القصة  
على المسلمين، وقد كان عمر بن الخطاب  
أشوب بالقاء، بأنيسة لمصاحبه، ثم حذره ثم رائحة  
إجده بعشه واسلاد لاصوال المسلمين، وخبر  
ومن عشا فليس منه

وقد نفي عمر رضي الله عنه عن بيع صفيه  
بيت مال، وكسب وديعة، ولأن المصير فيه  
وهو القعدة، فهو من، فأشبهه ثواب المصاحف،  
والنبي لم يصره،  
وهو قول من كل من الشافعية والحنابلة<sup>(٢)</sup>

(١) المصادر السابقة

(٢) إرواؤه للطبراني ٣٠٣٥، المع ٥٧٢٥، ٥٨٠، لندرية  
١١١٤، حاشية السوي ٤٤/٣

علي رضي الله عنه عن السراهم تكون معي  
لا تنص في حامي أي رديته، فالتسري بها  
درهم من في حاجتي وأعصم عنها أي أنقص  
من البذل يقال لا، ولكن مع غرامت بذلت  
ثم اشتريها درهم تنص في حاجتك، ولأن  
الجهد والزيوف نوع واحد مبرم التفاضل  
بينها<sup>(١)</sup>

ولا معنى لرعاية فرق الجوده مع وجود النص  
جيد وديته سواء<sup>(٢)</sup>

ومع المالكة بيع الدرهم الجهاد بالدرهم  
الرديته حتى تكسر حوى من أد يفس غيره في  
أشهر الأقوال عندهم<sup>(٣)</sup>

وقال محمود بن الحلال في المشهور الذي  
لا يجري بين الناس كغيره، ولا جاز فضاء<sup>(٤)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلحي (درا)،  
(صرف)



« قيل بعض الرواة لا يخلو به إسناده، ولكن حديث كيث  
باللفظ لا يقدح »

(١) المجموع ٨/١١٩ والمصادر السابقة

(٢) حديث « جيدها وديته سواء » أورده الزيلعي في حبيب  
السرايمه (٣٧/١) - ط الفطرس العمري وقال « خير به »  
وجعله يذهب من إطلاق حديث أبي سعيد لنقدده يعني  
الذي تقدم في البحث فقرة ٩

(٣) الحديث ٤٤٨/٣ حاشية الفصولي ٩٣/٣

(٤) حاشية الفصولي ٤٣/٣

اعتبرا ما فيها من نفسه، وإلى هذا ذهب  
الفتاوي<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية والحنابلة لا تجب الركة في  
الزيموت من الغزو حتى يبلغ خالصها عابا.  
فلذا بيع خالصها النصاب أخرجه الواجب  
خالصا، أو أخرجه من الغزو ما يعلم اشتراكه  
على حاله بقدر الواجب<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك بنظر مصطلح (ركاة)

بيع ابروف بالجهاد

٩- لا يجوز بيع الربوف بالجهاد مضافا<sup>(٣)</sup>  
لنقد الفتاوى، نحو أبي سعيد الخدري  
والذهب بالذهب والتفضة بالتفضة مثلا  
بمثل<sup>(٤)</sup>

وهو حاشية عن النبي ﷺ أنه قال: الذهب  
بالذهب نبرها، وفضة بالفضة نبرها  
وعتيها<sup>(٥)</sup>، ويرى أبو صالح السمان أنه سأل

(١) بدائع الصلتك ١٧/٩ حاشية ابن عثيمين ٣٩/٩ شرح

الزركاني ١٩٦/٢ حاشية الفصولي ٩٥٩/٩

(٢) روضة الطالبين ٢٨٨/٢، أمي ٧/٣، كشاف القناع

٢٣/٩، شرح روض الطالبين ٢٧٧/١١

(٣) البصائر ٨٠/٩، ابن عثيمين ٦٨٣/١، التيسير لقنوي

٨٢/٩، الفتاوى ٩/٩

(٤) حديث « مذهب بالذهب والتفضة بالتفضة مثلا »  
بمثل أخرجه همام (١٢٤١/٣) - ط الحلبي من حديث  
أبي سعيد الخدري وحاشية ابن عثيمين

(٥) حديث « الذهب بالذهب نبرها، وفضة بالفضة نبرها » أخرجه أبو داود

٩١١/٣ - تحقيق عزت حيد دهاس، من حديث حاشية ابن

الذهب عتيه، ثم ذكر أسودود هاشم في إسناده من «

## الأحكام ذات الصلة به

## الاستحذاء

- ٣ - وهو من إحدى عبه أي أعطاه، يقال  
حذوته حذوا، وأحذيت، واستحذيت، إذا أتته  
أصله حاجة، وظللت حذوها، أي عفت لصدقه  
فيه<sup>١</sup>

## التحذيف

- ٤ - السجدة هي الإحراج في مسألة<sup>٢</sup>

## الأمر

- ٥ - الأمر هو طلب الفعل بالقرآن على وجه  
الاستعلاء<sup>٣</sup>

## النداء

- ٥ - النداء هو طلب الفعل من الأندى، هو  
الأعلى<sup>٤</sup> والنداء نوع من السؤال

## الالهام

- ٦ - الالهام هو طلب الفعل من الملهي<sup>٥</sup>

(١) لسان العرب والمصباح المنير

(٢) المصباح المنير والمصباح المنير

(٣) المصباح المنير والمصباح المنير

(٤) المصباح المنير والمصباح المنير

(٥) المصباح المنير والمصباح المنير

## سؤال

## الترتيب

- ١ - سؤال مصدر (سأل) يسأل سائلاً  
الشيء، وسأل به عن الشيء، سألًا ومسالمة،  
ويجمع سؤال مسألة، ويجمع المسئلة مسائل، وقال  
ابن بري: «سألته الشيء استعطفه به» قال  
فعال - «ولا يسألكم امرؤ الكذب»<sup>١</sup> يسأله عن  
الشيء، وبه استحذبه، وفي هذا قول تعالى  
«ولا يسألوا عن أشياء إن تبد لكم سوءكم»<sup>٢</sup>،  
ولسوف تعالى «فما سأل به حجر»<sup>٣</sup> وسألت  
«إن عظم المصائب جرأ من سأل عن شيء»<sup>٤</sup>  
بحر المحرم من أجل مسأله<sup>٥</sup>
- ولي الاصطلاح هو استدعاء معبر به أو  
ما يندى إلى معرفة. رده جدي إلى المال<sup>٦</sup>

(١) لسان العرب والمصباح المنير

(٢) سورة محمد ٢١

(٣) سورة المائدة ١

(٤) سورة الفرق ٥٩

(٥) حديث ابن أبي عمير عن حماد عن سفيان عن شي

بحر: أنسوه البظري المص ١٩٣، ٢٩١ - ٢٩٢ المصباح

ومستم ١٨١ - ١٨٢ - ٢٩١ المصباح من حديث حماد عن شي

ومصطفى

(٦) المصباح المنير ١٩١

## الحكم التكليفي

يختلف الحكم السري في اختلاف حاله  
فالسائل يسأل السؤال، ولهذا السائل منه

أولاً . السؤال (بمعنى الامسألم).

٧ - سؤال عن وجه النسب، وتضمن عما غر  
إله لمصلحة في أمور القبر، وتضمن ما موريه، أو  
مباح بحسب حد السؤل عنه

إن السؤال عما لا تريب عليه مصلحة دين  
ولا نسيو في على مرس التكلم، وتضمنت  
لعرص التضمير، ويحيى العلية، فهو غير جائز  
وسمي عنه، قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بَدَلْ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾<sup>١</sup>  
قال الطبري ذكر في الآية روت عن  
رسول الله ﷺ سبب مثل كان يسأل عنه  
أقواء، أمحتنا له حقيقة، وسهوا أحبنا<sup>٢</sup>

ولما ابن عباس كان يقوم يداكوس  
رسول الله ﷺ سهوا، يقول الرجل من أمي<sup>٣</sup>  
ويقول الرجل نصل فقلت أين ماني<sup>٤</sup>  
فأمر الله عنهم هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بَدَلْ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾<sup>٥</sup>

(١) سورة النور/ ١

(٢) خبر شعري ٩٨/١ في خبر الآية ٥٠١ من اللان

(٣) حديث ابن عباس عن رسول الله ﷺ من سورة النور

أخرجه البخاري (الفتح ٨/ ٩٨ ط الطبعة)

وعنه ﷺ والخلاف ما أحل الله في كلفه،  
وخرق ما حرم الله في كلفه، وما سكوت عن فهو  
معتق عنه<sup>(١)</sup> وروى عنه عليه الصلاة والسلام  
به فكان يهي عن قبل وقال، وكثرة السؤال  
ورجاء لاله<sup>(٢)</sup>

وجاء عن النبي ﷺ أنه ذكره مسأله،  
وعنه<sup>(٣)</sup>

والمراد مسائل الدقة التي لا يحتاج إليها،  
قال أبو هريرة رضي الله عنه «سألت  
الدين يسألون عن مسائل في يطلون العمدة»<sup>(٤)</sup>

## السؤال بين العلم والتكلم

٨ - حال نشاطي إن السؤال بما أن يقع من  
علم أو غير علم، وفي مقدم المجتهد وغير  
العلم المتقدم وعلى كلا التقديرين إما أن يكون  
سؤال عاداً أو عام عادياً، فهذه أربعة أقسام

(١) حديث «الخلاف ما أحل الله في كلفه، أخرجه أبو هريرة

(٢) ٩٨/ ٢ ط الطبعة، (الفتح ١/ ١١٥ ط دار الفکر)

الطبري من حديث سفيان الثوري، وأخرجه الترمذي

وصححه الحديث أحد رواه

(٣) حديث «سألت عن مسائل في يطلون العمدة» أخرجه السؤل

ويبين في الحديث أخرجه البخاري (الفتح ١٤/ ٢٠١ ط

الطبعة من حديث معاوية)

(٤) حديث «ذكره السائل وحديث أخرجه البخاري (الفتح

٢٧٩/ ٦٤ ط الطبعة) من حديث سهل بن عبد

(٥) فائق العروة، وتفسير الطبري في تفسير الآية ٥٠١ من



لا مطلقاً، ويكون المسائل من المحتمل عقله الجواب، ولا يؤتى السؤال إلى قسمين ولا تكلف، وهو ما ينسب عليه عمل شرعي، وأما ذلك فقد لا يلزم الخواب في مواضع، كما إذا لم يتبين عليه، أو المسألة اجتهادية لا يمكن فيها سماع وقد لا يجوز، كما إذا لم يحصل خطئه الخواب أو كان له بعض الحق أو أكثر من التسويات التي هي من جنس الأعاليط وبه موع الخواص<sup>(١)</sup> انتهى كلامنا في هذا والمسائل من المقتل عن حكم الشرعي فيما وقع له يسمى استثناء، ويحظر له مطلقاً، (فتاوى)

ثانياً - السؤال بمعنى طلب المساعدة  
الحرص للصدقة بالسؤال، أو إظهار أمانة

٩ - يحرم الإسلام على حفظ كرامة المسلم، ومصور بمسألة عن الأئمة لـ والحنوف جوازها الله والشافعية، مصدر من انحصار الصدقة للسؤال، أو ما يظهر بإسار الصدقة، بل حرم السؤال على من يملك ما يشبهه فيها من مال أو ضرورة على التمسك به، كماله ما يسأل رزقه أو تطوى أو كماراً، ولا يحل له أخذ ذلك؛ عطي بالسؤال، أو ما يظهر منه قال الشارح لم يظهر انحصار وظنه الله مع محاسبته بذلك

(الأول) سؤال العظام سمائم ومنه في المشرع يقع على وجهه، كتحقيق ما حصل، أو دفع إشكال عن له، وتذكر ما عني عليه المسألة، أو تنبيهه، مشور عن عطاء بوزن مورد الاستقصاء، أو رسالة من عن أحد صري من المتعلمين، أو تحصيل ما عني أن يكون فانه من العلم

(والثاني) سؤال المتعلم لطلبه، وذلك أيضاً يكون على وجهه، كما ذكره به ما مبع، أو طلبه من عالم سمع مما سمعه المتعلم، أو قرره معه في المسائل في نظام العلم، أو انتهى مثله إلى فهم ما ألفه العالم

(والثالث) سؤال العالم للمتعلم وهو عني وجوده كطلبه، كتبته على موضع إشكال يطلب رفعه أو إحصاءه عند من يملكه ولا يستدعي جهته إذ كان له مهة فصل، أو يسهه على ما عدم ليدرسه علم ما ترعىم

(والرابع) وهو الأصل الأول، سؤال المتعلم للعالم، وهو يرجع إلى طلب علم ما لم يعلم مما الأرب والثاني والثالث والخواب عنه مسجل في العلم، ما لم يسمع من طلبه عارضه صبح شرعاً، ولا فالاعراف به مبر

وأما السماع فليس الخواب بمسجل بل لا ينعزل يلزم الخواب إذ كان على ما سئل عنه تنصا على له بأزلة واقعه، أو في أمر فيه من شرعي بالنسبة إلى المتعلم،

مباحاً إليهم، ويحرم ابتداءه، ويجب ردها إلا إذا كان مضطراً بحيث يفتش الملاك إن لم يأخذ صلاته، حديث: **الأيضي للمؤمن أن يبدل نفسه**، **بين خلاف هلاكه**، **لأنه السؤال إن كانه عاجزاً عن التكسب**

في ترك السؤال في هذه الحالة حتى مات أم لأنه ألقى نفسه إلى الشهادة، والسؤال في هذه الحالة في مقام التكسب، لأنها الرخصة مبنية لإبقاء النفس، ولا دس فيها للضرورة، والضرورة بفتح المحظورات، كآكل الخبز<sup>(١)</sup>

ولا بأس بسؤال الله للمشرب لنعس النبي ﷺ ومالك أحمد في العطشان الذي لا يستغني يكون أصغر، ولا بأس بمسألة الأصمارة والاستصرار من عليهما أحد لئلا يجري بحسب أن يعدم حل المسألة ومن تحمل، وما غلبه معنى هو أحد في أن تعلم ما يحتاج إليه بدنه ومن، ولا بأس بسؤال النبي التيسير، كنسج سمل أي سيرة لأن في معنى مسأله شرب الماء، وإن أعطي مالا طلباً من غير مسألة ولا استشراف من ي يجوز به أخذ من ذكاة أو كفارة أو صدقة طبع أو غيره وجب أخذه عند طيبه، وبالله حجة عن أحمد<sup>(٢)</sup>

ما أخذه، لأنه دفعه من غير رضا مدحيه، إذ لا يسمح له إلا عن ظن عاقبة<sup>(٣)</sup> لقوله ﷺ ومن سأل الناس ولم يدفعه جاء يوم القدر بمسأله غرضي أو خذوا مني، وكذا من قيس يارسوا الله وما بينه؟ قال: محزون دوماً أو صنف من الذهب<sup>(٤)</sup> وعنه ﷺ وإذا سأل فاسأل بالله<sup>(٥)</sup> وقال عليه الصلاة والسلام: **الأيضي للمؤمن أن يبدل نفسه**<sup>(٦)</sup>

أما إن كان محتاجاً إلى الصدقة، ومن يستحقها غفر أوزمانه، أو حرج عن الكسب فيجوز له السؤال بقدر الحاجة، بشرط أن لا يدس نفسه، وأن لا يطلع في السؤال، أو يؤدي السؤال، ولا يعلم أن ما عطي أخيه، من السائل أو من المخاضرين، فإن كان شيء من ذلك فلا يجوز به السؤال وحل الصدقة وإن كان

(١) بابه المحتاج ١٦٩، ٦، كشف القناع ٣٧٣، الاختصار ٦٦٥-٦٦٥

(٢) حديث: من سأل الناس ولم يدفعه جاء يوم القدر بمسأله غرضي أو خذوا مني، وكذا من قيس يارسوا الله وما بينه؟ قال: محزون دوماً أو صنف من الذهب

(٣) حديث: وإذا سأل فاسأل بالله، أو حرج عن الكسب فيجوز له السؤال بقدر الحاجة، بشرط أن لا يدس نفسه، وأن لا يطلع في السؤال، أو يؤدي السؤال، ولا يعلم أن ما عطي أخيه، من السائل أو من المخاضرين، فإن كان شيء من ذلك فلا يجوز به السؤال وحل الصدقة وإن كان

(٤) حديث: من سأل الناس ولم يدفعه جاء يوم القدر بمسأله غرضي أو خذوا مني، وكذا من قيس يارسوا الله وما بينه؟ قال: محزون دوماً أو صنف من الذهب

١- مجلة المحتاج ١٦٩/٦، كشف القناع ٣٧٣ (الاحقر ١٦٦/٤)

٢- كشف القناع ٣٧٣/٦

السؤال في السجدة

بسلامتك، أو يقرب في دعائه إليهم أسألك  
بمعقد الأرض من عرشك، لأن هذا يومهم يعق  
عزبه تعالى بالعرش، وصلى الله عليهم فليمة  
بعدم دانه، تكفل الاحتياط للإسلام في ينضمي  
الإيمان، وقال أبو يوسف يجوز ذلك، فلهذا  
أأسألك في أسألك محمد المرم  
عرشك، ومنتوى أسرجة من كتابك، وباسمك  
الأعظم، وكبريتك النعمة<sup>(١)</sup>  
والصغير في (دعاء) وثمن

خاتمة - أسألك في الاستدلال

١٣ - يسمي بعض الأصوليين الأعراض  
في ثوب على كلام - استدلال (الاستدلال)  
وبعضهم بمصر في عشرة أنواع منها:  
عقري، والفعل، والمطابقة<sup>(٢)</sup>  
وتعصير ذلك في باب الثبوت من المعنى  
لأصولي

١٠ - يكره السؤال في السجدة، والعصبة به  
غير محرمة إلا إذا كان السائل بأن والإمام  
بخط، تسمع، لأن السائل فعل ما لا يجوز له  
فعله، فلا يصح عليه<sup>(٣)</sup>  
والصحيح في مصطلح (مسجد)

ثالث - السؤال بالله أو بوجه الله

١١ - صرح الشافعية بأن السؤال بالله، أو بوجه  
الله مكروه، فإن يقول أسألك بوجه الله، أو  
أسألك بالله وبوجه ذلك  
كما يكره رد السائل بذلك<sup>(٤)</sup> لغير  
ولا سائل بوجه الله إلا أخيه<sup>(٥)</sup> وحبر، فمن  
سألكم بالله فاعطوه<sup>(٦)</sup>

رابعاً - سؤال الله تعالى بمبره

١٢ - قال الشافعية، يكره أن يسأل الله بمبره فإن  
يقول السائل اللهم أسألك بسلام، أو

(١) كتاب المقام ١/ ٢٨، ٣٧٦، مؤيد خليل ١٣١٦

(٢) إسنو المصنف ٢/ ٢٤٩، حاشية القلبي ١/ ٣٧٢

(٣) حديث ولا سأل بوجه الله إلا أخيه، انظر حديثي

(٤) ٣١/ ١٩، محسن عزت عبيد بن علي، أس حديث جابر بن

عبد الله، وضعه عبد الله بن أبيه في أس حديث جابر بن

عبد الله بن أبيه بن أبيه، ولا ٤٥ - ط المكنة الشجرية

(٥) حديث أس سألكم بالله فاعطوه، أخرجه ترمذ بن

(٦) ٢٢١ - ترمذ بن ترمذ بن أبيه، راجع ١١٢/ ١١٢

ط دائرة المعارف الفقهية، من حديث ابن عمر، وصححه

الحاكم، ووافقه الذهبي



السوري، ومركب القمهاه ضوهم سور الحيوان  
قد مر لوجس نخابه وزطوية له<sup>(١)</sup>

### الحكم التكميلي

٢ - اختلف الفقهاء في أحكام الأسر على  
المجدهن

أحدها ينصب إلى طهره الأسار، وهو  
مذهب الحنك

والآخر مذهب جمهور المذهبين ورون طهاره  
بعض الأسار ونجاسة بعضها وانتميل  
كما يلي

٣ - ذهب الحنفية إلى تخصيص الأسار إلى أربعة  
أنوع

النوع الأول: سار ممن على طهاره وهو  
سور الأهمي بجميع أحواله مسلم كان أو كافرا،  
صعبا كان أو كاهنا، ذكورا أو أنثى، ظاهر الجو  
مجب حائضا أو عفتا أو جب ولد أبي عليه  
الصلاة والسلام من عشره بضمه وسلوب  
السنن أعرابيا كان من يمين مشرب، ثم ناطله  
أو بكر وصي بنت عبد مشرب، وقاد لا يمين  
بالأيمس<sup>(٢)</sup>

## سور

التعريف

١ - السور لغة بقية شيء، وجمعه أسار  
ولم يسم شيئا بغيره وفي الحديث: 'أد' شرب  
فأشروا<sup>(٣)</sup> أي أصفوا شرب من انتشاره في شعر  
اللب، وفي حديث الفضل بن عباس وما كنت  
أشعر على سورك أحدا<sup>(٤)</sup> ورجل ساراي  
بقي في الإماء من انتشار

ويقال سار دلاء من طعمه وشراه سور  
وذلك إذا أنقى بية - وبقي كل شيء - سورة<sup>(٥)</sup>

والسوري لاصطلاح هو فضله الشرب  
وقد اشتهر في بعضها النارب في الإماء، أو في  
المجهر، ثم أصبح ليعني الطعام أو غيره حال

(١) مذهب الحنك الذي يسمونه قسروا، لم يرد صاحب سلك شرب  
مذهب ساروا، ولم يرد له في المصادر الحديثة للوجود  
كتاب

(٢) حديث: ما كنت أشعر على سورك بغيره، أخرجه  
البيهقي ٥٥٧٧ - ٥٥٧٨ في حديث ابن عباس،  
وروى هذا حديث حسن  
(٣) سار الحرب مذهب (سار)

١١ حاشية: راجع إلى ١٤٥١٩ مجموع السور  
١٥٣٧١، والظاهر ١٩٧٦، وكشف الخفاء ١٥٧١  
(٦) حديث الأيمس للأئمة: أخرجه البيهقي والفتح  
١٩٧٦ - ١٩٧٧ في حاشيته، وسلم ١٩٧٣ - ١٩٧٤ طبع  
في حديث نسفي في حاشية

منحلت من الاحترام، لانه الى جهاد في ذات  
الصدق وذلك صمم في سورة فلا يؤثر فيه.

وعرى سوحيف في رويته اخرى عنه ان  
سورة يس ساء على الرواية الاخرى عنه  
سجاسة عنه.

ومن هذا النوع ما ليس له نفس حادثة التي  
تم سكت، سواء كان يعيش في تلك اوطى غيره  
سورة طاهر.

النوع الثاني، السور التي هي المذكورة وهو  
سورة صاع الطير كالقري والصعري، حدثنا  
وحيوها سورة طاهر، لأب شرب سمهاها  
وهو عظم جاف فلم يسطع لهاب سورة، ولأن  
صلته الأولى عنها عند سورة، لأب ينقص من الجوا  
نفسه، إلا أنه يكره سورة، لأن الغالب لها  
تساؤل الجف والمثرب فأصبح مقارها في معنى  
سورة الدجاجة الحلاله.

وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن سماع  
الطيرين كان لا يسأل أنساب مثل اسيري  
الأهلي ويحرر، فلا يكره الوصوه سورة.

ومن هذا النوع سورة سواك القيثون فالقراءة  
والحية وسورة وانقرب وسجوها من الحشرات  
التي تهاجم سائر، لأنه يتغير صوت لأب منها  
ومن هذا النوع أيضا، سورة الحرة وهو طاهر  
وبكره مكره لا روي عن أبي هريرة رضي الله  
عنه موقوف على رسول الله ﷺ انه قال والسور

ومن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت  
أشرب ولثا حاتمي، ثم أناوله ثمني ﷺ يصنع  
لله على موضح في يشرب<sup>(١)</sup>

وأن سورة لأبي حنبل من غيره، وحيها  
طاهر، فكان سورة طاهر، إلا في حالة شرب  
الحمر فيكون سورة مجيء للحكمة معه  
بالحمر.

ومن النوع الأول الثمن على طهارته سورة  
ما يؤكل لحمه من الأنعام والطيور إلا الحلاله  
والدجاجة الحلاله، لما روي قال سني ﷺ موصيا  
بسورة يصير<sup>(٢)</sup> شافه<sup>(٣)</sup> ولأنه سورة مسوئه من  
لحمه ولحمه طاهر.

أن سورة الحلاله والدجاجة الحلاله وهي التي  
تأكل من الحيات حتى أتت حمها مكره  
استمره لاحتج بجاسة معها وقتلها.

وأما حبيب حمر يذهب من حبيب فلا  
كرهه في سورة.

وأما سورة يكره لظاهر على قول أبي  
يوسف ويحمد وظاهر الرواية عن أبي حنبل،  
وهو الصحيح لأن سورة محتلب من لحمه،  
ولحمه طاهر، ولأن كراهه لحم عدله لس

(١) حديث عائشة: كنت أشرب ولثا حاتمي ﷺ يصنع  
لله على موضح في يشرب (ط الحنبل)

(٢) حديث أبي النبي ﷺ لا يؤكل لحمه سورة يكرهه. (ط الحنبل)  
صاحب كتاب المذبح (١٦) ١٦ - سورة طاهر الكتاب الطبري  
ثم جاء إليه في المصادر الحديثية فترجمها بهذا

التي **﴿١﴾** مع عب الحامة فهو. **﴿٢﴾** مع  
تجس **﴿٣﴾** ولكن يكره سورف لتوهم أحدها  
القارة لصار مع كبد المستنقذ من بوه فلو  
أكلت القارة ثم شرب الماء قال أبو حنيفة إن  
شربك على القسر تجس الماء وإن مكثت  
ساعة وحنت قمها ثم شربت فلا يسجي بل  
يكره

وقال أبو يوسف وعبد يتجس ماء ينه  
على ما ذكره في سور شارب الخضر، وهو من  
حسب ماء شوط في الطهر عند أبي يوسف ولم  
يجزه، وأن ما سوى الماء من المتعاط ليس  
يظهر عند محمد

السر الثالث السور سجي المتع على  
مجانس في المذهب وهو سور الكلب والخمر  
ومسرع باع الهائم أما الخمر فلا يسجي  
العبير نسوله معالي **﴿١﴾** فإنه حس **﴿٢﴾** الآية  
ولما به يتولد من تحمة الحس ولو الكلب  
فلا أن النبي **﴿٣﴾** أمر بصل لانه من بوشه سجي  
مراتب، ولأنه يلغي الله أو ما يشره من  
المتعاط الأخرى دون لانه فكان أولى  
بالحبس، ولأنه يمكن الإحراق من سورهما

سج **﴿٤﴾** ولو كلب **﴿٥﴾** يصل الإله إذا بلغ فيه  
الكلب سجي مرات أولاه أو اخرهن بالمراب  
وإذا ولدت فيه المرأة غلب مر **﴿٦﴾**

وللمس في كراهة سور اخر من وجهين

أحدهما ما ذكره الثعلباني: وهو مرات غلوة  
بجسة بجلسه خبها، وسورها سجي شطط  
بعلب يتولد من خبها السجي، ولكن سقطت  
بجاسة سورها انما، فلهذا الطواب المنصوبة  
في قوله **﴿٧﴾** إنه هي من الطوائف عبيكم أو  
الطوائف **﴿٨﴾** حيث إنها تدخل المصانف وتعلم  
العرف فيتلوه صور الأواني مع

ولما سقط حكم الجاسة من سورها لضرورة  
الطوائف بحيث انكره، لعدم تحديقها بجاسة  
ولا يمكن التحرق مع في الجملة

والثاني ما ذكره لكرسي وهو أن المرأ يست  
بسجسه - وإلى هذا ذهب أبو يوسف - لأن

(١) حديث في سور سجي، أخرجه أحمد (٢/٤٢٧) - ط  
البينه، والمصنف (١/٤٣١) - ط دائرة المعارف العثمانية

من حديث أبي هريرة ومعه الذهبي  
(٢) حديثه يصل الإله يتولد فيه الكلب سجي مرات  
أخره الثعلباني (١/١٤٠) - ط المحلى (١/٢٤٧) والبيهقي (٢/٢٤٧)  
- ط دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي هريرة وصح  
شبهه في كتابه الذي قد ذكره

(٣) حديث (١/٢٤٧) من الثعلباني عبيكم أو الطوائف  
أخرجه الترمذي (١/١٤٠) - ط المحلى من حديث أبي  
حنيفة، وقال: حديث حسن صحيح

(٤) حديث (١/١٤٠) بسجي - لكرسي الترمذي (١/١٤٠)  
- ط المحلى من حديث أبي حنيفة وقال: حديث حسن

صحيح

(٥) حور الأنساب (١/٥)

المروق توبه، وقدان بصلي في ذلك لثوب؛<sup>(١)</sup>  
هذا كان المرق ظاهر فالسور أولى

وقد عارضت الأنساري طهارة سُر، الخبز  
ومعناه، فمن ابن عباس رضي الله عنهما أنه  
كان يضور الخبز بمختلف انفت والفس مسوره  
طاهر ومن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان  
يقول: إنه رجس، وعارضت الأخير في أكل  
لحمه وفيه كتمان من تحقق أصل انصروقة  
فيه، لأنه ليس في بلخاططة كالمطرة فلا يطهر  
انصرف ولا يدخل المصاقل، ربي في نجاسة  
كالكلب، لونه الشك في وقوع حكم الأصل،  
والترقب في حكم عند تعارض الأدلة وجب  
ولسلك كان مشكوكا فيه فلا يحس مسوره  
لأشياء الصاهرة، ولا يطهر به النجس، وعند  
عدم اليقين يوضأ مسوره ويستم احتياطاً، وأما  
عدم جاز، لأن الطهر فيها غير متين، فلا تامة  
في الترتيب

وقال زار يداً بالوضوء بسور الخبز أو الغسل  
ليصير عادماً قلها حقة<sup>(٢)</sup>

وصحبه الأواني عنس، ولأن النبي ﷺ  
عند سئل عن ماء وما يوه من السباح قال،  
هنا كان الماء لثوب فإنه لا يحس،<sup>(٣)</sup> وسو  
كانت طاهرة لم يجهه بالغلط.

ولما روي أن عمر رضي الله عنه تخرج في  
ركب فيه عمرو بن العاص حتى وردا حوص  
فقال عمرو بن العاص بأصاحب الحوص هل  
ترد حوصك السباح؟ فقال عمر بأصاحب  
الخوص لا تخبره فأتى رد على السباح وترد  
عليه فلم يكن الماء ينجس بشرطه لم يكن  
للزوال ولا للنسي عن أحواب معنى، ولأن هذه  
الحيوانات غير مأكولة ألتهم ويمكن صود  
الأدي منها، وعند شرحنا بطلانها ما يشرب  
ولم بها يحس لتخليه من نجس وهو نجس،  
فكان مسورها نجساً

النوع الرابع المشكوك في طهارة مسوره وهو  
الخبز الأعلى رجس مسورها مشكوك في طهارته  
وتجسده لعارض الأدلة، فالأصل في مسورها  
النجاسة، لأنه لا يخرق مسورها عن النجس،  
ولما فيها متنجس من نجسها وأخمسها نجس،  
ولأن عرفه عامر لا روي أن النبي ﷺ كان  
يركب الخبز مسوراً والخبر حرم الخمار، وصحبه

(١) حديث: إذا ركب الخبز مسوراً، الزود مباح  
كتاب: الأعيان ١٥/١٥ - ط الهندية لم يرد إليه في الرابع  
احتياطاً المرحمة للثوب

(٢) المستدرك ٦/٦٥ - ٦٥، حاشية ابن عثيمين ١/٢٨٨،  
الاحتياط لميل الشافعي ١٨/١٨، الثاني لا يفتي ١٧٠،  
الموضح للرواية ١٧٣/١، الثاني ١٢/١٢

(٣) حديث: إذا كان الماء غليظاً فإنه لا ينجس، أخرجه  
أبو داود ٥٣٢/١، تحقيق حرب عبد الله، من حديث: ابن  
عمر، وصحبه ابن عثيمين في الثاني ١٧٠، حشر  
١/١٧ - ط شركة المطبعة (١٧٠)

ول روي عن حماد وصفي الله عنه أن  
أنبي الله قبله أنشوا بين فضل الحمر؟  
قال. روي أنشأت الباع<sup>(١)</sup>

وعن عمرو بن حفص روي عن النبي الله عنه قال  
وعط رسول الله ﷺ على ناضه. وإذا لمعها  
يسيل بين كتمها<sup>(٢)</sup>

وهي أبي محمد الحنفي روي الله عنه أن  
السي ﷺ مثل من الخياض التي بين مكة  
والقديس برفعا الباع والكلاب والحمر. وعن  
الطهارة منها. فقال ﷺ. الحماة حمت في  
بطونها. وبما غير طهور<sup>(٣)</sup> ونقول غير لنقدم  
وفيه فأننا برد على الباع ونرد علينا

أف الكلب والخمر وما تضرع منها أومس  
أحد من مؤذره نجس. لقوله تعالى في الحزير  
«فإنه رحس»<sup>(٤)</sup> الآية ولقوله ﷺ في الكلب  
«يظهر إنا» أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يعله

(١) حديث حماد بن عيسى. المصنفان فصلت الحمر. أخرجه  
الترمذي (٢٢/١) ط دار الفلاس وصنف أحد رواه

(٢) حديث عمرو بن حفص روي عن النبي الله عنه  
أخرجه الترمذي (٢٢/١) ط الحلبي وقال حديث  
حسن صحيح

(٣) حديث يونس بن مرقا روي عن حماد بن عيسى  
(١٧٣/١) ط أبي. وضعف البوصيري في مصباح  
الترغيب (١٣٠/١) ط دار الفلاس.

(٤) سورة الأقسام ١٠

والصالح في مصطلح (نجاسة. طعم.  
ضاهه)

٤- وجوب الشاعية إلى أن مؤذ حرم  
الحيوانات من الأنعام. والخب والبعال والخمر  
والباع والخمر والعترة وأنطوري والحيات وسم  
أمرص. ومثل حيوانات لما كوله وغير لما كوله.  
سؤ هذه الحيوانات طاهر لا كراهة به إلا  
الكلب والخمر وب يؤذ منهم أو من أحدهما  
فلا ومع أحد هذه الحيوانات في طعام حله  
أكله بلا كراهة. وإذا شرب من ماء جاز الموصوفه  
به فلا كراهة

واستلوا لثقت قوله تعالى «فوقه جعل  
عليكم في طين من حرج»<sup>(١)</sup> الذي في نجس  
سؤ هذه الحيوانات حرجا. ويحرم الاحتراز  
عن بعضها كافر. ويحرم من سواها اليهود  
ولما روي عن كشة ربيعة أبي قتادة رضي الله  
عنها أن با قتادة وعن عليها منكيت له وصود  
فجاءت هره تشرب منه فأصغى لها الإماء حتى  
شربت. قالت كيسة قرأت أنظر إليه.  
فقال كعجين يا أمية أمي؟ فقلت نعم  
فقال إن رسول الله ﷺ قال إنها ليست بنجس  
إنها هي من الطورين عليكم أو الطوائف<sup>(٢)</sup>

(١) سورة الحج ٧٨

(٢) حديث يونس بن مرقا أخرجه الترمذي (١٠٤/١).  
ط أبي. وقال حديث حسن صحيح



والنماحيل في مصطليح (شك، طهارة، نجاسة)

٥ - ودعيت الحبلة إلى تنقسم الحبر إلى قسمين قسم طاهر، ثم سموا النجس إلى نجس.

السورة الأولى ما هو نجس ورواية واحدة وهو الكلب باختلاف روايات تولد منها كون أحداهما هبة، السورة موزونة وعبره وجميع ما يخرج منه نجس، ثم قوله تعالى في المختار (١) قوله رجس (٢) الآية، قوله (٣) في الكلب (٤) إذا ولم الكلب في إتياء أحدكم فبركه ثم لم يمسح بيمينه مراته وفي رواية يمسحه سبع مرات أولاً باليمين، (٥)

فرد ونف في ما، أو مائع، يخرج من إفرته، وإذا أكل من طعام فلا يجوز أكله

السورة الثاني ما احتلف في نجاسته وهو سائر سباع الهائم وحواشي الطير والحب، الأكل والقتل، فمن أهدأ من سوره نجس إلا سور وما ياتيها في الخلاف أو دونها، فإذا نزلت من ماء فلا يلى ولم يدر غيره تركه وتبسم، لأنه النبي ﷺ مثل عن الله وب يسويه من السباع

سبع مرات أولاً باليمين، (٦) وفي رواية (٧) فليبر، أو لث، الذي يلع به، وإلا راعه لثاه بإصبعه، قال، فلو كان الله طاهر لما لم يرافقه إلا فذحي من إبعاده لثا

ومن رأى شخصه عره أو نجسها تأكل نجاسة ثم وردت على ماء فليل في لا يمسح فليس يثبت منه ظنية ثلاثة أرجح عند الشافعية

أصحها (٨) أنه - فليت ثم يمسح ثم يمسح لثاه، لأنه يجوز أن تكون قد وردت على ماء كثير فظهر معها ولأنه في هذه الحالة - قد يثا طهره ماء وشككت في نجاسته معها، فلا يمسح الله الخيش بالث

ولأنه يتجسس الله لثا بقيا نجاسته معها والثلث لا يمسح الله بحال لأنه لا يحكم الآخر منها معصية، وبطل هذه الترجمة حديث (٩) ما هي من الطوائف عليكم أو الطوائف (١٠) وهذا هو الأصح عند العراقي وغيره ممنوم أحاده وعمر الاحتراز فهي كالجهودي وشارب الخمس لأنه لا يكره سوره عند الشافعية (١١)

(١) حدث وظهر إتياء أحدكم - أخرجه مسلم

(٢) ٢٢٤ - طهارة من حديث أبي حنيفة

(٣) حديث (٤) ما هي من الطوائف عليكم أو الطوائف

مقدم غرضه م

(٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

ميتان ٦٦

(١) سورة الأنعام ١٢٥

(٢) حديث (٣) وسع الكلب في إتياء أحدكم أخرجه مسلم

(٤) ٢٢٤ - طهارة من حديث أبي حنيفة



## سورة هـ

سورة هـ مكية ١٠٧ آيات

الله عنها قالت: كنت أنوماً وأنا رسول الله ﷺ من إني، واحد وقد أصاب من الفرة من ذلك،<sup>(١)</sup> قالت: وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوماً ينصر الفراء<sup>(٢)</sup> وليحدث كيسة الذي سبق ذكره

إلا أن أباه مريضة وصي الله عنه قال: يسئل الإباء الذي ولعت فيه: مرة مرة أو مرتين، ربه قال: ابن النضر، وقال: حسن وابن سيرين مرة، وقال طويس: مبع مرات كالكلب، وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كره النوصرة سورة هـ، والظهار

ولا أكلت غيرة ورجوعها نجاسة لم شربت من ماء يسير بعد أن عابت فقلده طاهر، لأن النبي ﷺ غي عن عبد الحجامه، وبوضاً بمصالحها مع علمه بأنها تأكل الجفاناب

وكذا إن شربت قبل أن تعيب سورها طاهر كقلبك في الرجاء، لأن المباح عند عنها مطلقاً لمنفعة النحر

وقال القاضي وأبو عقيل: نجس، لأنه وردت عليه نجاسة مثبته، وكان أحمد بن

(١) حديث عائشة: كنت أنوماً وأنا رسول الله ﷺ من إني، واحد وقد أصاب من الفرة من ذلك، (٢) أخرجه الطبراني (١/٦٩٠ - ط دار المعاني) وصحبت غس لم الطبع إساني السند روي في شمس علي

(٣) حديث عائشة: رأيت رسول الله ﷺ يتوماً ينصر الفراء، أخرجه الطبراني (١/٦٩٠ - ط دار المعاني) واحد بالمرتب

بهيئة الأنثى عدي أبي بن ولعت عقبيه الأكل سورها نجس، وإن كان بعده برص يرون فيه أثر النجاسة بالريق لم نجس، قال: وكفلك يذوق عذابي حمل الرين مظهر الفراء الأطفال وبهيئة الأعمام، وكل جيمه أخرى عاهرة، فإذا أكلوا نجاسة وشربوا من ماء يسير لأأكلوا من طعام يسوزهم طاهر، وقيل: إن غابت الفرة ونحوها بعد أن أكلت النجاسة نجاسة يسكن وروى علي ما يظهر عليها يسوزها طاهر ولا تنجس

وقيل: إن كانت الميتة قد رما مظهر منها طاهره، وإلا نجس،<sup>(١)</sup>

٩. ونهى لسالكه والأزاعي إلى أن سور اليهاتهم جميعاً طاهر ومظهره كذا منه، ولو كانت هذه البهيمة حرمه اللحم أو كانت حلالة، وبدخل في ذلك الكب والغريمه وب يولد من أرض أحدهما لقوله تعالى: وهو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً<sup>(٢)</sup> فإباح الاتصاع بالأشياء كلها، ولا يباح الاتصاع إلا بالطاهر، وحرمه الأكل ببعض الحيوانات لأنك عنى النجاسة، فالأدعي وثله الذباب والمعرف والريوسوز ونحوها طاهر ولا يباح أكلها، إلا أنه

(١) أبي لاز مدنية ١٦/٦، كشف الخفاء ١٩٥/٦، سبل السلام ٢٢/٦، الإكمال ٢٤٣/١، الفروع ٢٥٦/٦

(٢) سورة الفراء ٢٩

## سائبة

الترح

١ - السائبة من السيد، من صفاته في الخلقة  
أخبري بسره، والإجمال والترك وسبب  
الشيء؛ تركه.

والسائبة - أهد بمعنى عن أو لا ولا لهته  
عليه

وكذلك السائبة - المبريدك ناسج نعه  
فيسب ولا يركب ولا يحمل عليه عتقه

والسائبة أهد للسائبة التي كانت تسبب في  
الجاهلية لتلويحه، وكان الرجل في جاهلية  
إذا قدم من مصر يسيد، أو يوي من عته، أو  
نجه داه من مشقة أو حوب فأنز نقي سائبة  
أي تسيبه فلا ينفع بهوه، ولا تحلا  
(لا نظره) عن عله، ولا تمنع من كلاً  
ولا مركب. (٢)

والعبداء يستعملون الصند بالمسبب، عن  
العبد ولا ولا له

وسبب القذابة بمعنى ربح يده عما وتركها  
عنى سبيل التدين (٣)

(١) ساء العرب، والمصاحف، والمصباح للتح

(٢) فتح القدير ١٤٨ هـ دار إحياء التراث، وابن عابدين

يجب فصل الإاء من ولوع الكلب مع ماله  
تعبداً، ولكن بكسر الهمزة، يسور الكلب  
والجلافة والدجاجة، المختلة وشريب الشعر، وكذا  
بقية الحيوانات التي لا تنقى السجاسة كالحرة،  
إلا إذا لم يجد ماء آخر يتوضأ به، أو عسر الاحتراز  
من الحيوانات التي لا تنقى السجاسة، أو كذا  
السور طعاماً فلا يكره اسمها سور مذكور  
حيث

ولم يصرق يطهيه بين الماء والطعام وذلك  
لأنه لا يحتزل، وقوله في المرة - بيت  
يتجر إليها من الطوائف حثكم أو  
الطوائف (١)

كما دعوا إلى طهارة سور لطائف والعبد  
والجلب ولو كانوا كفراً. (٢)



(١) حديث. يا معز أبيت ينحس إليها من الطوائف فليكنم أو  
الطوائف، تنص لمخرجه قدس

(٢) جواهر الإكليل ١/١، صواب الجليل ١/١، الترح

تصحيح ١٢٢/١، المعنى ١٢/١



وهذا أحد ١١ مائة الثمن ويخلف مالا ولم  
يدع وارثا يشتري به له رقاب فأعتقوا، وقد اعتق  
أبى عمرو عبدا سائبة فباع فاشتري بن عمر  
بإله رقابا فأعتقهم  
ومن عطاء قال كنا نعلم أنه إذا قال أنت  
حر مالك فهو حر من شاء<sup>(١)</sup>  
ثانيا سبب الدواب  
٤ - الأصل أن يصح اللان حرام، وقد اختلف في  
سببها وتماثل ما كان يفعل أهل الجاهلية من  
سبب دوابهم وبحريم الاتصاف به وسببها  
لاقتهم، وعاب عليهم ذلك، قال الله تعالى  
فمن حمل الله من حبيره ولا سائبة ولا وصية  
ولا حام ولكن الذين كفروا يمتدرون على الله  
الكذب وأكثرهم لا يعقلون<sup>(٢)</sup> ورد في مسلم  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال  
رسول الله ﷺ أرايت عمرو بن عامر الخثري  
يخرج حصه (أعمامه) في الليل وكان أول من سبب  
أسموئله<sup>(٣)</sup>

١ - امتنع من علقها أجبره أحاكمه على  
ذلك، فإن أبى أو هجر أجبر على بيعها أو  
بيعها بثلث ثمنها أو بثلث، وهذا عند جمهور  
المحققين.

وفي ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز على  
الإفكاف ذبابة ولا يجر خطاء<sup>(٤)</sup>

(١) ابن ماجه ١٦/ ٢٢ يبيع القدير ١٦٢/٥، وأحمد  
المسنون لابن الصوري ٢٠١/٢، والقرطبي ٣٥٥/٦، وإمام  
المسعودي ٢١٢، وبيعته المحتاج ١٩٠، وإمام  
١٩٩، ومذهب أبي طي ٣٥٥، ٣٥٤، وكتاب  
البيع ٢٢٧/٦، والمصنف ٢٣٢/٨  
(٢) حديث رواه ابن جرير، أخرجه البخاري  
(المصنف ٣٥٦/٦، الطائفة) وسنن أبي داود ٢٢٢/٤ ط  
الحسين، واللفظ بخاري.

(٣) جيد البيع ١٠٠/٤، وكتاب البيوع ١٢٢، والخطب  
٢٠٧، وفي المحتاج ١٦٢، والمصنف ٢٣٢/٧

١٠١/٦، ٢٢٤، هذه الأربعة المصارف الخمسة، من حديث

علي بن أبي طالب وإسناده صحيح

(٤) صحيح القدير ١٠٠/ ١٤٥، ومذهب أبي طي ١١٧/٦، والقرطبي

٣٤١/١٠، والمصنف ٣٥٦/٦، والقرطبي ٣٥٦/٦، والمصنف ٣٥٦/٦

١ - ٣٥٠، ومذهب أبي طي ٣٥٠، والمصنف ٣٥٦/٦

٣٥١ - ٣٥٠، ومذهب أبي طي ٣٥٠، والمصنف ٣٥٦/٦

(٦) سورة المائدة ٣٢

(٧) حديث رواه ابن جرير، أخرجه البخاري، أخرجه مسلم

(٨) ٢١٩٢/٤ ط الحسين، من حديث أبي هريرة

قال الشافعي: وهذا إذا لم يتركها ليرجع إليها  
أو يملكه، فحينئذ لا يملكها أنتهده وتكون  
ربها<sup>(١)</sup>

### ثالثا: نسيب الصيد

من حدث صيد فإنه يجره عليه نسيبه  
وإرساله، لأنه يشبه السواك في تحريمه  
حرمه الله سبحانه وبما في ربه يضيغ لغيره  
وهذا عند الشافعية في الأصح وهو المذهب عند  
أصحابه وهو قول الحنفية، سواء أباة في ما خطه  
أو لم يمسسه وفي قول آخر علمهم أن حرمه  
الإرسال بمسسه إذا كان الإرسال من غير  
أحد لأحد، أما إذا أباة من يأنهده فيجوز  
رسله.

قال ابن عابدين والمصنف إن طلاق  
انصب من يده جائز إن يملكه من يملكه، وبما  
لا يجوز إعانته مطلقا (أي سواء أباة من أباة  
أو لم يمسسه)، لأنه وإن أباة فأذا علم أنه  
(أي ينفق في يد أحد غيقر صائبه، بهجه يصوب  
باب<sup>(٢)</sup>

البرق: ١٣١/٧٤٩. بحذر عرب صيد. وهو في أول المصنف.  
قال الشافعي في غير النسيب له من حديث يجره. باب  
واحد من أصحاب رسول الله. وملكه حسن  
(١) نقلي: ٧١٤/٥. وكلمات الفتاح ٩٠١/٤. وهو المصنف  
٢٢٨/٩

٢. ابن عابدين ١٣٠/١٢٠. ٢٢. ٢٤٧/٥. وشافعية  
المصنف في غير النسيب ٧٥٤/١. ومع المصنف ٥٨٨/٦.

ومن صيد دابة فلا يرون ملكه عنها<sup>(٣)</sup>  
وهذا في الجملة

ومن صيد دابة فإنه يملكه إنسان فأصلها ثم  
جاء صاحبها لئلا الخفية هذا عن وجهين  
أحدهما أن يقول عند نسيب حملتها من  
أحدها، فيجوز لأصيل يملكها، لأنها  
أباح للمالك، وفي الغيقر يكون لصاحبها  
وإنشائي: إن كان صيد ولم يقتل شيئا، فإن  
صاحبها له أن يأنهدها عن أصحابها، لأنه لو  
جاء ثلث من وجدها وأصلها من غيرهم،  
المالك هي من أصحابها، حق ذلك في الغيقر  
والصيد يتركه مريض في أرض يملكه، فيأخذ  
رجل لم يبق عليه شيء فيصير ملك له، وهذا  
الجواب ويقتضي العبد بلا شرك ولا هبة ولا يوث  
ولا عدية: وهذا أمر صحيح<sup>(٤)</sup>

وقال الحنفية: من ترك دابته يملكه فأصلها  
إنسان فأصلها رسول الله وأصلها ملكها، وبعد  
هذا، أنت وإسحاق، وذلك لما روي للشافعي  
مرفوعا أن رسول الله ﷺ قال: «من وجد دابة  
قد عجز عنها أعلم أن يعلموها مسروعا فأخذها  
فأخذها لله»<sup>(٥)</sup>

(١) دفع المصنف ١٢٠/١٢٠. من دابة الدابة وأصلها المصنف  
أصل المصنف ١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف ١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف  
أصل المصنف ١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف ١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف  
١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف ١٢٠/١٢٠. وأصل المصنف ١٢٠/١٢٠.

(٢) حاشية المصنف في غير النسيب ٧٥٤/١. ومع المصنف ٥٨٨/٦.  
(٣) حديث من وجد دابة قد عجز عنها أعلم أنها مسروعة.

نكته بلا صيان، ربه بطعام غيره، ولا يهد  
تصرفه له يبيع ربحه  
وقال المالكية إن صيد الخمر صيد  
وأرسله باعتباره وصاحبه آخر مهول للذي أضاع  
عندهم، قاله اللحني<sup>(١)</sup>

والصا سيب الصيد المحرم

٦ عبد المحرم حرام على أحوال وأصحو لقول  
النبي ﷺ يوم فتح مكة فإن هذا الصيد حرمه الله  
ولا يصيد شوكة ولا يتر صيده<sup>(٢)</sup>

ومن ملك صيد في الحبل ثم أحرم أو دخل به  
الحرم وجب عليه إرساله، أي يجب عليه أن  
يطلق الصيد بمجرد إحرامه أو دخوله الحرم،  
لأن المحرم يجب عزمه للصيد ويوجب صيده  
فحرم استدامة إمسكه كالأهوايم، فإن لم يرسته  
وتلف عليه جزؤه وهذا عند الحنابلة والمالكية  
والحنابلة

وقال الشافعية على ما جاء في معنى المحتاج  
لأنه حل الحلال منه إلى أحرم صيد، ثم كمال  
لا يصعب، بل له إمسكه فيه وجبته والصرف  
فيه كيف شاء، لأنه صيد حل، ثم قال بعد

وفي القول الثاني عند الشافعية يجوز  
الإرسال، وهو إرساله عند الختيله ذكره ابن  
قدامة في المني ثم قال والإرسال عند يديه،  
وهو رد الصيد إلى الخلاص من أيدي الأيدي  
وجسمهم، ولهذا روي عن أبي القرداء أنه  
اشترى عصورا من صبي فلرسله.

هذا يستثنى من حرمة الإرسال ما إذا خيف  
على رد الصيد بحبس ما صاحبه، فعند يجب  
إرساله صيانة لروحه.

وسيب الصيد لا يربح ذلك صاحبه عنه،  
ومن أحرم لزمه رد أو رفع اليد لا يقتضي وقال  
الملك، وذلك عند الحنابلة وهو مذهب الخليفة  
والأصح عند الشافعية، ومقابل الأصح عند  
الشافعية يقول ملكه عنه ويملكه من أخذه،  
وزوال الملك هو احتياط ذكره صاحب المني من  
الحديث.

أب لو قتل عند إرساله، أبعثه لمن يأخذه،  
فإن ملك صاحبه يزونه عنه ويصاح من أحله،  
وهو عند الحنابلة والشافعية، بكر قال  
الشافعية - لو زال مطلق التصرف عند إرساله  
أبعثه من يأخذه أو أبعثه بقط، حل من أحله

(١) حديث أبي عبد الله، الطبري، ص ١٢٠، والقصر، القيطري  
(المنع) ٤٤٩/٣، ط الطبع، وسلم ٩٥٦/٣  
المنع، من حديث ابن عباس، والقصر، القيطري  
١٤٩٠، من غاشي ٢٢٠/٣، رجم الإجماع ١١٥/١  
رسمي المحتاج ٥٦٤/١، ٥٦٥، والمني ٣١٥/٢

رسمي المحتاج ٣٧٩، وبهية المحتاج ١٩٩/١،  
والقصر، ١٢٧/١، والقصر ٣٩٤، ولشرح سبيل  
الإرسال ١٤٩/١، ومطالب أبي المني ٣٤٢/١، ٥٥٥  
المنع ٥٧٢/١



ذلك وإن كان في منته صيد فأحره، وإلّا منك  
عه ونزاعه إرسائه، لأنه يراد ذلك ولم تحرم  
استدائه ونظر تفصيل ذلك في (حرم،  
صيد، بخرام)

## سائق

التعريف

١ - السائق في اللغة، اسم فاعل (ساق)،  
يعال - ساق الإبل يسوقها صوباً وصباحاً، فهو  
سائق.

وفي الترمذ (وجاءت كل نفس مع سائق  
وشهيد) أي سائق يسوق إلى المحاربة.  
(اسم القعود، (صوق)  
وسائق الإبل يكون خلفها بخلاف الراكب  
والفلك.

فالراكب يتخطها ويأمر عليها، والرائد  
يكون أمامها تحقاً بليادها<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي .

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا ساق في  
الطريق عدم دابة أو دواب فثبت على نفسه  
أو انتقصت حالاً ضمن السائق ما قلعت، سواء  
أكان مالك أم غاصد، أم لحيز أم متأخر، أم  
مسعي أم موسى له بالفتنة، وفعلوا لأنها في



١ - موردق/ ٢٠

٢ - فساد العرب - وتصحيح النور

يده، ومنها مسود له، عليه حفصه،  
ومنه ذم، ولأن يسهل السوق في الطريق تمام  
مشرقة بسلامة الساقية، فإن حصل ثلث  
بميه، لم يتحقق الشرط توقع تعدياً، فتكون  
المسود منه بما يمكن الاحتراز عنه فتكون  
محصوماً، وهذا كما يمكن الاحتراز عنه بأن يتود  
لنفس هي الطريق، فيصير مسوداً، أكان  
السائق رجلاً أم راكباً، وحصل الخناقة الضمان  
بما تعلقه القالب بدهاء أو مهاب، أو طنت  
برجعه، أما ما سمعه برجعه فلا يصح<sup>(١)</sup>  
الخبر والرجل جدير<sup>(٢)</sup> وفي رواية فوجئ بجعله  
جبراً<sup>(٣)</sup>، قلل على وجوب الضمان في حديثها  
بغير دليلها، ونقص عدم الضمان بالنسبة لود  
الوسط لأن من يده القالب يمكنه أن يحسب وطه  
لا لا يريد أن يطه، فتصرف فيها، بحالها  
نقص، فإنه لا يمكنه أن يصنع منه<sup>(٤)</sup>

الركب لا من هرب<sup>(٥)</sup>

والتمص في [صالح]

سائق انقطاع (الدواب المقطوعة)

٣- إن كان الدواب قطار مربوط بعضها  
ببعض وبذودها قائدة، وحائق في حرجها  
فالمصالح عليها، لأن كلا منها سبب تلف  
وإن كان السائق في وسط القطار فالمصالح  
عليها، لأن السائق يسوق مدين يديه وهو قائد  
لما خلفه، والسوق والنود كل واحد منها سبب  
لوجوب الضمان وإلى هذا ذهب الحنفية<sup>(٦)</sup>  
وقال الحنفية: إن كان السائق في آخر

(١) يدائع فضائل ١/ ٢٨٠، وحب المحتاج ٢٨/ ٢٨، وفي  
المحتاج ٢٠٤/ ٢٠٤، والطبوي ٢١١/ ٢١١، وقيل انقطاع

١٢٦

(٢) حديث أخرجه جابر أخرجه أبو داود ٢١٤/ ٢١٤،  
٢١٥، علق عز بن عبد الله، وأبو داود ٢١٤/ ٢١٤،  
١٢٦، ورواه الحنفية من حديث أبي هريرة، وأبو  
الدرهمي في المصنف

(٣) حديث أخرجه الحنفية جابر أخرجه أبو داود ٢١٤/ ٢١٤،  
١٢٦، علق عز بن عبد الله، وأبو داود ٢١٤/ ٢١٤،  
١٢٦، ورواه الحنفية من حديث أبي هريرة، وأبو  
الدرهمي في المصنف

(٤) كتاب الفلاح ١/ ٢٦

(٥) شرح الزواجر ١/ ٢٩، حاشية النووي ٢٨/ ٢٨

(٦) كتاب المحتاج ٢/ ٢٩، والذائع ٢٩/ ٢٩

(٧) كتاب المحتاج ٢/ ٢٩، ٢٨، ٢٧

(٨) شرح السائق

صاحبها مشروط من سهمي غير الباقى إليها، فإن  
كان لا يرى الشخص حائلاً لهذا الشخص مع  
غيره، وإلى حد ما يجب جمهور الفقهاء، وفي  
وجه للشبهة لا يبرط ذلك<sup>١</sup>

وإن كان الحلية إنما غير محررة فلا يفتخ  
سائقها، وبالله - لأن السائق وحده كالقائد إنما  
بمقصود قطع المسافر، ونقل الأمانة من حفظ  
يدته<sup>٢</sup>

تتبع المسائق مع الراكب

٥ - يتأثر المسائق مع الراكب في ملكية الدابة  
ولا يسه، صدق الوكيل إلا إذا جرى العرف  
على سوق الدابة أن يسه، شبع العرف<sup>٣</sup>  
واقطع في (شعوى - وسد)



المحررة شارح المسند في صيان الأحكام فقط،  
لأنه لا يترك في التصرف على الأحكام،  
ولا يشارك في الدابة، مما ليس الأخير لأنه ليس سائق  
فما من الأخير ولا هو متبع لما يسوق

وإن كان في أول المظنونة شرك لمعاند في  
صيان حاسبه بكل، لأنه لو ائتمد سائق الشخص  
جانبه أحسن، لأن ما بعد الأول تابع، مما  
يسير فإنه كان معه غيره وجب أن يشاركه في  
ذلك

وإن كان السائق فيها عبداً الأول من المقصور،  
شروط القائد، في صيان ما يشاركه سوجه، وفي  
صيان ما بعد سري باسم سوجه، لأنه مع به،  
ولا يشارك السائق القائد في صيان ما قبل  
ما يشاركه سوجه لأنه ليس سائقاً، وقد قسم  
من مقصور ليس تابعاً لما يسوق<sup>٤</sup>

ووجب وجوب الشخص فهو على السائق؛  
كان الحق عليه لا يحمل الدابة عرب  
كلان

وإن كان الحسيه في عمله ليعاقبه كدابة  
لنقل حفاً فنعرف عليها<sup>٥</sup> (ر - ما)

سائق مع الأشياء حر

٤ - أشبه المسوق بحرر سائق، فقط

١ - روضة الطالبين ١/٢٤٩، وقصص الصاع ٢/٢٢٦

٢ - مع قصص ٥/٣٤

٣ - مشقة القدم ٢/٢٦٦

٤ - ١٢٦٩، ١٢٦٩، ١٢٦٩

٥ - قصص الصاع

ولا ترسل الرعي، يطلق على ما تاكل الدابة،  
وعلى هذا فالملافة يرى الماشية والعنقة  
صليحة

## سائمة

### الأحكام المتعلقة بالسائمة

#### اشتراط السوم في وجوب زكاة الماشية

#### التعريف

١ - السائمة في اللغة، الرعي من الحيوانات،  
موجب بذلك لأنها رعى الحنك والكلاب الجاه،  
يقال: سامت نسوم صوما إذا رعى، واسمها  
إذا رعى، ومنه قوله تعالى: هو من شجره  
سبون<sup>(١)</sup> أي يرعون فيه منكم<sup>(٢)</sup>  
وفي اصطلاح الفقهاء: هي التي تكفي  
بالرعي شجاع في أكثر العلف  
ولابد لمنهية والعليلة ذلك ما لا يكون بقصد  
الشر والبطل والربادة<sup>(٣)</sup>

٣ - يشترط في وجوب زكاة الماشية السوم عند  
جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية، ومالكية  
وأكثر أهل العلم، يجب الزكاة في السائمة من  
الإبل والبقر والغنم، وكذلك الخيل عبد أي  
حيث، لما جاء في صحيح البخاري عن حديث  
أبي بكر رضي الله عنه لعنم في سائمتها إذا كانت  
لرعي فيها شدة<sup>(٤)</sup> وروى أبو داود عن جابر  
عن أبيه عن حماد قال سمعت  
رسول الله يقول: إن كل سائمة إبل في  
الرعي هي لربها<sup>(٥)</sup>

#### الأنواع ذات الصلة

#### العلولة

٢ - العلولة هي ما يعتق من السوم أو اثنين

(١) سورة البقرة ١٦٦

(٢) لسان العرب ٦: ٢١٤، وقاموس المحيط، راجع القم،  
نادر (ص ١٠٠)

(٣) الأحياء ٥: ٥ ط دار الفوائد، وكذلك الفروع ٢: ٥٥٢،  
ط دار الفوائد، بيروت، دار وصية الطبعين ٢: ١٩٠  
ط مكتب الإسلامي، والفتاوى ٢: ٢٥٩، ط دار الفوائد  
بيروت، لسان العرب ٦: ٢١٤، راجع القم، وكذلك  
مختلصات الفروع ٢: ٢٥٩

(٤) فتح المبرور، لسان العرب، والقاموس المحيط  
والمصباح الكبير ١: ١٠٠ (ط ١)

(٥) حديث، قال حماد بن عيسى في سائمتها إذا كانت لرعي فيها  
شدة، أخرجه البخاري، والفتح ٢: ٢٥٩، ط السلفية ٢

(٦) حديث، في كل حاله إبل في الرعي لربها، أخرجه  
بخاري، ورواه ٢: ٢٥٩، أخرجه حرث عبد الله، ورواه  
حسن

وَنُحِبُّهَا بِقُرْبٍ أَوْ يَمُودَ مَا كُنَّا  
فَقَدْ وَلا زَكَاةً وَمَا عِنْدَ الْجَعَةِ<sup>(١)</sup>

الناصب القادر المخلص العفيف عنها، لم يحب  
الفرقة في الأصح لعدم السوء، لو كانت عوامل  
في حوت رضح وسوء، لأنها لا تقتنى سبه بل  
للاستعمال، ككتاب البدن ومناع العار<sup>(١)</sup>  
والنفس في الأحكام المتعلقة بمائة  
الأنعام لنظر مباحث، «زكاة، جنة، إبل،  
غنم»

## ساعة

### التعريف

١ - الساعة من الإنسان، هو ما بين المرفق  
والكف، وهو مذكور، سمي ساعة لأنه يساعد  
الكف في نظمتها وعملها، والجمع سواعد  
والساعة مطلق الزماني من ثقت المرفق إلى  
الرسغ.

والساعة هو الأعلى من الزماني عند بعض  
العرب، وللمراعي الأصل عنها.  
قال الليث، الدراع والساعة واحد  
قال الأزهري، والساعة ساعد الدراع، وهو  
ما بين الزماني والمرفق  
وقال في المصباح، والساعة أيضا العضد،<sup>(٢)</sup>  
ومعناه الاصطلاحي، هو معناه اللغوي

### الأمثلة ذات الصلة

#### ١ - العضد

٢ - العضد ما بين المرفق إلى الكتف

## ساعة الإجابة

انظر: مواطن الإجابة

(١) في نسخة ٣٨٠/١ ط مطبوعه مطبوعه، والمطبع

١٩٩/١ ط مطبوعه مطبوعه، بيروت

(٢) لسان العرب، والمصباح الكبير، طبعه، (مطبع).



جـ - العورة .

٧ - ذهب الجمهور إلى أن السأعد عمن في عورة امرأة حرة في الصلاة وفي غير الصلاة إلا أن المالكية يرون أنه ساعد من العورة الخفية للمرأة الحرة، فإذا انكشف في الصلاة اعتد بها ما دامت في الوضوء، ولا شهيد في غير الوضوء

واختلفت الرواية عند الحنفية في حكم اقتراع (سأعد) يعني رواية أنه عورة في الصلاة وفي غير الصلاة وهو الأصح

وفي رواية أخرى هو عورة في الصلاة لا خارجها وروي عن أبي يوسف أنه يباح النظر إلى ساعد المرأة الحرة الأجنبية إذا اجرت معها لخدمتها كالطبخ وغسل الثياب وغير ذلك، كما يجوز النظر إلى مرفعيها، لأن الحاجة تدعو إلى إندادها عادة<sup>(١)</sup>

وانتداهيل في مصطلح (عورة)

د - في النقصان

٨ - أحجم الفقهاء على أنه يقطع إحاطة يد المني عن عيه من امرئ صلب، وجب النقصان على إحاطة -

(١) سألته ابن حجر ١/٢٢٢، ٢٣٩/٥، وفروقه الموقوفة ١/٢٥١، وصداها في الكليات ١/٤١، والجمهور للتروي ١/١٦٧، وكشاف النافع ١/٩٦

في أحصوا عمن أنه لو قطعها من نصف الساعد ارتجوه ليس للمني عليه أن يقطع يد الجاني من يمين ذلك الموضع، لما روي أن رجلاً ضرب رجلاً على ساعده بالسيف فقطعها من غير مفصل فاستعفى<sup>(٢)</sup> عنه النبي ﷺ فأمرته بأن يديه فقال: «يأمرني الله أن يقطع يمين من الذية بارك الله لك فيها»<sup>(٣)</sup> ولأن القطع يمين من مفصل فيتغير الاستبراء من غير حجب ولا دناءة

ولكن يرى بعض العلماء أن نه قطع يد الجاني من مفصل الكف، لأن يد عضل استبراء بعض الحنفي واليسر لا يقطع بالعمسور وانه حكومه عقل في استبراء لأنه لم يأخذ عروضا عنه، كما أن نه النقصان اختياره أو العدول إلى المال<sup>(٤)</sup>

والنقصان في مصطلح (جناية، لاهمن، جود)

هـ - في الذية

٩ - أحجم الفقهاء على أنه يقطع يده من مفصل

(١) في طبه من تصرا  
(٢) حديث: دخل عليه بارك الله لك فيها، أخرجه ابن ماجه (٢/٢٨٨ ط حنبل) من حديث جارية عن شهر الحضر، وأورد شويخ في مصابيح الرضا (٢/٨٩) ط طر دجنا، وأطلقه بفتح الجاء وروى

(٣) حاشية ابن حجر ١/٢٥٤، ٢٥٤/٥، اللذائع ٧/٢٩٨، حتى انتحاج ١/٢٨، فلتقي لأبي حنيفة ٧/٢٠٨، كشاف اللذائع ٥/٤٢٨





الرجل، القطب عندنا من مفصل الكعب إلى مفصل الركبة أو مفصل المورث

وإن نطعت رجليه من الساق فلا ينقص من نفس موضع، لأن القطع يس من مفصل يحد، لاستيقه من غير حيف ولا زيادة عرضه تعالى، فإن عانت به ناعو بشل ما عوهم به<sup>١</sup> ونزله تعالى، فمن صدق عليكم فاعتدل عنه بشل ما اعتد على عيكم<sup>٢</sup> إلا أنهم يحسرو في د البر

الأولى يرى بعض العلماء أنه لا يصح في قطع الساق، الصحة والصحة والمصدر ولو انتهى الجرح إلى القدم للمصدر الاستعانة بالمثل، وهب أكثر أهل العلم إلى وجوب القصص في هذه الأعضاء، بل الجرح إلى القدم للموتة تدعى<sup>٣</sup> والجرح قصاص<sup>٤</sup> ولأنه يمكن استيعاها بغير حيف ولا روء

الثانية يرى بعض العلماء، أن نلتحمي عليه قطع رجليه الجلي - الذي قطع رجليه من الساق - من مفصل الكعب لأن فيه مفصل استيعا بعض غيره، ويأخذ حكمه الثاني بحرفه في حين يرى البعض الآخر أنه يسر له ذلك<sup>٥</sup>

والتفصيل في مصطلح (صاحب، حود، جنة

دية الساق

٤ - لجمع الفقه، على وجوب دية الرجل كاملة في قطعها من مفصل الكعب خطأ، أو في خان سقوط قصاص، للصبر إلى الدية في العمد، لأن الله لم يخصص ينصرف إلى حد عند الإحلال، فإذا نطعت رجليه من الساق فليس على من يحد إلا دية الرجل عند جمهور الفقهاء من حاكمه والحابلة وبعض الشافعية، وهو قول عطف، وقد أده واحمي وابن أبي نجي، وأي يرفع من الحمية، لأن ما يوق الكعب تابع

وهو جمهور حمية والشافعية إلى أنه يجب مع دية امرئ حكومة لار د على الكعب من الساق وغيره<sup>٦</sup>

والتفصيل في مصطلح (دبة، وحكومة علل

## ساکت

نظر مكيف

جوهام الإكليل ٢٥٩/٦ وهي نسخة ٢٨ وأما لابن تيمية ٢٥٩/٧ وقيل الفاع ٤٢٨/٥  
٢٥٩/٧ والظاهر ٣١٨/٧ وفيه فقه ٣٧٠-١٥ وهي نسخة ٢٥٩/١  
٢٥٩/١ والنسخة ٢٥٩/١  
٢٥٩/١ والنسخة ٢٥٩/١

٢٥٩/٦ حود، فمجل ٢٥٩/٦  
٢٥٩/٦ حود، الفاع ٢٥٩/٦  
٢٥٩/٦ حود، الفاع ٢٥٩/٦  
٢٥٩/٦ حود، الفاع ٢٥٩/٦

واحد هاتين الساتين جميعاً على قلب  
واللهذا الساترة، والساترة على الساترة<sup>(١)</sup>

ب - القمار

٣ - القمار مصدر فاعل الرجل مقامرة وهو  
لأعبه لها فيه زمان، وهو القمار

وتقدموا لعبوا القمار، وتقررت الرجل أقمره  
سراً، إذا لعبت فيه فذلك<sup>(٢)</sup>

ج - الميسر

٤ - الميسر كل شيء فيه ملاحى لعب الصبي  
بالخود<sup>(٣)</sup>

حكم السباق

٥ - السباق جائز بالسنه والإجماع

لعب السباق فرود ابن عمرو رضي الله عنهما  
وكان السباق حايك بين الخيل الصمرة من  
لعبها<sup>(٤)</sup> إلى ثمة الموداع، وبين التي لم تصر<sup>(٥)</sup>

## سباق

المسابق

١ - السباق لغة مصدر ساق إلى الشيء ميمه  
وساقاً أسرع إليه

وقسمت فتقدم في الحرف، وفي كل شيء  
تقول في كل أمر شقة، وساقته، وسى  
وله سابقه في هذا الأمر إذا سبق الساس  
إليه

يقال ساقوا إلى كذا واستبقوا إليه  
والسبي - بالتحريك - ما يركض عليه  
لنسانه في الخيل والإبل وفي النصارى على  
سبق أحده<sup>(٦)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من معناه في  
اللغة

الألفاظ ذات الصلة

أ - الرهان

٢ - قال في الصباح وأحب فلاناً على كذا  
هنا من باب فائل - ويركض الفوم - المخرج كل

١ - لسان العرب والمصباح الثمر والجمع الوسط

(١) لسان العرب، ويركب القماروس المحيط، والمصباح،  
وسقي، يحتاج ١/ ٣

(٢) لسان العرب وترتيب الفحوس المحيط والمصباح الوسط

(٣) لسان العرب والمصباح الوسط

(٤) المصباح، ومن حرف، موضع نظام المذهب والمصباح

(٥) المصباح أن يركض القماروس والمصباح كثير معشوق

يطلق للبيان كثير في الميدان حتى ينفذ ويذل ويذلة

المتصور هذه العرب لا يكون بينا والمصباح الوسط

سبنا من الذب إلا وجهه <sup>(١)</sup>  
 قال البر، كشي، ويسمى أن تكون المسابقة  
 ، مسابقة عرض كفايه، لأنها من وسائل إجهاد  
 وما لا يوصل إلى أن يوجب إلا ما فهو وجيه  
 والأمر بالسعة بمنه  
 والمسابقة بالمساهمة كذا لقول النبي ﷺ  
 «ومنا وأركوا لأن يرمو خير لكم من أن  
 يركبوا» <sup>(٢)</sup>

ولم يصر فيه أن السهم يقع في السعة والضيق  
 كذا، وأصح أحسن اختلاف التفسير، فإنه لا يقع  
 في الضيق بل في غير  
 قال السروي في السعة ويكره في عدم  
 السهم، وكذا كذا شدي، كقول ﷺ «من علم  
 الرمي ثم تركه فليس به، لم يتركه عسى» <sup>(٣)</sup>  
 «إذا لم يجد في المسابقة غير الجهاد فليجاهد  
 حينئذ يباح»  
 قال الأمر في، فإن قصد بالسعة محرم  
 كمنع الظم من حرمة <sup>(٤)</sup>

من ثمة الزداع إلى مسجد بني دريق <sup>(٥)</sup>  
 قال موسى بن عتبة من الخبابة إلى نية  
 المزداع منه أهل أو سبعة أحيان  
 وقتا معان من ثنية من مسجد بني  
 دريق قبل يومه  
 «وما لإجماع فقد جمع المصنف على موافق  
 للخبابة في الخبابة

وللمسابقة سنة، كذا قصد التأهب للعلم  
 بالإجماع، ولقوله تعالى «وأعدوا لهم  
 ما استطعتم من قوة» <sup>(٦)</sup> «ط الحليل» <sup>(٧)</sup>  
 لا يه، وقيل النبي ﷺ أمره بالرمي <sup>(٨)</sup> وغير  
 البحاري، «خرج النبي ﷺ على قوم من أسبم  
 يمشرون، فقال «رموا في أسبم» <sup>(٩)</sup> فإدناكم  
 كذا ومبا، <sup>(١٠)</sup> «وحرر أسبم» كذا نافع  
 رسول الله ﷺ «سبي العصابة، لا سبي، فجاء  
 أعرابي على قوم له أسبم، فثبت ذلك على  
 المسلمين والمسلمين سبعت العصابة، فقال  
 رسول الله ﷺ «إن حقا على الله أن لا يربح

(١) حديث «إن حقا على الله أن لا يربح حقا» أخرجه  
 البخاري، (٢) «ط الحليل»  
 (٣) حديث «من علم الرمي ثم تركه» أخرجه مسلم  
 (٤) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٥) حديث «ما استطعتم من قوة» أخرجه البخاري، (٦) «ط الحليل»  
 (٧) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٨) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٩) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (١٠) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد

(١) حديث «إن حقا على الله أن لا يربح حقا» أخرجه  
 البخاري، (٢) «ط الحليل»  
 (٣) حديث «من علم الرمي ثم تركه» أخرجه مسلم  
 (٤) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٥) حديث «ما استطعتم من قوة» أخرجه البخاري، (٦) «ط الحليل»  
 (٧) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٨) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (٩) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد  
 (١٠) «ط الحليل» من حديث عبد بن عبد



٩ وقد توسع الشافعية في جوار المسألة على  
عروض ما لحقوا به من السرايا والرمح  
الصغيرة والرمح والرمح بالاحتياط لم  
يد. والرمح بالاحتياط، وكل ما في الحروب  
كالرمح بالاحتياط والرمح والرمح بالاحتياط  
والرمح

هذا هو المذهب قال ابن العربي والذي يظهر  
لمتبع ذلك في البر، وهو في نفسه إذا كان  
يحصل برميها الكذب الخاص من المذهب  
ومعنى المذهب. علم أصحها فيها ذكر، لأنه  
ليس من آلة الحرب

واستثنى الشافعية من جوار رمي الاحتياط  
الاحتياط، لأن برمي كل واحد منها المحرم إلى  
صاحبه، فالشافعية باطلة بطلها، وإشاعة<sup>(١)</sup>  
المحرم باليد ويسمى التلج، ولا يكثر على  
عدم جوار الحفظ فيه.  
وأما المصنف<sup>(٢)</sup> فلا يخل فيه قال

= المشيئة من ١ وفي المصنف ١/٢ - ٣١٢.

والنهي ٢٥٢/٨ - ٢٥٣.

(١) انصاف المصنف الكبير. واجمع انصاف المصنف  
وربب المصنف لمصنف.

(٢) الإبرار حج إردم المصنف المصنف (المصنف)

(٣) الإساءة الرابع قال ابن العربي المصنف، ولا يخل

ومعنى المصنف المصنف المصنف المصنف (المصنف)

(٤) المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف

والمصنف

المصنف بيا ورافد على فصل التحريم، إذ  
الاعتناء، نكلم ما يمي بعد التبا، وكل المصنف  
بالخص صارت مستقلة من الحديث<sup>(١)</sup>

١٠ - المسألة بعموم

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أصل جوار المسألة  
بعموم، إلا أنهم متوافقي في تحريم المسألة

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز انصاف  
بعموم، لا في النص ولا في الحرف، وهذا قال  
الزهري

قال في نصي أفراد بالنص هنا المذهب هو  
النص، وبالنص النص، وبالنص النص.  
عن عن كل واحد منها جرحه من ينص به

وذهب للشافعية إلى أن النص يكسوف في  
الأشياء لأرضه الحرف، والحرف، والنص،  
وقد قسم، لقوله عليه الصلاة والسلام لا سب  
ولا في نص، أو نص، أو حاف،<sup>(٢)</sup> إلا أنه يريد  
عليه سبق في عدم بحدوث عائته رضي الله  
عنها<sup>(٣)</sup>

(١) الجاهل ٢٠٩/٢، والمصنف ٢٠٩/٢، والمصنف المصنف

من ١٠٥ هـ هو المصنف. وأما المصنف ١٢٩/٢، والمصنف

٢٠٩/٢

(٢) حديث، ولا يخل إلا في نص المصنف المصنف، حين

مجرده فيه ٧

(٣) الجاهل ٢٠٩/٢، والمصنف ٢٠٩/٢، والمصنف



العمل قبل الشروع وبمعه، ولا ريانة ولا تعص  
في العمل ولا في المال.

### العوض

١١ - يشترط أن يكون العوض معلوماً لأنه مال  
في عقد، فإلا إن يكون معلوماً كسائر الحقوق  
ويكون معلوماً بتساويه أو بالتقدير أو بهبة  
ويحرم أن يكون حالاً وسبباً كالعوض في  
البيع، وأن يكون بهبه حالاً وبضبه  
مؤجلاً<sup>(١)</sup>.

من يخرج العوض

١٢ - ١ - إذا كانت التساقط بين اثنين أو بين  
طرفين أحرج العوض أحد الجانبين المتسافين  
كأن يكون أحدهما لصاحبه أو سبباً فذلك  
عنه كذا، وإن سبقك فلا شيء في عليك  
ولا خلاف من الفقهاء في جواز هذا.

٢ - أن يكون العوض من الإعدام أو غيره من  
الرعية، وهذا جاز لا خلاف فيه، سواء كان من  
مال أو من يرب المال، لأن في ذلك مصلحة وحاشا  
من تعلم الحيف وضعاً لمسلمين.

٣ - أن يكون العوض من أجنبي، وهو الرهان

عند التساقط إلى ب عقد المسابقة عقد جائز  
كقصد إجماله، لأن العوض مبدول في مبادنة  
مالاً لا يؤثر به كره الآخر، فعلى هذا لكل واحد  
من المتعاقدين المسح قبل الشروع في المسابقة  
فإن لم ينعني ذلك إلا أنه أحدهم فلا يملكه فيها  
أو التقصان منها، يلزم الآخر إحداثه، وإن بعد  
الشروع في المسابقة فإن كان لم يظهر لأحدهما  
فضل على الآخر جاز المسح لكل واحد منهما،  
وإن ظهر لأحدهما فضل مثل أن يسبه جرمه في  
بعض المسابقة أو يصيب بسببه أكثر منه  
فلفاضل المسح ولا يجوز كدفعه، لأنه لم  
حق له ذلك تحت عرض المسابقة، لأنه متى رأى  
فيه سبقاً صاحبه له سحقها وسرك لحاشا، فلا  
يحصل المنع.

وقال المالكية عند المسابقة لا ربح لأحد  
التسايفين صحه إلا برضاها  
ودعت الشاهبة في الظاهر عندهم إلى أن  
عقد المسابقة لا ربح لمن التزم بالعوض، أما من لم  
يلتزم ثبت جاز في حقه  
وعلى القول بالبرم طيس لأحدهم صحه  
إذا التزم المال وبينها عقل، لأن هذا شأن  
الحقوق اللازمة، إلا إن كان بالعوض طيس عيب  
فيجب على المسح كذا في الأجرة<sup>(٢)</sup> ولا ترك

(١) مذهب المالكية ١٢٦، وقيل حاشا ١٢٧، ١٢٨.

(٢) شرح الصمد ٢٢٣، ٢٢٤، والعمد ٢٠٥، ٢٠٦.

٢٠٧، وفي نسخة ٢٠٨، ٢٠٩، وفي نسخة ٢١٠، ٢١١.

(٣) مذهب المالكية ٢٢٦، وفي نسخة ٢٢٧، ٢٢٨.

٢٢٩، وفي نسخة ٢٣٠، ٢٣١، وفي نسخة ٢٣٢، ٢٣٣.



لا يحدو كل واحد منهما أن يمس أبو يعرب وإذا لم يمس أن يمس بـ يكن قراراً لأن كل واحد منهما يجوز أن يمس نفسه فالتشريط أن يكون فرض المعلن مكافئاً للموجبها أبو يعرب مكافئاً ليعربها، فلو ربه مكافئاً ليعربها، فإن لم يكن مكافئاً مثل أن يكون فرضاً عاماً جوازي وهو مكافئاً بطريقاً فهو غير للمعلن، ولأنه مأمور بنفسه موجودة كعده، وإن كان مكافئاً عاماً جاز

ذلك جازوا كلهم الظلية دعه واحد آخر كل واحد منهما من نفسه ولا شيء للمعلن لأنه لا سابق بهم، وكذلك إن سبق المستقل المعلن

وإن سبق المعلن وحده أحرز سبقين بالانضاف، وإن سبق أحد المبشرين وحده أحرز سبق نفسه وأحد سبق صاحبه، ولم يأخذ من المعلن شيئاً

وإن سبق أحد المستقلين والمعلن أحرز السابقين مال نفسه ويكون سبق للمستقلين السابق والمعلن بصحيح، وسواء كان المستقل اثنين أو أكثر حتى لو كانوا مائة ويهم عمل لا سبق منه، جاز

وكذلك لو كان للمعلن جماعة جاز، لأنه لا فرق بين الاثنين والجماعة<sup>(١)</sup>

وجهور القضاء على أن عدا غير جائز وهو من القهر المحرم، لأن كل واحد منهما لا يحدو من ختم أبو يعرب وسواء كان ما أخرجه مباحاً، مثل أن يخرج كل واحد منهما عشرة دنانير، أو مطلوب، مثل أن يخرج أحدهما عشرة، والآخر خمسة.

وذهب ابن القيم إلى أن هذا جائز بعله على ابن تيمية، لعدم صحة الحديث الواردة في الشراط للمعلن

فإن أحصاه ببعضه محلاً، مستأنث لم يخرج شيئاً حاز، وإذا قال جهور عقده، وهو مروي عن سعيد بن المسيب والزهري والأوزاعي وإسحاق وذهب المالكية إلى عدم الصحة بخلاف رجوع المعلن إلى حرمه

واستدل الجمهور على الجواز بما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أدخل امرأة من لرسول جهر ولا يؤمن أن يمسني» فأبى فأبى، ومن أدخل امرأة من لرسول وقد آمن أن يمسني فهو فاجر<sup>(٢)</sup> جعله النبي ﷺ فجاراً، أم أن يسب لأنه

(١) حديث من لرسول امرأة من رسول. ٢ كسره أبو بكر (٢/٦٦-٦٧) كذا في حديثه (مسلم) من حديث أبي هريرة: «ومن أدخل امرأة من لرسول جهر ولا يؤمن أن يمسني» وهو مروي عن أبي هريرة رضي الله عنه على نسخة من نسخة أبي هريرة في كتابه (١/٢٦٢) - ط شركة المطبعة

(١) بداهة المستخرج ٢/٢٠٦، والسنن ٢/٢١٠، وصحاح الجامع ٤/٤٦٣، ٣/٣١١، والفتح ٤/٦٥٨، ٤/٦٥٩

وهو لما تكلم به ابن مسعود في حرج أو سويما  
 لا يعود هناك إلى حرجه من يكون ثم حصره  
 بصفة عليهم ومن سواهم أخرجه  
 ما يشترط في المسئلة في الخليل وإيل وسويما  
 ١٢ - بشرط في المسئلة - حيوان مع العلم  
 بالمال بشرط من  
 ١ - تحديد المسئلة - بما يكون لا يندأ عدوها  
 وأخره غاية لا يختلف فيها - لأن العرض معرفة  
 أسبقهم ولا يعم ذلك إلا بشراطينها في العلم  
 ولأن أحدهما قد يكون مفصلاً في أول عدوه  
 سريعت في انتهاء - وقد يكون بضعة ذلك -  
 فيحتاج من عليه لجميع حاله - ومن الخليل ما هو  
 أصغر والفرح " أصغر من غيره  
 وقال الفلكية لا تشترط المساواة في القذا  
 ولا في العلية بل إذا حصل على الاختلاف في  
 ذلك جاز - كذا يقول لصاحبه أنه حدث بشرط  
 أن لا يندأ الزمان من الآن بخلاف في القريب  
 من آخر المبدأ وأن من الفعل الخليل - أي هو  
 بعيد من آخر المبدأ - وكذلك الاختلاف في  
 العلية (١)

وهو لما تكلم به ابن مسعود في حرج أو سويما  
 لا يعود هناك إلى حرجه من يكون ثم حصره  
 بصفة عليهم ومن سواهم أخرجه  
 ما يشترط في المسئلة في الخليل وإيل وسويما  
 ١٢ - بشرط في المسئلة - حيوان مع العلم  
 بالمال بشرط من  
 ١ - تحديد المسئلة - بما يكون لا يندأ عدوها  
 وأخره غاية لا يختلف فيها - لأن العرض معرفة  
 أسبقهم ولا يعم ذلك إلا بشراطينها في العلم  
 ولأن أحدهما قد يكون مفصلاً في أول عدوه  
 سريعت في انتهاء - وقد يكون بضعة ذلك -  
 فيحتاج من عليه لجميع حاله - ومن الخليل ما هو  
 أصغر والفرح " أصغر من غيره  
 وقال الفلكية لا تشترط المساواة في القذا  
 ولا في العلية بل إذا حصل على الاختلاف في  
 ذلك جاز - كذا يقول لصاحبه أنه حدث بشرط  
 أن لا يندأ الزمان من الآن بخلاف في القريب  
 من آخر المبدأ وأن من الفعل الخليل - أي هو  
 بعيد من آخر المبدأ - وكذلك الاختلاف في  
 العلية (١)

(١) القسوس ٢٠٩/٢ - وخطاب ٣٩٠/٣ - والفرح لا يندأ  
 القيم ٢٠ - ٢١  
 (٢) القسوس ٢٠٩/٢ - وخطاب ٣٩٠/٣ - والفرح لا يندأ  
 القيم ٢٠ - ٢١  
 (٣) القسوس ٢٠٩/٢ - وخطاب ٣٩٠/٣ - والفرح لا يندأ  
 القيم ٢٠ - ٢١

العدو فلا يمكن اعتبارها، وأن ليس بعدها  
لا اعتبارها

وميل بعض السور لمقتضى في الإبل والحمل  
وبعضها، لأن العدو بالهوانم وهو الأخص

وذهب الخليل إلى أن السور يحصل في  
أصله بالراس إذا غلبت الأعناق، وإذا احتلها

في حول العنق لو كان ذلك في الإبل عبر السور  
بالكتف، لأن الاعتناء بالرقب منعور

وذهب السور في أن السور يحصل  
بالأذن، وإذا سبق أحدهما بالأذن كان سادساً<sup>١٦</sup>

#### في المناخلة

١٥ - وهي المستقيمة في القوس بالسهام

والمناخلة ممدود بأصله بفلا وفصله

وسمي الرمي بفلا، لأن السهم قائم على  
فلا، فالرمي به عمل بالسهام، فسمي بفلا

والمناخلة

١٦ - ويشترط عند الشافعية والمناخلة صحة

السهم في الرمي بالمهتام مع العلم بالمال

المشروط به

١ - أن يكون عند الرشق معلوماً، لأن لو كان

مجهولاً لأخص إلى خلاف، لأن أحدهما يرمي

القطع، والآخر يريد برعاية فيخلف

ب - أن يكون عند الإحصاء معنواً، فيقولان

جس واحد لأن كل واحد من جسور كالفرس

والجسر لا يجر، لأن العبر لا يكاد يبين الفرس

فلا يحصل الفرس من هذه المناخلة

وبعد المناخلة وهو مضاف إلى الأصح عند

الشافعية إلى القول مع اتحاد أحسن أو

الاعتناء

و - أن تكون المناخلة فيها يفتقر إلى سبق

ويسو، حتى لو كانت فيه يعلم أنه سبق غالب

فلا يجوز، لأن معنى التحريم في هذه الصورة

أن يثبت، فيهي الرمي بالسهام المال شرط

لا يمنع فيه فيكون عتاً وعباً

ر - ويشترط الشافعية أيضاً أن يركب المناخلة

السهام، وأن يصير الرمي، وأن يثبت

السهام، أن يثبت لكل السهم كل سهم المخرج

السهام، أن يثبت لكل السهم كل سهم المخرج

تلقاه أصحاحاً، لأنه عند بشرط يجمع كذا

الشرط

ولا يشترط عند المالكية واعتناء معين

الركاب<sup>١٧</sup>

ما يحصل به النسب

١٨ - عند الشافعية يحصل النسب في الإبل

بالتكليف وفي الخيل بالنسب إلى السور الفرس

في خدمة الفرس، لأن الإبل ترمي بأصلها في

١٦ - المدرك ١: ٤٣٠ والنسب ٢: ٢٤ - ٢٦ وفي

الاحتجاج ٢: ٣١٢ - ٣١٥، وفي ١: ٦٥٩ - ٦٦٠

١٦ - الفرس ٢: ١ ويكتف الطاع ١٩/٩

من إله حارس إلى تزييناته ذراع الإغنة بين  
عاصر المحمي، رضي الله عنه  
- لعمري الرعاة، فلا يصح مع الإهم، لأن  
العرض مفرغ حتى الرمي يجهه لا معروف  
حدث وام في الجملة.

ح - لا تكون لمصاحبه في الإصباح ولو قال  
نسخ لأبعد ما يصح، لأن العرض من  
الرمي الإصباح، لا بعد نسخة، بل المقصود  
من الرمي إما قبل القبول أو بعده، أو الإصباح  
بحر ذلك، وكل هذا إن لم يحصل من الإصباح  
لا من الأبعد

ط - أن يتدى بالرمي أحدهما، لأنهما لو رجا  
لأنني إلى الاختلاف ولم يعرف للمص  
مهما (٢)

والسنة أن يكون لها عرضان بريان أحدهما  
ثم بمقياس به فإحداهما السهام، وهرمان  
لآخر، لأن هذا كان من أصحاب رسول الله  
ﷺ

وردني عن النبي ﷺ أن قال «ما بين الرمي  
ورمي من رصاصي الله» (٣)

الرشق ضروري، والإصابة حصة لوجه أو  
ما يتحقق عليه مها إلا أنه لا يجوز الشراط  
إصابة نافذة كإصابة جميع الرشق، ولو رجا  
سعة أفضله وهو هذا، لأن الظاهر أن هذا  
لا يوجد فيكون العرض

ج - استواءهما في عدد رشق والإصابة وصعب  
وسائر أحوال الرمي وقال المالكية لا يشترط  
تساوي المتصاحبين في المسافة، ولا في عدد  
الإصابة، ولا في موضع الإصابة

د - معرفة قدر العرض والعرض، هو ما يقصد  
إصابته من فوطاس أو روث لو حشد فوحش أو  
مرع أو غيره

هـ - أن يصفا الإصابة من فرغ، وهو إصابة  
الفرع من لا يحدش، أو خرق، وهو أن يصعب  
ولا يثبت فيه، أو حشق، وهو أن يثبت فيه، أو  
مرد، وهو أن يصعب منه، فإن أطلقنا انتصبي  
الفرع لأنه لا يعرف

ويسمى أيضا شارا وشا  
ويجب أن يكون قدره معلوم بالمشاهدة، أو  
تفسيره بشرح لوجه من جهة الاتفاق، فإن  
الإصابة تختلف باختلاف سعة وصيقته.

و - معروف «نسخة» إما بالمشاهدة أو بالقدرة، قال  
لأن الإصابة تختلف بقربها وبعد، وهو نقا  
عليه حار، إلا أن يجهلا مسانه بهمه تكلم  
الإصابة في مثلها، وهي ما زاد عن ثلاثاته ذراع  
فلا يصح، لأن العرض يصوب بذلك وقد

(١) القسوي ١/ ٢٦، وفلاح يسمي لمصاحبه ٢١٥/١ -  
٣٤٧، وندي ١/ ٦٦١ وما بعدهما  
(٢) حديث ١٠٠٠ من الرمي، وصلة من «من شقة» حه  
كذلك «نسخة» الرمي - قال - بين القدرين روضة من  
وغير ذلك «نسخة» الرمي - قال - بين القدرين روضة من  
«نسخة» الرمي - قال - بين القدرين روضة من

وهذا إبراهيم النخعي وأب حنيفة يشهد  
بأنه ههنا، يقول، أن هذا أن يؤيد في بعض  
وعبر عن غير مثل ذلك

وسرى عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم  
كانوا يشتدون على الأعراس بشتبهم  
في بعض، ولما جاء المبل كانوا رهبانا  
لأن جعلوا عرسا واحدا جارا، لأن المقصود  
عصره

وجاز الانحلال أي ذكر المقاصد بالانساب  
في أب لوكيها، عند قسوي، والرجسوي  
الشمسي، أو الشامي، وقد في الحرب عد  
الرمي

ويجوز التسمية لنفسه كذا فلان بن فلان، أو  
أنا فلان أبو فلان

وجاز الصراح حال رمي له في من التشمع  
ولما عده العصر من انفسه

والأولى، ذكر الله تعالى عند الرمي من  
تكمير أو حره

ولمحدث الرمي بخلاف ما تقدم خلاف  
الأولى، بل لا يجوز أن كان محسبا من الموزة  
لوكيها

## صبا

المرتب .

١ - سألته واصطلاح التسم، وهو  
مشابهة للعرب بما يكره، وإن لم يكن فيه حد،  
فيا حق، وباعلم

قال القسوي، مركب كلام فيج، وحيث  
تلقف، والانحلال، والحلق، لنقص، كل  
ذلك داخل في نسب

الألفاظ ذات الصلة

أ - العيب .

٢ - العيب خلاف الحسن عقلا، أو شرعا،  
أو عروا، وهو أعم من العيب  
قال السردفالي: فإن من قال فلان أعم من

(١) ناسخ القوس، وإضافة الطالين ٢٥٠/٢، وضع الجليل  
٢٢٦، وأخضرني ٢٨، ٧٠، والسرديني حتى المصنف

٣٨٨/٥، والقسوي ٩/٤

(٢) القسوي ٩/٤

(٣) لفظة المحتاج مع حوالتي الشرط والبر غرض المعاني

٩٩-٨، وضع حبل ٢٦٢/٢، والقسوي ٣٠٩/٤

١ - سألته صبا مع "مطابقة" كذا في التمهيد الجدير

١/٢٦٦ - ط شركة الطباعة الفنية

(١) المص ٩٩/٥

(٢) القسوي مع الترمج الكبير ٢٦٠/٢ ٢٦٦

الرسول ﷺ هذا، علمه، وبه

جاءه ليعرف

١ - يعنى السب ويرد به القصد، وهو الرمي  
بالسب في محرم التعبير<sup>(١)</sup> كما يعنى الجواب  
وعنه<sup>(٢)</sup> لا السب

وهو، إذا ذكر كل صفة منه

جاء ذكره، مع ما يدل أحدهما على الآخر<sup>(٣)</sup>  
كما في حديث رسول الله ﷺ وأنت دون  
ما انعم الله عليك من النعمان فيه من لا درهم له  
ولا متاع قال إن النعمان من أسنى ما لي يوم  
القيامة بصلاة وصيام وركعة، وبأبي عبد الله  
هذا، ولطف الله، وأكل مال الله وسفك دم  
هذا، ومزج هذا، فاعطى هذا من حسنة،  
وهذا من حسنة، هو حيث حسنة من أد  
يقضي ما عليه أحد من صفاته فخرجت عليه  
ثم طرح في الدرة<sup>(٤)</sup>

وعنه للتعبير يكون ترك التعبد ما بهيب  
الله، وبالنسب ما يوجب التعبير إن كان السب  
غير محرم

(١) حمل على الجمع ٢٢٢/٤ اسئل للدارقطني ١٩٢/٣  
جاءه ٢٢٢/٤ مسألة الطحاوي ١ - ١٥، فخر الس  
عرو ١٨٢/٢

(٢) فتح القدير ٢١٢/٤، ويصير أثير عرو ٢٨٦/٦ ٢٨٧  
(٣) إمامة الطحاوي ١ - ٢٩٥

(٤) حديث الثعلبي في القس ٩، أخرجه مسلم  
١٩٩٧/١ - ٢٠٤، من حديث أبي عرو

ب - المعنى  
٣ المعنى هو يورد من رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>  
نكته، أطلق ويراد به الله

ون اليجاه، في ذلك هو أكثر الكثرة أن يعنى  
الرجل ولديه، هيل برسول الله وكيف يعنى  
الرجل ولديه<sup>(٢)</sup> قال سب رجل إذا الرجل  
سب الله، وسب الله سب الله<sup>(٣)</sup>

روي مسلم في الصحيح ومن الكثرة شتم  
الرجل ولديه، قالوا برسول الله وهل يشتم  
الرجل ولديه<sup>(٤)</sup> قال نعم، سب أبا ربح  
ليسب أبه، ويسب الله ليسب أمه<sup>(٥)</sup>

نصر رسول الله ﷺ المعنى الشتم  
أقول من عند السلام أثنى شتم في الجمع  
من السب المنه<sup>(٦)</sup>

(١) الز. في على الوهاب البدية ٢٤٥  
(٢) إمام الطحاوي ٢ ٢٨٣ وهو الاحكام في مصالحي الآدم  
١ - ٦٠، والقناري البرز ٢٩١/١ فيه حقه لا يشتم  
دلائل وظف عليه قال لا أئد ولا ولت ولا مائد  
ولا أمك، هذا منى وليس نعم  
(٣) حديث ١٠ في أئد الكبار أن طعن الرجل ولديه  
أمره سب حذري لا جمع ٢٦١ - ٢، ط. القسطنطينية  
حديث نهال بن عمرو  
(٤) حديث ٥ من أئد الكبار أن طعن الرجل ولديه  
أمره سب ١، ٩٢ - ط. حلي من حديث عبد الله بن  
عمر  
(٥) محمد الأحكام ٢٠/١

## حكم سب

٥ - السخرى عبور السب بحداثة تعبره  
الاحكام الآتية

لولا الحرمة وهي اعت احكام السب  
وقد بكسر السب، ككذبي سب لله تعالى أو  
سب الرسول ﷺ، أو الملائكة  
ثابتة الكراهة كسب احسن

تلك خلاف الأولى وثبت بناسب للشرح  
شأنه بل هو واجب به، عند بعض الفقهاء.  
والسب جوار محسوب الأثر، وسب  
السب بقدر ما سب به عذ أكثر الثقل،<sup>(١)</sup>

## ألفاظ السب

٦ - من ألفاظ سب قولك: كافر، سارق،  
فاسق، منافق، فاجر، خبيث، أحمق،  
أبى الزمى، الأعشى، لأعرج، كاذب،  
بهايم،<sup>(٢)</sup>

ومن ألفاظ سب ما يحكمه بكفره، نحو  
سب لله تعالى أو أحد أمته للجمع على

سبهم، أو ملائكته، أو دين الإسلام، ونظر  
حكمه في (ردة)

وسب ما يوجب الحد وهو لعن السب بالزنا، وهو  
اللقاب، ونظر حكمه في (أندلس)

ومسما يستحق التحرير، رصده لا يقتضي  
تحريره كسب المذنب، ولكنه

## إثبات السب القسضي للتحرير

٧ - ثبت السب القسضي للمبرور عند الحجة  
بشاهدين، أو برجل واحد، أو شاهد على  
شهادة رجلين، وكفى بكفرى فيه اجماع  
ومضى به بالنكاح،<sup>(٣)</sup>

وعند المالكية يكفي شاهد واحد، أو  
أحد من الناس

والضعيف أفراد به لجماعه الذين لم يثبت  
عندهم،<sup>(٤)</sup>

## حكم من سب الله تعالى

٨ - سب الله تعالى إما أن يقع من مسلم أو  
كافر

فإن وقع من مسلم فإنه يكون كافراً حلال  
الدم،<sup>(٥)</sup>

(١) الأندلس ص ٢٢٢، وانظر تفسير المصطفى ص ٢٢٢، قوله تعالى  
(والذين آمنوا هم خير من الكافرين) هو خير من الكافرين  
هو المسلمون وهو سب، فلا يجب له أبداً بالسب  
لأنه لا يظلم إلا في حق الله تعالى من حجة الله  
(٢) المصطفى ص ٢٢٢، قوله تعالى (والذين آمنوا هم خير من الكافرين)

(٣) الشارح ص ٢٢٢، قوله تعالى (والذين آمنوا هم خير من الكافرين)

(٤) المصطفى ص ٢٢٢، قوله تعالى (والذين آمنوا هم خير من الكافرين)

(٥) تبصرة، بين أصول ص ٢٢٢، قوله تعالى (والذين آمنوا هم خير من الكافرين)

حكم من سب النبي ﷺ

سب المسلم النبي ﷺ

١١ - إذا سب مسلم النبي ﷺ فإنه يكون

مرتد<sup>(١)</sup> وفي استتاتة خلاف<sup>(٢)</sup> ينظر في

مصطلح (وه)

سب الذي النبي ﷺ

١٢ - للعلماء عدة أقوال في حكم الذي إذا سب

نبي ﷺ

فمن إنّه يقتل إن سبته بذكر أو لم يذكر

وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup> ويصطلح في مصطلح، والمثل

الأمم.

ويقتل وجوبه عند المالكية بقا السب إلى

يسلم، وإن أسلم إسلاما غير فوريه من الغنل لم

(١) الفتاوى المرفوعة ٢٢١-٢٢٢ فتاوى حنبل ٢٥٢/٢

يصره ابن خزيمة ٢٥٦/٢ وجعل على المصنف ١٣٠/٥

الكتاب مع حنبل القوي وابن خزيمة ٩٩/٥

عن ابن خزيمة ١٥٠/٥ الإختلاف في معرفة المصنف من

خلاف ٣٩٦/١ المرفوعة عن المصنف

٢١٨/٥ ٣٩٦ ط دار الفکر

(٢) الفتاوى المرفوعة ٢٢٢/٢ والمرفوعة عن المصنف

٣٢١/٥ منج لميل ١٧٧/٢ منج لميل أنسك

٢٥/٢ الإختلاف في معرفة المصنف من خلاف

٣٢٢/٥

(٣) فتح القدير ٢٨١/٥ ١٠٧/٥ منج لميل ٢٧٧/٢

المرفوعة عن حنبل ٢٢٢/٢ المرفوعة ١٤٦/٢ المرفوعة

ابن خزيمة ١٣٢/٥ ٥٢٥/٢ الإختلاف ٣٣٠/٥

ولا خلاف في ذلك، وفي الخلاف مصط في

استتاتة

وانظر مصطلح (وه)

المرتد سب الله تعالى :

٩ - المرتد سب بالرب ككذب، صرح بذلك

كثير من العلماء، من حبل من عرض شيء

من ذكر الرب عليه أفضل من سب كاذب أو

كافرا<sup>(١)</sup>

سب الذي ﷺ تعالى :

١٠ - لا يختلف أحكم في سب الذي ﷺ تعالى

عن سب للنبي ﷺ على ما يأتي من حيث

المقتل، ونقص العهد، ونقص الحكم عند

الكلام عن سب الذي للنبي ﷺ<sup>(٢)</sup>

- عن المصنف ٢٢٨/٢ الفتاوى المرفوعة حنبل المصنف

٢٢٨/٢ المصنف مع حنبل المصنف وابن خزيمة

المصنف ٢٢٨/٢ منج ابن خزيمة ١٥٠/٢ ط المصنف

الإختلاف في معرفة المصنف من خلاف ٣٥٦/٢ ط

إسك، المرفوعة الإسلامي، شرح مع المرفوعة ٣٩٠/٢

(١) المرفوعة على لغة المصنف ١٧٧/٢ الإختلاف في معرفة

المصنف من خلاف ٣٢٢/١ منج المصنف ٢/٢

(٢) أسس المصنف شرح روض مصنف ٢٢٢/٢ منج المصنف

١١/٢ المرفوعة عن المصنف ٣١٧/٥ ٣١٨/٥







الإسلام أو دين المسلمين يكون كافراً، لما من  
قتلهم دين مسلم فقد فارق الحنيفية كما جاء في  
حاشية الفصولين: يعني أن يكفر من تنتم دين  
مسلم، ويكره يمكن التحويل بل المولد أحلافه  
الرديئة وبمعلته الصحيحة لا حفيظة دين الإسلام  
فيجب أن لا يكفر حيث لا (١)

قال العلامة عليش: يقع كثير من بعض  
شعبة الصوم كالحجارة والحيالة والمخلفين بـ  
أحد أو الدين، وزجاً وقع من غيرهم، وذلك أنه  
إن لصعد الشريعة «مظهرة» والأحكام التي  
شرعها الله تعالى لعباده على بيان به ﷺ فهو  
كافر قطعاً، ثم إن أظهر ذلك فهو مرتد (٢)

ولكن وقع السب من المظني فإنه يأخذ حكم  
سب الله أو النبي، وذكر ذلك من تعرض هذه  
المسألة (٣)

نقل عن عصابة بنت مروان اليهودية: أنها  
كانت تبيع لإسلام، وتبكي النبي ﷺ، وتحرم  
عليه فقتلها عمر بن عبد المطلب.

والأول: واستمع فيها موجبات القتل [إجماعاً]  
وهذا أحد غير الحنفية، أما الحنفية فقد  
قالوا: يجوز قطعه ويقتل عهده إن طعن في

(١) في جلد من ٢١ - ٢٢، دعوى الترسيل جلد من الترسيل

الكرخي المظنية ٢٠/٢١، وفتح القل المالك ٢١/٢٢

(٢) فتح القل المالك ٢١/٢٢، ٢١/٢٣، ٢١/٢٤

(٣) الجدل على النهج ٢١/٢٤

سب نبيه النبي ﷺ

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن سب عائشة  
رضي الله تعالى عنها هو برأها الله تعالى من  
كفره لأن السب بذلك كذب الله تعالى في  
أمرها بحسنه

أما إن قتل سائر أزواج النبي ﷺ بمثل ذلك  
فذهب بعض الفقهاء إلى أن حكمه كحكم  
قتل عائشة رضي الله عنها.

أما إن كان السب بعير القذف لعائشة أو  
غيرها من أمتهن للمؤمن فقد مرح الزركلي  
من مخالفة بأن السب يؤتب، وكذا القوي  
من الحنابلة في بين القذف وبين السب يعبر  
القذف وهو ما يؤخذ من كلام عامة الفقهاء،  
ولأنه يصرح بذلك لا يتم يقبلون السب  
الكفر بأنه الكذب برأها الله تعالى من  
مرح بالقتل بالنسب فإن عيلوته بهم منها أنه  
سب هو طبع (١)

سب المذنب والملة

١٩ - اتفق الفقهاء على أن من سب ملة

(١) في جلد الحاج ١١/٢٧، جلد على النهج ١١/٢٨، إجماعاً

طالع ٢١/٢٩، في جلد من ٢٢، أسنى القدر

١٩/٢٩، الإحصاء ٢١/٢٩، والزركلي على جلد

٢١/٢٩، طالع المفسر، شرح تكملة الإجماع ٢١/٢٩

وتمهيد المحتاج مع حاشية الشرح ٢١/٢٩، فاسم ١٩/٢٩

ومصن المحتاج من ١٩، تكملة ابن عسوق ١٩/٢٩

شرح روض القلوب ١١/٢٩، المصنف المصنف من ١٩

الإسلام طعناً ظاهراً<sup>(١)</sup>.

يكفر، فقد من عليه من سب مخالف لما في  
النسب، وهو قول المالكية إن قال بهم، كانوا  
على صلال وكفر، وتصر سجون الكفر على  
من سب الأربعة بأكبر وهم وهذان وعليا،  
وهو متأمل اعتمد عند الشافعية، صحة  
القاضي وهو يقول: لمخالفة إن كان مستحلاً،  
وقول وإن لم يستحل<sup>(٢)</sup>.

سب الإمام .

٢١ - يحرم سب الإمام، ويعر من سبه

قال الحنفية لا يستوي الإمام التبرير بعينه  
ومسرح فيها، الشافعية، والحنابلة يأن  
التبرير يوجب كالتصريح<sup>(٣)</sup>.

سب الولد .

٢٢ - يحرم سب الأب والجد، أو النسب في  
مبه، جاء في الأحاديث الصحيحة أن ذلك من

سب الصحابة وصي الله عنهم

٢٠ - لا خلاف بين العلماء في أنه يحرم سب  
الصحابة وصي الله عليهم لقول الله ﷺ:  
«لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أفلح مثل  
أحدكم ما بلغ مد أحدكم ولا صدقه»<sup>(٤)</sup>.

قد ذهب جمهور العلماء إلى أنه فاسد، ومنهم  
من يكمره، فإن وقع السب من أحد من الناس  
فالتفهاء فيه مذهبان<sup>(٥)</sup>.

الأول. وعليه أكثر العلماء أن يكون فاسداً،  
لأن به إحصية، وهو قول المالكية إن تسبهم به  
يشتم به الناس، وهو ليعتمد عند الشافعية،  
وهو قول الحنابلة إن لم يكن مستحلاً، نقل  
عبد الله من أحد أنه سب من شتم صحابياً  
القتل؟ فقال: أجيب عنه، ويضرب ما لزم  
على الإسلام

الثاني: وهو قول صحيح قد حثبه، نقله  
البرزاري عن الخلاصة إن كان السب للشيعيين

(١) ابن حنبل ٢٢٠/٤، وسب الخط ٢٨١/٤، ورواه  
الأولى السرد على التوضيح ٣٦٦/٥، الجليل على  
الشيخ ٢٢٢/٥، كتاب الأسير ١/٣٨٥، دار الحديث  
الشرقي للطباعة على الدر ٧٧/٤، دار الترمذ

(٢) حديث لا تسبوا أصحابي، وأوردته البصري  
(المنهج ٢١٦٠، ط الشافعية) ومسلم (١/٦٩٨) - ط  
(الخطي) من حديث أبي حمزة الحنفي والخط الحنفي.

١٤١٥ هـ، ج ١٤، ص ٢٣٧/٤، تيسر الأحكام لابن جرير  
٢٨٦/٥، معجم النسخ ٨/٥، الجليل على الشيخ  
١٢٢/٥، الظهير ١/٣٨٥، إيمان الظاهر ١/٢٩٢،  
تأليف المنهج ١/٤٤١، الإيضاح ١/٢١٤، شرح  
متن الإرادات ١/٣٦١، الفتاوى القزوينية ٢٩٩/٥

١٤١٥ هـ، ج ١٤، ص ٢٣٧/٤، تيسر الأحكام  
٢٨٦/٥، معجم النسخ ٨/٥، الجليل على الشيخ  
١٢٢/٥، الظهير ١/٣٨٥، إيمان الظاهر ١/٢٩٢،  
تأليف المنهج ١/٤٤١، الإيضاح ١/٢١٤، شرح  
متن الإرادات ١/٣٦١، الفتاوى القزوينية ٢٩٩/٥

سببه القسطنطين

٢٤ - سب المسلم معصية، ومبروح كثير من الفقهاء بأنه كبيره قال النووي يحرم سب مسلم من غير سب شرعي بحرق طليق روي في صحيح البخاري وسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال أسباب المسلم مسوقه،<sup>(١)</sup> وإذا سب المسلم لنفسه التعزير، وحكى بعضهم الاتفاق عليه

قال الشافعية والمالكية والتعزير في كاليه وهذا إذا وقع السب بشروطه لتفعله<sup>(٢)</sup>

سب اللذني

٢٥ - سب المسلم للذني معصية، ويعزروا مسلم إلى سب الكافر

قال الشافعية سواء أكان حياً، أو ميتاً يعزروا على الكفر وقال اليهودي من الخبايلة التعزير لحس الله تعالى.<sup>(٣)</sup>

أكثر الكفار، وروي البخاري في صحيحه أن من أكثر التكبار لم يلعن الرجل ولديه، قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل ولديه؟ قال يسب الرجل أب الرجل ونسب أمه، ويسب له فبسب أمه<sup>(٤)</sup>

ومعنى الفقهاء: يصرح بهذه الكبيرة، واليه لا يذكرها ولعله اعتادوا على ورودها في السب ويعزروا الولد في سب أبيه<sup>(٥)</sup>

سب الابن

٢٦ - لا يعزروا من سب ولده، وذكر الإمام العراقي أن دولاً من الوالد تولده بحكم العصب يجري مجرى القتلان في غيره ولا يشترط له عدل الوالد<sup>(٦)</sup>

هذا عند عامة الفقهاء لأن الوالد لا يحد في القتل، فمن مات أولى لا يعزروا الشتم وذكر صاحب الدرر احتجاً أن مولد يعزروا في شتم ولده<sup>(٧)</sup>

(١) حديث: أسباب القسطنطين لرواه العربيه البخاري الفتح ١٦٤/١ في الطبقات وسلم ٨١/١ في المغني

(٢) فتح القلم ٢١٣/١، نزهة القلوب ٣٦٠/٢، أمهات الحديث ١٩٢/٢، فتح السلي ١٢١/٢، إنباء الطالبيين ٢٨٤/١، المعنى لأبي قتادة ٩٩/٢، شرح منتهى الإرادات ٥٤٧/٢، ٣٦١، ٣٦٤، المحققين مع حاشيتي المنتزعات، وابن القيم ٥٧٧/٢، الطحاوي على القدر ٥٦٥/٢

(٣) شرح منتهى الإرادات ٢٦٩/٢، فتح القدر ٣٦٨/٢

(٤) حديث: إذا مر أكثر الكفار لم يلعن، تقدم غريب ٢/٢

(٥) قواعد الاستدراك في مصالح الأئمة ٢/٢، مجلة الطائفة ٢٨٣/٢، وضع للفتوى للفتوى ١٥٦/٢، والإحصاف ٢٤/٢

(٦) قواعد في أصول الفقه ١٣٣، بصرة ابن قريون ٣٠٧/٢، وشرح منتهى الإرادات ٣٦٦/٢، لأحكام السطحية للبارودي ٢٣٨

(٧) الطحاوي على القدر ٢١٢/٢

الناس هي سب آفة المشركين

٢٦ - يحرم سب أمه المشركين لقوله سبحانه  
﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا  
اللَّهَ عَدْوً بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾<sup>(٢٦)</sup>

قال ابن العربي: فعن العلم به على أن معنى  
الآية لا يسبوا آفة الكفار غير الحكم<sup>(٢٧)</sup>

سب السب قصاصاً

٢٧ - أجاز جمهور الفقهاء من سب أحد من سبه  
بقتل من سبه

قال الشافعية: بشرط أن لا يكون كذبة،  
ولا قاذف، نحو بالحر، ونظالم، لأنه لا يخلو  
أحد منهما، قالوا: وعلى الأول إن لم الابتدأ  
صرح بهذا من جهة الشافعية، وبكذلك خيل  
القصص بأن لا يكون فيه شبهة في حد  
ولا مخالفة لعلية في ذلك، قالوا: لا يكون  
إن كان في مخالفة، لأن كل واحد منهما قد قال  
من صاحبه.

وجعل الخليفة ذلك خلال الأول<sup>(٢٨)</sup>

استدل الفقهاء بالخطاب بحديثي دارود  
روى عنه سب عائشة رضي الله عنها قال لها  
التي سبها<sup>(٢٩)</sup>

ويشهد لقول الخليفة ماورد من حديثين  
سليم قال: رأيت رجلاً يصدر الناس من رأيه  
لا يقول شيئاً إلا صغروا عنه، قلت: من هذا؟  
قالوا: هذا رسول الله ﷺ، قلت: عليك  
السلام قال: يا رسول الله مرتين، قال: ولا تقل  
عليك السلام فإن عليك السلام شبه الميت،  
قل: السلام عليك، قال: قلت: أنت  
رسول الله ﷺ قال: ذلك رسول الله ﷺ إذا  
أصابت صرعه من كتمه حديث، وإن أصابك  
علم سبه فادعوه أن يهلك، وإذا كنت بأرض  
فقرى أو ولاية فضلت وأجلك فادعوتك ودعها  
عليك، قال قلت: أعهد إلي، قال: لا تسين  
أحد، قال: في بيت مسلم حراً ولا عبداً  
ولا عبداً ولا مملوكاً، قال: دولا تحضرون شيئاً من  
المصروف، وإن كنتم أخاك وأنت مسلم إلى

١٧٧٠، فتاوى ابن رسله وحاشي به، المستوفى  
منه ٢، الإتحاف ١٠/ ٢٤، والقبلي ١٠/ ١٢٥  
وبهذه ابن فرحون ٣٩٩/ ٤، وفتح القدير ٢٩٨/ ١  
والفتاوى ١٩٩/ ٤ وأحكام القرآن لابن العربي ٨٢٤/ ٢  
١٥ حديث بمسند أبيه سبها، أخرجه أبو داود  
(٥) ٥٠٦، تحقيق عزت حميد دهمي، وأعله، التلوي  
مصحف وأربع، وبهذه الرواية عن قتادة، فتاوى  
محرم السنن ٧/ ٢٢٢، بتصرف المصنف

١ - البسطة ١٥٠/ ٢٥٠، إحصاء المطابعين ١، ٢٥٢،  
المختصر في علم الدار ١٦٥/ ٢، وشرح معنى الإباحة  
٣٢١/ ٢

١٥ - سورة التهم ١

٢٥ - الشوكاني ١٥٨/ ٢، أحكام القرآن للخصاص ٤/ ٣، دار  
الكتاب، تيسر، ابن فرحون ٢/ ٣٧٧، وأحكام القرآن  
لابن العربي ١٢/ ١٢، دار المعركة

(٢٨) المصنف مع حاشي التيسر في دار المعركة ١/ ١٢٢، =



والخمس للمؤمن تكسر خطاياهم فسر عنه

البرود على التراب مبرورته سر بها

وقال الربيع الطاهر في ' إنا جعلت حمله من  
الترابها من الخمر والبرق المبرور لحسم ، وهذه  
صحة جهنم ، فهي تكسر الذنوب فتنبه من  
دعوى النار (١)

ص الرابع

٣١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله ﷺ يقول ' الربيع من روح  
الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالعباد بهذا  
رايتهم فلا سيوف ، وسلو الله خيرهم ،  
استميدوا بالله من شرهم (٢)

قال الشيخ لمي لا ينبغي لأحد أن يرب  
الربيع ، فإن خلقه تعالى مبرور ، وجد من  
لحمه ، يجهل ، رمة وتعبه إثمًا

ص الخامس

٣٢ - قال النووي ، يكره صا الخمس ، روى في  
صحيح مسلم عن حذير رضي الله عنه ، ن  
وسئل الشيخ دخل على أم السائب - وأم  
السائب - فقال مالك يا أم السائب - أرى في  
عصب - تفردين (٣) قالت الخمس ، لا تفرق الله  
فيها فقال - لا سبي الخمس فليذهب خطايا  
يبي آدم ، كما يذهب تكسرت الحبيدة (٤)  
ولأنه تكسر ذنوب المؤمنين ، قال من الغنم في  
حديث - وأخمس حظ المؤمنين من السار (٥)



١ - في المصنف (١) ٤٩٨ - ط دار الكتب العلمية - من  
حديث حذير بن عثمان بن حذير ، وأخسر حظ القوم في الدنيا  
من هذا يوم القيامة ، يقال في إسناده نظر ، وروى عن  
قبح هذه السوءة ، لم يدر أصلح من هذا ، وله شاهد في  
حديث أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود ، ط في الحديث  
والفقه (٢) ٣٤٨ - ط دار الحديث للشيخ ، ومعه ،  
ووفيه الدجى

(١) التكملة ص ١٦٩ - ٣٧٢ ، والفتاوى المصنوعة ص ١٠٩ ،  
والروايات على الفوائد المصنوعة ٧ / ٦١ - ٦٦

(١) حديث - روى من روح الله - أخرجه أبو داود (٢) ٣١٩  
- فغير عزه فيه (٣) والفقهاء (٤) ٢٨٤ - ط دار  
المعارف ، جليله وصحته ، ورواه الشيخ  
٢٥ ، والروايات التي تفردين من الخمس والأكثر  
(٦) حديث جابر ، قال رسول الله ﷺ دخل على أم السائب ،  
خرجت يسير (٧) ٢٩٣ - ط المطبع  
(٨) حديث - الخمس حظ المؤمنين من السار ، أخرجه جميع



واحذر من قبله (وجود) عن العلم والشرط ، لأن  
الحكم يضاف إلى الفاعل وجوداً بها ، ويضاف  
إلى الشرط وجوداً عنده .

واحذر بقيد (ولا محفل فيه معاني العمل) عن  
السبب الذي به شبهة العلم ، وهو ما ذكر في  
الحكم بواسطة

فلا يوجد لسبب الخطيئة تأثير في الحكم  
بواسطة أو بغير رسالة <sup>٦١</sup>

وعرف الشيخ عليه السبب بأنه : كل وصف  
ظاهر مبني على التحليل اسمي من كونه  
معرفاً بحكم شرعي

واستدرك الظاهر من الوصف انهي كماله  
لنطقه بالمرحوم لأنه سبب انهي لا يفتق عليه  
وجوب العلم ، وإن يفتق عن وصف ظاهر وهو  
لغلاف مثلاً

واحذر من الخطأ عن نسبة التحريف الذي  
لا يوجد دائماً كالمسألة فإنها لم تحذف ، ولذا علق  
سبب بفصل عن استغراق شق <sup>٦٢</sup>

ومثال السبب : قول الشيخ في معرفه  
واجوب الصلاة في قوفه على : «أم الصلاة  
تفتقد الشمس» <sup>٦٣</sup> ، وكما حصل طبع الحلال

(٦١) فتح القام شرح لمع ٢٧٠ ، والفتح من الموضح  
١٤٧٦

(٦٢) الإحكام في أصول الأحكام للأبي ١١٧ ، حقه  
عليه على حق الحوام ١١٦

(٦٣) سورة الأعراف ٧٨

## المحرم

التحريف

١- السبب لغة : دليل <sup>٦٤</sup>

ثم استعمل لكون شيء يتوصل به إلى غيره ،  
ولجميع أسباب

واسم في الاصطلاح : أحد أقسام حكم  
الوصفي

وعرفه المحقق بأنه ما يكون مضافاً إلى  
الحكم من غير تأثير ، أي من غير أن يفتق  
إليه وجوب ولا وجود ، ولا يفتق فيه معاني  
العمل ، لكن يحفل به ويسمى بحكم علم  
لا تصدق إلى السبب

و حذر قد (كونه طريق) عن الغلابة  
و حذر بقيد (الوجود) عن العلم ، إذ العلم  
مصدق بأن إثبات ثبوت الحكم وحده هو المقصود  
فقط (وجوب)

(٦٤) القامح المحرر ، مادة العرب مادة (سبب)

عنه حكمه وقد يختلف عنه ، ولا يحدود الأخير  
والتحلف في العلة

ومن أمثلة ترتيب الحكم على العلة بدون  
واسطة ولا شرط ودرجته عن السبب بواسطة  
قول القائل كنت طالق ، فإنه يستغنى الطلاق  
من غير توقف على شرط ، أما لو قال : إنا  
فخطت الطلاق فانت طالق فهي سبب لتوقف  
الحكم على واسطة وهي دعوى الدار (١)

#### أنواع السبب :

١ - سبب الأمرين من تخفيف السبب إلى  
ثلاثة أنواع :

أ - السبب الحقيقي وهو سبب ليس به معنى  
العلة وذلك بأن تكون العلة غير مصابة إلى  
السبب بأن تكون العلة فعلا اختياريا فلا  
يضاف الحكم إليه مثله أن القائل على ما  
الصرقة لا يصبر ، ولا يشرك في العتمة لذلك  
على حصص في دار الحرب لأنه توسط بين  
السبب والحكم علة هي فعل فاعل مختار وهو  
القائل في المخازي فيقطع هذا العلة بسبب الحكم  
إلى السبب .

ب - سبب فيه معنى العلة وهو ما توسط بينه  
وسبب الحكم علة وكانت العلة مضمة إلى  
السبب كقوله الذابة ثوباء ، هذه علة لحلاكه وهذه

أسوة على وجوب صوم رمضان في قوله تعالى  
(ومن شهد منكم شهرا فله منه) (٢)

#### الأنواع ذات الصلة

##### ١ - الشرط .

٢ - الشرط وصف يترجم من انشاء انشاء الحكم  
ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولا يستلزمه  
ومثاله الخوف شرط لوجوب الزكاة فعدمه  
يستلزم عدم وجوب ، ووجوده دون وجود السبب  
الذي هو انشاء لا يستلزم وجوب الزكاة ،  
والقنطرة على التسليم شرط في صبح سبع  
فعدمها يستلزم عدم صحتها (٣)

والفرق بين الشرط والسبب أن الأول يتعلق  
بوجوده وحيد الحكم

##### ب - العلة :

٣ - العلة هي ما يضاف إليه وجوب الحكم . أي  
ثبوته - ابتداء

فالصواب فيها وبين السبب أن الحكم يثبت  
بالعلة بلا واسطة ، في حين لا يثبت الحكم  
بالسبب إلا بواسطة

ولذا احتقر عنه في التعريف بكلمة  
(المشاهدة) كما عرفت لأن السبب له تأثير

(١) كتب الأصول ١ ، ١٧ ، شرح المصروع عن الأصول

(٢) (الزكاة) ص ٣٥٦

(٣) سورة البقرة ١٨٥

(٤) كتب الأصول ١٧٧ / ٤ ، ولقد تعد المعقول ص ٧

الحساب هو السبب سواء وجد لحول بني هو شرط وجوب التركة أم لم يوجد  
وسريديون بهذا السبب من المحسن إلى المصنف  
الحكم إله وبقائليه يطلعون وتشرط فتقولون  
منك الحساب من وحول شرط  
د. الطبع والسبب بهذا الاصطلاح يكون  
بمعنى لغة التشريع والنص التشريعي هي  
منس الامارات المظهرة فثبت السبب من  
هذا الوجه (١)

قال الشركشي: لغة تشريعية هي المجموع  
مركب من نصي واشترط واصد المانع ووجود  
الأهل والمحل (٢)



الغلة مصافحة إلى سواءها وهو السبب فيضاف  
انحكم إلى السبب فتجب الكية بسوى الدابة  
ح. سبب مجاري كالصبيح الداله على تعليق  
الاصطلاح أو فساد فائده من وقوع محقق عنه  
الحساب عجزية لما عرفت عهدها من الجزاء وهو  
وقوع الطلاق أو تزوج ستم. ولم يدر أسباب  
مقتله إذ ربما لا تعضي إلى الجراء بل لا يقع  
المحل عليه ويعلق على هذا النوع من السبب  
(سبب له شبهة بطله) (٣)

ما يطلق عليه اسم السبب

٥ - بطس الفقهاء السبب على أربعة أوجه  
أ في مبادئ بشره يقال إذا جازع الشروع  
الشردى فيه صاحب سبب والردى صاحب منه  
فإن الحلائل حصص بالردية تكن عند وجود  
السبب

ب - لغة المادة كناية لرمي سبب للشخص من  
حيث ربه منه. للغة فاسوت لم يحصل بمجرد  
الرمي بل متوسطه وتنبه ما لا يحصل المحرم  
إلا به

ج - ذات الصلة بدون شرطها كقصورهم  
تكملة نجب بالجميع دون الجنس، فأنهم هو  
السبب سواء وجد الحديث أم لم يوجد  
(وكيفهم سرك العتب بالخرن في هذا)

### القبيلة

٣- 'الغداة' ولد الولد ذكراً كان أو أنثى<sup>(١)</sup>

### المعقب

٤- عقب الرجل ولده الذكور والإناث، وولد  
بنيه من الذكور والإناث، إلا أنهم لا يسمون  
عقباً إلا بعد وفاته<sup>(٢)</sup>

### الذرية

٥- الذرية أصهار الصغار من الأولاد مهما نزلوا،  
ويقع على الصغار والكبار معاً في التعريف<sup>(٣)</sup>  
والمقصود في دخول أولاد أئمتنا في الذرية  
علافاً<sup>(٤)</sup> ونقص ذلك يظهر في (بردة)  
(وولد) و(عقب)

### الحكم الإجمالي

٦- دخول السبط في الوقف على قوم ولولادهم  
وسلمهم  
٧- إذا وقف على قوم ولولادهم أو عاقبتهم أو  
سلمهم دخل في الوقف أولاد البيوت بعير  
حلال

## سبط

### التعريف

١- السبط يطلق في اللغة على ولد الابن  
والابنة ويكثر ما يستعمل السبط في ولد  
الابنة، ومنه قيل للحسن والحسين سبط  
رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>  
وفي الاصطلاح يطلق عند الشافعية على  
ولد البنت<sup>(٢)</sup> وعند المالكية يطلق على ولد  
الابن والبنت<sup>(٣)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة

#### الحفيد

٢- الحفيد له ولد الولد<sup>(٤)</sup> ويستعمل  
أشاعبه هذا اللفظ بنفس معنى العمري<sup>(٥)</sup>  
أما حسيبة يدفع لقب الحفيد عندهم عن  
ولد الابن والبنت<sup>(٦)</sup> (ر' حفيد)

(١) تنج المروم والمجمع الوسيط مادة (سبط) والمروم في

اللغة من ٢٢٤

(٢) القليوبي ٢٤٢/٢

(٣) مطالب ذوي النسي ٢٢٢/١

(٤) للمعجم الوسيط

(٥) القليوبي ٢٢٢/٢

(٦) الإيضاح ٨٢/٢، ومطالب ذوي النسي ٢٢٢/٢

(١) لسان العرب مادة (ولد)، والقليوبي ٢٤٢/٢، والقليوبي

٢٠٠/١٠

(٢) المروم في اللغة من ٢٢٢

(٣) المروم في حروب المروم

(٤) من ٢٢٢/٢، والإيضاح ٨٢/٢



فيس رعدة ولدك، وابست ولدك، قما بدته  
ابست يكونه وبه ولدك حقيقة<sup>(١)</sup>

مواضع البحث

٨. للصبط أحكام متعددة معصك لتفري مفاها  
من كتب الفقه، ومن ذلك الإرث والوصية  
والكاح والحضانة والمعة والديان، ونظر  
كذلك مصطلحات (ابن الأثر، وابن البت،  
وغيرهم)

## سبق الحدث

التعريف

١ - السبق مصدر سبق وهو الذي تقدمه في

الحرى وفي كل شيء

والحدث من حيث السبق حدثنا الذي يحد  
وتعدي بالأب فبقا، أحدث، وأحدث  
الإنسان إحداثاً والأسم أحدث، ويعنى  
على إحداثه - ناقصة مظهره، وعلى الحادث  
الذكر الذي يسببه مظهره ولا معروف في  
السنة<sup>(٢)</sup>

وسبق الحدث في الاصطلاح خروج شيء

مطرد مظهره من بدن المصلي (من غير قصد)  
في أثناء الصلاة<sup>(٣)</sup>

الحكم التكليفي

٢ - لا خلاف بين العلماء في أن الصلاة

سبع

نظر أقامه

سبق

نظر سبق



(١) لسان العرب والمصباح - ج ١

(٢) جامع المحتاج ١ - ٢٢٠

(٣) ابن علقم ٢/ ٢١٧



من غيرها بشئ، لأن محاسبة السليبيين أعظم،  
ولأن الأثر إنشأ ورد في الخارج من غير الصبي  
فلا يلحق به ما ليس في محله <sup>(١)</sup>

شروط البتة عند من يقول به

شروط في جواز استاء

٤ - أ - كون السبي بعينه قصد منه، فلا يجوز  
إنشاء إذا أحدث عمداً، لأن جوار البتة ثبت  
معدولاً به عن القيس، كمنع والإجماع، فلا  
يلحق به إلا ما كان في معنى الضرر،  
وللجمع عليه، وحدث العمد ليس كالحدث  
الذي يسبق لأنه لما سئل عن الإنسان، فوجد  
ماتع من أئمة، لأخى في طرح، ولا طرح في  
الحدث العمد، ولأن الإنسان يحتاج من الله  
في الجمع والأعيد لإحراز المصلحة، فطر الشرع  
له بعد راقته مبداه هذه المصلحة من الموات  
عليه، وهو مسمى للخطر، خصوصاً أحدث من  
غير قصد منه، وبغير إخبارا بخلاف حدث  
العمد، لأن جملة الحدث في الصلاة جاز،  
فلا يستحق التحريم

ب - ألا يأتي بعد حدث بعد خلاف للصلاة أو  
لم يكن له حدث، إلا ما لا بد منه، فيجب عليه  
تقليل الأعمال وتغريب المكان بحسب الإمكان،  
ولا يتركه إلا ما يحتاج إليه في تجهيز الماء

ومشي الله به قال، يسبى نحس مع  
رسول الله ﷺ سبي إذ مضى ونحن نعلم ثم  
الليل ورأسه يتطر، فبصلي له الصلاة ثم قال  
«إني ذكروا في كنه جنب حين قدمت إلى  
الصلاة، لم أقبل، حتى وحدتكم في بطنه  
ورأسه» أو كان على مثل ذلك عليه لم يصرف  
حتى يبرح من حاجته أو غيبته، ثم يعود إلى  
صلاة <sup>(٢)</sup>

ولأنه قد شرط الصلاة - وهو المظهره عن  
الحدث - في تسالها على وجه لا يعود إلا بعد  
ومر طويل وعمل كثير، فحدث صلاة، كي لو  
سبح بحسب يحتاج في إزالتها إلى مثل ذلك  
فإنه كمنع عودته، ولم يجد المصلحة ولا المصلحة  
منه، أو لعمد لحدث، أو انقضت هذه المنع  
على الخس، وقد في أثناء الصلاة <sup>(٣)</sup>

وفي رواية فتحرى عن أحمد - إن كان أحدث  
من السبى بدأ الصلاة ولا يسي، أما كان

(١) لم يتركه - من المقتضى ومكانه في القيس للمخرج  
حي صلب صلب إلى دخول الحدث في طهر، وهو  
مرفوعاً وحصل القيس المخرج عند الرجل في بطنه وإن كان  
القيس (در)

(٢) حدث بذكره إن كنت حياً، ثم بعد ذلك  
طالجه وتكلم بهي بعد طرده على غير وجهه  
كلام، قد تكلم بالجمع (٦٨٩) ط القيس

(٣) القيس (٦٨٩)، من المصنف (١٨٧)، جله المصنف  
١١/٢٢، رويته القيس (٦٧)، وروى المصنف



وسبحه . فإن تكلم بعد الحديث بلا حاجة إليه .  
لو صحبت لو أحدث حديثاً منو عينا ، أو لكل أر  
شرب فلا يبي ، لأن هذه الأفعال مادية للصلاة  
في الأصل فلا يفسد للمالي بضروره <sup>(١)</sup>

جود بعد التطهر إلى الصلاة .

٦- إن كان الفصل مفرداً فصرف ووضاً فهو  
بالجهد إن شاء . صلاته في الوضوء الذي يوضأ  
فيه ، وإن شاء عاد إلى الوضوء الذي انتفع  
بالصلاة فيه ، لأنه إذا أتم الصلاة حيث هو بعد  
سلمت صلاته عن الحركة الكثيرة بكنهه صلى  
صلاً وحده في مكانين وإن عاد إلى الصلاة  
فقد أدى مع الصلاة في مكان واحد ولكن مع  
ورقاً مثلي فاستوى لو جهاد يتعبر

وفى بعض جعفره يصح في الوضوء الذي  
توضأ فيه من غير خيار ، وهو المقبول له اسم  
تلقاه في وإن كان نفسياً فاصرف ووضاً ،  
فإن م يفرغ بسمائه من الصلاة فعليه أن يعده ،  
لأنه في حكم نفسي ، ولو لم يمه وأتم بنية  
صلاته في مكان م صح صلاته . لأنه إن صلى  
مقديراً بزمانه م يصح لا يعلم شرط الاقتداء ،  
وهو محلا لينة ، وإن صلى في مكانه مفرد  
فصحت صلاته ، لأن الانفراد في حال وجوب  
الأبعد ، بعد صلاته ، لأن بين الصلاتين

عابراه . ولقد ترك ما كان عب وهو الصلاة  
منشدياً ، وإن أدى وهو الصلاة مفرداً لا يوجد له  
ابتداء غير به ، وهو بعض الصلاة ، لأنه صار  
مستقلاً عما كان فيه من هذا ، فيطل وإن كان  
إماماً يستحلف ثم يوضأ ويصلى على صلاته <sup>(٢)</sup>

هذا كنه في حديث الرضا عليه (عليه السلام) من غير  
ضرورة . أم أخذت الشكوك كسلس البول فلا  
يضر (و حديث) . (و حديث)

٧- كنه ، سوى الحديث من لأسف النافعة  
للمصلاة . إن صارت أطول الصلاة قطعاً ، إن  
كان مختاراً ، لو طرأ بغير اختيار إذا سبب إليه  
نفسه . كمن مسح حمله بالخطبة مثلاً في  
الصلاة ، أو عمل الصلاة وهو يدافع الحديث وهو  
يعلم أنه لا يضره عن التماس إلى انتهائها أنه  
ب . طرأ ناقص للصلاة لا يضره ولا ينقصه  
كمن تنكشت عورته مسرفاً في الحال ، أو  
ولب عليه حصة بهتة فنهضها في الحال ، أو  
في النوم الذي وقع عليه الحبل في الحال  
صلاته صحيحة <sup>(٣)</sup>

( صلاة ، نجاسة )



(١) جامع الصالح ٢٢٦/١

(٢) مجلة البيان ١٠/٢

(٣) جامع الصالح ٢٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ ، المبرور ١٦٩/١

الأنفاذ ذات الصلة :

أ- الرهينة -

٢- الرهينة واحدة الرهائن ، وهي كل ما احتسب شيء ، والسبي والرهينة كلاهما محتسبان إلا أن السبي يتعين أن يكون إنساناً وهو محتسب بذاته ، أما الرهينة فله غير ذلك فله بالترام . ( ر . أسرى ف ٣ )

سبي

التعريف

١- السبي والسبياء لغة : الأسرى . يقال سبى العدو ورميه سبياً وميأه إذ أسره ، فهو سبي . منى وردن صيل للذكر والأنثى سبي وسبيته رميه ، والنسبة سبياً ، وللقلام سبي وسبي .<sup>(١)</sup>

ب- المحتبس :

٣- المحتبس عند المحلية ، والمحتوص . المحتوص عن النجاسة حيث يشاء ، فالمحتبس أهم من السبي ( ر : أسرى ف ٤ ) .

تعظيم التكليفي .

٤- السبي مشروع لقول الله تعالى . فإذا قمتم لدين فقتلوا فقتلوا السبي حتى إذا كتمتموهم فقتلوا السبي<sup>(٢)</sup> وقد سبي النبي ﷺ وحسم السبي بين المعاهدين كسبي بني المصطلق وهوازن<sup>(٣)</sup>

وسبي الصدفة من يده ، كما فعل أبو بكر

لما سبوا ، ففتحها ، في الغالب يحصون السبي بالنساء والأطفال ، والأسرى بالرجال . ففي الأحكام السلطانية : الصفحة تشمل على أقسام أسرى ، سبي ، وأرضين ، والموثق ، فلما أسرى فهم الرجال ، مقابلون من الكفار إذا غنم المسلمون بهم أحياء ، ولما السبي فهم النساء والأطفال<sup>(٤)</sup> وفي مني المحتاج المولد بالسبي . النساء والولدان .<sup>(٥)</sup>

(١) سبي ١/٤

(٢) حديث من سبي النبي ﷺ بني المصطلق وهوازن ، ذكره سيده أبي المصطلق المخرج البخاري ( الفتح ١٩/٧ ) . ط السابعة ، من حديث أبي سعيد الخدري ، وحدثه عنه طهري المخرج البخاري كذلك ( الفتح ٨ ، ٢٩ - ٢٢ ط السابعة ، من حديث مروان وسور بن هرم

(١) لسان العرب والمصباح وغير  
(٢) الأحكام السلطانية بتاريخ من ١٢٣١ ، ١٢٤٠ ، والأحكام السلطانية لأبي يحيى من ١٤٤٦ ، ١٤٤٣ ، والفتاوى ١٩/٢  
(٣) مني المحتاج ١/٤ ١٢٧

القتال وهذا في محله وبظرفه في (جهاد ٢٤/١)

وإن اعتد المسلمون الفنائم فإن من يوجد فيها من النساء والأطفال يعتبر سبياً<sup>(١)</sup>

### التقري: التزول على حكم رجل

١- لو حاصر مسلمون حصناً يمتنعون وطالب أهل حصن الرسول عن حكم فلاك وليرضو حكم أحد المسلمين منهم، فله الحكم سبي سائرهم وتزويجهم<sup>(٢)</sup>

وقد ورد أن من يربطه لا حاكمهم رسول الله ﷺ حب وعشرين شاة يزولوا على حكم سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه، معكم سعد بن قنقل رجائهم ونقب أسرارهم ونسب نساءهم وتزويجهم، فقال رسول الله ﷺ أخذ حكمكم بها حكم ثلاث<sup>(٣)</sup>

ويظهر نصيب ذلك لـ (جهاد ٢٤/١)

### الثالث: الرقة

٧- يرى جمهور الفقهاء - أن الذكبة وإن شاء

رضي الله تعالى عنه حين أسروا نساء بني حبيشة وذرأهم - وسبي علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بني بجية

وكذا السبي موجوداً قبل الإسلام، فبذلك الإسلام بشرط، وخاصة بحالة الحرب وتدورها على ما سيأتي في أسياها

### أسباب السبي

#### الأول: القتال

٥- شرع القتال في سبيل الله تعالى لإعلاء دين الحق وكسر شوكة الأعداء ولأصل أن من لم يشارك في القتال فلا يسل، وبدئت ببيع النخس من النساء والأطفال ولأنهم من العجوة الذين لا يشركون في قتال سبي النبي ﷺ عن أهل النساء والعبيد<sup>(٤)</sup> قال ﷺ ولا يفتنوا قبيحاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة<sup>(٥)</sup>

ويستثنى من هذه حوزة قتل من ينسأ - في القتل من النساء وأنصبيلاً أو يجر من على

(١) المهذب ١/٢٤٦، (الحاشية ١٣٨/٨) وأخرج لأبي يوسف ٢/٢٢٢

(٢) حديث: سبي من قتل المسلمة والعبيدة حرمة ألبا، (الفتح ١/١٤٥ - ط السنية) ومستم ١٢١/١٢١ ح الحاشية: عن حديث ابن عمر

(٣) حديث: ولا تفتنوا نيكاً فانياً ولا طفلاً ولا امرأة (المرجعة أبو داود ٢٣٨٩، تحقيق عمر بن عبد الوهيد، من حديث: أنس بن مالك، في مناهج حسن تدبر)

(٤) تيدائع ١/٢٧٢، والموسم ٢/١٢٦، ١٢٤، تأسيس الفتاوى، ١٩٠-١٩١، والموسم ٣٧٢/٢٨ (٥) تيدائع ٢/٢٨٨، والموسم ٢/١٢٥، والموسم ٢٨٠-٢٨١ (٦) حديث: أخذ حكمكم بها حكم ثلاث (المرجعة أبو داود ٢٣٨٩، تحقيق عمر بن عبد الوهيد، من حديث: أنس بن مالك، في مناهج حسن تدبر)

٩ - أما حرية الفرد من رده بعد دة أبوه فإنه  
 محكوم بكفره، لأنه ولد بين أبيوين كافرين،  
 ويحوز ساقه حينئذ لأنه ليس بمرد، نص على  
 ذلك أحمد، وهو ظاهر كلام المحرقي وأبي بكر،  
 وهو قول للشافعية

وقال ابن قدامة: ويحتمل أن لا يجوز  
 إسرارهم، لأن أصلهم لا يجوز سقرهم،  
 لأنهم لا يقررون بدفع الجزية فلا يبررون  
 بالاسترقاق.

وعند الحنفية يسى من رده في دار الحرب أو  
 حتى أبواه بدار الحرب وهو معها، وقال المالكية  
 إذا قتل المرد في رده عليها سواء ولد من الردة  
 أو بعدها. <sup>(٦٩)</sup>

١٠ - وهي لرد أهل يله وجررت فيه أحكامهم  
 صارت حربية، فاد غلب المسلمون عليهم كان  
 لهم سبي سبيهم ودرايمهم وللقين ولغوا بعد  
 الردة، كما سى أبو بكر رضي الله تعالى عنه  
 دوازي من قوتد من العرب من بني حبيصة  
 وعبرهم، وكما سبي علي بن أبي طالب  
 رضي الله تعالى عنه بني بلججة موافقة  
 لأبي بكر، وعند عبد الحمية والحنابلة وأصحاب

والحنابلة: أن الردة إن استتبت ولم تب فإنها  
 تقتل، <sup>(٧٠)</sup> وروي أن امرأة غلبت لها أم رومان  
 ارتدت من الإسلام، فبلغ أمرها حتى <sup>(٧١)</sup> ففكر  
 أن يتأب ذن تات، ولا نسبه <sup>(٧٢)</sup> ولا تب  
 شخص مكلف بذن هو المحز بالباطل، فيقتل  
 كالرجل

٨ - وعند الحنفية يحس إلى أن يكون إلا في  
 رواية من أبي حنيفة على ما سيلي  
 وروي من حل بن أبي طالب والمسلم وخلفه  
 وعمر بن عبد العزيز أن امرأة إذا ارتدت فإنها  
 تسي ولا تقتل، لأن أبا بكر رضي الله تعالى  
 عنه استرق ساء بني حنيفة ودرايم، وأعطى  
 عابا منهم امرأة لولدت له عند بني الحنفية،  
 وكان هذا بمقتضى من الصدقة، وهو رواية عن  
 أبي حنيفة في التوفيق، إنما استرق ولو كانت  
 في دار الإسلام، قيل لو أنفي هذه الرواية  
 لا مانع به فيس كانت ذن روج حمي لوصولها  
 للفرقة بالرفه

وعند الحنفية - غير رواية أبي حنيفة -  
 لا تسي المرأة إلا إذا لحقت بدار الحرب بعد  
 ارتدادها، حينئذ يجوز سبها <sup>(٧٣)</sup>

٦٩ - والشمس ٢/٤٠٠، والفتاوى الحنفية ٢/٣٧٦،  
 والهدى ٢/٢٢٣، ٢/٢٢٤، جازي ١/١٢٢،  
 (٦٩) ابن قدامة ٢/٢٠٦، والبدائع ٢/١٢٤ - ١٢٥،  
 والهدى ١/١٦٨، والفتاوى ١/١٢٨، والأحكام المشقة  
 للهدى ١/١٦٨

٧٠ - حديثه في التوفيق للحاكم، ومعه قوله: أخرجه  
 مسند طحاوي ١/١٨، ١/١٩، ط دار الفلاس من حديث  
 جابر بن عبد الله ومعه (رسالة في حجر في الشمس  
 الجهر ١/١٨) - ط شركة طباعة الخفية،  
 (٧١) حنبلية ابن عاصم ٢/٢٣، والبدائع ٢/١٢٩، ٢/١٣٠

## انكسوف في السبي

١١ - ينظر السبي - انباء - سبدي في من  
يقتلهم ، لأجل في أسرى انما أن الإمام  
قد فيها ما هو صالح بمقتضى من قتل أو م  
أولئك لو استمر في ، إلا أن السبي بخلاف في  
بعض أحكامه عن لأمر من الرجال للأنس  
ويان قلت فيها بل

## ١ - حكم قتلهم

١٣ - الفاسي الساء والبيان فلا يجوز قتلهم ،  
أنه لا يجوز قتلهم ساء الجناء فلا يجوز قتلهم  
بعدم السبي وقد قال النبي ﷺ " لا تقتلوا امرأة  
ولا وليها " وروى أنه عليه الصلاة والسلام  
رأى في بعض عروضة امرأة مضمومة فذكر ذلك ،  
قال ﷺ " هاهنا ، رد فقتل نسك " ونسب  
من قتل نسك ، القصيد " ، ولا يزال  
يقتل من أهل القتل ولا يقتل ، وهذا محرم في  
جميع السبي عند أهل السنة والجماعة والحادثة وهو  
حكم عند السبي إن قتل السبي أهل كشيء ،  
وفي الحديث - حرمه خلاف

من المالكة ، وإنه في الشافعية والمالكية - غير  
نصح لا تمس سائرهم ولا ذريتهم " ١١

## الرابع - خص المهد

١١ - هل يذهب أسرى على أنفسهم من  
المهد ، وإن عطفوا المهد قتلهم لأعداء أسرى  
رجائهم ، أما سائرهم وذريتهم فلا بأس ولا  
لأنهم ، سقط بعض المهد ، وهذا عند الحنفية  
باحسانه ، وهو الأصح عند المالكية وأنه  
من المالكية .

وعند المالكية غير نصح ومقابل الأصح عند  
الشافعية ، ينظر عهد جميع رئيس النساء  
والمررب ، قال مالك في هذا الذي حدثت به  
سيرة في سيرة أبي بكر رضي الله تعالى عنه  
في لندن ، في الحرب ، سائرهم أبو بكر  
سيرة الناصر في الساء والقصد وجوب  
القتال في أسرى قتلهم في غير هذه بعض  
ذلك ، في أسرى أسرى ، عوهم من  
الفرق ، ودهم إلى عشارجه وإلى الحرب

١١ - أحاديثه من عند بعض المهد بونه  
بسيرة في سيرة

ويظهر بعضه - ذلك في رأي السبي

١١ - سبي الحجاج في ١٥٩٠ وكتاب الفتح  
١٥٥٠ ومع الفيل ١٥٦٠  
١ - سبي ، خطوهم " ولا وليها ، حتى تجزى لها " .  
١ - حجة من من الساء والصباء فدم عروجه  
٥٠٠

٣١ - أحكام المنطوية ٣٥٠ ، وكسب الخلف ١٣

١١ - سبي أسرى ٣٦٦ - وسيرة أبي يوسف ٦٧  
والدموي ٥٠٠ - وروى ٣٩١/٢ ، ومن ٣٨٠  
والأحكام المنطوية للقرطبي ٥٢

١١ - أسرى حجة بس ٢٦٦ - وأحكام الجاهل الخلف

## ب - المفاداة

١٥ - جاء في الشعر المنصور من كتب الحمصية - لا يصافي بساء وصبيان إلا لصروده، لأن الصبيان يلغنون فيقاتلون والنساء يلدن فيكثر سبل الكفار، فكثر قال ابن عديم: نعر النع صبي إذا كان الجسد مالا وإلا لقد جورا، ومع أسرهم فداء لأسراهم، مع أنهم ياد دميوا إلى دلوهم يفتشون<sup>(١)</sup>

وصال محمد بن الحسين، الصبيان من لشركهم إذا سبر ومعهم الأياد والأمهات فلا يأس بالمفاداة بهم، ولما إذا سبي الصبي رجلاه، أو خرج إلى حلو الإسلام فلا يجوز لمفاداة به بعد ذلك، وكذلك إن سمعت العينة في دار الحرب فوقع في سهم رجل أو بيعت الخنثى، فقد حصر الصبي بحكمها له بالإسلام نعمائى نعر ملكه فيه بالنسب أو الشراء.

ثم في الفداء يشترط ذهب أهل العسكر، ولو أبا ذلك ليس للأمير أن يمداهم<sup>(٢)</sup>

١٦ - وأجاز للملكية الفداء مطلقا سواء أكان مالا أم بأسرى. فأن كان الفداء مالا يأخذه الإمام من الكفاية ويضمه للخزينة ولا حصل الفداء برد الأسرى فبحسب القسبر الذي يملك به الأسرى من عندهم عن الحمصية<sup>(٣)</sup>.

١٤ - والحكم بعدم قتل النساء والصبيان مقيد بما إذا لم يشركوا في القتال فإن كانوا قد اشتركوا في القتال، وحملوا السلاح وقاتلوا، حار قتالهم بعد السبي. وقد قتل النبي ﷺ يوم فريضة امرأة ألفب ورحل علي حلاله بن سويد<sup>(٤)</sup>. وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قتل النبي ﷺ بأمرأة مفتولة يوم حندى فقال من قتل ودم؟ قال رجل: أنا يا رسول الله. قال: ولم؟ قال: نازعني سبي قال: فسكب<sup>(٥)</sup>.

لكن لال الحمصية لا يقتل الصبي ولو شارك في القتال لأنه يس من أهل العنوبة، إلا إذا كان ملكا فإنه يجوز قتله، لأن في قتل الحدث كسر شوكة الأعداء، كما يجوز عند المختص قتل طرقة إذا كانت ملكة ونوم تقتل<sup>(٦)</sup>

(١) حديث يقتل النبي ﷺ يوم فريضة امرأة قتله، أخرجه علي حلاله بن سويد، أخرجه ابن إسحاق في سيرته قال السيرة للذهبي لا يكره ٢٤٦/٣ - ثم جاء بإبياه فقرأت للأمرى

(٢) حديث ابن عباس: أمر النبي ﷺ بأمرأة مفتولة يوم حندى، أخرجه أحمد ٢٥٩/٦، طه طبرستان، والطبري في العسكر ٣٨٨/١٩، ط ووتر الأرباب الصراية، والمفظ للطبراني، وأوردته المحشمي في المصنف ٣٩٦/٥، ط القسري، وقال في إسناده: أخرج من أركانه وهو مشهور

(٣) البهاغ ١٠١/٢، ١١٩، وحظ ابن عديم ٢٥٥/٣.

٢٢٩، وصوابه الإكتيل ١٠١/٢، ٢٥٥، والأحكام

السلطنة للذهبي ٣٧٤/١، ونسب المظلب ١٩٢/٤

(١) ابن عديم ٢٢٠/٣

(٢) القسري المختص ٢٠١/٢ - ٢٠٢

(٣) القسري ١٨٤/٢

الصبيان معاً أحد لا يفرض بهم، وذلك لأن  
النسبي يصير مسلماً بالإسلام سائياً فلا يجوز دمه  
من المشركين، وإن كان النسبي غير محكوم  
بإسلامه فلا يفي سبي مع أبويه لا يجوز لذاته  
بها، وهل يجوز فداؤه بمسلم؟ يجمل وجهه -  
وفي الأحكام السلطانية لأبي بكر - وإن لم يجز  
الفداء لأن حكمهم ثابت في السبي ثم تجوز  
فدائهم عليه، ولأن من أصل أنه لا يجوز بيع  
النسبي من أهل الذمة، فالفداء كذلك لأنه  
معارضة

وإذا فادى لإمام بالأسارى عوضاً فنعلم من  
من سهم المصالح<sup>(١)</sup>.

جاء الحق

١٩ - احتسب الفقهاء في حكم نكاح أنسي  
من النساء والصبيان، بمقتضى إجماعه وهو ما جاء  
في أعقاب كتب المالكية والشافعية والحنابلة  
في شرح خليل من كتب المالكية كالدروري  
وعبره أنه ليس للإمام في النساء والفراري إلا  
الاسترقاق أو الفداء، لكن قال ابن جرير: وأما  
النساء والصبيان فيحرم الإمام بيعهم من غير  
والفداء والاسترقاق، ومثل ذلك جاء في حاشية  
الدروري على كفاية الطالب الرباني<sup>(٢)</sup>.

١٧ - والأصل عند الشافعية عس ما جاء في  
مقتضى احتساج أن الإمام غير هير في السبي،  
ويعين الرق فيهم بمجرد السبي وبذلك يفتح  
الفداء

لكن قال الشافعي في الأحكام السلطانية  
إن فادى أنسي على مال حر، لأن هذا الفداء  
يرجع ويكون مال عدائهم معصوم مكاتبهم،  
ولا يلزم استعطاف مومن العائمين، وإن أراد أن  
يفادى بهم عن أسرى المسلمين في أهلي قريتهم  
عوضاً للعائمين عنهم من سهم المصالح<sup>(٣)</sup>.

١٨ - وأصل ذلك عند الحنابلة أن النساء  
والصبيان يهرون وقيف بمجرد سبيهم، قال  
أبي قدامة: النساء والصبغيات يهرون وقيفاً  
بالسبي، ثم قال: روى أحمد من فداء النساء  
بالمثل لأن في ضمانهن مريضاً من الإسلام  
لثقاتهن عند المسلمين، وجوز أن يفادى من  
لأسارى المسلمين، لأن النبي ﷺ (وإني ياترأه  
بقبي أحمداً من مله من لأكرع<sup>(٤)</sup>) ولأن في  
ذلك استفادة مسلم متعاض إسلامه فاحتمل  
تغيرت ما يرجع من إسلامه المقتوب، ولا يلزم  
من ذلك احتمال فواتها لتحصيل المال، فإد

١٦ - سبي المحتاج ١٦٨/١، والأحكام السلطانية  
للشافعي، ٢٢١.

(٢) - حديث: «أنه ﷺ يبي يشاركه في أسلمة من مله من  
الأكبر»، أخرجه مسلم (١٦٨/٢)، ١٦٨/٢، ١٦٨/٢، من  
حديث مسلم من الأكبر.

١٧ - انظر: ٣٧٧، ٣٧٧، ٣٧٧/٢، والأحكام السلطانية لأبي  
يعني، ١٢٩/٢.  
(١٩) - ابن حزم، ٢٢٩/٢، ونسوق، ١٢٩/٢، وظلوتين -

فله بكل تسكين من فرائض<sup>٦٦</sup> فردوا إلى  
النس بناءه وساءه فيه فردوا<sup>٦٧</sup>

وفي كتب أخباره كذلك ما يفيد عدم جواز  
المس عن النساء والحيات مثل من قد حصة  
الإعدام لا يملك من على الدرية إذه سبوا، ومن  
سبي فإنه يصبر ريقا نفس السبي وصل ذلك في  
غيره من الكتب

لكن قال أبو علي، وإن أراد الإعدام من على  
السبي لم يجز إلا باستطاعة عروس العائدين بالعمو  
عنه أو بياك يوصيهم من سهم الفصالح، ومن  
لمنع من العائدين عن ترك حقه لم يجز<sup>٦٨</sup>

## ٥ - لاموافق

٢٠ إذا سبي نسائه بالصبيان صرنا رقيق  
نفس السبي ثم يحول إلى القبية وخبايته،  
وتذهب المالكة والخدمة ومن أن الإصام في السبي  
ما يجبر من الفاتاة أو الأسرى فيعرف ذلك

(٦٦) نفراضي جمع فريضة، وهو الميراث اليهودي الزكاة،  
وسبي فريضة أنه من واجب من ربه أن يكون، ثم أصبح  
له من شيء البهي فريضة في غير الزكاة مبالغة لأن  
الآية ٢٣-٢٤ من سورة البقرة

(٦٧) حديث وأما ما كان في يدي عبد القبط يهوديكم  
أخرج في بعض في شجرة ثم في سيرة النزه لأن كتب  
٢٠٢-٦٩-٦٨ ثم ذكر إحصاء الفرائض ثم يرد إلى

سب  
(٦٨) المعروفة ١٨١٠ في كتاب الفصالح ٥١٢، والأحكام  
السلطانية لأبي حنيفة ٢٤٤

وفي كتب الشافعية ثم ساء التكهار وصيانه  
إذا أسروا وفوا، وأنه لا يجوز قتلهم أو نفي  
عنيهم<sup>(٦٩)</sup> لكن قال الشافعي إذا لزم الإصام  
من عنيهم لم يجز إلا باستطاعة عروس العائدين  
عنهم، إما بالعمو من حقوقهم منهم، أو ما يملك  
يوصيهم منه، من كتب إلى عليهم نصيحة  
علمه جاز أن يوصيهم من سهم الفصالح، ومن  
كان لأمر شخص عاوض عنهم من مال نفسه  
ومن منع من العائدين من يتنزل من إيجارا  
حتى يرضى، وخلاف ذلك حكم الأسرى  
فيهم لا يلزمه سفاهة عروس العائدين لأن قول  
الرحمان مباح وقت السبي مخطو، وهذا السبي  
مالا مبعوثا لا يسرقون منه إلا باستطاعة  
العموم<sup>(٧٠)</sup> وإن هو زن لا سبب وغيب الموتى  
يخبر من يطلب السبي<sup>(٧١)</sup>، وأتد وهو دها وقد  
فرو الاموال وقسم السبي مذكروه حرمة رصاه  
فهم من نس حبيبة وطيبون أن يرد عليهم  
سألهم ويأمنهم فقال سبي<sup>(٧٢)</sup>، أما ما كان  
في يدي عبد القبط يهوديكم، ورد في تحرير  
والأصنام كان عنيهم وبني غيرهم، فقلنا  
السبي<sup>(٧٣)</sup> وأما من قسك حقه من عبد السبي

= النفقة ١٥٠ مشرور كتاب الفريضة وحاشية  
العبد ١٠٧

(٦٩) مكي، المحتاج ١ ٢٢٧، ٢٢٨، راجعة المحتاج ١٥٨،  
واسم القبط ١٩٣

(٧٠) الأحكام السلطانية ١٥١، ١٢٥، والهدى ٢٣١/٢



ورسول الله ﷺ يقول: من فرق بين الوالدة وولده فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة<sup>(١)</sup> وقد جرى لشيء مما ذكرناه في السبي مثال من شأنه يصل مدافع ولده فامر بالفرار<sup>(٢)</sup> وقد دعا به<sup>(٣)</sup> وفي المصروع نقصين من حيث شمول الضربين لعدم الام من ذوي الأرحام، أولاً، وهل يخص النصرين كوكب الولد أم يرا لو شمل ذلك حالة الكو أيضاً

ويظهر هذا التفصيل في (سبع مني عنه) (١٠١) وأرى (٣٩)

### أثر السبي في حكم الإسلام للسبي

٢٣- ه سبي من لم يبلغ من أولاد الكفار صائر رقيق على ما تقدم، أما الحكم بالإسلام للصغير المسلمي فله ثلاثة أحوال الأولى أن يسي صغرًا عن أبويه فله به بصر مسلمي، لأن المسلمين إسي يشت به به<sup>(١)</sup>، ولله المصطفى تحبب لأبويه لا يعضد عنه ولا يخرج به

المحول أو ما تنصرف منهم كما تنصرف في الرقيق كرهذالة أهال<sup>(٢)</sup>

### التصرف في السبي بالبيع وغيره

٢٤- السبي يعتبر من انصائهم والإمام شعري في التصرف فيه على ما سببنا من حوار لمن لو انقذه أو الاسترقاق على اختلاف الذي سبب. والسبي بعد القسمة يكون مذك في البيع في ماله يجوز له التصرف فيه بالبيع وغيره إما قبل القسمة فالجوز في ذلك للإمام، وإمام موطأ به التصرف بما به الأصل للعلماء<sup>(٣)</sup> ويظهر مصطلح (عنه)

### التفرقة بين الأم وولدها المسبين

٢٥- يجوز تفرقة بين الأم وولدها المسبين في البيع لو في ماله المبيعة، ولا أصل به ما روي عن رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> ولأنه والله عن ودهاه<sup>(٢)</sup> والتفرقة بينهما حرة فكأن ميرا حرة، وروى أبو إسحق<sup>(٣)</sup> حال سمعت

(١) البصائر ١١٩/٧ وفي صحيح ٢٣٠/١٣ والظاهر في التسمية ٢٠٧-٢٠٨، وكذا في ١٨٤/٢، وفي صحيح ٢٢٨/٤، وفي ٢٢٨/٨، وفي ٢٢٨/٨

(٢) التمهيد ١٤٥/٨، ١٤٦/٨، ١٤٧/٨، ولا يخفى في ٢٦/٨، وفي صحيح ٢٤٩-٢٥٠

(٣) حديث الأثر والظاهر ولدها<sup>(١)</sup> نحو ما في الصحيح (٢/٩) في حرة الميراث (الظاهر) من حديث أبي بكر وصح إسناده بن حجر في الصحيح ١٥٠/٣ في شركة التعليل (الظاهر)

(١) حديث من يري بين الوالدة وولده فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة، أخرجه الألباني في صحيحه ٥٤٠/٣، في صحيحه وقال: صحيح حسن عريض

(٢) حديث من يري بين الوالدة وولده فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة، أخرجه الألباني في صحيحه ٥٤٠/٣، في صحيحه وقال: صحيح حسن عريض

(٣) عبد الله بن عبد الله، في صحيحه ٢٢٨/٤، وفي صحيحه ٢٢٨/٤، وفي صحيحه ٢٢٨/٤، وفي صحيحه ٢٢٨/٤

لويحيى بن عيسى، وهما معه وذلك السبي له  
لا يمنع إتيانه لأبيه بدليل ما لورد في ملكه  
من عبده وأخته الكافرين

وإن أسلم أحد الأوس فهو مسلم معاله  
لأن الإسلام أحد، فكان إحقاقه بالنسب متبها  
أولاً.

وعند المالكية هو على دين أبيه ولا مبرأ  
بإسلام أحد لوجوده<sup>(٢٤)</sup>

ويظهر تفصيله في بحث . (إسلام ٢٥٥)  
(٢٧٠/٤)

### أثر السبي في النكاح:

سبي المروءات من الكفار لا يخلو من ثلاثة  
أصول.

٢٤ - أحدها أن يسبي الزوجان معاً، فعند  
المالكية والشافعية يفسخ نكاحهما، وهو قول  
الثوري والليث وبني ثور، كما روي أبو سعيد  
الحضري رضي الله عنه قال وأصلوا سيبيع  
أوطس بن أبي أرواح فتزوجوا فأنزل هذه الآية  
(والحصنات من النساء إلا ما ملكت  
أيديكم)<sup>(٢٥)</sup> فحرم التزويجات إلا المملوكات

عن دارهما، ومصره إلى دار الإسلام أيضاً  
لسببه، لم يكن تابعاً له في دينه، وهو قول  
الحنفية والحنابلة ورواية لعل انتفية عن مالك،  
ومقابل ظاهر المذهب عند المالكية

وعند ابن القاسم من المالكية وهو ظاهر  
المذهب عند الشافعية أنه باق على كثره تبعاً  
لأبيه، ولا يفسخ سببي في الإسلام، لأن يد  
الصبي يد مالك فلا توجب إسلامه كيد  
للشري.

الثاني أن يسبي مع أحد أبويه، فعند جمهور  
الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - يعتبر كافراً  
تبعاً لأبيه أو أمه في الكفر، لأنه لم يفرّد عن أحد  
أبويه فلم يحكم بإسلامه ولقول النبي ﷺ أكل  
مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه  
أو يمجسانه<sup>(٢٦)</sup>

وعند الحنابلة يحكم بإسلامه، وبهذا قال  
الأوزاعي لقول النبي ﷺ أكل مولود يولد على  
الفطرة، الحديث، فمعه أنه لا يتبع  
أحدهما، لأن الحكم متى هو متين لا يشت  
بأحدهما، ولأنه يتبع ما به سعوا فبقي مع أحد  
أبويه تبعاً على ما هو أسلم أحد الأوس

الثالث أن يسبي مع أبويه فله يكون على  
دينهما لقول النبي ﷺ «أهلوا يهودانه وينصرانه

(٢٤) حديث ذكر مولود يولد على الفطرة أمهجه البصري  
(الفتح ١١٦/٢) ط نسخة من حديث أبي هريرة

(١) طبع ١٠٠٤/٢، والكتاب لابن عسقلان ١٩٧/١، ٤٦٨،  
الشمس ٢٠٠٥/١، والفتح ٢٤٠/٢، والفتح ٣٦٦/٨

(٢) سورة النساء ٢٤/٢٨ حديث أبي سعيد، بأسانيد صحيح  
لوطاس، أمهجه مسلم ١٠٨٠/٢، ط المطبع.

فكذلك يفهم وفهم حائلة إن الفرق بيني لا يمنع ببدء النكاح ولا ينقض المبدأ فيه كالعتق، وقوله تعالى ﴿وَالْحَصْنَاتُ مِنَ الْإِنسَانِ﴾ ملكات أيسر كنهم <sup>(١)</sup>، فزمت في مسيحا أبو حنيفة، وكانوا أخذوا النساء دون أزواجهن، وعصرم لأبيه مخصوص بالملوكة المروجة في دور الإسلام فيخص به محل الرأب بالقياس عليه <sup>(٢)</sup>

٢٥ - أنشأني أن يسمى أمراؤه وحدها بمنسج النكاح لا غلام عبد لعقبه، والأية دالة عليه، وكذلك ما رواه أبو سعيد الخدري وهو الحديث السبعين، وهما من الفصح وسبب عند جمهور الفقهاء هو السبي، أما عند الحنفية فهو اختلاف الفقهاء <sup>(٣)</sup>

٢٦ - المسائل أن يبين المرحل وحده عند جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية وأبي الخطاب من الحنابلة - بمصحح النكاح لا اختلاف الدرع عند الحنفية، والسبي عند غيرهم

وعند المالكية - غير أبي الخطاب - لا يمنع النكاح لأنه لا نص فيه، ولا المباشرة يقتضيه وقد سبي النبي ﷺ سبعين من مكمل يوم بدر فمن عني بعضهم وقد ينعقد <sup>(٤)</sup> ولم يحكم

السبي فدل على ارتفاع النكاح، قال الشافعي: سبي رسول الله ﷺ أو طائر وسى انصطقت وصف النبي، ولهم إلا نوطا حنن حتى يصح، ولا حائل حتى يحضر، ولم يمان عن دعت زوج ولا غيرها <sup>(٥)</sup> قال الشافعية: وإن كان الزوجان موكبين فبإحلال من فيه، والذي يقتضيه كسب الذهب إن لا يمنع نكاح، ٢٦ لم يحدث بالسبي روى، وتبها حديث الثعلب المذكور فلم ينصح النكاح كما لو نكح الملك جهبا بالبيع، فإن أمر إسحاق الشيرازي ومن أصحابه من قال: ينسخ النكاح، لأنه حدث سبي يوجب الإسرار في إراد صافق رفا كما أن المرأى يوجب اعداؤا صافق جدا <sup>(٦)</sup>

وعند الحنفية وأصحابها لا يمنع نكاحه بالسبي مع قال الحنفية: لعدم أحلاقه الدائمين، حسب البهزية هو تباين الدارين هو، السبي، لأن مصالح النكاح لا تحصل مع السبي حقيق وحكمها، لأن مصالحه لم تحصل بالاجتماع، والنسب مانع منه، أما السبي فإنه يقتضي ملك الرقبة وذلك لا يهائي النكاح ابتداء

١٥ حديث دلت على أن نوطا حتى ينسخ، والمعجمه بوزان ٩١١/٩٦، نقلي من كتب عبد الله بن حنبل في سبي الخدري وعنده غير حنبل في النكاح (١٩٩٠، مؤسسة لطباعة الحديث)

(٢٦) الفسوي، ٩٠٠/٥، ولهم ٢١١/٥

(١) سورة، ٩٢/٥

(٢) الأهم ٩١٣/٥، والذائع ٣٣٩/٥، ونقلي ٤٢٧

(٣) لا يفسر ١١٢/٥، وإليه الذائع ٣٣٩/٥، والذائع ٤٢٧

(٤) ٤٠، ولهم ٢١١/٥، ونقلي ٢٢٧/٥

(٥) حديث من النبي ﷺ مجوس في الكفار من غير

عليهم يصح انكحهم، ولأننا إذا حكم  
بفسخ النكاح في راسها مع الاستيلاء  
على حق حقه، فلأن لا يفسخ نكاحه مع عدم  
الاستيلاء، أولى<sup>(١)</sup> (و نكاح)

## سبكة

### الزواج بالنية

#### التعريف

١ - سبكة المصطبة من الذهب،  
وتجمع سبكات، ورأسها على كل ضفة  
متساوية من لحي معدن كان، ورأسها على  
أقراصه المكونة من الذهب وتكون متساوية،  
وهي مأخوذة من سبكت الذهب أو انعمه سكا  
من باب قتل يحد منه وحسنه من حقه<sup>(٢)</sup>

#### اللفظ باب الضمة

#### التر

٢ - من معني التبر في اللغة ما كان من الذهب  
غير مصروف، فإذا صرف دسابع فهو عين،  
ولا يقال تبر إلا لذهب وبعضهم يفرقه بعضه  
أبداً وقد يطلق التبر على غير الذهب والخضة

#### من المعاني

وعرفه القاموس بأنه اسم للذهب والفضة  
قبل صرفها، أو ذهب فقط، وهو تعريف  
أصح<sup>(٣)</sup>

«أخرج ابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٤/١ - في سبكة من  
حديث البراء بن عازب وأما ما في المصنف من  
حديث ابن عباس في سبكة لرواه ٣٧٤/٢ - فليس  
حزب جيد محض.

١ - في جميع المعاني

(٢) سورة القصص ٢٨

(٣) نظير المصنف ٢٧١/٢ - والمصنف ١٩٠/٢ - ١٩٢/٢

١ - والأحكام السلطانية لمراد، ١٩

(١) المصنف والمصنف ١٩٠/٢ (سبكة)

(٢) المصنف والمصنف ١٩٠/٢ (سبكة)

## مراتب الصاعدة

٣ - عرفه فانكته فإنه هو المزمع - الذي يوجد في حوائط الصاعدة ولا يدرى رتب

المتر مصطنع ( رتب الصاعدة ١ )  
( ١١٤ ١١٥ )

## الأحكام الخمسة بالسالك

أ - تركته في سبائك الذهب ونظيره

٤ - شركة رجب في الذهب والفضة ولا فرق في ذلك بين أن يكونا مصرعيين أو غير مصرعيين، وقد سمع كل منهما هناك وحاشا عنيه الحد (٢)  
والمتفصيل في مصطنع (ركنة)

ب - المسالك المستخرجة من الأرض والركاء واجب فيها بعت، وفي مقدارها واجب - حرجية فيها خلاف في كونها أحسن أو بيع العشر (٣)  
انظر (ركن ومعلم ووكلاء)

( ١١٦ ) ط المصنف ورواه الإكبر ٢١٢٢ - حدود

لعمري وجوبه مقيد بـ ٢ - ٥٩ - ط المصنف

١٦ - ط المصنف ٢٠٠٠ - وانظر المصنف القوي والمطهر  
و مضمّن المصنف للمصنفين كماله في مسير الأثر ٣٤ - ٣٥  
في سورة المائدة

٢٠ - حاشية المصنف ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ط المصنف حاشية  
الإكبر ٦ ٢٢٢ ط المصنف - شرح المصنف ٢ ٢٢٢ -

١٧ - ط المصنف حاشية المصنف ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ط المصنف  
حاشية، وبسبب الأوهام ١٢٥ - ١٠٨ - ط المصنف والمصنف

١٨ - ٢٢ - ط المصنف

## ج - محرم الزنا في سبائك الذهب والفضة

٥ - جمع المصنف على أن يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز إلا مثلاً بمثل، وقد يبدل ما روي بأنك من مانع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تشعروا بعضه على بعض، ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل، ولا تشعروا بعضه على بعض، ولا تبيعوا منها على ما

ولا فرق في ذلك بين المصنف وبين غيره (٢)  
والمتفصيل في مصطنع (ركنة)

## ج - جعل الشبكة رأس مال في الشركة

٦ - ذهب جمهور الفقهاء (الشائكة والثابتة) واجبة بالرجوع عند حصة إلى أنه لا يجوز أن تكون رأس مال الشركة سالك ويجوز عند بعض الفقهاء جعل سالك رأس مال في شركة المفروضة إذ جرى التعامل بها، فيرسل التعامل

(١) حديث أبي سعيد الخدري - لا يبيع الذهب بالذهب ولا  
مثلاً بمثل - أخرجه البخاري (مصحح) ٢٠٠٠ - ط  
السنة

(٢) فتح الباري ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم  
١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم

١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم  
١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم

١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ط المصنف، صحيح مسلم

حيثما سرقة العصب، يكون ثمنه، ويصلح أن يكون رأس مال<sup>(١)</sup>

وتعصيل ذلك في مصطلح: (شركة)

أب التبرع بالحق والبيانك فاعصروا مع الشركه فيها. ويجوز أن يسي على ب التبرع مني لم لا؟ وفيه خلاف<sup>(٢)</sup>

## سبيل الله

التعريف .

١ - السبيل هو الطريق، يذكر ويؤتى قال الله تعالى: ﴿فإلى هذه سبيل﴾<sup>(٣)</sup>

وسبيل الله في أصل الموضع هو: الطريق الموصلة إلى تعالى، فيدخل فيه كل سبيل في طاعة الله، وفي سبيل الخير. وفي الاصطلاح هو الجهاد<sup>(٤)</sup>

الحكم التكفي

٢ - إن جمهور الفقهاء، وعامة المفسرين سبيل الله وصفاً هو الطريق الموصلة إلى الله، ويشمل جميع الضرب إلى الله، إلا أنه عند الإطلاق ينصرف إلى الجهاد بكثرة استعماله فيه في القرآن كقوله تعالى: ﴿وهذان في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾<sup>(٥)</sup> وشيئاً من أن الله عب

٣ - منع بد سارق السبيكة

٤ - نقض بد لسرق إذا كان مكلف، وأخذ مالا خاصة لا شهده له فيه، وعمره من حرمه، ويبلغ ذلك المال مضاف

والعصب الراسخ في قدر ذلك فحساب هو ربع دينار، وفي اعتبار ذلك بالذهب بصري أو بصري خلاف

وعلى القول بأن الاعتبار بالذهب لمصر وبإثباته لا يمنع سرقة سبيكة لو حلي لا تبلغ قيمتها ربع دينار فهي راحة عند الشافعية والتعصيل في (سوق)



١ - صورة رقم ٢٠٨

٢ - عبار الصحاح وفتح الصالح ١٥/١٦، وفتح القير

٣ - ٢٥٠/٢٢، وفي شذيق ١٩/١٠، وفيه شذيق ١٩/١٠

٤ - القيسري ١٤/١٩، وفي القيسري ١٩/٣٩، وفيه

٥ - ٢٣٥، وكذا فتح الدعاء ٢٧/٢٨٢

٦ - صورة رقم ٢٠٩

١ - الاحبار ١٥/٢٢، في القيسري ١٩/٢٢، وفيه

٢ - فتح القيسري ١٩/٢٢، وفيه القيسري ١٩/٢٢

٣ - وصلة القيسري ١٩/٢٢، في مكتب الإسلامي، الإناج

٤ - ١١، في القيسري

الذين يتناولون في سبيله صاعاً<sup>(١)</sup>

وب في القرآن من ذكر سبيل الله إما كإيراد به الجهاد إلا أن سبيله فيحصل عليه

ولأن الجهاد هو سبيل الشهادة، موصفة إلى الله، وسبيل الله في مصروفه تبركة وتعطى للصراة شطووعن الذين جس لهم سهم في ديوان الحمد بفضلهم على غيرهم، لأنهم جاءوا من غير اوراق مرتبه لهم<sup>(٢)</sup> يعطون ما يشرون به السلاح والسلاح، وما يعفون به على العدو وإن كانوا أخص، وبهذا حال مائت والشافعي واحد بن حبل، وإسحاق، وأبو نور وأبو عبيد وابن المنذر. ويختصروا بروي وسعيد الحميري وصي الله عنه عن النبي ﷺ «لا عمل لصدقة نفسي إلا أخصه لحاصل عليها، أو رجل شرافته بانه، أو عازم، أو عادي في سبيل الله، أو مسكين يصدق عنه منها فأهدى بها ليعي»<sup>(٣)</sup>

ونأوا، ولأن الله تعالى حسن الفقراء والمساكين صعب، وعد بعد هامة أصنافه ولا يلزم وجود همه للمنفذين في بقية الأصناف كما

(١) سورة الصف ٢٤

(٢) تفسير الصمد

(٣) حديث «لا عمل للصدقة إلا أخصه» وأورد أحمد (١/٢٦٠) ط النسخة، وأخرج شطره عنه الحاكم (١/٣٠٠)،

(١٠٨) - ط دائرة المعارف الشافعية وصحة ورواه الشافعي

لا يلزم صفة الأصناف فيها<sup>(١)</sup>

والمال الخفية. لا ندفع إلا لمن كان محتاجاً إليها. وذلك لحديث ابن عباس في قصة بعث رسول الله ﷺ لمعد بن جبل إلى النبي عليه وأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أضيالهم فتد على فقرائهم<sup>(٢)</sup>

فقد جعل الناس قسرين قسرا يرضونهم، وقسرا يصرف إليهم، فلو جاز صرف الصدقة إلى المعسر لطلب القسمة، وهذا لا يجوز<sup>(٣)</sup>

وقال محمد بن الحسن المراد من قوله تعالى، «وفي سبيل الله» أخص المحتفع، لما روي أن رجلا جعل يهدي له في سبيل الله فأمره النبي ﷺ أن يجعل عبدا للجهاد<sup>(٤)</sup> روي أيضا أن رجلا جعل حلالا في سبيل الله فأرادت امرأته الخبز، فقال رسول الله ﷺ «ههنا

(١) المختار السابق

(٢) حديث ابن عباس «أصبحنا أن الله قد فرض عليهم صدقة» أخرجه البخاري المفتح ٣/٣٥٧ - ط النسخة.

(٣) بدائع الصنائع ٢١٦ - وابن عابدين ١/٦٠٠ - وكذا التذكرة ٢

(٤) حديثه «أراد رجلا جعل يهدي له في سبيل الله» استشهده الكشاف في بدائع الصنائع (١/٢٦٠) - شرح المكتاب العربي - وذكره الشافعي في حجب البراءة (١/٣٩٨) - ط المجلس العلمي - وإليه إقرار في معسر حديثي، وإتينا إقرارا لمعيت الذي يذهب في هذا البحث

خرجت عليه ، فإن الحج في سبيل الله <sup>(١)</sup> وص  
أبي طهري قال عليه ص أم طهري جلا حج  
عليه فقلت : قد حدثت لي سبيل الله ، سألت  
رسول الله ﷺ فقال : صدقت ، لم أحفظها  
كأن في سبيل الله <sup>(٢)</sup>

## ستر

### التعريف

١ - السراية : تغطية الشيء ، وسراشيء  
ستره سراشيء ، وسراشيء تغطى ، وفي  
الحديث : إن الله حيي ستر يحب الخياء  
والمسرة <sup>(٣)</sup> أي من شأه ورأيه حب السر  
والصبر لمجاهد

وهذا : رجل ستر وستر أي غريب  
والسرايسنة ، ولا ستر ، الاحصاء ،  
ومنه قوله تعالى : وما كنتم تسترون أن تشهد  
عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا حدودكم <sup>(٤)</sup>  
والسنة ما استترت به من شيء ، كاستر  
ما كان <sup>(٥)</sup>

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه  
العمومي

(١) حديث جده عن ستر يحب الخياء والسرا امرأه  
أمره ، ٣٠٢ / ١ ، تخليق عزه جده دهلبي من حديث  
عنه من نسخة وإسناده صحيح  
(٢) سورة البقرة ٢٢٠

(٣) كتاب العرب ، طريق القرآن للأحمدي

ويؤثر عن أحمد وإسحاق أنها فلا : سبيل  
الله ، الحج ، وقال ابن عمر رضي الله عنهما :  
سبيل الله للحجاج والمير

وقال بعض الأئمة : سبيل الله طلب العلم  
وقال الصحر الرازي في تفسيره ، وظاهر النظم  
في قوله تعالى : وفي سبيل الله لا يرجع  
الفتنة على المرأة ، فهذا يدل على أن  
تسره من بعض الفقهاء أنهم أجادوا صرف  
العبدسات إلى جميع وجوه الحج من تكبير  
النوتى ، وساء المحصنة ، وبجاءة المسعد ، لأن  
سبيل الله علم في الكل <sup>(٦)</sup>  
وتخصيص الكلام عن مصرف سبيل الله في  
(رؤية لف ١٧٧)

٢٠ حديث : وهذا خرج عليه ، فإن الحج في سبيل الله  
أمره أبوه ، ١٠٤ / ١ ، تخليق عزه جده دهلبي ، وأما  
الستر في نسخة أبيه ، وبلا مطر في نسخة كذا في  
على الأثر ، ١١١ / ١ ، (المنش)

(١) حديث أبي طهري قال عليه ص : أمره البرز  
وكتبه الأثر ، ٢٨١ / ٢ ، (المنش) وقال غيره :  
ووجه رجال الصحيح ، جميع الروايات ، ٢٨٠ / ٢ ، ط  
للصفي

(٢) لير دهلبي ، ٦٠ / ١ ، وتفسير الرازي



الأحكام المختلفة بالسيرة

أ- سيرة محبوب المؤمن :

٢- أجمع العلماء على أنه من أطلع على عيب أو ذنب أو مجور ففهم من ذوي الحيل أو محرم من لم يعرف بالشر والآفة ولم يشتهر بالفساد، ولم يكن داعياً إليه، كان يشرب مسكراً أو يربي أو يصير محبوباً محطاً غير مثلك ولا عباد يذهب له أن يستره، ولا يكشفه لعلامة أو الخاصة، ولا للحاكم أو غير أخاك، لأخلفت الكثرة السي ورغب في الحث على سيرة عورة أسلمهم ولقد من تبع رآته، ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ «من سار على سيرة الله يوم القيامة وفي روايه وسيرة الله في الدنيا والأخرة»<sup>(١)</sup> وقوله ﷺ «أقبلوا ذوي الحيل عثراتهم»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ «من سيرة عورة أخيه المسلم سيرة الله عورته يوم القيامة»، ومن كشف عورة أخيه

المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته»<sup>(٣)</sup>

ولأن كشف هذه الصور، والمحبوب والتحدث بها وفتح منه قد يؤدي إلى عيب محرم وإشاعة بفسادها

قال بعض العلماء اجتهاد أن تترك العيب فإن ظهور مصاصهم عيب في أصل الإسلام، وأيضاً الأمور من العيوب تلك الفصل بين عياص المؤمنين بسيرة ونصح، والمجاهرين بك وسيرة

أب من عرف بالذنب والفساد ومجاهره بالفصل وعدم المبالاة بما يربك، ولا يكثر لما يقال عنه فيندب كشف حاله للناس وإشاعه أسره بينهم حتى يترقبوه ويحذروا عنه، من رفع قصته إلى ولي الأمر إن لم يخف مسدده أكبر، لأن السر على حد يطمع في الإبداء والفساد وتلك الحرامات وحسرة غيره على مثل فعله

فإن امتد مسقه ولم يتدفع عن الناس فيجب أن لا يسر عليه من يرفع حاله إلى ولي الأمر حتى يؤذي ويقوم عليه ما يترتب عن قباله شرعاً من حد أو عزير ما لم يمش بمسدة أكبر وهذا كله في سيرة مصيبة وقعت في الماضي

(١) حديث من سار على سيرة الله يوم القيامة وفي رواية وسيرة الله في الدنيا والأخرة، أخرجه البخاري والفتح ٩٧٠ ط الشافعية، وسلم ١٠، ١٩٩٦ ط الحديث ١ من حديث ابن عمر

والرواية الأخيرة في آخر صحيح البخاري ١٩٥/٥ ط الحديث ١ من حديث أبي هريرة

(٢) حديث «أقبلوا ذوي الحيل عثراتهم» أخرجه أبو داود (٩/١٠٠) ط المجلس عثر عيب داعي من عيب عاتية وصحيح البخاري أحمد ورواه ونقل عن أبي هريرة استنكر الحديث به، الإسناد وثق روي هذا الحديث من لوجه آخر، ليس من شيء، ثبت كذا في ذخيرة السي (٩/٢١٢ ط صرحان المحرق)

(٣) حديث من سيرة عورة أخيه المسلم سيرة الله عورته يوم القيامة، أخرجه ابن ماجه ١٩/١٠٠ ط الحديث ١ من حديث ابن عباس، وصحيف إسناده صحيح في صحيح البخاري (٩/٧٠ ط دار الحديث)

العلماء.

كما أجمعوا على أنه يورث من يهدب السر عليه إلى السلطان فلا إثم في ذلك، ولكن السر عليه لؤي<sup>(١)</sup>.

سورة المؤمن على نفسه.

٣ - ينسب للمسلم إذا وقعت منه معصية أو زلة أن يستر على نفسه ويؤوب به ويرى الله عز وجل وأنه لا يورث أمره إلى السلطان، ولا يكشف لأحد كلف ما كان، لأن هذا من إشاعة الحشمة التي تؤمن على ما عليها بقوة تعاقب **﴿إِنَّ الْغَيْبَ يَحْكُمُونَ لَهُ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ﴾** في الذين آمنوا، لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة<sup>(٢)</sup>، ولأنه هناك لستر الله سبحانه وتعالى، ويحرمه بالخصومة<sup>(٣)</sup> قال النبي ﷺ «اجسوا هذه الغائورة، فمن لم يستر يستر الله ويحب إلى الله» فإن من يبد لنا صمته نغم عليه كتاب الله<sup>(٤)</sup>.

وانقضب أما المصيبة التي رآه عليها وهو مسلمين بها فتجب المبادرة بالتكليف ومنعه منها على من لم ير على ذلك، فلا يحل تأخيرها ولا السكوت عنها، فمن عجز بره وقعه إلى ربنا الأمر إذا لم يرت على ذلك مفسدة أكبر لقوله ﷺ «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليذكره، فإن لم يستطع فلينبه»<sup>(٥)</sup> وذلك لأخلاق الإيمان<sup>(٦)</sup>.

ومن هذا طهارة قوى العلماء، إنه لا ينبغي لأحد أن يتجسس على أحد من المسلمين أو يتبع عورات لقوله تعالى: **﴿وَلَا تَجسسُوا﴾**<sup>(٧)</sup> الآية.

فلا ريب من النبي ﷺ من انتهى عن التجسس<sup>(٨)</sup> والتجسس على عورات المسلمين إلا أنهم استثنوا من ذلك ما يتعلق بجرح المروءة، والشهود، والأصنام على الصلوات، والأوقاف، والأيتام، وسجونهم، فحب جرحهم عند الحاجة، ولا على السر منهم إذا رأى منهم ما يخلج في أهنتهم، وليس هذا من رعية كرمه، بل هو من الصيغة الواجبة بإجماع

(١) حاشية ابن عابدين ١١٣/٣، الأدب الشرعية ١/٣٣٣، دليل الشافعي شرح رصاص للشافعي ١/٦٥، وروضة الفقيهين ٣٩٨/٨، القرائين الفقيهين ١٣٢.

(٢) سورة التوبة ١٩.

(٣) دليل الفقيهين ٢٩٩/٢، الأدب الشرعية ١/٢٦٧، الأئمة للإمام النووي ص ٥٧٧، جواهر الإكليل ١/٦٤٩، معي المصالح ٢/١٥.

(٤) حديث وأجمعوا هذه القائورة التي هي في عباد أخرجها الحاشية (٤) ٢٤١ - طهال، معارف الضحايا من حديث ابن عمر وصححه ورواه الذهبي.

(٥) حديث من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، أخرجه مسلم ١٩/١٩، طهال، من حديث أبي هريرة.

(٦) سورة خيرات ١٢.

(٧) حاشية طهال من التجسس وروى طهال أبي هريرة، أخرجه مسلم ١/١٩٨ - ١٩٨٨.

وقال **عبد** كل أمي معاك لا للحريرين -  
 ولما من جلاله أن يعمل الرجل بالليل عملاً  
 ثم يصبح ولم يستره الله فيقول - وفلان عملت  
 فلان حجة كذا وكذا - وقد يمتد به ويصبح  
 يكتشف من الله عبده <sup>(١)</sup>

### سورة السعد على العاصي

١ - سبب نزل الأمر إذا رفع العاصي من ربه  
 بما عصى حذو من يري شي من حصول الله  
 تعالى معناه قوله أن تنجته وأن لا يستغفره  
 بل يأمره بالتوب عن عهده ويأمره بالتوب  
 عليه وتعود أن يصره عن الإقرار ولا سيما إذا  
 كان معروف بالصالح ولا سيما لو كان مستور  
 خال

فأدركه أمر ربي الله عنه قال وجاء ربي  
 إلي السبي فقال يرسل الله أصبت  
 حياء خائف علي قال وحديث الصلاة فصل  
 مع رسول الله **ع** لما قصي الصلاة قال  
 يا رسول الله **ص** أصبت حياء قال في كتاب الله  
 قال هل حضرت الصلاة معاً **ص** قال نعم  
 قال قد عرفتكم <sup>(٢)</sup>

(١) حيث قيل أني سبقت بالعبادة مني أمره  
 البكر (الفتح ١٠/٤٨٦) ط الشيخ وصم  
 (٢) ٢٩١٦ - ط علي من حديث أبي هريرة والسلف  
 للبخاري  
 (٣) حيث أنس أحد رجال السبي **ع** قال  
 بومرأة الله **ص** أخرجه مسلم (١٥/٢٦٧) ط علي

### سورة المظوم عن الظالم

١ - قال العلامة **ص** يجب على المسلم أن يستر  
 أحد الصنفين **ص** به عه يسكن ظالمين بدنه لو  
 أنشد ماله ظالمًا وكذا لو كان عه له عه  
 وذهب ومال عه ظالم يريه أعده عه عه  
 سهره واختلافه ويجب عه الكف بوجاه  
 ذلك **ص** سحره عه الزم أن يستره ونكس  
 الأحوط أن هذا كنه أن يوري، وسوتره سور  
 ولطيف عهبة لكذا - فليس يعرف له عه  
 محال <sup>(١)</sup> ويستند بعور لكذب في عه فقال  
 بحديث أم كشوم رضي الله عنها أنها سمعت  
 رسول الله **ص** يقول يا أيها الذين  
 يصلح من الناس فتمني خيرا أو يقول  
 بخيرا <sup>(٢)</sup>

### سورة الأمر

١ - سبب النسخ أن - بر سر امره **ص** في  
 علم **ص** وأن لا يمشي لأحد كذا - كذا  
 حتى لا يـ ب عه به ذلك لأن إرشاء السر  
 يستحق عهبة لأمره - ويستند هذا لأنه  
 (١) من عه **ص** وأمره بانعقد في العهد كذا  
 مشولا <sup>(٣)</sup>

(١) تكملة المفيدة ص ١٣١ - بدل الفالح ١٠٢٢  
 لأدكار للأمر القوي ص ٨٨

(٢) حديث طبري الكندي في شرح ج ١ ص ٨  
 أخرجه مسلم (١١/١٠٩) ط علي  
 (٣) سورة الأمر ٢٤

أحدث ثم التفت فهي أماته (١)

وسدخل في هذا الباب بعد الأسرار الروحانية، حيث يحكي كل واحد من الروحانيين ثم يسر سر الآخر سواء كان ذلك تحصل ما يقع حال الاختراع وقبلة من مضاعفة أو عيرت من الأسرار البينة (٢) لقوله ﷺ «إن من أسرار الناس عدة، فمنها ما يرى بالعين من الرجل يعطي إلى امرئه ويهمل في نفسه ثم تنه سره» (٣)

ولأن رسول الله ﷺ أنزل على صف الرجال بعد الصلاة فقال لهم «من سكره مني على أهله أرعى بابي وأخى عنه ثم يخرج يحدث فيقول ذلك بأهلي كذا، ففعل ما هو كذا؟ فسكتوا فأنزل على النساء صف من سكر من حديث؟ فقالت قنزة بنت سب: والله إنهم لم يحدثوا ولا ينزلوا ليحدثن فقال «هل يدرون ما عمل من فعل ذلك؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيئانه، نلني لخدمه صاحبه

(٢) وهو النبي بكرهني الله عنه لعمري رضي الله عنه لعلك وجعلت علي حين عوصت علي حصصه فلم أرجع إليك شيئاً قال عمر فقلت، نعم، لئلا يفتنه أن يعني أن أرجع إليك لئلا عرفت علي إلا أن كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها، ثم أكن لأهلي سر رسول الله ﷺ، وبوركها النبي ﷺ لمبتهاء (٣) وعن أنس رضي الله عنه قال أنس علي النبي ﷺ وأنا ألقب مع الضمان، فلم علياً، فيخني لي حاجة فطلعت علي أمي فلما جئت قالت «جئت؟ قلت يعني رسول الله ﷺ لحاجة قالت «جئت؟ قلت، نياصر

قلت لا تخش سر رسول الله ﷺ (٤) وقول السيدة فاطمة رضي الله عنها لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عما سألتها ما قال يا رسول الله ﷺ إني أكره أن أكون علي رسول الله ﷺ سره (٥) وقد جاء في الأثر: «إذا علمت أن رجلاً

(١) قول النبي بكرهني الله عنه لعمري رضي الله عنه لعلك وجعلت علي حين عوصت علي حصصه (٢) أخرجه البخاري (الفتح ٩٧٩/٥) ج ٤ (٣) حديث أبي ذر عن النبي ﷺ وأنا ألقب مع الضمان (٤) أخرجه مسلم (٥) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (٦) أخرجه مسلم (٧) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤

(٨) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (٩) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (١٠) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤

(١١) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (١٢) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (١٣) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤ (١٤) أخرجه البخاري (الفتح ٩٨٠/٦) ج ٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَاللَّهُ

## سورة العنكبوت

التعريف

١ - أنزل الله ما ينزل به، وجميعه سورة  
والسورة - باسم النبي - مثله  
فكل من قال في السورة ما استوفى به كذا  
ما كان، والمثله مثله، وسرت الشيء سر  
من د عليه  
والسورة له الخلل في التمر وفي غيره، مثل  
الأهري، السورة في التمر وفي غيره، مثل  
شعوب من القتل، والعنكبوت كل منكر بالسورة  
وعنكبوت الرجل والغراء سواتها  
ويكون القنقريه ما يحرم كشعه من الرجل  
والمرأة فهو عورة  
وفي نصيب كل شيء من سورة الإنسان أنه  
وجاء به عورة

وسر السورة في اصطلاح معناه هو معناه  
الإنسان ما يصح ظهوره في سحره، فكذا  
كان أو أني أو حتى على ما سبقت نصيبه (١)



(١) حسب هذا ما ذكره في السورة  
١١ ١٢ من السورة في عورة، وهو حسن  
لشواهد

(١) لسان العرب والاصحاح  
(٢) كذا في النسخ، وفيه مطبع ١٨٥٠

بعضهم **وَلِلَّامْرِئَاتِ مِنْهُنَّ** من  
أصنافهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينةهن  
لأنه ظهر منها <sup>١١</sup>  
وقول النبي ﷺ لأسية ست أي بكسر  
وإلى أسية إن مرأه إذا طلع المعيصر يطلع  
يرى منها <sup>١٢</sup> لا هذا وقد <sup>١٣</sup> وأشار إلى وجهه  
وكعبه <sup>١٤</sup> ورؤى عن النبي ﷺ بالسيسة لمعورة  
رجال لها <sup>١٥</sup> إلى المرأة <sup>١٦</sup>

٣ - ويشترط أن تقتصر أن لا يكون وقفاً يعص  
ما تحته بل يكون كناية لا يرى منه بؤة انشدة  
ويشترط كذلك أن لا يكون مهبطاً مرياً  
أجره الجسم لأن مفهودة البئر لا يحصل  
بدن

ومن المعلوم أن سُرُ الْمَوْرَةِ عبر واجب بين  
الرجل ووروجه <sup>١٧</sup> إذ كشف الموردة ما يحجب  
فقد قال النبي ﷺ <sup>١٨</sup> حفظ عورتك إلا من

ما يتعلق بسُرُ الْمَوْرَةِ من أحكام

أولاً - سر الموردة عن لا يحل به النظر  
٢ - الثمن لثقتها عن أن سر الموردة من الفرج  
والزنا وجب عن لا يحل له النظر إليها  
وما يجب ستره في الجملة بالنسبة للمرأة جمع  
حدها بعد الوحدة والكنع <sup>١٩</sup> وهذا <sup>٢٠</sup>  
للاحتياط

لأن بالنسبة لحداتها من الوضوء فموردتها عند  
الأنكية وحنيفة ماعداً لوجهه والأطراف (والفرج من  
والعنق) ومسط خياطة ذنب بأنه ما يستمر  
عائلاً وهو مأهولة الوجه والراس والرقبة واليدين  
والقدمين والساقين وفان خضبة ماعداً  
أصابعها <sup>٢١</sup> وذلك لثابتها ما بين السرة  
والركبة <sup>٢٢</sup> كما أن عورة المرأة هي عورة سرتها  
بنفسه بغيره من النساء هي ما بين السرة  
والركبة

لما عورة رجل عني ما بين السرة  
والركبة <sup>٢٣</sup>

وفي كل ذلك تفصيل يظهر في المصطلح  
(عورة)

والجواب على وجوب سُرُ الْمَوْرَةِ قوله  
تعالى **فَقُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَحْضَرُوا** من ألباسهم  
ويحفظوا فروجهم **فَلْيَكُنْ لَهُمُ الْإِطْعَامُ**

١ - (٩) ماضي ٢٥٥ - كشف كسب ٦١ - طه سموي  
٢ - (١٤) سبي المساج ١٦٥ ١٦٣ - حاشي  
٣ - (٢١) ٢٢١

(سورة طه ٢٩ - ٣٠)

١ - حجب (ب) السائر (انفراد) طعن (ب) السائر  
'بؤة' ١٦٥ ١٦٨ - نفس عرب فبؤة وحاشي من حجب  
عائلاً - لا لا قطع

٢ - (٣) في طه حجب ١٦٨ - أشج حجب بؤة (الجملة) ولا  
يظهر على شيء من عورة <sup>١</sup> لأن السائل من سرتة من  
كتبتة من عورة <sup>٢</sup> - أخرجه أحمد (١٨٢٩) - طه فبؤة  
من حجب فبؤة (من حجب) - فبؤة حجب - وفي قوله  
للنبي ﷺ ٢٢٩ ٢٢٦ - فبؤة حجب فبؤة (الجملة) فلا  
يظهر على عورة وعلى هذه عورة لا تكون الحجب  
فبؤة على عورة الرجل

روحك أو ما ملك منك،<sup>(١)</sup>

٤- والمصطفیٰ بن قائمہ کیست مسیح میں آیا  
مسیح دعوتِ نبویؐ لے بیٹھ صومرا ہی عابین السومرا  
والسومرا کے والد کا کہتے ہیں کہ میں مسیح میں قلا  
حکیم صومرا تھا۔ وہاں کہہ دیا کہ یہاں اچھا ہے۔ وینظر  
فانصیل ذلت فی اعورۃ

[illegible]

ويستثنى من وجوب سنن الصورة ما كان  
لضرورة، كعلاج وشهادة، سواء في الشرح  
للمصغر، يجب من المعونة عن حرم النظر إليها  
من غير الروضة والأمة إلا لضرورة فلا يجزم بل  
قد يجب، وإذا كُتِبَ للضرورة كتطبيق بقرانه  
ثوب على قدر عزمه العلة<sup>(١)</sup>

### من الحرية والعبادة

٥- من المأمورة شرط من شروط صحة الصلاة  
قوله تعالى: ﴿فَعِدُوا رَبَّكُمْ مِنْ قَبْلِ  
مَجْعَةٍ﴾ (١) والآية وإن كانت تركت فيه  
خاص بالمعصية بمعنى القصد لا بخصوص  
الشيء، قال ابن عباس رضي الله عنهما المراد  
بالقصد في الآية: التثبت في الصلاة، ويقولون  
الشيء **الشيء** ولا يثبت الله صلاة عائش ولا  
حجها. (٢)

وحدد أجمع العلماء على فساده من تركه  
ثبوته وهو ما نرى على الأسماء وعلى عرباتنا  
ويشترط في المستتر به يسم إنزال لون البشرة

ومن ثم نجد أن أثرها سلباً أو ثوباً من الحرية

[illegible]

١٠٧) ابي هاشم ٢٧٠ وما بعد، ٣٣٤/٥ وما بعد،  
والتمركه الثاني ٢ ٤٧٠، ٤٨٩، ١٠٠ وولاية  
الخصاج ٨١٦، راسي ١٦٦ والبالوسى ١ ١٧٧  
والهدب ٢٥٦، رضي ٥٤٢، ٥٥٠، وطرح مكر  
الارام ٢٧-٢٨، وفي الحساب ١ صفا

٢٩٠

١٦- شرح الصغير ١٢/٦٦٦- وابن حبان ١٠٢٧/٥، ومسلم  
الحاج ١٣٤/٣، وكذا في الطحاوي ١٣/٥

**M. G. Kuznetsov**

(۳) حدیث: لا یقبل فی سبکة حلقی الا یکره. ابن جریر،  
والبیہق ۲۶۶. تفسیر: من ث حبیبہ و حسنہ و ابی ترابہ

٢١٥١٦) في العمل، من حيث عاتق العطف إلى

ماتود رطسك القرماني

## ستر العورة ٦

أبى لا يراها أحد لافس، ظلت. وأسرحت يكون  
 حياءاً ٩١ ب.، وذلك لحي أن يمتحن منه (١)  
 والستر في الخلوة مطلوب إلا لحاجة،  
 كالاحتساب وتبريد وجوه (٢)



صلى به ولا يصلي عريانياً، لأن لحي أنستر  
 لحي من مبع أنستر وخبر في حده لحالة (٣)  
 على خلاف وتخصيص بغير في مصطلح  
 (صلاة)

هذا ويخصف الجنب في تحديد العورة  
 الواجب سرها في الصلاة  
 ويظهر تخصيص ذلك في (عورة)

### تحية ستر العورة في الخلوة

٦- كما يجب ستر العورة عن أعين الناس يجب  
 كذلك سترها ولو كان الإنسان في خلوة، أي في  
 مكان حر من الناس والاقبال بالوجوب هو  
 مدح، أخيه على الصحيح، وهو مدح  
 الشافعية والمتنفة، وقاب المالكية يندب ستر  
 العورة في الخلوة

والستر في الخلوة مطلوب حياة من الله تعالى  
 وملائكته، وأنزلوا بالوجوب طألو إثم واجب  
 لإطلاق الأمر بالستر ولأن الله تعالى لحي أو  
 يمتحن منه، وفي حديث جر من حكيم عن  
 أبيه عن جده قال قلت رسول الله، عورتك  
 ما تخفي مب ما تتركه لال حفظ عورتك إلا  
 من وجنت أو ما منك يمتك، فقال

الرجل يكون مع الرجل؟ قال: إذا استطعت

(١) حديث: «حفظ عورتك إلا من زوجتك أو من  
 أقربك» (٩١ ب.، وذلك لحي أن يمتحن منه) هذا حديث  
 حسن

(٢) ابن عابدين ٢٧، والفوائد الفوق ٢٢-٢٤، وضع  
 المحقق ١٧٤/١ - ٢٥، ومضي مستخرج ١٨٥/١،  
 وكذلك الفتاوى ٢٦٦/١

(٣) ابن عابدين ٢٧/١ وما بعدها، وتيسري ٢٦٦/١،  
 ٢٦٧، ومضي مستخرج ١٨٦، ١٨٧، وكذلك كتاب  
 ٢٦٦/١



أَنْ يَشْعُرَ أَحَدُهُمْ سُرَّةَ شَيْءٍ أَمْ يَرَوْنَ يَدَيْهِ ، وَتَكُنْهُ  
مِنْ خَشْيَةٍ فِي الْمَعَالِ الْعَالِيَةِ ، بِذَلِكَ يَأْتُونَ مِنْ  
أَمْرِ مَعْلُومٍ لَمْ يَرَوْا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ  
قَالَ : إِذَا مَعِيَ أَحَدُكُمْ خَلِيصٌ فِي سِرِّهِ ،  
وَلَيْدَتِ مِنْهُ ، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْنَعُ بِهِ ١٠

وَلَقَدْ : ١١ يَسْتُرُ أَحَدُكُمْ فِي عَمَلِهِ وَلَوْ  
بِسَهْمٍ ١٢ وَهَذَا يَشْعُرُ الْمَعْرِفَةَ وَالْخَصْرَ ، كَمَا  
يُشْعَلُ الْفَرْصُ وَالْفَعْلُ

وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ : كَيْفَ يَصْرِفُ الْمَصْلِي عَمَلَهُ ، هَاهُ  
وَمَعَهُ مَخَاطِرُ بِطَعْنِ خِيَالِهِ كَيْ لَا يَشْعُرَ بِمَعْرِفَةِ  
كَيْ لَا يَتَوَكَّبُ لِأَمْرِ يَرَوْنَ يَدَيْهِ ١٣

وَالْأَسْرَى : مَخْلُوقٌ لِلْمَسْجِدِ لَا لِلْوُجُودِ ،  
قَالَ : بِنِجَابِهِ ١٤ صَرَحَ فِي مَبْنَى يَكْرَهُهُ  
تَرْكُهَا ، وَهِيَ بَسْمِيَّةٌ ، وَالْمَعْرِفَةُ لِلْأَمْرِ هِيَ  
مَعْرِفَةُ مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ الْفَصْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ

(١) - حَدَّثَنَا : عَنْ عَلِيٍّ أَحَدِمْ فَقِيلَ : إِنَّ سُرَّةَ وَلِيدَةٍ مِنْهَا ،  
وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْ يَدَيْهِ : أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ٣٦٧ -  
عَنْ عَلِيٍّ وَأَصْلُهُ فِي حَيْبِهَا : الْقَطْعُ ، ٣٨٢ ط السَّيِّدِ  
وَمَعَهُ (٢) - ٣٦٤ ط الْحَنَبِيِّ

(٣) - حَدَّثَنَا : يَشْعُرُ أَحَدُكُمْ فِي عَمَلِهِ وَنِجَابِهِ لَمْ يَرَوْهُ  
أَمْرٌ (٤) - ١٩٧ ط الْحَنَبِيِّ وَالْفَرْصُ : فِي الْقِسْمِ الْكَبِيرِ  
(٥) - ١٩٨ ط وَرَوَاهُ الْأَوْسَاتُ الْمَعْرِفَةُ وَالْقِسْمُ : عَنْ  
حَدِيثِ بَنِي سَمِيَّةٍ : وَمَالَ : قِيْسِي فِي الْمَوْجِعِ (٦) - ٥٨ -  
ط الْقِسْمِ : رَوَاهُ "عَدُوُّهُمْ يَمْنَعُ وَالْفَرْصُ : وَرَوَاهُ أَحَدُ  
وَحَدَّثَنَا : الْحَنَبِيُّ

(٧) - الْفَرْصُ : مَسَاحَةٌ

(٨) - مَحْشُورٌ ٢٨

## سورة المصلي

التعريف

١ - السُّرَّةُ : مَقْصِدٌ مَحْذُورٌ مِنَ السُّرَّةِ وَهِيَ فِي  
الْمَلَاةِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ شَيْءٍ كَلَامًا مَكْنً ،  
وَكَيْدٌ لِمَنْ يَسْتُرُ وَيَسْتُرُ ، وَلِجَمْعٍ اسْتِغْنَاءٍ  
وَالْمَعْرِفَةِ وَهِيَ : سِرُّهُ سِرًّا وَسِرًّا : لَعْنَهُ ١١  
وَسَمِيَّةٌ : السُّرَّةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ مَا يَمْنَعُ لَوْ  
يَصْبُغُ أَمَامَ مَصْلِيٍّ مِنْ عَمَلِهِ لَوْ شِئَ ذَلِكَ ، ١٢  
مَا يَجْعَلُهُ الْفَصْلُ لِمَنْ مَعَ الْأَمْرِ يَدَيْهِ ١٣  
وَعَرَفَهَا الْبَهْوتِيُّ : بِأَنَّهَا مَا يَسْتُرُ مِنْ حَذَرٍ  
فَوْ شَيْءٍ شَاخِصٍ أَوْ عَرِثٍ ذَلِكَ يَصْلِي  
إِلَيْهِ ١٤ وَجَمْعٌ هَذِهِ التَّعْرِيفَاتُ مَعْرِفَةُ

## الحكم التكميلي

٢ - يَسِيْرُ الْمَصْلِي إِذَا كَانَ فِي (مَعْرِفَةٍ) وَهِيَ

(١) - الْمَصْلَحَةُ : شَيْءٌ رَسَاكَ الْفَرْصُ وَفِيهِ الْقِيَمَةُ مَقْدَرٌ

(٢) - دَعَا عَنْ شَيْءٍ لَا يَكُنْ مِنْ ٢١٩

(٣) - عَالِمٌ : الْمَحْشُورُ : عِلْمٌ بِمَا فِي الْفَضْلِ مِنْ ٢٠٠ ، وَالشَّرْحُ

الْمَعْرِفَةُ لِلْفَرْصِ ٢١ ٣٣٤

(٤) - عَالِمٌ : عَالِمٌ : الْمَصْلَحَةُ : ٢٠٠ ، وَيَسْتُرُ : الْكَلِمَةُ

٢٠٠ ، وَهِيَ : الْمَصْلَحَةُ ٢٠٠ ، وَكَذَلِكَ الْفَضْلُ ٢٨٧

لما المأموم فلا يستحب له اتخذه البثرة  
اظهاراً، لأن سترة الإمام سرّاً من عهده، أو لأن  
الإمام سترة له، حتى اختلاف عند الفقهاء<sup>(١)</sup>  
وسرائر لمصلحة

ما يخص سترة

٣ - اتفق الفقهاء على أنه يصح أن يبشر لمصل  
كل ما انتصب من الأئمة بالخلاف والشجر  
والاستقامة والعمود، أو بما حرر كالصفا والروح  
والسهم وما شاكلها، ويصح أن يكون ثابتاً  
عبر شغل للمصلي عن الخشوع<sup>(٢)</sup>

وستثنى المالكية الاستار بحجر واحد  
وقالوا: يكرهه مع وجود غيره تشبيهاً بمسحة  
الصمغ، فإن لم يجد غيره جاز، كما يجوز أكثر من  
واحد<sup>(٣)</sup>

٤ - لا استار بالاحمي، ولا شبهة أو اضطراب  
بموضعها لملفها في ذلك يحصل خلاف، ويباح  
فيما بين

أ - الاستار بالاحمي :

٤ - ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والمالكية

- (١) حرالي الفلاح ٢٠١/١، وصواعق الإكمال ١/ ٥٠،  
وكشاف الفلاح ٢/ ٢٨٢  
(٢) حرالي الفلاح ١/ ٢٠٠، ٢٠١، وصواعق الإكمال ١/ ٥٠،  
والعقوبات ١/ ٢٢٢، ٢٢٣، وصواعق الإكمال ١/ ٢٠  
٢٠١، كتاب الفلاح ١/ ٢٨٢، ٢٨١  
(٣) صواعق الإكمال ١/ ٥٠

رعى الله عنهما قال أيضاً رسول الله ﷺ ونحن  
في بلادنا نأخذ الحمى في صحراء ليس بين يديه  
سترة<sup>(٤)</sup>

ومثله ما ذكره حنبلته قال: «يهوتي»<sup>(٥)</sup> وليس  
ذلك بواجب لمحدث ابن عباس رضى الله عنهما  
أن قال: «الحمى» حمى في صحراء ليس بين يديه  
شيء<sup>(٦)</sup> «هذا» ويستحب ذلك عند الحاجة  
والمالكية في الشهادة للإمام والمفسر إذا ظن  
مروءة بين يديه، وإلا فلا يسي السترة لها<sup>(٧)</sup>  
ونقل عن مالك الأمر بما مطلقاً، وبه قال ابن  
حبيب وحذرة الدحيمي<sup>(٨)</sup>

أما شاذلية فأطلقوا القول بأن سترة، ولم  
يذكروا فيها<sup>(٩)</sup>  
وصال لمصلحة يسي السترة للإمام والمفسر  
ولو لم يمش ماراً<sup>(١٠)</sup>

(١) سبب القصص من المأثور: أخرجه البيهقي ١٠١/ ١٠١  
(٢) - كافي حرب جيد جعفر، وفي نسخة بدل كافي  
فحصه السيوطي (١/ ٢٥٠ - شرح القرآن)

(٣) كشاف الفلاح ٢/ ٢٨٢، وهو ما ذكره الفلاح في المصنف  
في حاشيته على الفلاح (١/ ٢٢٩)

(٤) حديث: «الحمى» حمى في صحراء ليس بين يديه  
شيء، أخرجه أحمد ٢٨١/ ١ - ط الهندي - وصنفه  
حجج

(٥) حرالي الفلاح ١/ ٢٠١، يلين حيدري ١٢٨/١، وصواعق  
الإكمال ١/ ٥٠

(٦) صواعق الإكمال ١/ ٥٠

(٧) صواعق الإكمال ١/ ٢٠

(٨) كشاف الفلاح ١/ ٢٨١



ولأن المقصود جمع الخاضع بربط الخليل في  
لا يتشبه وهو يحصل بالخط

ورجح الكمال من إضمار من الخلية صفة  
النثر بالخط وقال لأن السا أولى  
بالإتيان<sup>(١)</sup>

ومما امر إسماعيل، الشاعرية على الخط  
بخطه كسجاده مفرقة، من الخططاري،  
وهو قياس ونرى لأن المصطفى بلغ في ذلك آثار  
من الخط<sup>(٢)</sup> وقد لزم إسماعيل نفسه على  
الخط وقال: قدم على الخط لأنه أظهر في  
نثره<sup>(٣)</sup>

وقال بالكتابة لا يصح التدرج بالخط في  
الأرض، وهذا هو منظمي الخلية لهذا  
وحاشا في الخلية، لأنه لا يحصل المقصود،  
إذ لا يظهر من بعده<sup>(٤)</sup>

الريب في جعل سورة .

٦ - ذكر إسماعيل الخلية أنسنة لربح مراتب

وقال: إن كانت فضيلة طاهره ووسط جدر  
الاستقرار<sup>(٥)</sup>

أما الشاعرية فالأولى بعدمه أنه لا يجوز  
الاستقرار في ذلك كما لا يجوز بالإسكان ولأن  
لا يؤمن أن يشعر به فيعادل عن سلافة

وفي قول عدمه يجوز الاستقرار بالقيمة  
فإن محمد الرمي أما الداء هي الصحيح أن  
النبي ﷺ كان يعمد، وكان لا يبلغ الشاعرية،  
ويجوز تعلمه، وحل بعضهم مع على عبر  
الريب<sup>(٦)</sup>

جاء في المتن بالخط .

٦ - إن لم نجد المصطفى ما يصفه أساسه فيخط  
خط، وهذا عند جمهور الفقهاء (الشاعرية  
والشاعرية، والراجح عند ما حرم الخلية) نرى  
أن سبب ﷺ قال: إذا عسى أحده فليجعل  
مقتضى وجهه شيء فإن لم يجد فليصحب، هذا، فإن  
لم يكن معه عصا فليجهد خط، ثم لا يصبره  
من أماله<sup>(٧)</sup>

(١) هو من الإكمال ١ - ٥٠

(٢) بهما المحتج ٢ - ٥٢، وصاحب الترمذي على سراج الرواس  
(١٤٤)

(٣) حاشية الرمي على إسماعيل الخطيب ١٨٢/٢

(٤) حاشية: هذا، على أنه لم يحصل قضاء وجهه مناه  
أمره به (نراه) ١٢٣٤١ - على حرب عبد الجبار في  
حديث أبي هريرة، وصحة الشاعرية والموسيقى كتابي .

= ششمين لاني حجر ٢٨٦/٢ = ط شركة الطباعة  
قندهار

(١) حاشية الخططاري على مرقى الملاج ص ٢٠ وتبع  
الخط مع قنديار ١٦ - ٢٥٦، ٢٥٦، وهو محتج  
٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ولقد استخرج ١ - ٣٨٢، ٣٨٢

(٢) حاشية الخططاري على مرقى الملاج ص ١

(٣) مخي المحتج ٢٠ - ٢١

(٤) أبي جعفر ٢٨٦/٢، وعقيد مع الشيخ ١٦ - ٢٥٦، ٢٥٦

مقدار السرة وصنعها

٨- يرى الخنثى والملكية أنه إذا صرع في الصحراء أو فيها جنس الزود بين يشبه يستحب له أن يعصر سرة بطون ذراع فصاعداً قال الخنثى<sup>(١)</sup> في الأعشاش بأهل من الذراع حلاف<sup>(٢)</sup> ولعله بالذراع ذراع اليد، وهو شريك<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية طول السرة يكون ثلثي ذراع فأكثر مبرك<sup>(٤)</sup>

وقال الحنابلة إن كان في مضاء صرع إلى سرة بين يديه مرتفعة فلو خرغ فأقل<sup>(٥)</sup>

والأصم في ذلك حديث طهحه بن عبيد الله صرع الله عنه مرفوعاً<sup>(٦)</sup> وإذا وضع أحدكم بين يديه مثل أو حرة أو حرس فليصن ولا يبال من مر وره ذلك<sup>(٧)</sup>

وسورة الرجل هي الحرد طلي في آخر سرجل كادي رأس الزاكن على الجمر قال خنثى سورت ماها ذراع في فوقه<sup>(٨)</sup> وقال

وقالوا لو عمل إلى حرسه وموقدر على ما عمل لم تحصل منه الأضرار ليس عليهم أولاً أن يصر بعدوا أو سارية. ثم إذا عجز عنها وإلى حرسها مفرودة، وعند عجزها بها بسند يعلو كجبل، وإذا عجز عن يجره كائنه حلف حولاً، ودست أحد، يصر الخبيث الذي يصر أسوداد من قيسى<sup>(٩)</sup> قال وإذا صرع أحدكم فليحصر نلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليصب عصاً، فإن لم يكن معه عصا فليحلف حلفاً ثم لا يصره من بعده<sup>(١٠)</sup> وقالوا- المردة بالمعبر عدم تسهولة<sup>(١١)</sup>

وهذا هو المنهوع من كلام الحنابلة والحنابلة أيضا وإن لم يصرها بالمراتب

قال ابن عابدين- المنهوع من كلامهم أنه عند إمكان العز لا يكفي الوضوء، وعند إمكان الوضوء لا يكفي الحظ<sup>(١٢)</sup>

وعبرة أحامله فيه حدث قال، فإن لم يجد شاة حراً وعزراً وعزراً وصنعها بالأصم، ويكفي حرسه وحرسه<sup>(١٣)</sup> فإن لم يجد حط خيراً<sup>(١٤)</sup>

أما ذلك فقد تعدد أهم لا يكرهه الله

١- المحطاري على مراني المصالح ص ٢٠٩، وجواب الإكفيل ١/ ١٠١

٢- ابن حبان ٢٦٨٦

٣- مخز المصالح ٦٠

٤- شرح منتهى الإرادات ٢٢١

٥- حديث، وإذا وضع أحدكم بين يديه مثل أو حرة أو حرس فليصن ولا يبال من مر وره ذلك

٦- أخرجه مسلم ١٦٠٨، ط الحنابلة

٧- المحطاري ص ١٠١

٨- حديث، وإذا صرع أحدكم

٩- فيحصل هي مرج التبيح ١٣٦٦، ومخز المصالح

١٠- ٢ وقيل، وأما المحطاري ١٨٨/ ١

١١- ابن عابدين ٢٩٨

١٢- فيحصل المصالح ١٣٦٦، ومخز المصالح

١٣- ١٨٨/ ١

دون مؤخره الرجل في انظره ويوم رمح في  
الخط

كيفية نصب أو وضع الشتر،

٩ انقى القهواء عن له بنصفه في اسره في  
نصب او معرر سام للنصلي، ويجعل على وجه  
أحد حاجبه، وهذا إذا كان عرضها منك، ولا  
بان كان الأرض صلبة مثلاً، فهو يمكن وضع  
الستره بأن النصب طولاً أو عرضاً<sup>(١)</sup>

اختلف القهواء في ذلك

فمن النصبه يلتقي معه من نصب أو  
عرضه طولاً، فانه عزز ثم سقط، وهذا اختيار  
القطب أبي جعفر، وأما من نصبه<sup>(٢)</sup> له  
لا يجزى، وإن لم يجد ما ينصب عليه خطاً  
بالعرض مثل هلال، أو بجملة طولاً بمره  
أخذه المخرجه منه<sup>(٣)</sup> فيصير منه ظل  
لنصبه، وهو اختيار الشرح من أخيه<sup>(٤)</sup>

ومنه ما ذكره الشرح، لحاشه، يقول  
الخطيب الشرحي إذا عجز عن غيره لم يخط  
لرأسه خطاً طولاً<sup>(٥)</sup> وفي حاشية الخدم هذا  
هو الأكمل ويحصل أصل انسه بجعله  
عرضاً<sup>(٦)</sup>

الخطبة تختلف، سواء تكون دراعاً وشرة تكون  
دونه<sup>(٧)</sup>

وأما مدراها في الخط فمجم بجملة الخلفيه  
والخطبه، فقد تكون عريضة كالخطبه واسعه  
أو رقيقة كالشم، لأسه<sup>(٨)</sup> متى إلى حربة  
بأن يجر<sup>(٩)</sup>

أما الخنبة فقد صرحوا في أكثر شتر بان  
تكون السترة بعظم الأصبع، وثلاث أمدان لأن  
ما دونه ربيها لا يظهر للناظر فلا يحصل نقص  
مها<sup>(١٠)</sup> لكن قال ابن عاشور حصل في  
الشرع بان الخطب طولاً ضيقاً، وأنه لا اعتل  
بالعرض، وظاهره أنه المنصب<sup>(١١)</sup> ومنه  
ما ورد أنه<sup>(١٢)</sup> قال عيسى من السترة هذا  
مؤخره الرجل ولو بدعه شعره<sup>(١٣)</sup>

وقال في الكفة يكون خلفه عظم رمح على  
الأقل فلا يمكن اتق منه، وقيل عن ابن  
جيب أنه قال: لا بأس أن تكون السترة

(١) خرج منه الإجماع ١٠٧/١

(٢) مني المحتاج ١/ ٧، وكشاف الخلق ٢٨٢/١

(٣) الطحاوي على مرآة التلاخ من ٦١٤ جاب عابدين

١٦٨/١

(٤) الرد المحتار على الدر مختار ٢٨٨/١

(٥) حديث عيسى من السيرة قبل مؤخره الرجل ولو بدعه

شعره، أخرجه ابن عدي في المثل، ١/ ١٥١ - ١٥٢

(٦) التفكير في استعماله رأي صواب، ذكره ابن عدي في الميزان

(٧) ١١٠ - ١١١ (١١٠) وهو من مخرجه هذا الحديث

(١) المحطاري على مرآة التلاخ من ٦١٤

(٢) حاشية الأصيل ١٠٠ - ١٠١ اصطلاح مع الموق ١ ٢٢٢

١٧٣

(٣) مني المحتاج ١/ ٧

(٤) مني المحتاج ١/ ٧

(٥) مني المحتاج ١/ ٧، ونظر في المحتاج ٢ ٥

## سورة المصلي ١٠

ثلاثة أفرع،<sup>(١)</sup> وهذا عند احتية والشافية والحاسب<sup>(٢)</sup>

وعو لفهم من كلام المائكة لأن الفاصل بين المصلي والسزا يكون سطران يحتاجه لقلبه وركوعه وسجوده، لأن الأرفع عندهم أن حريم المصلي هو هذا المقدر سواء أصبى إلى سورة أم لا<sup>(٣)</sup>

ويس انحراف المصلي عن الشرة يبرأ، لأن مجموعها على جهة كسط حاجيه، ولا يصمد إليها صمدًا أي لا يقاينها مستقرًا مستقي، كما روي عن المشاء رضي الله عنه أنه قال: «ما رأيت رسول الله ﷺ يصي إلى عود ولا عمود ولا شجرة إلا جعته على حاجبيه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد له صمداء»<sup>(٤)</sup> وهذا إذا كانت الشرة نحو عصا منصوبة أو حجر مشالاف الجطار المرفوض وجوه، وبخلافه

وعبرة الحاسبة إن تعدر غرر عصا وجوها يكتبي وضعها بالأرض ورصعها غرصا اعجب من أحد من الطوب فإن لم يجد خط سطًا كاملاً لا حولًا لكن قبل البلدي عن الشرح وكذا حد أنزه

أب، الحاسبة فاشترطوا أن تكون السدة ثالثة ولا يجرون الحمد أصلاً<sup>(٥)</sup>

موقف المصلي من الشرة

١٠ - يسن لي لو أن يصلي إلى شرة أن يقرب منها نحو ثلاثة أذرع من قدسه ولا يرد على ذلك، حديث سهل بن أبي حنيفة معروفًا، فإذا صلى أحدكم إلى شرة فليد منها، لا يقطع التخطا عليه صلاة<sup>(٦)</sup>

وعن سهل بن سعد قال: «كان ابن مصلّى رسول الله ﷺ وبين الجطار من الشاة»<sup>(٧)</sup> وورد أن النبي ﷺ صلى في الكعبة وبينه وبين الجطار

(١) حديث مصلّى في الكعبة وجه بين المقدر ثلاثة أفرع، أنحراف الجطار (الفتح ٥٧٩/١ ط السبعة) من حديث بول

(٢) شرح معاني الآثار ٢/١، ٢٠٢، ٩٠٣، وموالي الفلاح ص ١١، والفتاوى ١/١٩٩، ومجلة المحتاج ٢/٥٠

(٣) حاشية الدرر مع المشرح الكبير ١/٢٤٦

(٤) حديث مصداق رسول الله ﷺ يصلي إلى عصا ولا شجرة، أخرجه أبو داود ٢١٥٠/٦، تبيين عزت عبد

عباس، وأبو ابن الخطيب ببغداد بطور واحد، كتابي حسب الترجمة ٢/٨١ - ط طبع المصلي

(٥) شرح معاني الآثار ٢/١٠٢، وكذا الفلاح ٢/٢٥٢

(٦) جوهري لأفضل ٢/١٠

(٧) حديث مائة مصلّى أحدكم إلى شاة فليد منها، أخرجه أبو داود ٢١٥٠/٦، تحقيق عزت عبد عباس، والمصالح

(٨) ١/٢٤١، ٢٠٢، ط واليه المصالح المصانية، ومص

رواه الذهبي

(٩) حديث مائة مصلّى أحدكم إلى شاة فليد منها، أخرجه أبو داود ٢١٥٠/٦، تحقيق عزت عبد

عباس، وأبو ابن الخطيب ببغداد بطور واحد، كتابي حسب الترجمة ٢/٨١ - ط طبع المصلي

الصلاة على السجادة، لأن الصلاة تكون عليها لا إليها<sup>(١)</sup>

### سورة الإمام سيرة للمؤمنين

١١ - هذه السورة هي أن سيرة الإمام بحسب الظاهر من سواه أصلاً خطه أم بحسب خطه فلا يسحب بمأثور أن يحدد سيرة<sup>(٢)</sup> وذلك ما ورد في الحديث أن النبي ﷺ «حسى بالأنطاع إلى عزرة ركزت له ولم يكن لتقدم سيرة»<sup>(٣)</sup>

واختلفوا: هل سيرة الإمام سيرة له خفية، أو هي سيرة له خفية وهو سيرة من خطه، فهي أكثر كتب الحنفية واختلافاً لأن سيرة الإمام سيرة

(١) مراسي المصالح والمفاسد في طلبها ص ٢٠٦، ومعي المحتاج (٩) ٢٠٠، حاشية المحتاج ٢٠١/٧، والندوي ٢١٦/٢، وإبائيد، والفوري ١٩٢/٩، وشرح مكتبة الآزدي ٢٠٢/٩، ومعهذا

(٢) مراسي المصالح ص ٢٠١، وإبائيد، حاشية ص ١٢٨/٩، والندوي ٢١٨/٩، وكشف الخفاء ٣٨٨، ٣٨٩، وشرح منتهى الإرادات ٢٠٢/٩، ٢٠٣

(٣) حديث: «صلى بالأنطاع إلى عزرة ركزت له ولم يكن للقدم حاشية» ورد عن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام في الحديث: «صلى بهم بالأنطاع» وهو في حاشية - الظاهر أن في الظاهر ركزت - فربما يثبت القول الأخير - أعرج عليه باري التذرع ٢١٨/٩، ط السليمانية، وسلم ٣٩١/٩، ط الحنفية.

وقال المعين في التلخيص (٢٩٩) - ط دار المعين - (قوله) «لم يكن للقدم سيرة» ليس هذا في الحديث.

والعزرة حاشية أنصر من الرجوع وراج أي حاشية في

الصلوات

من خطه وذكر الملكية وبعض الحاشية الخلاف في ذلك<sup>(٤)</sup> قال بعضهم الخلاف لفظي ومعنى واحد وقال آخرون اختلاف حقيقي وله صورة، فإن لنا الإمام سيرة له خطه كما نقل من مالك وعنه يصح المروء بين الإمام وبين الصف الذي خطه كما يصح المروء به وبين سيرة، لأنه مروء بين المصلي وسيرة فيها، ويجوز للمروء بين الصف الذي خطه والصف الذي يخطه لأنه قد حال بينهما حال وهو الصف الأول، وإن قلنا أن سيرة الإمام سيرة لم يكن يقول عبد الوهاب من حاشية وغيره فيجوز للمروء بين الصف الأول والإمام لوجود الحاشية وهو الإمام ذلك الذي هو الحاشية أن الخلاف حقيقي والاعتماد قول مالك<sup>(٥)</sup>

### مروء بين المصلي والسيرة

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المروء بين السيرة لا يصح، وأن المروء بين المصلي وسيرة معني عنه، فيأنتم المصليين بده، لقوله ﷺ «لو يحسن المصلي بين يدي المصلي ماذا عنده من الإثم» فكان أن يصف أروءين سيرة له من أن يمر بين

(١) الشرح الصغير للفرع ص ٢٢١/٩، والمصنف ص ٢٠١، وكشاف الخفاء ٣٨٨، ٣٨٩

(٢) المصنف ص ٢٢٥/٩، والشرح الصغير حاشية المصنف ٢٢٥/٩، والمصنف ٢٢٥/٩، والمصنف ٢٢٥/٩

٢٢٨، ٢٢٩/٩



يديه<sup>(١)</sup>

وعرى جهوز المقعد<sup>(٢)</sup> خفيه ومالكه  
والخفيه كذا في يدي يضيئ انهم يضيئون  
يصل إلى سفة<sup>(٣)</sup> "وذلك إذا هو قريباً منه  
واختصر في حد القرب قال بعضهم ثلاثة  
أذرع فأقل<sup>(٤)</sup> أو ما عدا ذلك في ركوعه  
وسجوده<sup>(٥)</sup> والصحيح عند اختياره تحريم ذلك  
بما إذا مشى إليه ورفع اليدين إليه لا تدخل  
صلاته<sup>(٦)</sup> والأصح عند الاختلاف أن يكون المروء  
من موضع قدمه إلى موضع سجوده، وقال  
بعضهم إنه قدر ما يلبس بصره على المناظر  
صلى بغيره، أي ركباً بصره إلى موضع  
سجوده<sup>(٧)</sup>

وتكره المالكية لأثم ما يلهى به في حريم نصلي  
من كانت له مندوحة أي سمع المروء بعيداً عن  
حريم المصلي، وإلا فلا أثم، وكذا لو كان  
يضيئ بالمسجد المحرم فمريين يديه من بطون

بقيت ريشواً<sup>(٨)</sup> بالهم معصم تعرض بصلاته من  
غير سرة في عين نظره المروء، ومريين يديه

وذلك في عابسي عن بعض الفقهاء في حنا  
صوراً أربعة

الأول أن يكون للهار مندوحة عن المروء  
في يدي المصلي ولا يتعارض المصلي بذلك  
بمحض انكشاف الأثم إن مر

الثانية أن يكون المصلي معرضاً بمروء  
والمناظرين له مندوحة عن المروء، بحيث  
المصلي بالثم دون المروء

الثالثة أن يتعرض المصلي للمروء ويكون  
للهار مندوحة، ويأثم معاً، أم المصلي  
فانصرفه، وثما ما لم يطرده مع إمكان أن  
لا يفعل

الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للهار  
مندوحة، فلا أثم واحد منهما<sup>(٩)</sup>

ومثله ما ذكره بعض المالكية<sup>(١٠)</sup>

ثم الشافعية فقد عزموا بحرمه المروءين  
يدي المصلي، ولا صلى على سجدته ولا لم يجد  
المروء سبلاً آخر، بهذا إذا لم يمتد النص بصلاته  
في المكان، وإلا كان وقت مشروعه الطريق أو  
استأثر بستره في مكان مضمون ولا حرمة  
ولا كراهة ولو عصى بلا ستر، أو تباعد عنه

(١) حديد الطبري في يدي المصلي. أخرجه  
الإمامي (الفتح ١: ٥٤٤، ط الصلوة) ومسلم (١: ٣٧٣-  
ط الحديث) من حديث أبي بصير، وغيره. أخرجه الإمام  
في إحدى البحار كما قال في حرمي شرعه (٥٨٠)  
(٢) ابن عابدين (١: ١٦٨)، وهو الإكليل (٥٠)، والمروء  
٢٥٣، ٢٥٤

(٣) سفي المصباح ١: ٢٠١، ٢٠٢، وتمامه (الفتح ١: ٣٥٣،  
وتمامه المصباح ٢: ٥٣)

(٤) جوامع الإكليل ٥٠، وابن عابدين (١: ١٦٨) حبة  
الفتح ١: ٥٣١

(٥) كفي ٢: ٢٥٤

(٦) ابن عابدين (١: ١٦٨)

(١) شرح الصغير ٣٣١، ٣٣٢، والسنن ١: ٢١١

(٢) ابن عابدين (١: ١٦٨)

(٣) شرح الصغير ٣٣٧

قطع اداء بين الفصل والفترة.

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في ان للفصل ان يدفع لمدرس إنسان لوجبه إذا مر به وبين غيره أو قريب منه، فأورد فيه من أحداث منها ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتر من فليس يترك أحد أن يجترأ به يديه خفيقه. فإن أرى عليه قتله بأنما هو شيطان،<sup>(١)</sup> قال انصت أي معه صل الشيطان في إرادة التشوش على الصلي، وقيل أراد أن لا يفتل له معنى ذلك شيطان، ويدل على ذلك ما في رواية مسلم<sup>(٢)</sup> وإن معه الصبر، أي شيطان، والحديث قال سمعته عن أبيه أنه إذا لم يكن للفصل سرقة فليس له دفع المثل بين يديه اهـ.<sup>(٣)</sup> وهو كذلك عند الشيعة<sup>(٤)</sup>

لأن نكر الفترة بالصيغة المذكورة فلا يحرم المردود بين يديه، وليس له دفع المثل لتعليقه بصلاته في ذلك المكان<sup>(٥)</sup>

هذا واستثنى الفقهاء من الإثم الضروري، يعني الفصل للضائع أو لشد فرجه في صف أو لفصل دهان لوما شاكل ذلك<sup>(٦)</sup>

أثر الضرور بين يدي الفصل في قطع الصلاة.

١٣ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية، من أن مردود شيء بين الصلي والفترة لا يقطع الصلاة ولا يفسدها، أبداً، وسكون بالصيغة التي تجب الإثم على المار. وذلك لقوله ﷺ لا يقطع الصلاة شيء، وأوردوا ما استعملوه<sup>(٧)</sup>

ومما المشابهة مثل ذلك، إلا أنهم استحوذوا الكلب الأسود باليهيم لروا أن يقطع الصلاة<sup>(٨)</sup>

١٥ - وأنفق الفقهاء على أن الدفع ليس واجباً وتكفى المصارف لمحدث من الرجوب شدة مسائله مقصود الصلاة من الخشوع والتبكير، وأيضاً للاختلاف في تحريم المردود كما رسمه

(١) ٤٩٠، ٥٢٢/٢، ومعني المحتاج ١/ ٢٠٠  
(٢) من حديث ١٢٧/١، وموافقه الإكليل ١/ ٥٠، وسنن المحتاج ٢٠٠/١

(٣) حديث لا يقطع الصلاة شيء، وأوردوا ما استعملوه أصحبه أبو يعقوب ٢٦١/١، تحقيق عزت عبد الحميد، من حديث أبي سعيد الخدري، وأورد الخليلي من روايته محمد بن سعيد أنه نقله كذا في نصب الرعية ٢/ ٣٦٠ ط المجلس العلمي.

(٤) معني المحتاج ١/ ١٠٠، وسنن الصلاة ٢/ ٢٩٩، وحاشية ابن عابد بن علي البدر المحاضر ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩، وحاشية ١/ ٥٣٦ - ٥٣٩، والمفرد لأبي عبد الله ٢/ ٢١٩، ركشيد الشرح ١/ ٢٥٢

(٥) حديث ١٢٧/١، ومعني المحتاج ١/ ٢٠٠، وسنن المحتاج ١/ ٢٠٠، وسنن المحتاج ١/ ٢٠٠، وسنن المحتاج ١/ ٢٠٠

(٦) من الصلاة ١/ ٢٩٩

(٧) معني المحتاج ١/ ٢٠٠



## سورة المصلي ١٦، سورة ١-٢

موصعه، لأن مفسدة الشئ أعظم من مروره به  
وبه<sup>١</sup>

وهرب من حربه مدد المالكه حيث  
شئنا للمعسل دمع ذلك خذ دمع جميعا  
لاشعنه من الصلاة فإذ كثر أنزل صلاة<sup>٢</sup>

## سورة

### التعريف

١ - السورة - يسبح السور ومعه مع شديد  
إتداء - ما غلب عليه العن من الدرامم<sup>٣</sup>  
قال ابن عاصم يصلح الصلاة عن المصحح السورة  
هي بدشوشة عشائنة، وهي تعرب وهي  
روية في ثلاث طبقات، منها الرحيم قصة  
وما بينها بحسن وسوء<sup>٤</sup>  
رب التارحانية أن السورة هي ما يكون  
الطاق الأعلى منه والأسفل قدس وسبح  
صبر، وليس له حكم الدرامم<sup>٥</sup>  
وحتى أكثر المقاهد استعلا لا هذا، اللفظ



واللفظ ذلك الضمة

أه الدرامم الجباد

٢ - أن منعم على قصة حبيب نروح في  
الشجرات ويوحى في جب الماء

٣١ - أنه يملك للرحماني، والكرب، يس الله  
واللهوس

٣٢ - من عيسى ٣/٣٢

٣٣ - من عيسى ٤/٢٨

٣٤ - الصلواتي على مرثي الصلاح من ٢٠١، ٢٠٢

٣٥ - الله بوقه ١١/٦٦

ب- ابروف

٣- البريوف المنفرد لزوجته، يردد بيت ماز- ولكن بأعدها التي

وتلك الهرج والهرج، القوي من أنشي، وروم بهرج فو هرج فو بهرج فو روي القصة، وهو ما يردد الجهر، وقيل هو ما ضرب في حيدر الطلح

ونزوب أجود، ويعددها الشهيرة، ومعددها ثوبه، وهي بمزقة الرعل التي حاسب أكثر من صبه<sup>(١)</sup>

المعاطلة بالثوبه

٤- يرى المالكية على الذهب، وتشتاق على أصح الروحين، والحكمة من ظهره، ويجوز أن يفسد بالمرغم المنوشة، ويشرح المالكية حوز بيع المنوش كبيع من يكره أو لا يعيش به بل ينصرف به بوجه جاز، كتحفة أو مصفة، أو غير ذلك

ويكره بيع المنوشة عندهم لمن لا يراهم أن يعيش به بأن شك في عتبه، ويصح بيعه من يعلم أنه يعيش به، يجب رده على مانعه<sup>(٢)</sup> وقد انشأه في الترجمة الثاني، وأخبره في

شرويه الثانية بنحرهم المعاطلة بالمرغم المنوشة، واحترق من الشبيبة من غشا على ساء<sup>(٣)</sup> وما عروصي الله عنه من عن بيع طيبة بيت ماز، وأن مفصولة عن قول تشبه مرات المصاحف<sup>(٤)</sup>

وذهب أبو يوسف- وهو ما يفهم من قول مالك، في كراهة المعاطلة بالثوبه لأن المعاطلة ما دأبه في إدخال الشئ على الشئ، وقد كان عمر جعل بالثوب أنه قد عثر صرحه في الأرض ادبها لثوبه، فجازره المعاطلة بالثوبه بإجازة، يثنى القرويه وإسناد أسواق الشئين وقال أبو يوسف يبيح ما يذهب صاحب العرب السوء، دأنه وهو يعرف وقال الثكسائي هذا الذي ذكره- أبو يوسف- إسناد حسن في الشريعة<sup>(٥)</sup>

بيع المنوشة بالمطبخ

٥- لا خير بيع السيقه، جند عبد جمهور القصة، ويجوز ذلك عند حقيقه، ذلك أنشد أكثر من القصة في الشريعة

ويرى المالكية على مدح حوز بيع منوش يباع من

(١) حكمة من عرف فني على امره سنة ٩٩٠ هـ (٢) من حديث أبي حنيفة (٣) روضة الطالبين ٢/ ٣٨٨ (٤) راجع ١/ ٤٣٨ (٥) نتائج الفقيه ١/ ٣٦٥، والذوق ١/ ٤٩٤

(١) من ١٥٨٩ هـ

(٢) حكمة من عرف فني على امره سنة ٩٩٠ هـ (٣) روضة الطالبين ٢/ ٣٨٨ (٤) راجع ١/ ٤٣٨ (٥) نتائج الفقيه ١/ ٣٦٥، والذوق ١/ ٤٩٤

لا يجهرون بحديثهم بخالفين كما هو عليه  
الجهود.<sup>(١)</sup>

ولتصلي (د صرف)

أخذ السورة في الجرة :

٦ - صرح المصنف بأنه يحرم على الإمام أخذ  
السورة في الجرة، لأن في ذلك صريح عن بيت  
الله<sup>(٢)</sup>

## سجل

التصرف :

٦ - السجل في نسخة الكتاب يدور فيه ما يراه  
صاحبه ومنه كتاب القاصي، وكتاب المهدي،  
وتحو ذلك. ومن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُطْرَقُ  
الْأَسَاءُ كُلُّي السَّجَنَ لِلْكَتَبِ كَمَا يَذُكُّ أَوَّلَ عَلَمٍ  
عِندَهُ وَهَذَا عَلَمُنَا إِنَّا كُنَّا مِنْكُمْ فِي خَيْرٍ<sup>(٣)</sup>﴾ في  
كُلِّ الصَّحِيفَةِ عَلَى مَا يَهْدِي وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ  
عِيَّاسٍ، وَجَاهِدٍ، وَخُتْلُوهُ الطُّبْرِي، وَاحِدٌ بِهِ  
الْمُتَقَرَّرُونَ.<sup>(٤)</sup>



(١) سورة الأنبياء / ١

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ٧٨/٦٧ - ٧٩ - ٨٠  
الصفحة - بيروت، وبحثي في السور / ١ / ٦١٣ ج ١  
الكتاب - بيروت - ١١ / ٥٣ - ١٩٨٣ م والكتاب  
للرحماني ٥٨٨ / ٦ - دار المعرفة - بيروت وتفسير الطبري  
الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ - ٢٠١٠ م [جهد الشرف المصري -  
بيروت - ط ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م] وفتح الأحكام القرآن  
للطبري ٣١٧ / ١١ - دار الكتاب العربي - ٣٥ - ١٣٨٧ هـ  
- ١٩٦٧ م - والمصنف النسخي ٩٠ / ٦٣ - دار الكتاب العربي -  
١٤ / ٦١ - ١٩٨٦ م، وتفسير قرطب القرآن لابن أبي  
١٥ / ٦ مطبوع عن مجلس تفسير الطبري

(٣) التفسير المشهور ٧٩ / ٣ والعملي ١٣ / ٣ وتكملة

الفتح ٨٢ / ١، وفتاوى ١ / ١

(٤) غير جامع ١٣٣ / ٦

المذهب ومن الفقهاء من أطلق السجل على  
المحضر غير أن الذوردي يرى وجوب التعريف  
بها.

ومنهم من أطلق السجل والمحضر على جميع  
ما يكتب<sup>(١)</sup>

## الألفاظ ذات المصلة

### ١ - المحضر

٢ - المحضر هو الصحيفة التي كتب فيها  
ما جرى بين الخصمين من إقرار مدعى عليه أو  
إنكاره أو بينة المدعى - أو نكول للمدعى عليه  
من الخصم على وجه برفع الاشتباه<sup>(٢)</sup>

والغرض بين السجل والمحضر عند ظهور  
الغشاء أن الأول ينصص النص على حكمه  
وانقائه خلاف الثاني

فلو أن القاضي راد في المحضر ما جدد اتفاق  
حكمه وإمضاءه بعد إتمام الخصم في دفع  
به دعوى المدعى - حار<sup>(٣)</sup>

ولجميع سجلات وهو أحد الأسماء المذكورة  
القائمة التي تجمع بالحد، وليس لها جمع تكثير.  
ويقال: سجل تسجيلاً إذا كتب السجل  
وسجل القاضي عليه - قضى، وثبت  
حكمه في السجل

وسجل المدعى ونحوه - لفته في سجل<sup>(٤)</sup>  
وفي الاصطلاح يطلق السجل على كتاب  
القاضي الذي به حكمه، ويثبت في عرف  
بعض الفقهاء ما كان مرجعاً إلى قاضي آخر<sup>(٥)</sup>  
ثم أصبح يطلق في عرفهم كذلك على  
الكتاب الكبير الذي تضط به وقائع  
الناس<sup>(٦)</sup>

وقد ذكر ابن ميمون أن السجل في عرف بعض  
رواته هو ما كتبه الشاهدان في الواقعة وهي  
عند القاضي، ويسمى عليه خط القاضي<sup>(٧)</sup>

وبعض خص المناظرة المحض بها تضمن  
الحكم المستند إلى البينة وهذا هو الصحيح في

(١) الفصاح - والقاموس - والعرف - والظاهر - والمصباح.

يظهر في الراسب، وتاميم الزمخشري

(٢) السجل المحضر للمحكمة ٣٢/٥ - البلي الخبي - محضر.

وتشرح أدب القاضي الفصاح - المحضر للمشهد - محضر  
عني الذين قالوا السجل ٢٥١/١ - عطية الإبراهيم -  
نقد

(٣) نقد المحضر ١٣٢/٥، والبرهان ٢/٧، وجمع الأثر

في شرح منظر الأبرار للقاضي ١٦٦/٢، دار الفقهية  
القاهرة - مصر - ١٣١٦ هـ - وقال أبو القاسم ٥٦٦/٩،

وكذلك الفتح ٣٦١/٩

(٤) البرهان ٢/٧

(١) محضر في الفقه ٢١٣/٩ - والإحصاء ٣٢٦/١ شرح

أدب القاضي للإحصاء ٢٥٩/١ (غالبه)، تنبيه الحكام

٥٦٩/٦، والبحر الرائق ٢٥٩/٩، وحاشية ابن عسبر

٢٥٩/١، ومعنى الفتح ٢٥٩/٩، وشرح منظر الطلاب

للأستاذ ٢٥٩/٩

(٢) من المحكم ٥٠٢/٩، وشرح أدب القاضي للمصنف

٢٥٩/٩ (الغالبه)، والبحر الرائق ٢٥٩/٩ وحاشية ابن

عسبر ٢٥٩/٩

(٣) أدب القاضي للذوردي ٧٣/٩، ٣٠١ (و) ١١٦٢/٩،

٢٥٩/٩

ہر الذیوان .

۶ - ینہی الفصل بین الذیوان العام ، و ذیوان

القضاء .

أ أما الذیوان العام : فهو موضوع لحفظ ما يتعلق

بحقوق السلطة من الأعمال ، والأموال ، ومن

يقوم ب من الجبروش ، والعمل <sup>(۱)</sup>

ب - أما ذیوان القضاء : فهو هذه السجلات

و غیره من المحاضر ، والصکوک ، و کتاب تصب

الأموال ، و دیوان الأوقاف ، والذرائع ، و غیره

ذلك <sup>(۲)</sup>

و - المحیطة .

۷ - المحیطة تطلق على السجل وعن الوثيقة

قهي اهم ، ثم أصبحت تطلق على السجل ،

والمحضر ، والصک ، ثم أطلقت في العرف على

ما دمل من السجل من الواقعة ، وعبه علامة

القاضي أملا ، وعبه الشاهدین أسفله ،

و أعطي للمحضر .

و بعض المدايلة المحیطة بالحکم القائم على

البينة <sup>(۳)</sup>

(۱) الأحكام القضائية للبرقي من ۱۹۹ ، والأحكام

السلطانية للفراد من ۲۲۰

(۲) لب القاسي للبرقي ( ۲ ) ۲۲ و ۲۸۷ ، و شرح لب

القاضي للخصال ( ۱ ) ۲۵۹ و ۲۶۰ ، والبحر الرائق

( ۱ ) ۲۶۹ ، و حاشيته ابن عابدین ( ۲ ) ۴۶۹ ، و قاضي

( ۱ ) ۳۲۶ ، و مطلبه في البی ( ۱ ) ۴۷۲ ، و كشف القناع

۳۰۹ / ۱

( ۲ ) حاشية ابن عابدین ( ۲ ) ۳۶۹ ، و قاضي البحر الرائق .

و مذكور في صبح المحضر والسجل سوف

ولا عرف

ب - الصک :

۳ - الصک هو : کتاب فيه البيع ، والرهن ،

والإقرار و غیرها

و غیره للمبرر بحیث بأنه : اسم خاص لما هو

وثيقة باعق الزواج .

و بعض الصک أيضا على ما یکبه القاضي

هذه إقراره حال الیوم

و ربما أطلق للمدايلة للصک على

المحضر <sup>(۱)</sup>

ج - المستد والند .

۱ - هو کل ما یستند إليه ، و یستند علیه من

حادث ، و غیره . و مستد الحکم ما یفصح

عليه ، و أطلق على صک البی ، و غیره <sup>(۲)</sup>

۲ - الوثيقة .

۳ - تطلق الوثيقة على السجل ، والمحضر ،

و الصک <sup>(۳)</sup>

( ۱ ) البحر الرائق ( ۱ ) ۲۶۹ ، و حاشية ابن عابدین ( ۲ ) ۳۶۹ ،

و المحضر للمبرر ( ۱ ) ۲۶۹ ، و المستد - بروت - ۲۶۹ ،

و شرح القدير ( ۱ ) ۲۶۹ ، و مطلبه في البی ( ۱ ) ۴۷۲ ،

و كشف القناع ( ۱ ) ۳۶۹

( ۲ ) لاح المروسی ، و للمجم الوسیط ، و غیره ( ۱ ) البحر الرائق ( ۲ ) ۳۶۹ ، و قاضي

( ۳ ) البحر الرائق ( ۲ ) ۳۶۹ ، و قاضي ( ۲ ) ۳۶۹



## اتخاذ السجلات

ماتت عند أو حكم به، وإن هو مسح<sup>(١)</sup>.

غير أنه، بظن من القاضي تسجيل حكم  
بالحق الذي ثبت عليه، أو الذي نفيه، أو ثبت  
برميه فيه، حتى لا يغيب القاضي به فيه  
الحق، على القاضي إيجته بطلب<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الخصومة متعلقة بخص لأهلية  
وعصمته، كالتصفي، والمجنون، فإن تسجيل  
حكم واجب، وإن لم يطلب ذلك أحد، سواء  
كان محكوماً له، أو عليه<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت قبلدوى متعلقة بحق من حقوق  
الله تعالى كالقدرة، أو كالحق فغير معبر  
كالتوقف والنوصية بمقرره، والمهمات الخ،  
فإن على القاضي بكتبت ذلك، ويحكم به  
دون حاجة لطلب من أحد<sup>(٤)</sup>.

وعلى كل حال، فإن القاضي لو بكتب  
الخصومة وسجل الحكم ببدله، وقبل أن  
يصب به أحد ذلك<sup>(٥)</sup>.

## كيفية الكتابة في السجلات

٩. لا يكفي في المحاضر والسجلات

١. معنى الدعاء ٥٥٠/١، لجنة الفتاوى ١٤٣٦/١، ١٣٨  
٢. مجموعها ٤٢٠، وهي ١٤٣٦، ١٤٧، وكشف  
الفتاوى ٦/ ٣٩

٣. معنى الدعاء ٣٨٤/٤، لجنة الفتاوى ١٤٣٦/١  
٤. الوجهة ٨٢، وعلى المصنف ١/ ٨، وإحكام الأحكام  
٦٤، ولجنة الفتاوى ١٤٣٦، وكتاب الفتاوى ١٤٣٦/١  
٥. على المصنف ٨٠/١، والوجهة ٨٢/١، وإحكام  
الأحكام ٦

٩. ينبغي للقب هي كل سجل سجل حتى  
لا يمسى واقعة المدعى بإد طلق الزنى، وليكون  
دست مدكوره ومعينه على وهو المحكوم به  
بأن حقه بدو حقه الخصم<sup>(١)</sup>.

ويكتب في السجل رفاع المدعى، وأدنيه،  
وسا مشتهى اسمه الخاص من الحكم في  
موضوعها لأنه مكلف بحفظ الحقوق، ويعبر  
الكتابة لا يمكن ب حفظ

ويؤكد هذه الواجب بطلب للحكوم به، فإن  
لم يطلبه كتب بكتابه على صيل السجل،  
لتجنى الدعوى بكل ما تم فيها عمولة في  
القبول، فهي محتاج أحد الخصمين مراعتها،  
والمشراج الحكم<sup>(٢)</sup>.

ولا يلزم القاضي أن يكتب للمحكوم عليه

١٠/ ١٠٠ - وصحة بغيره ١٠/ ١٠٠ - بطلب أبي  
منه ١٠/ ١٠٠

١١. لجنة الفتاوى حتى الصبر الرشد لا يخلو ٣/ ١٠٠  
مع البصر الرشد

١٢. بغير، إحد ١٠٠ - وإحكام الأحكام على لجنة، إحد  
فأكد ١٠٠ - ١٠٠ - بطلبه الشري - مصر ١٣٤٨  
والوجهة في شرح الفتاوى للشمس ١٣٤٩ - مصر مع حتى  
المصنف، ولأن المصنف بالقرآن ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩  
١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩  
١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩ - ١٣٤٩

فلابد أن يذكر صفة، وأن يكون من مثله  
مأثور به بذلك

وإن شهد على المحضر أن أؤكد وأحفظ  
رسمي في كتابة المحضر أن تكون على  
عاقلة ليد وأمراته، ومصطلحاته ويراعي بها  
مقتضى كل عصر<sup>(١)</sup>

١٠ - وفي السجل يذكر المحضر بكل دابة،<sup>(٢)</sup>  
ويضاف إليه ما يلي

أ - أنصر على تمكين المدعى عليه من إبداء  
دفوعه، وإمهاله فإن حضر دفعه ذكره  
الخاص، وذكر مزيده، وإن لم يأت بدفع من  
على ذلك

ب - وقد ذكر في السجل أنه ثبت حق على  
الوجه سبي شب به المخفر، دون ذكر لفظ  
الشهادة بهما، (ذلك جائز، وهو المحذور)

ج - وقد يضاف إلى السجل بعد عرض اقتران  
الشهود أو الدعوى والشهادة قد عرضت

الاختصار والإجمال من لاشد من الدالة في  
التصريح والبيان

في المحاضر يجب على الكاتب أن يكتب  
بعد سمعه وأحمدته وبحرف ذلك، سم  
المدعى، واسم أبيه ووجهه، وكنيته، وصدقه،  
وقيته، وحكمه، ومضاه (أي الشاهد المتي)  
بملي به عادة) وكل ما يؤيدني إلى استوف  
على محضره

ويذكر حضوره، والإشارة إليه  
وكذلك يملأ المدعى عليه  
وأما الشهود، فيتم تمريضهم على الوجه  
المبين، وإضافة عمل الشهود<sup>(٣)</sup>

ولابد أن يذكر الكاتب مرضوخ الدعوى،  
وما جرى في المحاكمة من إجراءات، ويذكر  
ويبين، أو يكون، فوسيع به

وعلى الكاتب أن يذكر شهادة تلك أطرافه،  
وذلك عقب دعوى المدعى

ويضمن المحضر رسم القاضي، وأحكامه  
وعلاقت التي عرف بها، وتاريخ تقديم المحضر  
وإن كان القاضي مبدع غير قصص حرة

(١) ضاوي الفتية ١/٦، ١٦٩، ٢٢٩، ومهر الحكام ٢/٢١٢  
وآداب القاضي للبرقي ١/٦، ٢٦٨، ٢٦٩، وكتابه  
الخصم لايز أي الدم ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠



بجمعهم، وبجمع ما يسع منها، ونعطف في  
الديوان، وهو أكثر حفظاً، وأحفظاً<sup>(١)</sup>

فإن صحت السحبة التي في يد ذي الشأن،  
وطلب من القاضي سحبة أخرى، سئل  
طالب، وكتب عندها ما أتت به من القضاة،  
وبلغها، حتى لا يستولى الخو القوي عليها  
مريض<sup>(٢)</sup>

عمل القاضي بها بجنة في سجنه<sup>(٣)</sup>  
١٣ - ١٤، وجعل القاضي في ديوانه محضراً كل من  
كتبه بإمرار، أو شهد به بحق من المحضون، أو وجد  
حكماً من المحكمين، فإنه لا يأخذ به، ولا يقفه  
عالم يذكره، ويهد فاك أبو حبيبه

وذهب أبو يوسف، وجمعه إلى جوار الأخوة  
لكل ذلك، وأعادته، وتنفذه، وتوهم بتدبره،  
لمعجم القاضي من حفظ الحاشية، ولأن وجود

ولا يمكن أن يتحقق ما سبق، إلا إذا  
أنشرف القاضي على الديوان، ورتب كتفه،  
ولمسه، وما يجري على أيديهم،  
ومعهم<sup>(٤)</sup>

نعد نسخ السجل

١٢ - تكتب لدى صر، والسجلات، والوثائق  
على مسحتين<sup>(٥)</sup>

إحداً حفظ في ديوان المحكمة، وعندها  
اسم المحصبين، صاحب الوثيقة، وحاشية  
القاضي، وتكون مستند لرجوع إليها عند  
الحاج

والأخرى تعطى للمحكوم به، أو صاحب  
الوثيقة، لتكون حجة بالحو، وهي غير مخومة  
وجري ذلك وتر من غير طمس.

ثم أصبح الوثائق تكتب مرتبة في كتاب

(١) شرح لأب القاضي للعقوبات ١/٢٥٩ ١/٢٦٦  
والج ١٢٥٠ ١٢٥١، ومجم الأخير ١/٢٥٩، وهو أشبهكم  
٢٠ ٥٠، ونشر القاضي للبردي ١/٢٥٩ ٧ ٢٠٢  
١٨٨٥ ١/٢٥٩ ٢١٢٦، ٢١٢٧، ونسب للحاج ١/٢٤٩،  
والصراح الوضاح ص ٥٩٣، وعنده المحتاج ١/٢٤٩،  
وشرح المسجل ١/٢٥٩، وحاشية الجبري ١/٢٥٩،  
والقاضي ١/٢٥٩، والفرع ص ٢٦١، وبطلب أبي القاسم  
١/٢٥٩ ١/٢٥٩، وكشفه الطحاوي ١/٢٦٦، ٢٦٣

(٢) القسري للسدة ٣/٢٩٨، زاد القاضي سماري  
١/١١٣٦ ١/١٢٣٣

١/٢٥٩، طبعه مع فتاوى حسنة، والكل لأن  
حفظه ص ٢٥٩ مكتبة الخواص، حاشية - الوهم - ١/٢٥٩  
٢٠ ١٨٨٥ - ١/٢٥٩، والقم ١/٢٥٩، ٢٠ ١٨٨٥،  
١/٢٥٩، مطروح مع الأمل والقبه القاضي للبردي ١/٢٥٩ -  
١/٢٥٩، ١/٢٥٩، وكشف القاضي لأبي القاسم  
١/٢٥٩، ١/٢٥٩، والنسب ص ٢٥٩، وحاشية الفرول  
١/٢٥٩، ونسب المحتاج ١/٢٥٩، والفرع ٢/٢٥٩  
والقاضي ١/٢٥٩، وكشف الطحاوي ١/٢٦٦، ٢٦٣

(٣) شرح لأب القاضي للعقوبات ١/٢٥٩ ١/٢٦٦



شخص ما في السجن من الحكم

١٥ - كل شخص من مصحات الجبل التي  
سبقت بفتح حداد مؤثر، صحة وذلك يظهر  
من الأمثلة الآتية

٤ - إذا خلا ذلك - جمل من إشارته إلى  
الذات، صحت فانه لا يقي بضمه، كما تركه  
فيه - حضر فلان مجلس الحكم، وأحضر معه  
فلان، فادغم هذا اللين حصر، عليه  
ويضي، لا يكس (على هذا الذي أحضر  
معه) بدل من (معه)

وكانت عند ذلكم الحفلة في تمام الصحة  
لاذني ذكر صبح الانوار فكتب اذني  
هذا، والحمد لله عليه

٣- رسوم على أي حجم على حدود  
المدن والمناطق على عرض النقص، وإن ذلك

عن القاضي ما يجده في محل قصص سابق

١٤ - فلهذا لمعهم غنى من الفاضي لا سيما  
يوجد في ديوانه من سجلات القضاء السابقين  
ومعاصريهم، ولا يعده، ولا يكتب الختومة،  
إلا بـ يشهد بـ ورد فيها شاهدان

واستنى حنيه من ذلك ما في الديوان من  
صوم نفسا ذهبنا في بيدي الالباء، ولم  
نحتمهم عليه إلا الخوف من صبح حقوق بروف  
عند نعام الرمان، وثمة كان قيلم هذا  
اسمنا

وَمِنْ ذَٰلِكَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ الْحَكَمُ بِإِذَا  
يَكُونُ حَقُّهُ فِي حِرِّ إِعَادَةِ الْإِسْمِ  
وَأَمَّا مَا يُؤْتِي فِي الدُّعَاءِ بِإِسْمِ  
حَقِّ الدُّعَاءِ وَحَقِّ الْأَعْرَافِ فَهُوَ  
إِسْمُ اللَّهِ وَإِسْمُ اللَّهِ

وكذلك حفظ النبي، وكتب القصة المروية،  
وكتب أهل الجاهلية، وكتب الأئمة، وأهل  
العلم، وكتب في هذه المصنفين، وكتب في  
كتاب غيره من مصنفين، فيما لهم، وكتبهم، في  
حوزة لأحد ركن ذلك، واعتني به من غير شك  
بمساعدة موصولة، واعتني به

[illegible]

موجود عند عمدة القضاة<sup>(١)</sup>

وسكن السجل خلا من أسماء الشهود، وإن أكثر القضاة عند الخففة صاروا لا يرون ذلك حالا، وهو القول المشهور عند المالكية، غير أن العمل عندهم على وجوب ذكر أسمائهم في المحكم على العائذ والصغير، ولا حاجة بذلك في المحكم على الأصغر

وسكن لفظ الشهادة قبل في محضر الدعوى وأما في السجل، فلو كتبه فيه وشهد الشهود على موقوفة الدعوى، دون لفظ الشهادة، فإنه لا يفسد صحته، ومن للشابخ من أنقى ملصقة، وهو المحظر<sup>(٢)</sup>

و- وكذلك لو كت في المحكم على وجه الإيجاز تب عسدي من الوجه الشرعي، فإنه لا يفسد صحته للمجمل ما لم يبين ومبناه الإنسان، وفيه معنى بصحة<sup>(٣)</sup>

(١) جامع القصرين ٢٨٩/١

(٢) شرح من القاضي للعقلاء ١٨٦/٢، ٢٨٦/٢، وصحة الحكم ٦٩/١-٩٧، والناج والاعقل ١٨٨/٢، وصحة انظم للحكام ٢٠٣-٢٠٢، واليهود ٧٤/١، ٨٢، وحامد القصرين ٨٦/١-٨٦/٢، وصحة الحكم ١٣٢، وحاشية الرسولي ٨٨/١، والفتاوى المصنوعة ٢٩٧ ٩١/٢

(٣) جامع القصرين ٨٧/١، وصحة الحكم ١٣٤، وحاشية ترمي ٨٦/١، والفتاوى والنظر لابن ميم ١١٨-١١٧

خلل في السجل عند الحنفية الذين لا يرون القضاء على العائذ وكذلك لو خلا من النص على سماع البينة بحضور القاضي عليه، وصحور المحكم محضرة الخصم<sup>(٤)</sup>

ج- وإن كان لأحد الخصمين وكيل، وكتب في السجل ثبوت الوكالة دون كونه نيوبها، من مو اليه، فلو نشأ عنه محضرة القاضي ومعرفة بالوكيل والموكل، فإن ذلك خصل في السجل

وأما لفظ باسم الوكيل وجمعه على الوكيل، وجمع للموكل على الوكيل، بذلك لا يترتب صحة السجل، إلا على قول بعض الشابخ<sup>(٥)</sup>

د- وفي دعوى التوفي من جهة الأب، أو من جهة القاضي، إذا خلا السجل من ثبوت موت الأب، والإيصاء، ومن الإذن المحكمي من القاضي، والإدلاء بالعضد، فإن هذا يوجد رده، لأنه لا بد من إثبات صحة الخصومة<sup>(٦)</sup>

هـ- وكل سجل خلا من حسب الدعوى، فإنه

(٤) جامع القصرين ٨٦/١، ٨٦/٢، ٢٨٦/٢، ٢٨٦/٢، وصحة الحكم ٢١٩/٢، وصحة الحكم ١٣٣، والفتاوى المصنوعة ٢٢٨/٢

(٥) جامع القصرين ٩٨/٢، ٢٨٩، ٢٦٩، والفتاوى المصنوعة ٢٨٧/٢، ٢٨٧

(٦) جامع القصرين ٢٢٩/٢، ٢٨٠، والفتاوى المصنوعة ٢٦٦/٢

تخصيص كاتب لسجل، وما يشترط به

١٦ - من القاصي أن يختار كاتباً يستعمل به في كتابه ما يجري في المحاكمة لأنه نفس عليه أن يتولى ذلك بنفسه<sup>(١)</sup>

و يجب أن يتصف كاتبه بقاصي به يتصف به القاصي، لأنه جزء من المحكمة، ولأن الكتابة من جس القضاء ولهذا وجب أن يكون الكاتب مستقلاً، عفاً، ورعاً، عفيفاً<sup>(٢)</sup> ونظر الفصل في مصطلح (قاصي)

إن كتب حكمه بموجب السجل بشرائط، لو حكمت وفق الدعوى، فإن ذلك خلل في السجل، لأن على القاصي أن يبين ذلك بالتفصيل<sup>(٣)</sup>

ر - وإن كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشار إلى الله حين يؤن لا يغير محضه إلا لبد من النص على الإضافة إلى المدعي عند الحاجة، وإلى المدعي عليه عند الحاجة، وهذه هي الإضافة لمصلحة المدعي لا بد من بقائها ادع بيان

ج - ولو لم يخص السجل في تحريره أن القاصي حكم استناداً لشهادات الشهود، أو أي دليل آخر، فإن القصة لا يجوز<sup>(٤)</sup>

ط - وإن القاصي المتابع حكم بالدعوى، وحصل حكمه بموجباً على إقتضاء لقاصي قضيت، فإن ذلك خلل عوي يجرجه من كونه حكماً<sup>(٥)</sup>

ث - وإن دعوى التوقف، لم يكتب بالقاصي في السجل حكمه بصحة أو بطلان حلت فيه، لأنه ليس بقضاء له عليه، إذ لو وصف صحيح، جائز ومأذون، واختلف في تلوته<sup>(٦)</sup>

(١) من المحاكم ١٥ ريدت في الصلح في ريب اقتصر للكاتب ١٢٧/١٢٧ - مقتضى إقتضاه مصر ١٥ ١٢٢٨/١٢٢٨  
١١١ - في قضاء الحكم ٢٤، والقصر كغير  
١٢٨/١٢٨، وحظ القصر ١ ١٢٨/١٢٨، والملاح ١ ٢٨٨/١٢٨  
والملاح للمحتاج ١٢٣/١٢٣ وسجل الحبل ١ ١٢٣/١٢٣  
وسائلة تيسير ٢٥١/٢٥١ وسائلة البعوري ٢١٩  
١ ٢١٩، ولحق ١ ٢٥٢/١ ٢٥٢/١ اتصال ٢١٩  
ومطالب لوي القصر ١ ٢٨٩/١ ٢٨٩/١ وكشاك تقي ١ ٢١٣  
(٢) ليرة ١٩/١٩ شرح القاصي للمحتاج ١ ٢١٢/١ ٢١٢/١

١ ٢١٢/١ ٢١٢/١ والجزء ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ وسجل الأبر  
١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ وقصة القصة ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ وسجل الحكم ١ ١١٦  
ولكاتب ١ ٢٠٤/١ وسجل الجنب مع سبيل ولا فصل  
١ ٢٠٤/١ وقصة الحكم ١ ٢٠٤/١ والقصر كغير  
حاشية السجل ١ ٢٠٤/١ والأمر ١ ٢٠٤/١ وأمر القاصي  
المرتب ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ وسجل المحتاج ١ ٢٠٤/١  
٢٠٤/١ وقصة المحتاج ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ والقصر كغير  
وليك ١ ٢٠٤/١ وحاشية الجنب ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ وكشاك  
القصة لأمر أبي السن ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١  
وحاشية القاصي ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١  
١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١  
١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١

١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١

(١) جامع المصنف ٢ ٢٥١/٢ ٢٥١/٢ واستدعى القصة ١ ٢٢٨/١ ٢٢٨/١

(٢) جامع المصنف ١ ٨١/١ ٨١/١ وقصر الحكم ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١

(٣) جامع المصنف ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١ والقصر كغير ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١

(٤) جامع المصنف ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١

(٥) جامع المصنف ١ ٢٠٤/١ ٢٠٤/١



ومن هد عليم ويحمل الكافوري  
سجده أي لنت

لأن الرافع لأصغاري السجود عام في  
الإنسان، والحيوانات، والحشرات وذلك  
صريحان

الأول سجود باعتباره ربي ظلت إلا  
للإنسان، وبه ينطق التواء، به قوله  
عالي: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونَ رَأْيُكَ﴾<sup>(١)</sup>

الثاني سجود سحر، وهو للإنسان  
والحيوانات واليابس والحيوان، وفيه ينطق قوله  
نصاً، ﴿وَرَبُّهُ سَجَدَ مِنْ آيَةِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلُمًا خِشْيًا بِالْغُيُورِ لَا صَالُ لَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وفيه  
يعاني ﴿بَيْنَمَا هُمْ عَلَى الْعِمَامِ وَالْمُشَاهِلِ  
سَجْدًا لَهُ﴾<sup>(٣)</sup>

فهذا سجود تسخير، وهو الدلالة الصريحة  
للساكنة برهة على كونه عذوقه، وبما خلقه  
فاعل حكيم، وحسن السجود في أسريره  
بالركن المنروق من الصلاة، وما يجوز بحري  
دلت من سجود فقران وسجود الشكر<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النجم/٦٢

(٢) سورة الفرقان/٦٤

(٣) سورة النحل/٤٨

(٤) انظر الشرح للجمع الوسيط لشرح القرآن بـ  
التصريح، انظر المصباح، في: القرآن الكريم  
دالة (صحة)، في: تفسير ٣٦٢، ٣٦٣  
(تكملة ١/١٠٠، المصنوع ١٠٠/١٠٠)

## سجود

التعريف

١- السجود لغة الخضوع والانحسار والتذلل  
والهش ووضوع الجبهة بالأرض، وكل من تذل  
وخضع قد سجد، ويقال: سجد العبد  
بمحض رأسه بركب، وسجدت شجرة إذا  
مطت من كثرة حميتها، وسجد انزل إذا طأ  
رأسه وانحس، وبه سجود الصلاة وهو وضع  
الجبهة على الأرض، والاسم تسجد.

والسجود بين الصلاة يعني به،  
ومنه قوله ﷺ: «عمل ب الأرض سجد  
وقهور»<sup>(١)</sup>

وحسنه مساجد، والمسجد - معناه الخيم -  
موضع السجود من بدن الإنسان، وجمعه كدنت  
مساجد، وهي جهته رأسه ووجهه وركبته  
وتكديها

(١) حديث رواه ابن الأثير في مسنده، وكثيره  
البصري في معجمه، ٤٣٥، ٤٣٦، في المساجد  
ومسند (١/٣٧٠ - ٣٧١، في المساجد)

الحكم التكليفي

أولاً سجود الصلاة

٢- أجمع الفقهاء على فرضية السجود في الصلاة وأنه ركع من أركان الصلاة بغير الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فلو أنه تعالى ﴿بِأَيِّهَا الدِّينِ أَمَّا لِرُكْعَانِهَا وَاسْجُدْ وَاقِرًّا لِدَوْلَةِ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وإن السنة لم يأت بها حديث أصح، صلاته قال فيه ﷺ «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا»<sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ «أمرت أنسجد على سبعة أعظم»<sup>(٣)</sup>

في أجمعها على وجود سجدة في كل ركعة من ركعات الصلاة، سواء كانت هذه الصلاة فرضاً أو نافلة<sup>(٤)</sup>

٣- والفقهاء على أن أكمل السجود هو أن يسجد المصلي على سبعة أعضاء، وهي الجبهة مع

(١) - سورة الحج / ٧٧

(٢) حديث عائشة، صلاته: «فرحوا به فرحاً كثيراً» أخرجه البخاري والترمذي (٢٢٦-٢٢٧ - ط السلسلة - وسلم (١/٢٩١- ط جيس الخليلي) ووافقه

(٣) حديث أنس بن مالك، أخرجه على سبعة أعظم - أخرجه البخاري والفتح (٢٩٥٢ - ط السلسلة - وسلم (١/٣٥١- ط جيس الخليلي)

(٤) فساد الحج ٥/٢٠، حاشية ابن عابد (٩/٣٠٠- ٣٧٠، جواهر الإكليل ١/٤٨، روضة الطالبين (٩/٢٥٠- ط جيس الخليلي) ١/٢٦٨، المغني لأبي حامد (١/٥٩٤)

الأنف، واليدين، والركبتين، والقدمين، لقوله ﷺ «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة» وأنس بن مالك - والركبتين والقدمين وأطراف القدمين»<sup>(٥)</sup>

وفي رواية: «أمرت بالسجود على سبعة أعظم اليدين، والركبتين، والقدمين، والجبهة»<sup>(٦)</sup>

ومن كتب السجود من تركها أسأله على أعاليه كاشفاً وجهه ليؤثر به الأرض

وأن يطمئن ساجداً لقوله ﷺ «لنبي» صلاة «ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا»<sup>(٧)</sup> وقوله ﷺ «إذا سجدت فامكس وجهك من السجود كله حتى تطمئن ساجداً ولا تقرب نحره»<sup>(٨)</sup> لما روي عن عبيد بن عامر رضي الله عنه قال: «كانت أرى النبي ﷺ يسجد بركعتين»

(٥) حديث أنس بن مالك، أخرجه على سبعة أعظم - أخرجه البخاري والفتح (٢٩٥٢ - ط السلسلة - وسلم (١/٣٥١- ط جيس الخليلي)

(٦) حديث عائشة، صلاته: «فرحوا به فرحاً كثيراً» أخرجه البخاري والفتح (٢٢٦-٢٢٧ - ط السلسلة - وسلم (١/٢٩١- ط جيس الخليلي)

(٧) حديث عائشة، صلاته: «فرحوا به فرحاً كثيراً» أخرجه البخاري والفتح (٢٢٦-٢٢٧ - ط السلسلة - وسلم (١/٢٩١- ط جيس الخليلي)

(٨) حديث أنس بن مالك، أخرجه على سبعة أعظم - أخرجه البخاري والفتح (٢٩٥٢ - ط السلسلة - وسلم (١/٣٥١- ط جيس الخليلي)

عنه لال. لقد رسول الله ﷺ: «إنا سجد  
أحذكم غيبتك ولا يعرض مواضعه امرأتين  
الكلية»<sup>(١)</sup> وعن رطل بن حجر رضي الله عنه  
«أن النبي ﷺ كان إذا سجد صم أصابعه  
رجل يديه جلوسه»<sup>(٢)</sup>

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إنا سجد  
أصابع سجد كل مضمومة تسجده من أعفائه  
إلى العبد ما استطاع»<sup>(٣)</sup>

وأنه يخاف مرجه من جبهه ثاروي آخر من  
جره وأن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جاني  
خضبه عن جنبه حتى تأوي<sup>(٤)</sup> له»<sup>(٥)</sup> وروى  
«أنه كان إذا سجد لو شأنت جبهه أن غر بين يديه

الظيم»<sup>(٦)</sup> قال رسول الله ﷺ: «اجعلوها في  
ركوعكم: ظلمة برئت فمسح اسم ربك  
الأعلى»<sup>(٧)</sup> قال: «اجعلوها في سجودكم»<sup>(٨)</sup>

وأن يمشك في سجوده ويرفع ذراعيه من  
الأرض، ولا يصرفهما، ويصم الصدسين  
ويوجه أصبع اليمين واليسار إلى الفناء، فإذا  
رواه ابن جرير قال: رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
قال: «عندكم في السجود ولا يسطح أحدكم  
ذراعيه تبسط الكلية»<sup>(٩)</sup> وعن عائشة  
رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان يني أن  
يعرض يمينه حتى يذيعه افترش تسع»<sup>(١٠)</sup> وعن  
أبي حميد «أن النبي ﷺ إذا سجد وضع يديه  
غير مدوش ولا يمشهما واستقل باطراف  
أصابع رجله لثبته»<sup>(١١)</sup> وعن سائر رضي الله

عنه ولا فاضها واستقل بطراف أصابع رجله لثبته  
أخرجه البخاري والفتح ٣٠٥٢٢ ط التبعة

(١) حديث «إنا سجد أحذكم غيبتك ولا يعرض مواضعه  
الكلية» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(٢) حديث «أن النبي ﷺ كان إذا سجد صم أصابعه  
رجل يديه جلوسه» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(٣) حديث «أن النبي ﷺ كان إذا سجد صم أصابعه  
رجل يديه جلوسه» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(٤) تأوي له يعني له وسحق حقه (تأنيده ٨٠٢٠ ط  
المطبع)

(٥) حديث «أن النبي ﷺ كان إذا سجد صم أصابعه  
رجل يديه جلوسه» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(٦) سورة الواقعة ٣٦  
(٧) سورة الأعلى ١٦

(٨) حديث «إنا سجد أحذكم غيبتك ولا يعرض مواضعه  
الكلية» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(٩) حديث «عندكم في السجود ولا يسطح أحدكم  
ذراعيه تبسط الكلية» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(١٠) حديث «أن النبي ﷺ كان يني أن يعرض يمينه  
حتى يذيعه افترش تسع» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح

(١١) حديث «أن النبي ﷺ كان إذا سجد وضع يديه  
غير مدوش ولا يمشهما واستقل باطراف أصابع  
رجله لثبته» أخرجه الترمذي (سنن الترمذي ٦٦٠٠٠) ط  
دار مكتبة المدينة وقاد. حديث حسن صحيح



أب السركان خصم بعضها إلى بعض في  
سجودها فتضمن عليها سجدياً، وسرفها  
بجسديها، ونعزس ذراعها وتحقق،  
ولا تنصب كتفها للرجال، ولا تمر يدي  
رجليها قال بعض العلماء: وعلى المرأة في ذلك  
الحق لأ ذلك أسهل، وأحرط (١)

## أحكام السجود

اختلف الفقهاء في مسائل من أحكام  
السجود بها

## وضع الركبتين قبل اليدين أو عكسه

٢ - ذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والشافعية  
والحنابلة وصح من شاء السلف كان حياً  
وسعيداً ثوري ومحقق وسيد بن مسعود  
أشهر إلى أنه من المستحب أن يضع ركبة ثم  
يدية، ثم جيئة وأمنه، قال وضع يديه على  
ركبته جواره إلا أنه ترك الاستصحاب، ما روى  
عن أسلم بن حمزة رضي الله عنه قال: روايت  
أبي يونس إذا سجد وضع ركبته قبل يديه، وإذا

يمنى دفع يديه قبل ركبته (١)  
وروى محمد بن أبي وكاش رضي الله عنه  
قال: كان يضع اليدين قبل الركبتين ثم يرفع  
الركبتين قبل اليدين (٢) وقد روى الأثر عن  
أبي هريرة: «إذا سجد أحدكم فليد، ركبته  
قبل يديه ولا يركب بركه الخلف» (٣)

وحديث الثوري والأوزاعي وهو رواية عن أحمد  
إلى أنه يسنن يديه قبل ركبته لأروى عن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ  
«إذا سجد أحدكم فلا يركب كفاً يركب، يمينه»  
وليضح يديه قبل ركبته (٤)

(١) حديث الثوري بن حمزة روايت عن النبي ﷺ إذا سجد وضع  
ركبته قبل يديه، أخرجه أبو داود (٢٠٥٧) ط  
المعجم (٢) والثوري (١٠٦/٥٦) ط دار الكتب العلمية  
وقال: هذا حديث حسن غريب لا يرفق أحداً رواه  
هذا من شريعت

(٣) حديث محمد بن أبي رافع: «كان يضع اليدين قبل  
الركبتين دائماً» أخرجه ابن حزم في صحيفته  
(١٠٦/٥٦) ط دار الكتب الإسلامية، وصححه النووي في  
المعجم (٢٠٥٧) ط

(٤) حديث: «إذا سجد أحدكم فليد، يمينه قبل يديه  
ولا يركب بركه الخلف» أخرجه البيهقي (١٠٦/٥٦) ط  
المعجم، وأخرجه الفقهية في حديث أبي هريرة، قال  
الثوري: «حسن البيهقي في المعجم» (٢٠٥٧) ط

(٥) حديث: «إذا سجد أحدكم فلا يركب كفاً يركب، يمينه»  
أخرجه أبو داود (٢٠٥٧) ط حبيب بن الحسن، والنسائي  
(١٠٦/٥٦) ط، وأيضاً الأثر عن أحمد (١٠٦/٥٦) ط  
المعجم، وأيضاً الحديث عن «المسند بن حزم»  
الأثر (٢٠٥٧) ط

(١) حديث أسلم بن حمزة: «إذا سجد وضع يديه قبل ركبته»  
(٢) حديث: «إذا سجد وضع يديه قبل ركبته»  
(٣) حديث: «إذا سجد وضع يديه قبل ركبته»  
(٤) حديث: «إذا سجد وضع يديه قبل ركبته»  
(٥) حديث: «إذا سجد وضع يديه قبل ركبته»

وروي عن مالك أن الساجد له أن يقدم أيما شاه من غير تضليل بينهما، لعدم ظهور ترجيح أحد المذهبين على الآخر<sup>(١)</sup>

السجود على اليدين والركبتين والقعقير.

٥ - ذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والمالكية ومحمد القائلين لدى الشافعية ورواية عن أحمد إلى أنه لا يجب على الساجد وضع يديه وركبتيه وقعقيه، وإنما الواجب عليه هو السجود على الخفية، وهي من مستدير ما بين الخافضين إلى الخصبة، لأن الأمر بالسجود ورد مطلقاً من غير تعيين عصور، ثم انضد الإجماع على تعيين بعض السجدة، فلا يجوز تعيين غيره - راد الحنفية - ولا يجوز تلقيه مطلق الكتاب وهو هنا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾<sup>(٢)</sup> - بحسب التواتر، وقوله تعالى: ﴿يَسْجُدُوا لَهُ﴾ وجوهم من أنكر السجود<sup>(٣)</sup>، وقول<sup>(٤)</sup> **«إِذَا سَجَدْتَ فَكَسِّحْ جَهَنكُ»**<sup>(٥)</sup> فترادها بالترك دليل على هالمتها لغيرها من

الأعضاء الأخرى، ولأن المقصود من السجود وضع أشراف الأضلاع على مواضع الأقدام، وهو محض يابقيته، ولأنه لو كان وضع الأضلاع الأخرى واجب لوجب الإتياء بها عند العجز عن وضعها كالخفية

لأنها سجد على جنبه لو على شيء منها دون ما سولها من الأعضاء لجره ذلك

وذهب بعض الفقهاء من الحنفية وأحمد القائلين لدى الشافعية وطوائف وإسحاق إلى وجوب السجود على اليدين والركبتين والقعقير لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم البدن والركبتين والقعقير والخفية»<sup>(٦)</sup> وعن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن البدن بسجدة كما يسجد الرجل، فإذا وضع أحدكم وجهه فليضع يديه، وإن وضع يديه فلهما»<sup>(٧)</sup> وقوله ﷺ: «إذا سجد العبد سجد معه سبعه أواب» وجهه وكفله وركبته وقدماه<sup>(٨)</sup> ويكفي

(١) حديث «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم» من تحريمه ٢٢٠

(٢) حديث ابن عمر: «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم» من تحريمه ٢٢٠

(٣) حديث ابن عمر: «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم» من تحريمه ٢٢٠

(٤) حديث ابن عمر: «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم» من تحريمه ٢٢٠

(٥) حديث ابن عمر: «أُكْرِتُ بالسجود على بطني أعظم» من تحريمه ٢٢٠

و «سجد بأعلى جهته» يسجد على  
الألف، وقوله ﷺ «إذا سجدت ممكناً جهنت  
من لأرض ولا تنفخ» ١١

ويستحب عند هؤلاء السجود على الألف  
مع طيبه ملاحدت التي تثل على ذلك

ودع احسانه وهو قول عبد الملك  
وسند بن جبر وسحاق والحنفي وهو غيبة  
واس أي غيبة إلى وجوب السجود على  
الألف مع الطيب، لما روي ابن عباس رضي  
عنه أن النبي ﷺ قال «لمن لم يسجد  
على سبعة أعظم» - أحببه - وأشار به على  
ألف - واليسير والركب، وأطراف القدمين،  
وفي رواية «سرت أن أسجد على سبعة أعظم  
أحببه والألف» ١٢ الحديث

عن أبي حنيفة أن النبي ﷺ «كأن إذا سجد

«على وجه من فضاء الأرض» - فحة العدم في  
١ ٣٩٠ في ثروة الطباعة العامة المحدث، وقال غيره  
عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الواسع في الترمذي، وقال  
السنائي «سجد» - وله من أبي شعير وراثة الطاهر بن  
الأوسط من حديث أبي بكر بن أبي ريم عن حكيم بن  
عمر عن جابر وأخيه إلى حبان بن أبي ريم وقد  
حفظ حديث باقيين وهو في إسناده ضعف، أخرجه ٢٤١  
في ثروة الطباعة العامة

٢ حديث «إذا سجد» - ممكن جهنت بالأرض ولا تسجد  
بغيره، قيل لم يرد به في الحديث  
٣ حديث «سجدت أن تسجد على سبعة أعظم» - من  
لغيره قد ١

وصح جزء من كل واحد من هذه الأعضاء إلا أن  
الثلاثة يروى في الترمذي في الحديث «سجدت  
سواء الأصابع أو الزخمة» - وفي القدمين بشر  
الأصابع فلا تحرق، فظهر منها ولا طرف، أما  
الغضبية فيروى أن وصح بعض كل عضو من  
الأعضاء استه «تدقوره» - أي «سواء» كان ظاهره  
أو باطنه، لأن الأحاديث لم تصرف في بعض  
العضو وظاهره

وضع الألف على الأرض، السجود  
٦ - ذهب جمهور الفقهاء وهم المالكية، الشافعية،  
وأبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة، وطائفة  
وطائفة ومكرمة رحمسي وابن سيرين وأبو ثور  
والشوري، وهو رواية عن أحمد، إلى أنه لا يجب  
أن يسجد على الألف مع طيبه لموسى ﷺ  
«سجدت أن أسجد على سبعة أعظم» ١٣ ولم  
يذكر الألف فيه، والحديث جازي رضي الله عنه  
قال «أرب» - ومن قوله ﷺ «سجد بأعلى جهته  
على فضاء الأرض» ١٤

١ الحديث ٥٠٦ - علية ابن عباس ١١ ٣ ٢٥  
كشاف الخراف ١٠ ٣٥، ففيه لأمر حديث ١ ٩١٥ - عن  
طحاوي ١١٩١، في مجموع ٢ ٩٩٦ - ورواه الطحاوي  
١ ٦٤٥، في إسناده الضعيف ١ ٦٦١  
٢ حديث «سجدت أن أسجد على سبعة أعظم» - أخرجه  
في إسناده الضعيف ٢ ٩٩٥ - ط الحنفية  
٣ حديث «سجدت على وجهي» - أخرجه في إسناده الضعيف ٣ ٩٩٥ -

عني بعضه<sup>(١)</sup>

كتب إليه وغيره من أعضاء السجود

٧- ذهب جمهور أهلها، وهم الحنفية والمالكية والحنابلة، وجمع من علماء السلف، كمصنف وحناوس والمحمي، الشامي والأورني، إلى عدم وجوب ثلث المصلي واليسير والتقدم في السجود، ولا يجب مباشرة شيء من هذه الأعضاء بالمصلي بل يجوز السجود على كفه وذيله وبسده وتكره غيره وعندهما هو متصل بالمصلي في الفكر أو في السجود، لحدث انس رضي الله عنه قال: «كنا على مع رسول الله ﷺ في شدة الحر فإذ لم ينطع أحدا أن يمكن جبهة من الأرض يبطئونه فيسجد عليه»<sup>(٢)</sup> ولما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الصدر رأيت رسول الله ﷺ في يوم بطير وهو يصلي الطير إذا سجد يكسها عليه

لمركب أنفه وجبهته من الأرض»<sup>(٣)</sup> وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه أتى وحلا يصلي لا يصيب أنفه الأرض فقال لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الخبير<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه غير بين السجود على طهينة وبين السجود على الأنف، وأن السواحب هو سجود عن أحداهما ولو وضع أحداهما في حائط لا حيز حائز غير أنه لو وضع أحدهما وحدهما جاز من غير كراهة ولو وضع الأنف وحده جاز مع الكراهة

قال ابن المنبر لا يجهل أن أحد منتهى إلى هذا القول، ولعله ذهب إلى أن غيبته وإلغائه محذور واحد لأن النبي ﷺ لما ذكر المصيبة أشار إلى أنفه<sup>(٥)</sup> والمصيبة الواحدة محروية السجود

(١) حديث وكان ﷺ يسجد على عهده يمس الأرض يخرجها الرمي (٤٩/٢٧، ٦٠) كما في أحد شواهد في التكملة المصنف من حديث أبي عبد الله الساماني وقال حديث أبي عبد الله حديث حسن صحيح

(٢) حديث أبي عبد الله رضي الله عنه لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض. أخرجه الدارقطني (٢٤٩/١-٢٤٩/٢) في حكمة طهينة (فيه للحداد) وقال الصواب من حاصره في عكرت من سلا وقال الدارقطني روى إسماعيل بن عبد الله الثوري، بصحة ي قوله من فكره من أبي عبد الله قال: «سجد أحدكم فوضع أنفه على الأرض فذكره له لم يرم بذلك» (ابن الأثير ٢/٢٥٩) في المتن (٢)

(٣) حديث «و النبي ﷺ لما ذكر المصيبة أشار إلى أنفه»

٥- أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٩٧) في السجدة، وصححه (٣٥٤/١) في عيسى الخلفي

(١) عبد الله بن ١٠٥/١، طهين (٣٠٠/١-٣٠٠/٢) حرمه في الكبير (١٨/١) في حكمة الطهين (٢١٠/١) في المصنوع (١١١/٣) من المصنوع (١٩٨/١) في لابن قدامة (١٩٩/١) كتاب الدعاء (٢٥) في التواضع (١٩٩/١) في السلام (١٩٠/١) في شيوخ السلف (٢٩٣)

(٢) حديث من سجد على أنفه «كنا على مع رسول الله ﷺ في شدة الحر» (أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٩٧) في السجدة بسم (١٣٣) في السجدة



لو فمحمده أو غير ذلك لما هو متصل به وينعكس  
بغير كنه لقوله ﷺ «إني أحب من لم يكن حبه مني»  
من الإرضاء<sup>(١٦)</sup> المحقق، ولما روي عن  
حيات بن الأرب ورضي الله عنه قال: شكونا  
إلى رسول الله ﷺ حرّ مضاء في جبهتنا وأكفنا  
فلم يشكنا وفي رواية: لم تشكنا<sup>(١٧)</sup>

### الطهارة في السجود

٨- الطهارة في السجود هي أن يستقر كل عضو  
في مكانه، فقدمه مع الطهارة برص من يكون  
فيه السجود ربي الأعراس مرة واحدة وذلك  
بعد أن يروي لسجود مكبرا<sup>(١٨)</sup>.

وهو المشهور إلى يومه الطهارة خلاف  
لأبي حنيفة، محمد، أبي نسيب عرجان  
وأبو بكر عركه بسجود المسهر وتطهيره في  
(صلاة) وفي (طهارة).

(١٦) حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
لقرنه به أبي نسيب

(١٧) حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
حيات بن الأرب: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
وسمى ﷺ: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
وسمى ﷺ: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
(صحيح مسلم ١/٣٣٤ طبع في المطبع

(١٨) (١) في صحيح الإمام النووي ١/٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢  
حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
إني أحب من لم يكن حبه مني

يصله دون يديه إلى الأرض. سجدة<sup>(١٩)</sup>  
وروي عن النبي ﷺ «إني أحب من لم يكن حبه مني»  
من الإرضاء<sup>(٢٠)</sup>

وعلى الحسب قال: كان أصحاب  
رسول الله ﷺ يسجدون ويديهم في نياتهم  
وسجدوا على رءوسهم. وفي رواية: كان  
القوم يسجدون على رءوسهم والفسوة رءوسهم في  
كفهم<sup>(٢١)</sup>

وهو المشهور وهو روي عن أحمد بن  
وحدثه كشف طبعه ما شئت من الخصال وعلج  
جوار السجود على كفهم وديهم وكرورهم

(١٩) حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
رسول الله ﷺ: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
أحمد بن حنبل: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
أحمد بن حنبل: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
سنة في كتاب التاريخ في الأثر ١/٢٦ ط

(٢٠) حديث: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء  
حدثني في حريصة من حديث ابن عباس عن حديث  
عنه بن أبي الأثر عن حديث جابر بن جابر بن جابر  
رضي الله عنهم بدلتهم بدلتهم بدلتهم بدلتهم بدلتهم  
الطهارة: «إني أحب من لم يكن حبه مني» من الإرضاء

(٢١) في الحسب قال: كان أصحاب  
رسول الله ﷺ يسجدون ويديهم في نياتهم  
وسجدوا على رءوسهم. وفي رواية: كان  
القوم يسجدون على رءوسهم والفسوة رءوسهم في  
كفهم<sup>(٢٢)</sup>

## التكبير للوجود والتسبيح فيه

وقد جرى خلاف بين الفقهاء في زيادة لفظ

«ويعصده» بعد قوله «سبحان ربي الأعلى»،  
وهو قول «سبحان ربي الأعلى» هو اسم من  
أسماء الله تعالى أو مخلوقاً شاء من الصفات المسيح  
وهو من المستحب أن يكرر ثلاث مرات أو  
أكثر مع «عز وجل» لفظي «وكل من ذكره» أو  
«سبحان» أو «أمره» يظهر مثل منه لفظ «سبحان» في  
مصطلح «ركعة» حيث إن التكبير والتسبيح في  
الركعة والسجود حكمها واحد لا يختلف

قال بعض الفقهاء: يستحب أن يقول في  
سجوده بعد التسبيح: «سبح لك سجدت  
رمت لك» ولك استغفركم وجهي بلدي  
صفه وصورة وشيئ منعه وبصره ببارك الله  
أحسن إحاطتي به» كما يستحب الدعاء فيه  
ومن بين الأدعية النوردة: «اللهم اغفر لي ذنبي  
كأنه ذنب وجله ولوليت وآخره وعلاته وسره»  
اللهم إن أعوذ بوجهك من محطتك وبعمودك  
من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء  
عبدك لك يا أرحم الراحمين»<sup>(١)</sup>

٩ - ذهب جمهور الفقهاء وهم الحنفية والمالكية  
والشافعية والرواية عن أحمد إلى أن التكبير  
والتسبيح وسائر الأذكار والأدعية النوردة في  
السجود منه بسبب بواحدة، فتركها لفصل  
عنه لم يأنه وصلاؤه صحيحة، موكدة تركها  
عند أنفسهم، وتكرر يكره تركها عند الحديث  
الذي صلته حيث إن النبي ﷺ عندما عساه  
فروص الصلاة، يعلمه هذه الأذكار، ولو كانت  
واجبة لعلمه بها، ونحو الأذكار الواردة  
فيه لأذكار عن الأنبياء

ورهب الخليفة وإحسان إلى وجوب التكبير  
والتسبيح في سجود من ترك شيئاً منها عند  
طلب صلاته، وإن ترك شيئاً لم يفسد صلاته  
بل يستحب لنفسه، لأن النبي ﷺ معه وأمره  
وأمره بوجوب، وقال ﷺ: «صلى الله عليه وسلم»  
أحسب أني أراي عن ﷺ قال: «لا تشم صلاة  
أحد من الناس حتى يروى» (إلى أن قال).  
ثم يقول الله أكبر، ثم يسجد حتى تلمس  
بصره»<sup>(٢)</sup>

## قراءة القرآن في السجود

١٠ - اتفق الفقهاء على قراءة القرآن في  
السجود، لحديث علي رضي الله عنه قال:  
«سبحي وسور الفاتحة» عن أنس، وأما أن

(١) حديث: «صلى الله عليه وسلم» في «معرفة الجن»  
«الفتح» ١٩٩/٢ ط الصغرى من حديث مالك بن  
«عمر»

(٢) حديث: «لا تشم صلاة أحد من الناس حتى يروى»  
«الفتح» ١٩٩/٢ ط الصغرى (في حديث) وهو حديث  
حسن يرجع الأصول في بعض الأثر في ١٩٩ - ١٩٩  
• فلاح

(١) الفروع الصغرى

لوساجدة<sup>(١)</sup>.

مواذ كان عالماً أن هؤلاء<sup>(٢)</sup>

وصرح القائلون بأنه لم يسجد بصره أو  
للشمس على ميل الشيطان واعتقاد الأثرية،  
بل سجد لها وقب معش بالأيدي بحري عليه  
حكم الكفر في الظاهر، ولا يحكم بكفره فيما  
بينه وبين الله، وإن دلت قرينة قوية على عدم  
دلالة العمل على الاستحباب، كسجود أسير  
في دار الحرب بعبودية كافر تخشيه منه فلا  
يكفر<sup>(٣)</sup>.

١٢ - ثم أجاب عن أن السجود لم يصح  
وسجود، كأحد أركانها، أو أن السجود لو أتى  
مومن بالمحرمان وكيفية من كذا أثر الذنوب، فإن  
أراد الساجد سجوداً عبادة ذلك المحدث بكفر  
وخصه من الله بأمر من العباد، وأما بدو عبادة  
عباده بعد اعتدائه بغيره فحال بعض  
الحنفية بكفر مطلقاً سواء كانت له عبادة أو لم  
يكن له عبادة، وقال آخرون منهم إن أركانهما  
التي هي بكفرية، وإن لم يكن له عبادة كفر عنه  
أكثر أهل العلم<sup>(٤)</sup>.



(١) أحكام القرآن للرجل ٢٢٨، الفقيه ٢٩٢  
المرمر ٢٧١، دليل الفقهاء ٢٥٢  
(٢) الفقه على مذهب الإمام ١٢١، تفسير الكبير للفرقي  
٢١٢

(٣) الفتاوى المتبعة ٢ ٢٨١

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن  
رسول الله ﷺ قال: «ألا وإن بيتي أنقض  
القرآن، إني لو سجدت، طأ الركع فطأ ركعاً  
الرب، وأما السجود فاجتنبوا في الدعاء، فمن  
أن يسجد لكم»<sup>(٥)</sup>.

هذا أثر غير المتفق في السجود، لا يطل  
صلاته، وإن قرأ بغيره فاستهزأ به  
لا يطل كذلك

وفي وجه عند الشافعية، لا يطل، لأنه قل  
ركعة من غير موضعها كما لم يركع لوسجد في غير  
موضع<sup>(٦)</sup>.

وسجود التلاوة، وسجود الشهر، وسجود  
الشكر تفاصيلها في مصطلحات

كتاب السجود غير الله

١١ - أحسن التفهيم على أن السجود ليس من  
الشمس أو من غير من المحدثات كمن يخرج  
الساجد به عن الله إذا كان عالماً بالذات غير الله

(١) حديث علي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من سجد لله  
طهران وأما ركع أو سجدة لم يجره مسلم ٢٤٩، ٢٥٠  
٢٥١ ط عيسى بن علي»

(٢) حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ألا وإن بيتي أنقض  
القرآن إني لو سجدت، طأ الركع فطأ ركعاً  
عيسى بن علي

(٣) الفصول في إمام غلوي ١١٢، الفقه لابن حزم  
٢٠٢

### حكم التكليف

٢ - اثنان المقتضاه على مشروعيه سجود تلاوة،  
الأدلة والأحاديث الواردة فيه، لكنهم حنفوا  
في صحة مشروعيته اواحدا هم أو مندوب

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن سجود  
التلاوة - من مؤكدا ذهب تلاوة به السجدة لقول  
نبي صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن لم يضره شيء»  
يقرأ عليه يقرأون لأتبعين سجداً ويقولون  
سجداً رداً إن كان وعداً يفعلوا ويحرم  
الأدلة يمكنه ويريدهم خشوعاً ولما ورد  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قرأ من آية السجدة  
فسجد اعشر انتبط بيكي، يقول  
لويلي، وفي رواية أخرى، إن من دم بالسجود  
فجد فيه الجنة، وأجرب بالسجود ليست في  
البار» ولما روى عبد الله بن عمر رضي الله  
تعالى عنهما قال أكلت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أشرب فيها فجدد فيسجد (سجدة) (١)

ليس سجود تلاوة من جنس عهدي - لأن  
السجدة لا ترك، وقد فُرئت عليه سورة

## سجود التلاوة

المعرف

١ - السجود منه مصدر سجدة، وتصل السجود  
المتطهر وحصره وتكثرت  
والسجود في الاصطلاح وضع جبهة أو  
بعضها على الأرض لو ما اتصل بها من ثياب  
صغر على هيئة مخصوصة (٢)

والسجود مصدر تلاوة، يقال سجدت  
لقرآن تلاوة إذا برأته، ومن عصى به كل  
كلام (٣)

وسجود التلاوة هو تدب مسجود به - لو  
عليه - تلاوة فية من آية السجدة (٤)

(١) الألباني ١ - ٦ - ٦ من سورة الإسراء

(٢) حديث صحيح من ابن أبي السجدة، سجدة هجر  
أحمد مستدر (٨٧ - ط الخليل)

(٣) حديث صحيح، قال ابن أبي السجدة، سجدة هجر  
سجدة وسجدة، فخره جباري (الفتح ٦ - ٥٥٦ - ط  
المنهاج، وسلم ١ - ١٥٠ - ط حبي، وأما السجدة

(٤) لب العرب والمصباح لغير ١٥٠، والذمير المص  
وهدى الأساليب واللغات ١٥٣

(٥) من معاني ٢٠٠ - ٢٠١ من المعاني ١٥٠  
٢٠٠ - ٢٠١ من المعاني، وفردوس في عرب ٢٠١  
٢٠١ - ٢٠٢ من المعاني ٢٠١

## سجود التلاوة ٢

ثبت صحيح صحيح في الأمر به ولا خلاف في أنه يوم ينشد، وبأنه يجوز سجود التلاوة على الراحة بلا اعتناء في السجود ولو كان واحدا لم يجز كسجود صلاة العزم<sup>(١)</sup>

واختلف فيها، المسالك في حكم سجود التلاوة، هل هو سنة غير مؤكدة أو مبررة، والقول بالسنة شهره ابن عطية أنه وإن مكهني وعليه الأكثر، وأنقوب بأنه قطعية هو قول القياضي وابن الزكاتب ومحمد بن أبي الخطاب ومن قاعدته تشهير ما صدر به، وهذا اختلاف في حق تكليف أيضا انصبي يستدل له فقهه، ودلالة الخلاف كثرة الروافد ومنته، وكذا السجود في الصلاة، ولو عرفت مقتضى على الفروغ، وقال ابن العربي: وسجود التلاوة واجب وجوب سنة لا يأثم من تركه عتدا<sup>(٢)</sup>

وذهب احتية<sup>(٣)</sup> إلى أن سجود التلاوة لو بدت كالإيماء واجب عظيم، المصنف على من سجد به - ١٥ - وعليه نحو قوله، وحديث

وأما سجد ١٥ وفيه سجدة، روى ريد من ثابت رضي الله عنه عن أبيه قال: وقبرأت عن أنس بن مالك والجم فلم يسجد فيها، ولا يروى عنهم بسجد واحد<sup>(٤)</sup> وروى البخاري ١٠ عصر رضي الله تعالى عنه قرأ يوم الجمعة على نفسه سورة البقرة حتى أتى آخر السجدة<sup>(٥)</sup> حتى إذا كانت الجمعة تغابى قرأها حتى أتى آخر السجدة فقال: وما أبى الناس أن اسم السجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، ولا يسجد عمر رضي الله تعالى عنه<sup>(٦)</sup> ورواه مالك في الموطأ وقال فيه: على منكم، إن شاء لم يكن عليه عيب إلا أن شاء، لم يسجد، ومحمد بن يسجد، وكان محض من الضحابة، ولم يكره عليه مكان إحدى<sup>(٧)</sup>

واستدلوا بحديث واحد في حديث الأعرابي من قوله ﷺ أحسن صلوات في السجود وللهمة قال علي بن عبيدة قال الأ، إلا - ١٥ - بطريق<sup>(٨)</sup> وبأن الأصل عدم الرجوع حتى

البحاري (الفتح ٥/٢٨٧ - ط السلفية) وسلم ٤٦/١

- ط الخبي من حديث طه في حديثه

الطبراني (معجم ١٦ - ط السلفية) ٨٧/٢٧، مصنف

توفي سنة ٢٨١ - ٢٨٢، وذكره الطحاوي ١/٤٤٥

(١) حواضر الإكليل ١/٧١، وذهب القسري ٣/٨١،

وذهب الخليل ١/٦، وشرح الرافعي ١/٢٣

(٢) فتح الباري ٢/٢٨٠

(٣) حديث، والشيخ على بن محمد، قال السرخسي

حديث غريب كما في مصنف السرخسي ٢/٢٨٨ - ط -

(٤) حديث، طرات على النبي ﷺ ولهم فلم يسجد بها

أخرجه البخاري (الفتح ١/٥٤٤ - ط السلفية) ومحمد

(٥) ١/١٠ - ط الخبي، والبرهانيه الأعرابي في تفسيرهما

الدارقطني في سنة ١٥ - ١٦ - ط دار الحديث

(٦) حديث، وأبو حمزة في رواه يوم الجمعة، فمن ظهر بسورة

البحاري (الفتح ١/٥٤٤ - ط السلفية)

(٧) رواه مالك ورواه في الموطأ ١/٦ - ط الخليل

(٨) حديث، عن صلوات في سجود واليه، أخرجه ١

ما يشترط لصلاة التلاوة من الطهارة من الحدث والنجس . . . ولا يلزم فيه خلاف إلا ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في المختص نصح الجفأ نوحى برأسه ، وما قال سعيد بن المسيب قال ويقول اللهم لك سجدت ، ومن شئني ليس سمع السجدة على غير وضوء . بسجد حيث كان وجهه

وقال القسري لا خلاف في أن سجود القرآن يحتاج إلى ما يحتاج إليه الصلاة من طهارة حدث ونجس إلا ما ذكره الجبالي عن عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان يسجد على غير وضوء <sup>(١)</sup> وذكره ابن المنذر عن الشعبي .

وعند المالكية في اشتراط الطهارة مسجد التلاوة خلافاً للبايعات المنقضي <sup>(٢)</sup>

قال أبو العباس والقي بيبي أن سجود التلاوة واجب مطلقاً في الصلاة وغيرها وهو رواية عن أحمد ، وسحب طائفة من العلماء .

(١) حديث «أبو بكر بن عمر» أنه كان يسجد على غير وضوء . ولكنه ذكر ما روي عن علي بن عثمان من قوله إنها تسجد على من استنج . وهكذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/٢٤١) ط الجبالي المصنف . ومصحح إسناده ابن حجر في المفتح (٢/٤٤٨) ط الصبية  
(٢) الحديث سبق تحريره في (١)  
(٣) حديث ، لا يكتفى صلاة غير طهورة أخرجه مسلم (١/١١٠) ط المصنف ، ابن حبيب ابن عمر

أنبي هزيمة رضي الله تعالى عنه ولا نراهم لهم طهارة مسجد اعترى الشيطان بكى ، يقولون يقولون أنهم بالسجود مسجدة لله ، وأمر بالسجود فأبى علي التثنية <sup>(٣)</sup>

### شروط سجود التلاوة :

الطهارة من الحدث ونجس .

٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط لصحة سجود التلاوة الطهارة من الحدث ونجس في السجود والتسليم ، وكان ، تكون سجود التلاوة صلاة أو جزءاً من الصلاة أو في معنى الصلاة ، يشترط لصحة الطهارة التي شرطت لصحة الصلاة ، والتي لا تقبل الصلاة إلا بـ ، « روى عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ كان لا ينزل صلاة بعير طهره » <sup>(٤)</sup> فيدخل في عموم سجود التلاوة

وصال ابن قدامة يشترط سجود التلاوة

« للنجس المصلي ، حتى أنه لا أصل له مرفوعاً ولكنه ذكر ما روي عن علي بن عثمان من قوله إنها تسجد على من استنج . وهكذا أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/٢٤١) ط الجبالي المصنف . ومصحح إسناده ابن حجر في المفتح (٢/٤٤٨) ط الصبية

(١) الحديث سبق تحريره في (١)

(٢) حديث ، لا يكتفى صلاة غير طهورة أخرجه مسلم (١/١١٠) ط المصنف ، ابن حبيب ابن عمر

واعتنفت الجميع فيما يجب من سجود التلاوة، فقال لمصطفى يجب سجود التلاوة بسبب تلاوة به، أي أكثرها مع حرف السجدة وعقب من عاتسب على ذلك فهو هذا خلاف الصحيح الذي يزم به في نور الإيضاح<sup>١</sup>

الكف هو سجدة التلاوة

• بشرط لصحة سجود التلاوة الكف عن كل ما يفسد الصلاة من قول أو فعل، لا بسجود التلاوة صلاة أو في معنى الصلاة<sup>٢</sup>

والشرط بعض غيرها، شروطاً أخرى لصحة سجود التلاوة، منها ما اشرطه الشافعية من كونه القراءة مقصورة وبشرطه، بعدم العمل الطويل بين قراءة الآية السجدة والسجود ومن ألتفت ذهب إلى أنه الحليله من أنه

يشترط سجود، مع أن يكون الإنسان غير يصلح أن يكون عاقل، وإن بسجود التالي<sup>٣</sup>

مواضع سجود التلاوة

٦ - مواضع سجود التلاوة في القرآن الكريم

١١٠ رد المحتار ٥٦٣/١ حاشية القرافي ٢٥٨/١ ج ١

المصنف ١٩٠/٢ والعمري ١٩٠/١

١١١ رد المحتار ٥٦٥/١ والقسوطي ٣٧١/١ وهذا يحتاج

١١/٥

(٣) يعني ١٢٥

ولا يشرع فيه غيره ولا يحسن، هذا هو الحق، فمعرفة غير النبي ﷺ، وغيرها عامة السلف وعلى هذا فليس هو صلاة، فلا يشترط به شروط الصلاة بل يجوز على غير طهارة كذا ابن عمر يسجد على غير طهارة واحترافها الحارثي، لكن السجود بشرط الصلاة أفضل، ولا يعني أن يقل بذلك لا يفسد فالحجود بلا طهارة خير من لا يجال به، لكن قد يقال إنه لا يجب في هذه الحاشية لا يجب على السامع إذا لم يسجد قلبي، لسجود وإن كان حدث السجود جائزاً عند جمهورهم،<sup>٤</sup> وأما سر الضرورة، فيستحال ذلك والله وأبى بهي شروط صحة سجود التلاوة على التقصيل للرجح في مصطلح الصلاة، وهو عزيمة على أن الشافعية اعتبروا به وكذا

فيقول المؤلف

٤ - بشرط لصحة سجود التلاوة دخول وقت السجود، ويحصل ذلك عند جمهور الفقهاء بضرورة جميع آية السجدة أو بعضها، فلو سجد قبل الانتهاء إلى آخر الآية وبعدم دخول يصبح السجود، لأنه يكون قد سجل قبل دخول وقت السجود فلا يصح، كما لا يصح الصلاة قبل دخول وقتها

٥ - الإخبار باب لاس المص ١٠٠

٧ - سورة السجدة عند قول الله تعالى :  
 ١ - رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ من الآية السابعة  
 والعشرين

٨ - سورة السجدة والم تر قبل : عند قول الله  
 تعالى : وهم لا يستكبرون من الآية الخامسة  
 عشر

٩ - سورة الفرقان عند قول الله تعالى :  
 ١ - وزادهم جوراً من الآية السابعة

١٠ - سورة حم السجدة وحسنه : عند قول  
 الله تعالى : ١ - وهم لا يسمعون من الآية  
 الثالثة والثلاثين

هذا على ما ذهب إليه الجمهور لعدم  
 عارض رسمي لله عليها ، وقيل إن السجود يكون  
 عند قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِنَا لَا تُصَلُّونَ﴾ عند  
 تمام الآية السابعة والثلاثين ، وهو المشهور عند  
 المالكية <sup>(١)</sup>

مواضع السجود المصحف فيها

اختلف الفقهاء في سجود تلاوة عند خمسة  
 مواضع من القرآن الكريم هي

- ١ - السجدة الثانية في سورة الحج
- ٨ - اختلف الفقهاء في السجود عند قوله تعالى

عشر. بعضها منع عليه ، وبعضها  
 مختلف فيه ، وليس ست عشرة يريدونها سجدة عند  
 له الحجر والصحاح يجمعون ريثق وكذا من  
 الساجدين <sup>(٢)</sup> خلافاً لمالك وغيره

مواضع السجود المنقح عليها

٧ - المنقح الفقهاء على سجود التلاوة في عشرة  
 مواضع من القرآن الكريم

١ - سورة الأعراف وهي آخر سورة فيها  
 ١ - وسجود وله سجود

٢ - سورة الرعد عند قول الله تعالى  
 ١ - وتلاهم بالتسديد والأصالة من الآية  
 الخامسة عشر

٣ - سورة الحجر عند قول الله تعالى  
 ١ - ويعصون ما أمرهم من الآية  
 الخامسة

٤ - سورة الإسراء عند قول الله تعالى  
 ١ - ويريدهم خشوعاً من الآية ثمانية عشر  
 المائة

٥ - سورة مريم عند قول الله تعالى  
 ١ - خروا سجد وبكبا من الآية ثمانية  
 والخمسين

٦ - سورة الحج عند قول الله تعالى :  
 الله تعالى ما أمرهم من الآية ثمانية عشر

١ - السجود ٢ - ٧/٢ - والجمهور ٥٩/١ ، ولشيبه ٦٩٩ ،  
 وعنه الفتح ١١٥/١ - ومطلب أولي القلي ١٠٥

(١) نصيب خضر طي ٦٤/١



كتب رضي الله تعالى عنه عن عبد السجدة  
التي سجد بها من رسول الله ﷺ، وعن أبي الحجاج  
سجدة واحدة وعن عبد الله بن عباس  
وعبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم قالا  
سجدة التلاوة في الصحيح هي الأولى، والنتيجة  
سجدة الفصلاة، ولأن السجدة من غرت  
بالركوع كانت عبارة عن سجدة الصلاة كما في  
قول الله تعالى يا مريم انقضي لربك واسجدي  
واركعي مع الراكعين<sup>(١)</sup>، وعدم سجدة الفصلاة  
المدينة وراثتهم بها<sup>(٢)</sup>

## ٢ - سجدة مودة (ص)

٩ - ذهب الخليل والسالك إلى مسروعيه  
السجدة للتلاوة في سورة ص، لكن الخليل  
قالوا في الصحيح عندهم إن السجدة عند قول  
الله تعالى ومنهم من له ذلك وإن له عبداً لم يؤمن  
وحسن ما به<sup>(٣)</sup>

وسأل السالك: انسحبه عن قول الله  
عز وجل: ٥ وظن داود أنه منه فاستغفربه  
ونحر ركباً وأتاب<sup>(٤)</sup> وهو المصعد في الذهب  
حللنا من قال السجدة عند قول الله تعالى

يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا. الخ  
فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن في سورة  
الحج سجدتين، أحدهما التي نقتل في الحصر  
عنه، والأخرى عند قوله تعالى يا أيها الذين  
آمَنوا اركعوا واسجدوا وهي الآية سابعة  
والسجود

لاروي عن عتبة بن عامر رضي الله تعالى  
عنه قال قال رسول الله ﷺ فسجدت سورة  
الحج ناد بها سجدتين قال نعم، من لم  
يسجد فلا يصرف<sup>(٥)</sup> ولأنه قول عمر وعلي  
وعبد الله بن عمر وأبي الدرداء وأبي موسى  
ورضي الله عنهم، وأبي عبد الرحمن السلمي،  
وأبي يعقوب وزيد بن حبير، قال ابن مدامة لم  
يعرفهم ثم خالف في عصرهم، وقد قال أمر  
إسحاق بن يحيى الشافعي الكبير أدركت  
الأمم من سجدتين سجدة في الحج  
سجدتين، وقال ابن عمر رضي الله تعالى  
عنهما أدركت أحدهما تركب الأولى،  
وذلك لأنها إختار، والنتيجة أمر<sup>(٦)</sup>

ودفع الخليل والشافعية إلى أنه لا سجدة في  
هذا الموضع، واستدلوا بما روي عن أبي بن

(١) الآية ١٢ من سورة آل عمران

(٢) بدائع الصانع ١/١٩٣، وفتح القدير ٢/٢٨١، حاشية  
الإكمال ١/٢٩

(٣) ١/٢٩١ من سورة ص (ص)

(٤) من الآية ٢٤ من سورة ص

(٥) حديث عتبة بن عامر، سقطت سورة الحج، مسند  
الترمذي (١٧١/٢) ط الحلي، ولأن محل حديث ليس  
بمسند بل هو القوي

(٦) المجموع ٢/٢٤٠، والفتاوى ١/٢٠٦، والفتاوى ١/٢٠٨

## سجود التلاوة

وجبت شكراً لتولي نعم، وسحر سجد  
شكراً<sup>(١)</sup>

ودعت الشايع في المنصرم الذي قطع به  
مهرهم وألقاه في ظهوري المذموم  
الذي له سجدته (ص) ليس من عرائس  
السجود، أي من مناكذاته ليست  
سجدة تلاوة ولكنها سجدة شكر، كما روى أبو  
ذؤيب عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال  
قرأ رسول الله ﷺ وهو على سر (ص)، فلما  
بلغ السجدة نزل محمد وسجد الناس معه،  
فلما كان يوم آخر نزل علي بن أبي السجدة نزل  
الناس بسجود أبي بلقيس<sup>(٢)</sup> - فقال النبي ﷺ  
«إني من قوم سي، ولكني رأيته يترسم  
للسجدة فنزل بسجدة وسجدوا»<sup>(٣)</sup> وروى  
الطائي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
أن النبي ﷺ سجد في (ص) ومال وسجدتها  
دولة يومه، وسجدتها شكر<sup>(٤)</sup>

وروى البخاري عن ابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما قال (ص) يسجد من عرائس  
السجود<sup>(٥)</sup>

«ومن قال: ومن السالكين من خيل  
السجود في الأخير في كل موضع مختلف فيه  
ليخرج من الخلاف

والمسند أحسنه لمدهم. بما روى ابن  
عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ سجد  
في (ص)<sup>(٦)</sup> وبما أخرجه أحمد عن أبي سعيد  
رضي الله تعالى عنه قال: «سجدت رؤيا وأنا  
أكتب سورة (ص) فلما نزلت السجدة ربه  
الشفاعة وأنقذه وكل شيء بحسري انقلب  
ساجدا، فقصصها على رسول الله ﷺ فلم  
يرد بسجدة»<sup>(٧)</sup> قال الكشي: «يروي عن  
الاستدلال بالحديث قداد في الأمر عزير إلى  
الواف عليها كعنه من غير ترك

والمسند كذلك يروي عن عثمان  
رضي الله تعالى عنه أنه رأى الصلاة سجدة  
(ص) وسجد وسجد الناس معه. وكان ذلك  
مخففة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم،  
بأن يكر عليه بعد، ولو لم يكر السجدة راحة لما  
جاءوا بها في الصلاة.

وهالو كون سبب السجدة في حلق الشكر  
لا يفي الرخوف، لكل القرائن والواجبات إما

(١) جامع الصالح (١/١٩٦ - فتح القدير ١/٣٨١ - رد المحتار  
١/١٢٢ - التلويح ١/٢٠٨)

(٢) حديث أبي بلقيس في (ص) أخرجه أبو داود (٢/١٦٢ -  
تحسين طبع حيد عباس) وإسناد حسن

(٣) حديث سجدة هارون في (ص) وسجدتها شكر أخرجه  
الطائي (١/١٥٩ - ط القصة الطرية)

(٤) حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما (ص) ليس من عرائس

(٥) حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ سجد في (ص)

أخرجه البخاري الفتح ٢/٥٢٧ - ط القصة

(٦) حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه أخرجه أحمد (١/١٦٢ -

١/٥٢ - المستند) ورواه الترمذي في المعجم ١ - ٢٨١ - ط

القصة، وقال رحمه الله تعالى

وقالوا إذا قرأ (يحيى) من غير الصلاة  
استحب أن يسجد لحديث أبي سعيد وابن  
عبد ربه رضي الله تعالى عنهم. وإن قرأ في  
الصلاة يعني الأجر. فإن حالت وسجد  
بأنسب أو حالاً لم ينقض صلاته وسجد لتسوية  
الركوع سجدة واحدة على غير ما في الصلاة  
منعت الصلاة عن الأصح من الركعتين. لأنها  
مجددة سكر. فطلب بها صلاة كسجدة في  
الصلاة بعد سجدة واحدة. ومما في الأصح  
أن ينقض ذلك صلاة بالكلية وهي كسجدة  
مستقلة ابتداء. وسجد مرة في (يحيى)  
لكنه يفتقر لثلاثة ركعات أصحها لا ينافي  
بأنه ينافي صلاة لا بدور. وإن شاء  
يسطر قائماً كما لو قام إلى حائض. فإن تكبره  
وسجد لتسوية الركعات لا ينافي لا يسجد عليه. والظاهر  
أنه ينافي أيضاً. وهو غير في الطهارة ولا استقرار.  
فإن نظره سجد لتسوية. سلام الإمام. لأنه  
يقتضيه أن يسجد في صلاته حالاً. وإن  
سجد لتسوية الركعات ينافي إذا أجلس به لا دم  
سجد فأسوم. والباقي ينافي في سجدة في  
(يحيى) إذا سجد صلاة الإمام

مسجد و طوقاں اہل اہلسن من سرج وای  
سحر سردری من شایعہ، و فرواہ بنایہ  
من حمد، بمجد من دلاہ از سمنہا، و دلاہ  
نادر از شومرسی و اسرمد و سمنہ من علس  
رضی اللہ عنہ بنایہ عجم شہ السی و سجہ  
۱۶۱

ونظر في حكم المجردين المخلد من أمة  
المخلد في سورة (عن) إلى بعد (مخلد  
أنكم؟

### ۳۔ مسجد اٹانہ، انصاری

١١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن في انقضاء  
اللائح تجديد - انفصال من (ول سرور)،  
من احذر المصنف - حيدها في آخر القسم،  
و ناسية في لأنه الحديث بالمعنى من سورة  
الانشراح، وانما في آخر سورة العمل، ثم  
روى عن حماد بن أبي حمزة، انه قال  
هذه الآية رسول الله ﷺ قرأها خمس عشرة  
سجدة، ثم ثلاث في الفصل (١٢) في رواية

١٦) ليبرون، ص ٦٠، ٦١. ١٧) الحاج، ص ٨٨٢، ص ٨٨٣.

494

(٢) حديث أبي سعيد وأبو حمزة تقدم بحديثهم هذا  
حديث أبي موسى بن خزيمة في شهر ربيع الثاني ٢٨٦  
هـ في أولها وفي أبي حمزة في حقه للحديث  
٢٩ حديث حمزة بن القاسم في نسخة في آخره من حديث  
مسجد كركم بن عامر ١٨٠ ٢٩٦ في نسخة من أبي  
دهان في نسخة في آخره في نسخة في نسخة في  
الناحية ١٨٠ من ٩٦٥ في نسخة في نسخة في نسخة

انبياء الله الخاتم لهم مسجداً<sup>١١</sup> وسائر ربي عن  
 ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم والا ليس  
 في المناسك مسجد، وبما يخرج ابن ماجه عن  
 أبي هريره رضي الله عنه قال  
 «مسجد مع النبي ﷺ إحدى عشرة سجده  
 ليس فيها من المناسك شيء» - الأعراف -  
 والترمذي، والبخاري، ومحمد بن جرير، ومحمد  
 بن الحجاج، ومحمد بن ابراهيم، وسورة التمثيل،  
 والسنن، وفي (مس) ومسجد الحرامهم،<sup>١٢</sup>  
 ولعمري أهل المدينة تقدم سجود صفائهم وتزكيتهم  
 في الحج والاعتقاد<sup>١٣</sup>

والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

لقد رجع قلب صليبي خضع لي هزيمة الحنة  
فقر ذرا السم، انفتحت السجود، انفتحت.

ما عاهد السجدة! فصل: سجدة ما حلف  
لبي السجدة: فلا أزل أسجد بها حتى  
أشبهه: "وروي مسلم عن أبي هريرة رضي الله  
عنه قال: أسجد مائة مع رسول الله  
في ليلة القدر، ابتغيت بها ما لم يبتغ  
وهو عبادة بن مسعود رضي الله عنه  
عن النبي عليه السلام: سورة سجدة  
وما لي أجد من القرآن سجدة؟ ولا أنا  
سورة الجهم؟ فسجدت لله وأمامه وأمام  
سورة يعقوب: دجلا لا تطلع وتسجد وخبره  
كلك لا يتبعك بالسجدة"

و مشهور مذهب مالک ان لا سحر اور شیء  
من الغسل، اسلام اور رویہ سے ثابت  
ہوئی اللہ تعالیٰ سے دعا ہے کہ قرآن میں

١٠٠ حديث في راجع: وصلت حديث أبي هريرة التميمي  
أحمد بن محمد بن أبي القاسم: ١٠٠٠ - ١٠٠٠  
١٠٠ - ١٠٠

(١٥) حديث أبي هريرة، مسند أبي هريرة، ج ١، ص ١٠٠، ط ١٩٨٠.  
(١٦) أخرجه مسلم، ج ١، ص ١٠٠، ط ١٩٨٠.  
(١٧) حديث عبد الله بن مسعود، في الصحيحين، ج ١، ص ١٠٠، ط ١٩٨٠.  
(١٨) أخرجه البخاري، الصحيح، ج ١، ص ١٠٠، ط ١٩٨٠.  
(١٩) أخرجه مسلم، ج ١، ص ١٠٠، ط ١٩٨٠.

(1) المدعوع ٦٤/١ ٦٣، يدافع المدعوع ٦٩٢، وليس  
٦١٨/١

و قد كتب السيد بن ثابت اذ لم يكن على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعضه فصرحه القاري والمصنف في ذلك في  
رواه في ١٠٠٠

٣٠) حديث أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من أحب الله وأحب إلى الله، أحب إلى الله من أحب إليه". (ص ٢٢٥ - ٢٢٦) (ص ٢٢٦ - ٢٢٧)

(٧) مبلغ القسط ٧٥٧٢ حواله الإكمال ٧١/١  
والدمول ٢٨١٤





ويستحب له ان يكبر في الطلوي إلى السجود ولا يرجع إليه ، لأن اليد لا ترجع في الطلوي إلى السجود في الصلاة ، ويكبر عند رفعه رأسه من السجود كما يدل في سجدة الصلاة

وإن رجع رأسه من سجود دام ولا يجزئ للإسراع ، فإذا قام استحب أن يقرأ شيئاً ثم يركع ، فإن أصيب قلبه ثم ركع بلا قراءة ، حر إذا كان قد قرأ الفاتحة قبل سجوده ، ولا خلاف في حره في الاستصحاب لثبوتها ، لأن الطلوي إلى الركوع من العزم واجب قال النووي وفي الإمامة والشافعية وجه أنه لا يرجع من سجود النلاوة بقي الركوع ولم يصب فيه الركوع ، وهو غلط بهت عليه ثلثا بشره .<sup>(١)</sup>

### جـ - في غير الصلاة

من زاد السجود للنلاوة وهو في غير الصلاة سوى السجود ، عقيب أي الأضحية بالنسبة إلى السجود ، ثم ذكر الإحرام وأوقع يديه حد ، فكيف كما يعمل في تكبيرة الإحرام في الصلاة ، ثم ذكر لطلوع سجود بلا رفع يديه ، وسجد سجدته واحدة سجدة الصلاة ، ووقع رأسه فكر - وجلس وسلم من غير تشهد كتليه الصلاة

وقال أركان السجود للنلاوة في غير الصلاة

فذكرها وهو ركع عند بركوعه جميعاً عند ويرفع لركعت عند مالك من روايه أشبه ، لا عند أي القاص ليحرب جده ، ثم يقوم فيقرأ شيئاً ويركع ، ويسجد بعد السلام إن كان له اطمأن بركوعه الذي يذكره تركها ، ريفاه تركوع<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعية : ساجد للنلاوة إن كان يكون في صلاة رب غير الصلاة

### أ - في الصلاة

من أراد السجود للنلاوة وهو في الصلاة ، يجب أن لا يفسد ركعاً ، سوى السجود بالثبوت من غير الخطأ ولا تكبير بلافتح لأنه محترم في الصلاة ، من سقط ذلك سقطت سجدة كذا لو كان مقصود الإحرام ، وأنه راحة في حق الإحرام والتعبد وصونه في حق ما مزمع الحديث فيها إلا أعمالاً بالية<sup>(٣)</sup>

وقال ابن الرفعة والخطيب (الدين الشافعي) لا يحتاج في هذا السجود إلى بنية ، لأن سنة الصلاة تسب عليه ، شمله بياضه شمولها بغيره<sup>(٤)</sup>

(١) شرح البروقاني وخاتمة غيلاني ٢٧٦ ٢٧٧ ، وهو في الإكليل ١٦٦ ، القسوي ٢٦٢

(٢) حديث ابن أبي عمير ، أخرجه البخاري ، صحيح

(٣) طائفة الحديث ، وصحاح ٥١٥ ، طائفة الحديث

حديث من جرح الخطأ وأخطأ منه ، وبنيته

(٤) المجموع ٦٦٤ - ٦٦٥ ، القسوي وصحاح ٢٠٨

ربعه اليه، وتكبره لإحرامه، وتسجد له،  
«سلام»<sup>١</sup>

بأن الحائض من إرد السجود للتلاوة يكره  
للهدي لا بالإحرام ولو خرج الصلاة عملاً  
لأن الخطأ، حديث ابن عمر رضي الله  
عنه أن النبي ﷺ كان يقول إذا قرأ  
عائشة كبر وسجد وسجد معه،<sup>٢</sup> وظاهره  
أن كبره وحده، ويكره السجود للتلاوة إذا  
وقع من السجود لأنه سجود مفرد فشرع التكبير  
في الصلاة ولي شُرّع من كسود السجود وصيب  
الصلاة، ويحس في غير الصلاة إذا رفع رأسه  
من السجود، لأن الصلاة بمعنى فشرع ليكون  
سلامه في حال طهره، بخلاف ما إذا كان في  
الصلاة، أنه يسلم تسليماً واحداً من بعده  
عن التصحيح من الخشب، يعني أحدهما  
استقيم ركن<sup>٣</sup>

### لفناء سجود التلاوة

١٦ - انفسك الغفوب، فيه يستحب أن ترد  
السجود للتلاوة في غير الصلاة، من يصوم

١) النسخة ١٤٠١ - ١٤٠٢ جلة المحتاج ٩٥/٢ الظهري  
٢٤

٢) حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يقول إذا قرأ القرآن فليذكر  
الله، ويذكر الله، ويحسب الله، أخرجه أبو داود ٢٦/٢٦٠ - مختص  
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يقول  
الله، ويذكر الله، ويحسب الله، أخرجه أبو داود ٢٦/٢٦٠ - مختص

٣) طائفة النسخ ١٤٠/١ الإتحاف ١٩٨/٢

يسوي قائم له يكره ويوجب للسجود، أم لا  
ذهب الحائض ومعه حائض من الحائض وهو  
وجه عبد الله بن عمر إلى أنه يستحب من أراد  
السجود أن يلبس عسوي ثم يكره ويحرم سجده،  
لأن حرور سوط من قيام، وأمران التكرير ورد  
به في قول الله تعالى ﴿...﴾ يد يتلى عليهم  
يجزى للاداء سجدة<sup>٤</sup>

وما ورد عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها  
كاتب تقواي مصحف، فإذا قرأت بالسجدة  
قامت مسجدة<sup>٥</sup> وبشيها بسجدة التلاوة  
بصاد لتعل

والاصح من الوجهين عند الشافعية أنه  
لا يسجد من يريد السجود للتلاوة بل يقوم  
فيستوي ثم يكر ثم يركع للسجود، وهو المختار  
إمام الحرمين والمحدثين، قال الإمام أبو حامد  
إمام ذكر ولا فصل، وقال النووي لم يذكروا  
الشافعي ومحمد الأصح هذا القيام ولا ثبت  
فيه شيء، يعتمد على صحيحه، فالأختار تركه،  
لأن من جهة المحدثين، ومنه نظاهرت  
الأحاديث الصحيحة على أنها عن  
المحدثين<sup>٦</sup>

١٦) من الآية ٧ من سورة الاحزاب

٢) ابن عثمة، أنها كانت تقرأ في المصحف، أخرجه ابن أبي  
شيبه ١٩٤/٢ - ط طبعه المطبع النسخية - جلد أبيان  
وصحة النووي في المجموع ٥١٨/٢ - ط طبعه

٣) بدائع الصنائع ١٩٢/٢، المجموع ٦٥٠/٢، مطلب أبي  
الهي ٥٨٦/٢



**المسرح والادعاء لـ مسعود التلاوي**

١٢ - من سجد تسلاوة بل كان في سجدة  
لثلاثة ما يقوله في سجدة الصلاة جاز وكان  
حسا، وسواء فيه التبع والبدعاء، ويستحب  
أن يقول في سجدة ما روي عنه رضي الله  
عنه علي بن أبي طالب، وكان رسول الله ﷺ يقول في  
سجدة القرائ سجدة وحيدة بلدي خفة وشق  
سبعة وبصره بحوية وقوته، وإن قال اللهم  
اكتب لي بها عندك أجرا وجعلها لي عندك  
دخرا وضع لي بها وزرا، وقلوبهم فيها  
عنتها من عندك زيد عليه السلام فهو حسن،  
لا روى ابن عباس رضي الله عنهما قال  
« جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله  
أبى راسي إليك يا ربكم كي أخصي خلف  
شجرة فحدثت، فحدثت الشجرة تسجدي  
صنعها وهي تقول اللهم اكتب لي بها عندك  
أجرا، وضع لي بها وزرا، وجعلها لي عندك  
دخرا، وجعلها لي بها عندك من عندك دفرا،  
أنزل الله عز وجل فقرأ القرآن سجدة ثم سجد

(١) حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ يقول في سجود  
تسابيح: الحمد لله الذي هدانا لهذا، ٣٧١ - ط. الخليلي، وقال  
حديث حسن صحيح

﴿قُلْ لِي بِهَذَا عَمَلٍ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِكُمْ لَا يَكُونُ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾  
 سجدۃ الشکریۃ، اِنَّ سجدتہ کاتب شکرۃ تعالیٰ اَبُو اَیُّوب  
 اَخْبَرَنِي الْقُرْآنُ بِهَذَا التَّفْصِيلِ بِمَعْنَى: مَرْحُومُ الرَّسُولِ

صمغته وهو ساجد يقول مثل ما أخبره الرجل  
عن قول المشركين: <sup>٢٩</sup> "وصل عن النبي أن  
اختاره" فيقول الساجد في محوود الثلاثة:  
"سجدنا وصلى إن كان وعند ربنا لمحولاً" قال  
الطوسي: وطاهر القرآن يقضي منع هذا فهو  
حسن، وقال القوي وغيره من المتأخرين: وليس  
أن يدعو بعد التمسح <sup>٣٠</sup>

التسليم من سجناء الخلافة

١٤ - انس الفقهاء على أنه لا تسليم من محدود الصلاة، كان في الصلاة، واحتلوا في تسليم منه في غير الصلاة

فذهب أنفسي، وهو المشهور عند المالكية،  
ولقولهم، مقابل لأصح عند الشافعية، ومقابل  
احتياط عند الحنفية، وفي أنه لا نسيم من  
صعود الصلاة في غير الصلاة، كما لا يسلم منه  
في الصلاة، ولأن النسيم تحصيل من التحريم  
للصلاة، ولا حرمة ما عند الحنابلة ومن  
ولهم، فلا يضر لتحليل بالنسيم  
والأصح من المالكية عند الشافعية، والمحتار

وكانت هذه هي المرة الأولى التي فيها وجدنا رجلاً إلى النبي ﷺ فقال  
يا رسول الله لي رأي في هؤلاء أفرعهم القوم؟ (١٧٨/٦)  
جاءه مني). وحدثني ابن حجر أنه لم يلق المتوفى إلا في ثلاث  
(١٧٩/٦) - ج ٢

(٢١) شرح الترمذی، ٩٢٢/١، المجموع ١٠، ١٤/١، قسم  
طب ١٤٨، كتاب الفنا ١/٢٩٤.

## سجود الثلاثة ١٥

ولا جالس، فلو كان حقيقته اشياء لوجب ذلك،  
وقو عظم السمعون على النبي أو سمعوه بالوضع  
لولا الرخاء لجرأهم السجود الثلاثة لأنه مشاكلة  
بيته وسنهم في الحقيقة، ولذا لو صدقت سجدة  
الثاني سبب من لأسف لا يقتضي العناد إلى  
الخير<sup>(١)</sup>

وقال المالكية، يس أو يسجد مثلًا  
انقضى، مطلق سواء أسمع بالإصباح أم لا،  
وسواء جلس يسمع الناس حس فرائده  
لم لا  
وسجد قاصد السماع وترا الوانتي، فإذا لم  
يقصد السماع فلا يسجد.

ويشترط لسجود السمع أن يجلس يستلم  
من القاري، أبى القرقن الكريم، أو حكمائه  
ويحارح حروجه، فإن جلس المنع لمجرده  
التنوي أو التمسك والتمسك، أو السجود فقط،  
فلا يجب السجود عليه

كما يرم السمع السجود ولو ترك القاري  
السجدة سهوا، لأن تركه لا يفسد عليه من  
الأحر، إلا أن يكون إيماء وتركه، فيفسد  
عليه

وسجود القاري، ليس شرطاً في سجود  
السمع إن صلح للقاري، يرم<sup>(٢)</sup>

من الرزقين عند الختابة، ومقابل المشهور عند  
المالكية أنه يجب التسليم من سجود الثلاثة  
لأنه صلاة إسراء فافترت إلى سلام  
كسائر الصلوات<sup>(٣)</sup> حديث، مفتاح الصلاة  
المفهور ويحررها الكبير وعليها التسليم<sup>(٤)</sup>

## السجود للثلاثة خلف الثاني

١٥ ذهب الحنفية إلى أنه إذا قرأ الرجل في غير  
صلاة أية شيعه، ومنه قوم، قاله في أدائه  
سجدة الثلاثة أن يقدم الثاني ويصحب  
السمعون خلفه، فيسجد الثاني ثم يسجد  
السمعون، لا يسبقونه بالوضع ولا بالرفع، لأن  
الثاني إمام السمعين، لما روى عن النبي ﷺ أنه  
فلا على السمع سجدة فترل وسجد وسجد الأنتم  
معاً<sup>(٥)</sup> ومنه دليل على أن السماع يسمع الثاني في  
السجدة، ولما روى عن عمرو بن عبد الله  
عنه أنه قال الثاني كنت إسفاً لم سجدة  
للسجدة لمحت، وليس هذا اقتداء بحقيقة بل  
صوره، ولذا يسلح إلا يسبقوه بالوضع

(١) بدائع الصنعي ١٩٦/١، شرح البروقاني ٢٧٦،  
التميم ٦٤/١، حذر طرخي ٣٨٨/١، كشف  
الغافق ٤٤٨/١

(٢) حديث، مفتاح الصلاة المفهور، معجم ترمذي ٩/١،  
ط حني من حديث علي بن أبي طالب وإسماعيل بن  
(٣) حذر لم يجه (د) ٩

(١) جليل صافي ١٩٢، ١٩٣، فتح المقيم ٣٩٦/١  
(٢) حاشية الترمذي ١ ٣ ٧

الصلاة ركوع أو سجدة على فصيل مروي كيفية السجود

وقال القلابي من الشافعية ، يقوم مقام السجود للتلاوة أو الشكر ما يقوم مقام النجدة لم لم يرد نعمها وليس منطوقاً وهو . سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر

وعمل ابن عباسين عن الشافعية أنه سجد لتسلي أو الـ مع إذ لم يمكحه السجود أن يقول سبحاً وأطعاً شرفك رب وإليك النصير

قال سببرهاني سئل من حذر من قول الشخص سبحاً وطعاً شرفك رب وإليك نصير ، عنه ترك سجود لآية السجدة يحدث أو عجز عن السجود كما حذر في الصلاة عذراً هل يقوم إيجاباً مقام السجود كما قالوا ذلك في داخل المسجد بعد ركوعه أنه يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر الخ

وأما عدد ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح الترمذي عن الإيجاب ، فموجب بوجه . إن ذلك لا أصل له فلا يقوم مقام السجدة بل بركه له ذلك إن قصد العزائم ولا يستند بما في الإيجاب . أما أولاً فلا يرد به شيء ، وإن قل المراد به حال إن ذلك يعطى ركعتين في التفضل ويقل غيره . إن ذلك روي عن بعض السلف ، وسئل عنه لاحقاً عنه بركعتين صحت

وقال الشافعية إذا سجد السمع في غير صلاة مع القاري لا يرتطبه ولا يثري لالتداء به ولله سرع من السجود قبله ، قال أبو ركني ونصيبه ذلك مع الافتداء به ، لكن عقب كلام القلابي والبخاري حوازه ، وقال المنبري لا يتوقف سجود أحدهما على سجود الآخر ولا يسر الافتداء ولا يضر<sup>١</sup>

وقال الحنابلة ، شرط لاستحباب السجود أي في غير الصلاة كون القاري به يصلح بماذا تسمي فلا يسجد مسمع إن لم يسجد التالي ولا قنائه أو مع يسره مع كل منهما بعدم صحة الإتيان به . ولا يسجد رجل بالتلاوة امرئ وحلي لعدم صحة إتيانه بهاء ولا يضر رفع رأسه منسحب قبل أداس قريه ، وكذا لا يصح سلامه من سلام القاري به لأنه ليس بماذا حقيقة من حرته وإلا فلا يصح ذلك . وإنما يؤم في الصلاة فلا يرفع في رأسه سجود الصلب<sup>٢</sup>

ما يقوم مقام سجود التلاوة

١٦ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجزئ حال العذرة والاحياء عن السجود للتلاوة في غير

١ المجموع ٧٢٢٤ روضة الطالبين ٢١٥٢  
الطالب ١٩٨ الفقه ٢١٥٢  
٢ طالب أبي حنبل ١٥٤ - ٥٤٥

علم الفتح سجدة فسجد الناس كلهم ، منهم الركاب والساجد في الأرض حتى إن الركاب لم يسجد على يده <sup>(١)</sup> ولما أثار السجود بتلاوة أمر دائم بمنزلة التطوع ، وصلاة التطوع تؤدى على الراحلة ، وقد روى الشيخان أن النبي ﷺ كان يسبح (يسجد) على بصره إلا العصر <sup>(٢)</sup> وسبح فيها لغة القزوين وإن أذهب الإياء تظهر أركان السجود وهو مخير الحجة

ومعنى الأصح عند الشافعية وهو ترك سحر من الحنيفة أنه لا يجزئ الإياء على الراحلة لقولنا أعظم أركان سجود التلاوة وهو إلصاف الجبهة من موضع السجود ، فإن كان في مرد وتتم سجدة جاز

والمسافر الذي يقرأه السجدة أو يسجد وهو ماش لا يمكنه الإياء بل يسجد على الأرض عند جمهور الفقهاء ، وروى عن بعضهم أنه يركع <sup>(٣)</sup>

فكيف مع عدم صحته ، وأن ثاني فصل ذلك لو صح عنه ﷺ لم يكن للقبول به مسأله ، لأن قيام السجدة بمفصول بغير فعل داخل محض فضل ، فلذا صح في عزامة بحر فاس عرف عنها في ذلك ، وأما ثالثه فلأن الألفاظ التي ذكرها في التحية فيها مسائل وخصوصيات لا توجد في غيرها اهـ وهو يفتى أن سجد الله والحمد لله انسخ لا يلزم مقدم السجود وإن قبل به في التحية ما ذكره <sup>(٤)</sup>

### سجود المريض والمسافر للتلاوة

١٧ - ذهب الفقهاء إلى أن المريض الذي لا يستطيع السجود يجزئ في سجود التلاوة الإياء بالسجود بعينه .

ومالوا إلى المسافر الذي يسجد للتلاوة صلاة على الراحلة يجزئ الإياء على الراحلة سدا لمصلا

أما المسافر الذي يريد السجود لتلاوة على الراحلة في غير صلاة فإنه خلاف ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يركع بالسجود حيث كان وجهه ، لما روى أبو داود عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ قرأ

(١) التلويح ٥١٧/١ - ٥١٨/٢ مع الفتح ١٥٨/٢

(٢) السنن ٣٢١ للمصنف ٢٢١ كشافه الفتح

(٣) ١٧٢ الخبر ٢٠١ وطريقه الشريفة

(٤) ٩١ بنية المحتاج

(١) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٢) دحسان ولورد، التلويح في مختصره ٩/٢٢١ - مسرور المصنف والفقير إلى صفته أحمد و الله

(٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٤) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٥) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٦) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٧) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

(٨) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال الفتح سجدة أتمه الله يومئذ ١٧٥/٢ - لمحمد عزت عابد

### قراءة السجدة بالسجود

١٨ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يكره في الحصة الانتصار على قراءة السجدة وحدها دون غيرها وما بعدها فمضت السجود عند رأي كره ذلك لأنه قصد الحمد لا التلاوة وهو خلاف بعض، وحيث كره الانتصار لا يسجد

وسبق في صلاة لا قصد السجود كرهه، وكذا يقرأ الحمد في صبح يوم الجمعة، وحسن لم يسل التلاوة بسجدة في التبرين في صبح الجمعة، فلو قرأ غيرها بطلت صلاة، ان كان عداء بالتحريم لأنه كراهة سجود في الصلاة عند<sup>(١)</sup>

ودعه الخصبة إلى أنه لا بأس بان يقرأ في السجدة ويدع ما سواه، لأنه صاهة إليها، ولأنها من القرآن وقوله هو من عزاء طاعة كقراءة سورة من بين الفجر، والمسجد أن يمر معها ذات بقا يومه فحصل أي السجدة عن غيرها<sup>(٢)</sup>

### مجاورة أية السجدة

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يكره لرجح أن يقرأ السورة لو أدبعت في صلاة أو غيرها ويدع أية السجدة حتى لا يسجد، لأنه لم يعمل عن السجدة بل عملت كراهته، ولأنه يشبه الاستكاث، لأنه قطع لعظم العزائم وسير لتأنيده، وتوسع النظم والتكليف مأثور به، قال بعضي في رواية فاتبع ترتبه في أي شيء، فكأن السجدة مكرره، وأنه في صورة التبرار من صلاة، والإعراف عن تخصيصها ببعض وذلك مكرره، وكذلك صورة خطرانية السجدة وليس شيء من القرآن مجاورا<sup>(٣)</sup>

وقال مالكية يكره مجاوره أهل السجدة بلا سجود بعده، كسجدة طهارة صبرى وقت حواء، فإن لم يكن عليه تركها الوقت وقت شيء فالصواب أن يجاوز لأنه يساهل فلا يبرر المعنى يترك تلاوتها لسانه ويستحضره بقله مراعاة لعدم التلاوة<sup>(٤)</sup>

### سجود التلاوة في أوقات النهي عن الصلاة

٢٠ - ذهب الحنفية إلى طهر الرواية - مالكية وخيل إلى رواية الأثر من أحمد إلى أنه

١٩١ عن المرواني ١٢١/١، وهو أصح الإكابر  
٢٢٤ حبيب نسوي ٣٤٩ ورواه الطبري  
٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١

وقال الحارثية لا يسجد في الأركان التي لا يجوز أن يصلي بها تطوعاً، قال الأثرم سمعت أبا عبد الله سأل عن قراءة سجدة القرآن بعد المغرب والعصر يسجد؟ قال لا، وعن أحمد رواية أخرى أنه يسجد

واسئلوا لترح روي به الأثرم - يجمع الحديث لسائر روايات في سجدة من ثمة تيمناً بالمحبي قال: وكتب أقص (أعط) بعد صلاة الصبح فأسجد قبلها من عمره، ثم أتمته ثلاث مرات ثم غاد لفلان ابن صليت ختف رسول الله ﷺ ومع ابن بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم علم يسجد حتى ينقطع الشمس<sup>١٦</sup> وروي الأثرم عن عبد الله بن مقيم أن هذا كان يقرأ 'الحلة بعد العصر يسجد فيه' ابن عمر وقال: إنهم لا يفعلون

وقالوا لا يعتقد السجود للتلاوة، راجعته فصل ١ أوقف النبي ولو كان حلقاً ما حكم أن يكونه وما هي لأن النبي لا يفعل ذلك يقتضي تحريمه<sup>١٧</sup>

ودعيت التلاوة إلى أن يجوز سجود التلاوة

لا يسجد للتلاوة في الأركان التي من صلاة فتشترع فيها ما مزم قول النبي ﷺ ولا صلاة بعد الصبح حتى يرتفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس<sup>١٨</sup>

وعنده بعد هذا التقدير المنقح عليه بفضل من الجبهة لوئلاً تحصى أية السجدة لو سمع في وقت غير مكروه أو في وقت مكروه لا تجزئه، لأنها يجب كائنه لا تنقضي بالانصراف الصلاة، ولو تلا في وقت مكروه وسجد فيه أجزأه لأنه أجزأه في وجهته، وإن لم يسجد في ذلك الوقت وسجد في وقت آخر مكروه جاز أحب إليه لأنه، كما يجب لأنها وجب بآية ولأنها باقية<sup>١٩</sup>

ومن الظاهر يجوز إظهاره أية الصلاة إن كان يقرأ من النبي - كوقت طلوع الشمس أو غروب - أو يخصه محبة - ولا يسجد - عن الخلاف عنهم في إساقه السجدة ما ذكر في صلاة فرضه - إن كان في صلاة فرضه قراءاً وسجد قولاً واحداً بلا خلاف عندنا لأن السجود مع الفرض<sup>٢٠</sup>

(١٦) حديث لا صلاة بعد الصبح حتى يرتفع الشمس، لفرضه تيمناً بالصبح ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧

في وجوب الكراهة لأنه من دولات الأسبوع، قال  
 الطوسي: «معجب» أنه لا يكره سجدة التلاوة في  
 دولتي النبي عن صلاة<sup>١</sup>

لرأى الإمامية السجدة في صلاة الفجر

٢٢ - ذهب الحنفية وخليفة إلى أنه يكره للإمام  
 بقراءة السجدة في صلاة الفجر بها  
 بالثناء، لأن هذا لا يملك عن تركه، لأنه  
 لا تلاوة السجدة ثم سجدة بعد ذلك أو أحد  
 عند احتجاب، والثناء عند الحداثة، وإن سجدة  
 فقد ليس على الأئمة لأنهم يقررون أنه سجد عن  
 التركيز وسجد في السجدة فلهذا فسجد  
 ولا يسجد، وقد يكره، وما لا يجب، من  
 ذكره في تركه، وذلك لأن السجدة هي  
 دست ليلي، وذلك السجدة ثم سجد على يمين  
 آخر، هو كمن يكره

عند الحنفية، ولا يملك ذلك سجدة بها  
 سجد السجدة في صلاة التلاوة، وسجد الفجر  
 معه وجوب، والله تعالى اعلم

٢٣ - قال ٦ أنه يكره للإمام سجدة مرة في  
 سجدة في صلاة الفجر ٧، لأنه عن الإمام في  
 سجدة ثم السجدة بين القعدة للإمام في  
 سجدة ثم أنها لأنهم يسجدون ولا يستمعون،  
 ولا يلى السجدة ثم سجد للإمام،<sup>٢</sup> معجب

تلاوة في السجدة في الخطبة

٢٤ - ذهب الحنفية إلى أنه لا يملك للإمام به  
 سجدة عن طريق أحدهما سجدة أو سجدة  
 معه من سجدة<sup>٣</sup> فما ورد في اسم السجدة  
 سجدة على الغير فنزل سجدة وسجد التماس  
 معه<sup>٤</sup>

٢٥ - قال الحنفية إن سجد في سجدة في خطبة  
 مع، ربه لا يسجد، وهذا يكره السجدة أو  
 يكره خلاف عدمه والظاهر الكراهة<sup>٥</sup>  
 وقال الحنفية سجد تركها بطلان، إن  
 قرأها على سجد سجد السجدة مكانه  
 لكلمة الروي والصحة، فإن أمكنه ذلك سجدة  
 مكانه، إن غشي صوت الفجر، ولا يركب وسجد  
 إن كان مع كراهة<sup>٦</sup>

٢٦ - وقال الحنفية إن سجد في سجدة  
 الخطبة، فإن شاء ترك عن ذلك وسجد وإن  
 أمكنه السجدة على سجد سجد على

(١) ورواه الطحاوي ١٩٢، وشمس ١٠١

(٢) رد المحتار ١٥٤، فتح الباري ١٧٧

(٣) الحديث فيكم ٩

(٤) حواشي الإكمال ٢٢

(٥) روضة الطالبين ٣٢١، شرح الخطيب ١٤٤

أو محذور ذلك، وهو ظاهر من جهة المعنى، وتو  
ترك الإمام السجود للتلاوة من المأموم السجود  
بعد السلام إن حضر القصرين - وما صح من  
أنه عليه السلام أنه سجد في صلاة الظهر للتلاوة عمل  
على أنه كان يسميهم أحبب الآية، فعليه  
تسميهم أيهما مع فهمه فليس عليهم  
التشبهه أو قصد بيان جوب ذلك.<sup>(١)</sup>

وقت أو سجود التلاوة

٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - المحبة سجدة التلاوة إما أن تكون  
خارج الصلاة أو في الصلاة فإن كانت خارج  
الصلاة وجب على من سجد سبيل الترتيب على  
الاعتبار عنده، لأن دلائل الوجوب - أي  
وجوب السجدة - مطلقه من تعيين الوقت  
فتجب في جزء من الوقت غير محصور، وينبغي  
ذلك تبعه دعاء، وإما نصت عليه الوجوب في  
آخر عمره كما في سائر الواجبات الخمسة فيكره  
تأخيرها تنزيهاً، إلا إذا كان الوقت مكرهاً،  
لأنه يقول التزامه بما سجد، ويحكم بإذنيه بعد  
وقت الصلاة يكتب أنه سجد عند ما عليه قون  
تعيين ويكون مؤدباً

ثم إن كانت في الصلاة فإنها يجب على  
سبيل التخيير أي على الفور - لقيام دليله وهو  
أما وجبت بها هو من أعمال الصلاة وهو القراءة

الحدث ٥ - وإذا سجد فاسجدوا  
جاءت الطائفة التي أن الإمام إن قرأ سورة  
سجدة في صلاة سه استحب له ترك القراءة  
السجدة، فإن أراها جهرها ندي يعلم  
المؤمنون سبب سجوده ويضمونه فيه من لا  
يجهر بقرآنه السجدة وسجد لتلاوة تتبع  
المؤمنون الإمام في سجوده وجوبا غير شرط  
عند ابن القاسم، لأن الأصل عدم مهر  
الإمام، وعند سجدون يمنع أن يتعدوا احتراق  
سهوة، فإن لم يتبعوه صحت صلاتهم، لأن  
سجدة التلاوة يس من الأعمال المكتوبة في بها  
أصلها، وترك الواجب الذي ليس شرطاً  
لا يقتضي البطال.<sup>(٢)</sup>

وهذه الشبهة التي أنه لا يكره للإمام قراءة  
آية السجدة في صلاة سرية، لكن بسحب  
له تأخير سجود التلاوة إلى الخراج من الصلاة  
السرية لتلاوة مشوش على المأمومين، وهذه من  
قصر الفصل، قال الرملي ويؤيد من التحليل  
أن المحرقة كندت إذا بعد بعض المأمومين عز  
الإمام بحيث لا يسمعون قراءته ولا يشاهدون  
قوله، أو أحسن جهره، أو وجد حائل أو صمم

(١) حديث ٥ - وإذا سجد فاسجدوا أخرجه البخاري  
(٢) المنيع ٢٦٤ طالعجب (١) مسلم (١) ٣٠٤ ط  
الخصي من حيث أن يرى ما كان  
(٣) شرح الشرحان ٢٧٧/١، جوهري الإكليل ٢/٧٦،  
والمعجم (١) ٦٤

(١) المنيع ٢٧٣، باب الطحا ٢/٩٥



فالحجب بالعمامة الفصل: وسبب جزم  
اجزائها، ولذا يجب الاداء في الفصل عسيفا  
كسبب اتصال سجدة، وانه منسب التفسير في  
أدائها حال كونه في الفصل، ألا يخلو لانه  
التلاوة وسجدة، وإذا ما طالب فقد يجب في  
حيز الفصل، إنما بالخص من التلاوة

وكن سجدة وجبت في الصلاة لم يزد فيها  
مقطب، من السجدة، منسوبة لفرد  
بها، واسم من (سجدة) فتدبره التوبة، وذلك  
بأنها عمد حتى سلم ويخرج من حرمة  
الفصل، أما أن يرتكب سهو وسدكف ويعد  
السلام قبل أن يعين ما يقرأ به، ففيها وسجدة  
سهر<sup>١</sup>

قال سروري: انظر أن تظهر وجه جواز  
إذا قرأها ولم يسجد، يطلب سجدة، عدا  
على غيرها وفي وقت الجهر، ولا يطلب  
بفصل، لأنه من شأنه العرف<sup>٢</sup>

وقال الشيخ: يعني أن يسجد عقب قراءة  
به السجدة أو لسانها، فإن خرق فصل الفصل  
سجد، وإن طلق التلاوة، وهل ينقص؟ فلو  
ظهر ما لا ينقص، ألا ينعن بخارج ما شئت  
صلاة التكليف، ربط هو الفصل، أو قصره

بالعرف، وسبب سجدة في صلاته فله بسجدة  
فيها سجد، بعد سلامة إن قصر الفصل، من  
طال فيه الخلاف، ولو كان الفقيه أو مستمع  
حدث حال القراءة، فإن ظهر عن عرف سجدة،  
والا فالعقد على الخلاف، وتكون يعني قرأ  
قارئ سجدة وسمعه فلا يسجد، فإن سجدة  
بطلت لسلامته، إن لم يسجد وخرج من صلاته  
فقد جلت في سجدة، والمذهب أنه لا يسجد  
لأنه لا يربط به لا ينقص سجدة، وإذا لم  
يحصل ما ينقص السجود أدله فالعقد  
سجد

وهذا الحديث يس السجود بفرد  
والمستمع له، وسر كان السجود بعد التلاوة  
والا مع مع قدر فصل من السجدة وسببه  
في هذا الفصل، يسجد لغواه محله، ويتم  
حدث ويسجد مع قصر الفصل<sup>٣</sup>

#### تكرار سجود التلاوة

٢٤ - اجاب الله في تكرار سجود التلاوة  
تكرار التلاوة أو الاستماع أو عدم تكراره  
تكرارها، وبسط مصطلح (سجد)

١١/١١ ج ٨٦/١

(١) باطلح الفتاوى ١٠٢٠، رقم مختار ورد سجد

١٠٢٠-١٠٢١

(٢) روح الزمان ١٠٢٠

(٣) المجموع ٢٤، ٢٦، ٢٧، روحه طالع ٢١٢٠١

(٤) كشاف الفتاوى ١٤٤





## سجود السهو ٤

هو الصلاة، وبعد الباء على الأكل يفتح لي كل  
موضع يحمل أن يكون آخر الصلاة غير من  
تروا خمس أعده، لاخير، وهي ركن

ودعت الصلاة في ركبتي، أي الصلاة على  
غلاف الظن، ويتم صلاته، ويحد بعد  
لصلاة، وتليهم حيث عيدهم من مسعود  
الساكن، وإذا شك في صلاته فيصير  
الصواب فيصير، ثم يسلم، ثم يسجد  
سعدية ١١

من بن قدامه واختار خرفي القديريين  
الإمام والمفتي، جعل الإمام يني على الظن  
واشترط في على اليدين وهو الظاهر في صحت  
خلفه عن أحمد ولا يصرح به، والله هو  
أحمد الله على نعمه في هذا السجود، لأن  
الإمام، من يسهه ويذكره إذا أخطأ الصواب.  
فليحصل بالأمر بعد ذلك، فإن أخطأ أخطأه  
فالمعصرون، فيأكد منه صواب نفسه، وإذا  
أخطأ منه بعده، فوجع إليهم فيحصل له  
الصواب علم كذا الغائبين وليس كذلك  
المفتي، في يني له من يذكره يني عن يني،  
ليحصل له الأمر صلاته ولا يكون، معرو

أول من مرض له استعاف، وهو ٢٢٢، والله  
أحمد في صلاته أنه كم على لمستقبل  
الصلاة، وإذا كان يمرض، أكثر على  
أكثر منه، ثم ٢٢٢، والله شك أحدكم في  
صلاته لمستقبل الصواب، والله شك في رأي  
من على اليدين، لموله عليه الصلاة والسلام

وإذا سجد سجد ثم يركع وحده صلى أو سجد  
فليس على وحده، في يني لمستقبل صلى أو  
فإذا سجد على يني، فإن يني ثلاث صلى أو  
لرما ١١١ على ثلاث، وليسجد سجدة في كل  
لرما ١١١

والاستعاف لا يكون إلا بعد الخروج من  
الصلاة، وذلك السلام لو أخطأ أو عدل آخرها  
بما في الصلاة، والخروج، السلام، والله  
لأن السلام عرف بملاذير الكلام، ولا يصح  
الخروج منه رد إليه بل يدعو، ولا يخرج بذلك

١١ حديث، وإذا سجد أحدكم في صلاة أنه كم على  
فليس على الصلاة، قاله القديري رحمه الله ١١٢  
في استعاف الظن، حيث عيدهم، يني، لا ليصل له  
كم على في صلاته، ثم ٢٢٢، ويصح برأي شيعة في  
صلاة من يني على ذلك في رأي، لا يني كم على ثلاث  
أول، إذا قال بعد على يني

١٢ حديث، وإذا سجد أحدكم في صلاة فليصير الصواب  
مخرج الحاد، صح ١١٢، والله يني، ومستم

١٣ ط عني، من حديث أبي بصير،

١٤ الحديث، ثم عرفه في على الظن

١٥ حديث، وإذا سجد أحدكم في صلاة فليصير الصواب

أصوب اليدين في القدر، ١١٢، والله يني، ومستم

١٦ ٢ ط عني، من حديث أبي بصير، والله

ليجاري

ويجب مالكية إلى أن ترك الركعة إن أمكنه  
تذكره وجب عليه التذكير مع سجود السجود  
وذلك إذا أتى به في ركعة نفسها إلى أن قبل  
عقد ركعة أخرى بالسجود هـ ، فإن كان ترك  
السجود في ركعة الأخيرة لم يسلم لم يمكنه  
الافتراء بالركعة المترككة بل عليه الإتيان بركعة  
أخرى ما لم يطل بمصلي أو خرج من مسجده  
عليه استئناف الصلاة

وفالشافعية إن ترك ركعة سجود بعد ما  
قدّمه من الركعة حتى يأتي بركعة ، فإن تذكر  
السجود فعل من تركه استأنف عند الذكر  
بالتقوّل ، وإن تذكر بعد فعل متلف في ركعة  
أخرى شئت ركعة السابقة به وما عاينها فإن  
م يعرف غير تركه أخذ بأدنى الممكن وأتى  
بالتقوى ، وإن أحوال كلها سجد للسجود

وعند الحنفية من سجد ركعة غير الحريمة  
تذكره بعد شروعه في ركعة الركعة التي بعدها  
بطلب تركه التي تركه معها ، لأنه ترك ركعة  
ولم يمكن استدراكه فصار تركه الذي شرع لها  
عوضا عنه ، وإن ذكر الركعة التي سجد فيها  
في ركعة الركعة التي بعدها لم يرد ذلك به وبما  
بعد (١)

بها (٢) وهو معنى قوله في الأعرار في  
الصلاة (٣) فإن سوى الأمر عند الإمام  
من غير اليقين أيضا.

### الأحكام المتعلقة بسجود السجود

هـ - ذهب الحنفية ، جاء في المصنوع في الصلاة  
مقتضى التدرج في الأصل أن الركعة ثلاث  
أنواع فرض ، سنة ، وواجب ، وفي الفرض  
إن أمكن التدرج بانقضاء يقضي ، وإلا قدمت  
صلاته ، وفي السنة لا تصد ، لأن بها الصلاة  
بأركانها وحدها ، ولا بغير ترك السجود  
سجود السجود ، وفي الواجب إن ترك ما هي  
بغير سجود السجود ، وإن ترك عله لا يفعل  
عن المحرر الرافق أنه لو ترك سجدة من ركعة  
تذكرها في آخر الصلاة سجدتها وسجد للسجود  
ترك الترتيب له ، وليس عليه إعادة ما قلها ،  
ولو قدم تركها على الخط ، ذكره السجود لكن  
لا يعيد بالركوع فيعرض لمعادته بعد لقائه

(١) المصنوع في الصلاة ١٩٠/٢٩ ، التلخيص ٢٥٨/٢٥ ، وشرح  
مسرستي ٢٢١/٢٦ - ٢٢٢/٢٧ ، المصنوع في الصلاة ٢٨٨/٢٦ ،  
المصنوع على شرح المسح ١٠١/٢٥ ، المصنوع في الصلاة  
١٠١/٢٦ ، كتاب الصلاة ٤٠٩ ، كتاب الصلاة ١٦٧/٢٦ -

(٢) المصنوع في الصلاة ١١٦/١٩ ، بدائع الصالح ١١١/١٠ ،  
مسند ١٠٨٩ ، التلخيص ٢٩٢/٢٦ ، المصنوع في الصلاة  
١١٠/٢٦ ، الوجوه ٢٦/٣ ، المصنوع في الصلاة ١١١/١٠ ،  
كتاب الصلاة ٢١٠/٢٦ ، المصنوع في الصلاة ٢٦٢/٢٦

(٣) حديث ، لا محالة في الصلاة المصنوع في الصلاة ١١٦/٢٩ ،  
في المصنوع في الصلاة ٢٢١/٢٦ ، المصنوع في الصلاة ٢٢١/٢٦ ،  
عن حديث أبي هريرة ، وصحبه ، السلام وإياه الأدهي  
ونظير لأحد









شيء في صلاة الليل سبحانه <sup>(١٠)</sup>  
وعرف المحصر من الخنيفة والشماعية  
والخليفة بين نبيه الرجل ونبيه النساء.  
فالرجل يسجد بسجود لغيره، والنساء  
بعضهن يسجد على ظهر الأخرى.  
حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله ﷺ: «السجدة للرجال والنسوة  
سواء» <sup>(١١)</sup> ونحوه عنه الصلاة والسلام وإذا  
ياكم تسجد فليسبح الرجل ويصنع (يعني  
يصنع) الله <sup>(١٢)</sup>

ولم يصرف الحديث بين نبيه الرجل والنساء  
عالمين بسبح <sup>(١٣)</sup> المصوم قوله ﷺ: «من سجد  
شيء في صلاة طهر سجد الله  
ويكره منعه من سجد في الصلاة

الذي هل السلام أو بعده أي به ولو تكلم، ولا  
بطور التفصيل (ويرجع به إلى المادة والعرف  
عن غير تقدير بسجدة) أو بتقدير الوضوء، أو  
بالخروج من المسجد، فإن حصل شيء من  
ذلك سأنف الصلاة لأنها صلاة واحدة لم يجر  
بناء بعضها على بعض مع طول الفصل، كما لو  
انفصل وضوء <sup>(١٤)</sup>

وان سجد لسهو ثم سجد هل سجد أم لا  
عند الخنيفة بحر، ولكن لا يجب عليه  
السجود

ومال المالكية: إذا سجد هل سجد مجدداً  
واحداً أو اتكأ على القنبر وأمر بالتمسك  
ولا سجد عليه ثانياً عند المنته وكذلك لو  
سجد من سجدة لسجدتين، ولا يسجد من  
ولا سهو عليه، وإليه ذهب الخنيفة والشماعية في  
وجه، والوجه الثاني وهو الأصح عندهم أنه  
لا يجزئ <sup>(١٥)</sup>

## سهو الإمام والمأموم

٩٠ ذهب جمهور الفقهاء إلى حواز نبيه للمأموم  
الإمام إذا سجد في صلاته، فنقله <sup>(١٦)</sup> ومن سجد

(١٠) نقل الأثر عنه ١٤٢/٢، ١٥

(١١) نقله أبو القاسم ١٣٠/١، الفرج الكبير ٢٧٨/١

(١٢) المجموع للهيوي ١١٠/٢، ١٤١، كذا في

١٠٢/١

(١٣) حديث من نبيه شيء في صلاة الليل سجد الله  
أخرجه البخاري (المصحح ١٠٢/٣) ط السنية ومن حديث  
سجل به

(١٤) حديث السجدة للرجال والنسوة يسجدن، أخرجه  
مجتهد (المصحح ١٠٢/٣) ط السنية، ومسلم (١٠٢/١) - ٢٦٨ -  
ط الحديث

(١٥) حديث ابن أبي عمير عن رجل سجد في صلاة، أخرجه  
البخاري (المصحح ١٠٢/٣) ط السنية، ومن حديث  
سجل به سجد وأمرجه القاسمي (١٠٢/٣) ط دار  
الشماعية، نقله ابن أبي عمير في صلاةكم، فليسبح  
الرجال والنسوة الله

(١٦) صحيح التذليل ٢٨٩/١، البداية ١٣٣، مطبوع طبرستان  
١٣٧/١، مطبوع الصدر ٣٨٩/١، مائة المصنف ٢ - ٢٤  
٤٥ - نقل، ١٤٢/٢



عليه منعه الله في سجوده لسهو، وسواء كان هذا السهو قبل الانحناء أو بعده، يجوز تركه **﴿١﴾** (أي حمل الإمام يؤم به) **﴿٢﴾** ولأنه عليه السلام **﴿٣﴾** «ما تركتم فصلوا» وإن تعدى به بعد السجدة الثانية من السهو فلا سجود عليه

ولكنهم حملوا ما يروى من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك السجدة الأولى هل يقصده أم لا؟ فذهب إليه إلى أنه لا يقصده عليه من تركه السجدة الثانية

وذهب الشيخان والحنابلة إلى أنه يقضي الأولى بعد أن يسلم الإمام، يسجد بها ثم يقضي ما قبله **﴿٤﴾** قوله **﴿٥﴾** «وإذا تركتم فصلوا»

وذهب مالكية من التنزه وهو رواية عن أحمد إلى أنه إذا لم يدرك السجود مع الإمام تركه من الصلاة فلا سجود عليه، سواء أكان السجود بعد أو قبله وإذا سجد مع إمامه بطلت صلاته عنه، أو جهلا، لأنه غير مأثور عنه، وهذا لا يسجد بعد تمام صلاته، وأن البعدي

١ - حديث (أما جعل الإمام يؤم به) عدم ثبوته، ص ١٢٠  
٢ - حديث (ما تركتم فصلوا وما تركتم ما تركوا) أخرجه البخاري والفتح ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود

٣ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٤ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٥ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود

من الإمام يسجد الإمام فذهب الحنفية وهو قول مرجح عند الأئمة الحنفية وزواية عند الحنابلة إلى أنه لا يسجد المأموم لأنه غير مأثور، وخدعت ابن عمر وهو سأل الإمام عليه وعلى من خلفه السهو، وإلى هذا ذهب عطاء والحسن والحسين

وذهب المالكية والشافعية إلى أن الصحيح أن المأموم يسجد بعده إذا لم يسجد الإمام، لأنه إذا سجد دخل الخشوع على صلاته بالسجود، ثم سجد الإمام سجدته جبر المأموم سجدة واحدة قال الأول من الثلاثين وأبو بكر، وحكى ابن المنذر عن ابن سيرين

## سجود المسبوق لسهو

١٣ - هو الفضا، على وجوب ما معه للمسبوق لإتمامه في سجدة السهو إذا سلم في بعض الصلاة، ولكن الخلاف وقع في عدد الأدلة من الصلاة

ذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الفضا إذا ترك مع إمامه أي ترك من أركانه صلاة قبل سجدة السهو وجب

١ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٢ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٣ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٤ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود  
٥ - حديث (ما تركتم فصلوا) أخرجه البخاري ١٩٦/٢ - ١٩٦/٣ من حديث أبي داود

يسرى قائم فلا يجتنب، ويسجد سجدة  
السجدة<sup>(٢٦)</sup>

وعن عبد الله بن يحيى قال: سئل  
قدم في الركعتين يسجدا، فجلس، فلما فرغ  
من صلاته سجد سجدين، ثم سلم<sup>(٢٧)</sup>  
وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة<sup>(٢٨)</sup>

ولكن الخلاف وقع فيما لو علم بعد أن استتم  
قائما، من مطلق صلاته م لا<sup>(٢٩)</sup>

وهو المختص والشافعية على الصحيح  
مندهم وسجود من المذكية إلى ما لم يصل لركعة  
عاد إلى الشهادتين الأولى بعبادته الخديث  
معبودة النبي فيه النبي من أن يعود وهو قوله  
وإذا استوى فاستأذنا بحل المجلس ولأنه جلس  
بعض قل يجوز ركعة لواجب أو مسنون  
وتعبه المالكية على المشهور في المذهب

حديث وإن دام الإمام في الركعتين أخرجه طوطوه  
١٦٩/١ تحقيق عزت عبيد صافي وقال ليس في  
كتابي من خبر الحسن إلا هذا الحديث وقال ليس صرح  
في الخصم (٤٠٢) بذكره الطائفة الحنفية وهو صحيح  
١٥٩ ولكن لا يتجهان بقوى بها أخرجه الطائفة في  
شرح معنى الآثار (١٦٠-١٦١) بعبارة الآثار لمجد  
(٦) حديث صفة من يجتنبه فقدم بحجج ٧٠٥  
(٣) فتح القدیر ١٥٣/١ - ١٥٤ - مؤلفه محمد بن ١٦٩/٢  
٢٧٧ - روضة الطالبين ١٠ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - كذا في الفتاوح  
١ - ٢ - ٣ - ٤

متنظر لسجود ولو خروجه قال الخواري من  
بالمذكية وهو الصواب<sup>(٣٠)</sup>

سجود المأموم خلف الإمام  
١١ - قال ابن المنذر أجمعوا على أنه ليس عن  
من سجد خلف الإمام سجود<sup>(٣١)</sup>

وقد روي عن النبي ﷺ قال: «ليس على من  
خلف الإمام سجود، فإن سجد الإمام فعبده وعن  
من خلف السجدة<sup>(٣٢)</sup> ولأن المأموم تابع لإمامه  
فأمره متابعت في السجود وركعة<sup>(٣٣)</sup>

سجود الإمام أو الفرد عن الشهادتين الأولى  
١٥ - من سجد في عهد أولي، فصح به  
المؤمنون أو تذكر قبل انقضاء قائم تركه  
الرجوع وإن استتم قائما لا يعود تشهد لأنه  
جلس ركعي ويسجد للسجدة الخديثة لشبهة من  
شعبه - وصي لله عنه - قال ابن  
رسول الله ﷺ: «إذا قام الإمام في الركعتين،  
فإن ذكر قبل أن يسوي قائم فيجلس - فإن

(٢٦) الخواري على خمسة عجل (١) ٣٣٦ - ٣٣٧

(٢٧) الإجماع لا ينشأ (٢) ٤

(٢٨) حديث طبري على من سجد الإمام سجود - نسخة  
تخرجه له ١٢٢

(٢٩) رد المحتار على الدر المنثور (١) ٥٠٠ - ٥٠١ - البصائر  
١٦٩/٢ - الخواري على خمسة عجل (١) ٣٣٦ - ٣٣٧ - وهذا

طالبه ٣١٦/٢ - ابن القيم ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢

والحكمة على أن لا يسهو حبيب  
عبد بن شعبة، ورد الله ربي فلا يحسره  
ولا يحسرها، بل قدولة فانه ذكره،  
حروجا من خلاف من يوجب التحريم، فظهر  
مقتضى

راستس مخاطبة ما لو شرع الإمام في العزلة  
فإن صلته بطلت إن شاء الله شرع في ركن  
مقتضى، ثم في غيره في الركعة

رابع جمهور أن من صلى في خلاف  
السجدة بعد أن أسلم فأنه صلياً أو جاهلاً من  
غير عمد فإن صلته لا تنقض<sup>١</sup> لمحدث  
إن فيه وجهين على سبيل الخط والتسليم  
و، فيكون عليه



## سجود الشكر

الفرقة

١ - سجود صلوة سنة، والشكر منه هو  
الإعتراف بالمعروف بسبق الحمد، بشره،  
والله، علم الله وصلة، الكهول، فإن  
معاني فهو شكر لله شكر عبده من كثر  
فإن الله في حقيقته<sup>٢</sup> وبقيقته الشكر ظهر أثر  
الحمد على الكمال، فالحمد واجب، وأن  
يكون ذلك من غير أن يعرف شيئاً به، ويكون  
الرب معبراً بالجملة، ويكون الخروج  
مستعمله فيه برصه الشكر<sup>٣</sup>

والشكر منه في الاصطلاح صرف الحمد  
لا من أي نعم لله ب عليه في طاعة<sup>٤</sup>

١ - في نسخة ١

٢ - في نسخة ١ وسأرح بسبق ٢٤٠ ٧ والجمهور  
نسوي ١١ ٦ وسأرح بسبق ٢٢ ط بعض  
أحاديث، بسبق القرطبي ١٣٣ ط في نسخة  
الفرقة

٣ - في نسخة ١ وسأرح بسبق الشكر يعني ١١ ٦ وسأرح  
الطال ٣٠٠ شرح قسم الشكر ١ ١٧

٤ - في نسخة ١ وسأرح بسبق ١٢  
رواه الطبراني ٣٠٠ ٢ في نسخة ١٢٢  
٢٢ في نسخة ١٢٢

٥ - في نسخة ١ وسأرح بسبق ١٢  
أو نسخة ١٢٢ ط بعض، وأما ١٢٢  
وأما في نسخة ١ وسأرح بسبق ١٢  
و في نسخة ١ وسأرح بسبق ١٢

عبيك صنيب عبيد، ومن علم علمك سمعت عبيدك صنيبك النبي ﷺ شكر الله<sup>(١)</sup> وذكر حاكم أنه ﷺ سجد لروية ربي، وأخبرني لروية فرد، وأخبرني رؤية بعثتي<sup>(٢)</sup> قال عبيد بن جابر الشافعي قيل: هو ابن الحنفية، وقيل هو الشافعي، وقيل مختلط النسل

واسئلوا أيضا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ في سجدة (من) سجدتها دأب توبه، وأسجد بها شكر<sup>(٣)</sup>، وحديث كعب بن مالك رضي الله عنه عند

وسجود الشكر شرف هو سجده بعد السجود الإنسان عند صوم يومه، أو ابتداء يومه<sup>(٤)</sup>

### مشروعية سجود الشكر

٢ - اختلاف الفقهاء في مشروعية السجود للشكر، ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر وأبو يوسف وعبد الله النعماني وهو قول ابن حبيب من المالكية وغيره ابن القيم إلى مالكة رصحه الثاني إلى أنه مشروع لما ورد من حديث أبي بكر رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا أسأله أمر سرور - أو بشر به - حر سجدًا شاكر لله<sup>(٥)</sup>

وسجد أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين صبح النبأ حين حاده، غير أن مسيلمة تكذب

وسجد علي رضي الله عنه حين وجدته لتبسة بين قتلى الخوارج، وروى المسجود للشكر عن جماعة من الصحابة

وروى أحمد في مسنده عن حبيب بن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن جبريل قال لبي ﷺ - يقول الله تعالى من صلى

(١) حديث عبد الرحمن بن عوف: أن جبريل قال لعلي ﷺ يقول الله من صلى عليك صليت عليه، أحرمه الله (١٩٦/١ ط الألباني) روى إسماعيل مطال، وذكر ذكره ابن القيم في مسنده في رواية ينفرد بها - في مسنده الإجماع (ص ٩٢، ٩٥ ط دار ابن كثير)  
٢ - مسند الحاكم في ذكر حالات سجد، أنكره ورد في (المستدرک، ١: ٢٧٦) - ط دائرة المعارف (مشافه)

حديث سجود عبد رؤيته عباس أنكره أبو حنيفة (١: ٢٦٠) - ط دار الفکر من حديث أبي حمزة مرسله وأخبرني عن حبيبة كذا

وحديث مسجود لروية ابن عباس أنكره أبي حنيفة (١: ٢٦٠) ط دائرة المعارف (مشافه) من حديث عبيد بن جابر مرسله قال الجهمي

وقال ذكر مسجود لروية عروكم بن عدي

٣ - حديث ابن عباس: قال رسول الله ﷺ في سجدة (من) سجدتها دأب توبه - تصحيح الشافعي (١: ١٥٩) ط المكتبة التجريبية من حديث - ابن عباس رضي الله عنهما ومحمد بن سفيان في (المصنف لابن حنبل ٩/٢ ط شركة المطابع العثمانية)

(٤) شرح لمجا مع صنيب طلوب وجيزة ٢٨/٢

(٥) حديث أبي بكر: قال النبي ﷺ كان إذا أسأله أمر سرور أخبره أسوداه (٢٦٠/٢) ط طبرك حبيب المصنف والرمضاني (١: ٢٦٠) ط طبرك المصنف والرمضاني حبيب حسن عروم



## أسباب سجود الشكر

١ - يشرع سجود الشكر عند من قال به نظروه  
بعدة طائفة، كالأمر لله وبالله، أو  
لأنه قد بلغ مقصده كمن شفي به مرضه، أو وجد  
صداقه، أو رجا حروقه، أو رآه من مرضه، أو  
لرؤية منتهى أمره من أي شكر الله تعالى على  
سلامته من مثل ذلك البلاء، وتلك المعصية  
وهو صرح الثاقلية والذاتية بأنه من السجود  
سواء كان الصلة الحاصلة أو النسيئة لخدمة  
عالمه، به أو بغيره، أو عهده لمستمير،  
كالعصر على الأعداء، أو دوران دواعي سجده  
وفي قوله عبد الحامد بسجدة لعمه عليه  
ولا يسجد لعمه خاصة، فله من مدني في  
الرقابة الكبرى

٢ - به عند انشراحه والحلقة لا يشرع  
السجود لاستمرار نعم لا يتقطع<sup>(١)</sup>  
ولأن الصلة، يشون بالسلامة من الأمر  
العارض ولا يعلونه كل ساعة<sup>(٢)</sup>  
قال الرملي ونصرت سجدة الشكر بطول  
القصص بينها وبين منها<sup>(٣)</sup>

## شروط سجود الشكر

٥ - صرح الثاقلية والذاتية بأن سجود الشكر  
يشترط به ما يشترط للصلاة، أي من الطهارة،  
واستقبال القبلة، وسفر العورة، واجتناب  
الحائض  
وعنى هذا من كان طاف الطهورين ليس له  
أن يسجد لشكر كما صرح به الثرغاذي  
وعلى المنقوس، بجسور سجود الشكر هذا  
لأنه قد علموا أنه يصح إلى طهارة على قدر  
القدرة، واختار بعض المالكية عدم إسناده إلى  
ذلك، قال الخطيب لأن سر المنسب إلى  
السجود لأجله يروى لوكر عن حتى يظهر  
واختار من يسميه أنه لا يشترط طهارة  
سجود الشكر

## كيفية سجود الشكر

٦ - صرح الثاقلية والذاتية بأن سجود الشكر  
يجز في صفته صفة سجود التلاوة يخرج  
الصلاة<sup>(١)</sup> وإذا أراد أن يسجد للشكر نهى  
بعض الفقهاء بغيره وسجد سجدة بعد الله  
مداً فيها وسجدة

١: السراج النافع شرح المنهاج ص ٦٢، والفروع لا يشرع

٢: طه وطهري للمصنف، ١٣٦

٣: المجموع شرح المهذب ١٨/٦، وكتبه الضائع ١٤٩/١

١٥١

٢: مذهب ترمذ في ١/ ٥٥

٣: جند المحتاج ١/ ١

١: البرهان ص ٢٧٤، ورواه الخطيب ٢/ ٣٧٤

٢: ترمذ في صفة سجود التلاوة يخرج

الصلاة، وإذا أراد أن يسجد للشكر نهى

بعض الفقهاء بغيره وسجد سجدة بعد الله

مداً فيها وسجدة

١: المجموع للترمذ ١٨/ ٦، وكتبه الضائع ١/ ٤٥



عن الصلاة من مسجد في الصلاة بطلت  
صلاته قالوا: لا أن يكون جاهلا لم يصب ولا  
تطيل، كما لو زاد في الصلاة صلاة سجدة وفي  
قوب عند اختتامه لا بأس بسجود الشكر في  
الصلاة (١)

وقد اختلف في سجدة سورة (ص) فهل  
هي تشكر، وهو ما ذهب إليه الشافعية  
والحنابلة لما روى البخاري عن ابن عباس أنه  
قال: (ص) ليس من عزائم السجود، وقد  
روى الشيخان في مسجدها (٢) وروى البخاري  
في التيسير (٣) قال: مسجدها دلالة بوجه،  
وسجدها شكر (٤) وقيل هي للتلاوة وإيقاع  
ذهب الحنفية

من أجل ذلك فلو سجد عند سجدة سورة  
(ص) في الصلاة بطلت صلاته عند الحنفية وهو  
الأصح عند الشافعية، لم يكن جاهلا لم يصب  
لأنه عند اختتامه لا تطيل، وقد اتفقهم على  
ذلك مصر الشافعية من حيث إنها وإن كانت  
لشكر لا أن يحنق بالصلاة، فهي بمنزلة

أن يكبر تكبيرة أخرى ويرفع رأسه قال في  
الفتاوى الهندية كم في سجود التلاوة، وقد قال  
في سجود التلاوة يكبر للسجود ولا يرفع يديه  
وإذا رفع من السجود فلا تشهد عليه  
ولا سلام (١)

غير أن في الشهادتين عند الشافعية  
من سجود لشكر بعد الرفع ثلاثة أقوال  
أصحها أنه يسلم ولا يشهد (٢)

وعند الحنفية اختلف في سجود التلاوة هل  
يرفع يديه عند تكبيرها الأولى أم لا، وفتن  
ذلك جريئ الخلاف في مثل ذلك في سجدة  
الشكر، وسلم، ولا تشهد فيه (٣)

وصرحوا أيضا بأنه بمنزلة سجود الشكر  
للسجود على الأعظام السبعة، ولو ذلك ركن  
فيه، ويجب فيه التكبير والفتح، إلا أنه ليس  
به تشهد ولا جنوس له، رأسه غير يديه  
تليمة واحدة (٤)

### سجود الشكر في الصلاة

٧- يصرح الشافعية والحنابلة أنه لا يجوز أن  
يسجد لشكر وهو في الصلاة، لأن سببها خارج

(١) الفتاوى الهندية ١٥٥/١ ٣٦، والجمع شكري  
١٤٤

(٢) للجمع ٦٥/٤

(٣) كتاب الخصال ١٥

(٤) مطالب ربي ٥٥١، ٥١٠، ٥٠٠

(١) المجموع ٦٥/٢، ورواه الشافعية ٣٥٠/١، ومائة  
الخصام ٢٦٢، ٩، والفرع ٥٠٥/١

(٢) قول ابن عباس رضي الله عنهما عنهما في مسجود الشكر أخرجه  
الشيخان في الصحيحين ٥٥٢/١، ط (الصحاح)

(٣) حدث مسجدها داره بوجه، أخرجه الشافعية ١٥٩/٢  
ط (المكيب الجليلية) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
شكر كما في المطبوعين لابن حجر ٩٢٠، وذكره  
عبد الله بن عبد الله

## سجود الشكر ٧، ٨، ٩

لعمري يسوب، لربي كان معبودا كالمزمى وحده  
 بعد ذلك بنادى به، وشر من ذلك اعتداله بأن  
 السجود لربه الخلقى إن كان منى في دية  
 مسجد معصومة لوجه من حضوره، وقال  
 حله لـ الله الذي عاقبني في ابتلائه به وإن كنت  
 سلا في دية من سجد وقال ذلك، وكسبه حقه  
 يسأل الله العابد، وقد عاد إبراهيم الحسي<sup>١</sup>  
 كأنه يكرهه، أن يسأل الله العابد بحضرة  
 الحسي<sup>٢</sup>



لعمري الشكر، وهو ربه عند خاتمة كي في  
 المعنى

قال السرمي من الشكر<sup>٣</sup>، إن كان ناسب أو  
 جاهلا لا يطل صلاة، وسجد بسجود، والعدم  
 بحكمها بسجود، إن كان له بحر من شدة به بل  
 بحيز من نظره ومباركته، ولتنهايه لفصل<sup>٤</sup>

سجود الشكر في أوقات التي

٨- يكره عند الخطة، وسجد بشكر في الوقت  
 الذي يكره به لعل<sup>٥</sup> وعند ختله لا يصح  
 في تلك الأوقات نفسه، وإن كان له مسب  
 كسجد شكر<sup>٦</sup> ولا يسجد لشكر<sup>٧</sup>  
 سبحانه حطة أحمد<sup>٨</sup>

إظهار سجود الشكر وإظهاره

٩- حرج الشكرية بأن من به دية لعمري  
 استعاضة نفسه لا تتدنى بهم السجود يستحب  
 إظهار سجود، وإن سجد عليه في غيره  
 وصاحبه غير معذور كالغافل من ظهور السجود

١- دية الشكر ٩ - مصنف أبي العباس ٥ ٥

والله ٩٩٨

٢- الفتاوى ١٥٨ - ١٣

٣- حجاب أبي العباس ٥٩١

٤- حاشية الزمخشري على أسرار المصطفى ٥٥٩ من الكتب

الإسلام

١- المصنف ١٥٨ وسجدته وكشف لتمام ٦، ٢٥

٢- حجاب أبي العباس ١٥٨ والقروح ٥٠٥

والفرس والسحاق ينتقلان من حيث المصرومة  
عنت إلى كلا منهما استناع محرم، ويختلطان من  
حيث الخفيف والحلل والأثر

### حكم النكاحي

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن تسحاق  
محرم لقول النبي ﷺ «السحاق ونسب النساء  
بينهن»<sup>(١)</sup> وقد حده ابن حجر من النكاح<sup>(٢)</sup>

## سحاق

التعريف :

١ - السحاق، مصاحفة له واصطلاحاً أن  
تفعل المرأة طائراً مثل صورة ما يعمل بها  
الرجل<sup>(٣)</sup>

الفاظ ذات الصلة

الزنى

٢ - السرق في ثلعة الشجر يقال سرق سرق  
في وزانه - مكسره - إذا سرق

واصطلاحاً يبالغ حشفه أو قلدوه في فرج  
محرم له مشتق طبعاً لا شبهة<sup>(٤)</sup>

أثر السحاق على الوصوه

٤ - اختلف الفقهاء في بطلان السحاق للوصوه  
مذهب احنوية إلى أن تماس العرجين سواء  
كان من جهة القبيل أو الشير ينقض الوصوه، ولو  
بلا بدل - وهو عندهم بانفس حكمي - واشترطوا  
أن يكون تماس العرجين من شخصين متشبهين  
وهو ما يجهل من مذهب المالكية حيث قالوا  
نس امرأة لأخرى يشهدون ينقض الوصوه، لأن  
كلاهما متشبهتان بالأخرى ويصرح بختلافه بأنه  
لا ينقض بغير قبل امرأة لقول امرأة لأخرى أو  
بغيرها وهو مذهب المالكية<sup>(٥)</sup>

(١) حديث «السحاق ونسب النساء» يابن، المعجمه - الخطيب  
المجدد ج ١ في تاريخ طهارة ٩٠ - ٣٠ ط السليمانية من حديث  
والله أن الأصح ونسب من طائفة تم إسناده عن أبي عبد  
والنسبي أبو صعدا أحمد دونه

(٢) نزوحه عن الفرائض الكتاب ١٦٩ - ١٦٩ - الفقه المأثور به  
المصرية - الفقه الأولي ١٢٢٥ هـ

(٣) حاشية ابن عابد بن ٩٩ دار إحياء التراث العربي

(٤) إسناده العرب والفرس المصنف دابة (سحل) والفرس  
٢١٩ دار الكتاب العربي، والفرج الكبير مع حاشية  
الطبرسي ٣١٦/٤، ما تفكر، كشف اللغاب ١٩٣/١  
حاشية الكتاب ١٩٨٢م الزواجر عن المنكر الكبير ١١٩/٢  
- الفقه المأثور به - الفقه الأولي ٣٢٥ هـ  
(٥) لساق العرب والفرس المصنف دابة (سحل) ما تفكر  
ملكي «الغنج» ١٨٣/٤ دار إحياء التراث العربي

كثرة من الفصل

٥ - اتفق الفقهاء على وجوب الفصل إذا حصل إزال بالسحق، إذ إن خروج المني من مروجات العنبر، أما إذا لم يحصل إزال فلا يجب الفصل<sup>(١)</sup>

وهو في خروج المني أنه إذا حصل بالسحق خروج مني فقد يذهب مالكة وإجماله أن خروج لمضي بمنس لوقته أو مبشر، معصا لنصوم كذلك، خلافاً لبعضهم والشافعية<sup>(٢)</sup> ويظهر مصطلح (صوم)

أثره على الصوم

٦ - اتفق الفقهاء على أنه إذا حصل إزال بالسحق فإنه يمسد الصوم ويجب للفحص على من سارست إذا كان خروج المني من شهوة بالاشارة عند الصوم

قال الكشي بن الحمام وعمل امرأته أيضاً كعمل امرئها، فخرج من دون المخرج لا قضاء على واحدة منهما إلا إذا أنزلت ولا كفارة مع الإجماع

وأوجب المالكي للكفارة عليها حيث أنها إذا لم يحصل إزال فإن الصوم صحيح<sup>(٣)</sup>

عقوبة السحاق .

٧ - اتفق الفقهاء على أنه لا حظ في السحاق، لأنه ليس ربي وإنما يجب فيه التعزير، لأنه معصية<sup>(٤)</sup> ويظهر بحريره ربي

حق اسباحة إلى المرأة المسلمة

٨ - اختلفت معصية التباذلة في حوار نظر المرأة السباحة إلى امرأة المسلمة

ذهب الجمهور على أنه السلام وإن جهر المتبذ وبينه السريسي من معصية وحرمه التكنف ثم لأنها غائبة، ولا يؤمن أنه لحكمي ما مر

ذهب السبكي وأرمي والخطيب الشريفي

١ - حاشية السيوطي ١/٩٠ دار الفكر، شرح روض الطالب ٥٢/١، المكتبة الإسلامية، المجموع ١/٢٠ المكتبة العلمية، الذرية النور، كشف الغطاء ١/١٢٩ عالم الكتب ٩٨٣، حاشية ابن القيم ١٤٥/١ المكتبة الإسلامية ١٩١٦م

٢ - حاشية ابن عديم ١/٢٣١، حاشية شعري ١/١٥٦، شرح روض الطالب ١/٢٥٦، كشف الغطاء ١/١٢٣، ابن عديم ١/١٠٠، فتح القدیر ٢/٢٦٥، دار إحياء التراث العربي، الفتاوى الهندية ٢/٥٥٦، الطبعة الثانية ١٣١١م، حاشية السيوطي ١/٥٢٩، القبري وصبرا ١/٢٠٠، كشف الغطاء ٢/٣٢٢

(١) فتح القدیر ٢/٢٥٢، حاشية السيوطي ١/٥٢٣، حاشية الطحاوي ٩٨٣، دار إحياء التراث العربي، كشف الغطاء ١/٢٦٩، عالم الكتب ١٩٨٣، وفتاوى اللجنة ١/٥٥٦، الطبعة الأخيرة ١٩٩١م

(٢) فتح القدیر ٢/٢٥٢، دار إحياء التراث العربي، حاشية السيوطي ١/٣١٦، دار الفكر، روضة الطالب ١/١٠٠ المكتبة الإسلامية، شرح روض الطالب ١/١٢١، المكتبة الإسلامية، كشف الغطاء ١/٢٠٠، عالم الكتب ١٩٨٣م

إلى جوارحه، لأنهما من الشؤنات، وعسق  
لا يجزئها عن ذلك،<sup>١</sup>

رد شهادة المسحقة

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط في قبول  
شهادة الشاهد أن يكون عدلاً، فلا تقبل شهادة  
القاصق، ولما كان فعل المسحوق مهيناً ومهيناً  
لفدائته فإنه لا تقبل شهادة مساحقة، وهذا  
واب، لم يصرح الفقهاء بـ رد الشهادة بالمسحوق إلا  
أنه مفهوم من كلامهم وفراغهم عنه في قبول  
الشهادة، وردده<sup>٢</sup>

## سحب

التعريف

١ - السحب في اللغة: حركه الشيء على وجه  
الأرض كالنوب وغيره

والسحب عند المشايخ: أن يعطى اللقاة  
المتعلقين بين أيديهم ليحكم بعضهم، لئلا  
الشرطي، وإنما سموا بذلك لأنهم سحبتوا حكمهم  
بالخمس على اللقاة فجعلت لكل حصصاً<sup>٣</sup>

الحكم الإجمالي

٢ - معنى أن السحب يراد به الحكم على اللقاة  
المتعلقين في أيام الخيض،

وظد احتساب عقوبات في ذلك، فذهب المنجم  
والفقه إلى القول بالراجح أن أيام الخيض  
وأيام النساء كلاًهما خيض مشروط بحضه الدم  
لطريق الفقاء السحب

(١) لسائر العرب والمسلمين السحب والقبض والتبريد  
(سحب) وحلقه الشرطي على لغة المنجم ٢٨٥/٢



(٢) حاشية ابن عساقين ٢٣٨/٥، حاشية القاسمي ٢١٣/٦،  
مبادئ القضاء ١٩١/٦، حاشية القاسمي ٢٠٠/٦، حاشية  
القاسمي ٢١٢/٢، القاسمي وحده ٢٩١/٣، حاشية  
الحمل ١٢٨/٢، شرح دوسر منقلب ١٩١/٢، حاشية  
صالح ١٥/٥

(٣) حاشية ابن عساقين ٣٧٧/٢، حاشية القاسمي  
١٩٥/٢، حاشية القاسمي ٢٩٨/١، حاشية القاسمي  
حاشية القاسمي ٢٩٨/١، حاشية القاسمي

أصحح أن تكون بحيرة بأشترى يوم وليلة  
دما أسود، ثم يوم وليلة ماء، ثم يوم وليلة  
أسود، ثم يوم وليلة ماء، وكذا مرة ثالثة، واجمع  
وعطسه من يرى بعد هذه اشترى يوما وليلة دما  
أحمر، ويوم وليلة ماء، ثم مرة ثانية وثالثة، ويجاور  
حمة عشر منقطع كذلك، أو منقلا دون أحمر

لهذه اللبيرة مرد إلى التمييز فيكون العاشرها  
بعده طهرها والسبعة كلث حيض عن قوله  
للحب الرح حج وإياها يدخن معها العاشر  
لأن الحب، إما يكون حياضا عن قوله السبع  
قد كان بين دمعي الحبيض وهذا محرم في  
مبتدة ومبتدة الميرة

الحال الثاني: أن تكون ذات الشطح معتلة  
غير ميرة وهي حافظة لعانتها، وكانت عانتها  
أياها مصله لا تنطع حيا، فرد إلى عانتها  
ويكون كل دم يصع في ليلته مع انشاء  
لتحلل بين الشحون يكون حية حيا فحين  
كتاب عارب من أول كل شهر نجسه أيام تنقطع  
دمها يوما ويوم وجاور حمة عشر منقطها  
حمة الأوتى دما وماء

الحال الثالث: أن تكون مبتلة لا لميرة لها  
وبها قولان، أظهرهما، أنها تزد إلى أقل خبث  
ومويزم وبسة، ولذا في أنها ترد إلى غالب لحض  
وهو منه أوسعة وإن دونهما إلى يوم وليلة،  
فحيضها يوم وليلة سواء صحبها أو لم يخط

ورد الشافعية شرطين تغريبن هما أن  
لا يجاور تلك حمة عشر يوما، وأن لا تنقص  
الدم عن أقل الحصى

ومد الحائكة والشافعية في لغوهم الثاني  
والخاتمة: إلى أن أيام الدم حبيض، ولها الدم  
طهر، وتلق من أيام الدم حيضها ويظهر  
الشدة على هذا تقول (الشافعية) أو  
(الشافعية) <sup>(٢)</sup> وقد سبق تعديل ذلك في مصطلح  
تميم (٢٨٦/١٤)

٣- في قوله، المقتضاه في حكم تنقطع دم  
الحض ويجاوره أكثر الحصى، ذهب الحنفية  
والشافعية إلى القول بحداد، فذهب  
الحنفية إلى ابتداء حبسها عشرة أيام من أول  
ما يرى للدم، أما المالكية فإن عادها المبرورة في  
الحض حبيض وعقدت في الشهر طهر  
وعده السنية أن بداءه انقطع أربعة  
أسرار

١- حاشية بي هبش ١١٢/٥ في جواب السؤال العربي  
جسوسة رسائل في حبيض ٢٨٦/١ في حاشية  
١٣١٥هـ، الفتاوى الهندية ٣٦٩/١ في حاشية الأمانة  
١٣١١هـ، الكافي ١٨٦/١ في حاشية ١٣٧٨هـ، حاشية  
الديبقي ١٦٨/١ في حاشية هذا في الفكر العربي في  
طهر حطل ١٠٤/١ في حاشية الدرر ١٣٩٩هـ، حاشية  
الدرر ١١٤/١ في جواب السؤال العربي، المجموع  
٥٠١/١ في حاشية الحاشية، حاشية الفتاوى ١١٤/١ في حاشية  
الكتاب الإسلامي ١٦٥٠هـ، الرافعي المربع ٣٦٩/١ في حاشية  
الحاشية ١٣٨٠هـ، الفهرست، كشف الخفاء ٢٠٤/١ في حاشية  
الكتاب ١٩٨٣هـ

طال الزمان، والقبض، وهي صريحت  
الطهر من سبب قدر حاجتها وردها وهي  
التحيرة

والثاني، من سبب قدر حاجتها وذكر  
وقتها، فوسيلة البحث وذكره القدر  
والصحيح من القبولين فيها، انه يرمي  
الاجتهاد، فتجده في لزومه القدر، ولمنه انده،  
لها

## صحت

التعريف

١- الصحت منه ما ثبت وقبح من المكاسب  
ممن عنه المداور وقبح الذكور، وهو يضم الحله  
وسكرها

واصطلاحها كل مان حرام لا يحل كسه  
ولا كلف، وسي طلق لأنه صحت الصائت  
في ردها

وقد تجس به الرشوة وما يأخذه الشاهد  
والداعي، والمصحح (منع السور)  
والإسحات الاستعمال والإهلاك، كما في قوله  
نصلي في مساحتكم بعدد اب في<sup>١</sup> اي  
بمساحتكم

ومن الصحت السر والرشوة والمصعب  
والفهر والسرقه ومهر العي وسفوان الكامر  
والقال، تناول ما يحل<sup>٢</sup>

(١) من ٢، ط ١١

(٢) لساني العرب، المصالح اضرب نافع السور، والمجمع  
لوسيط، عرب الخرافة صلا، صحت، واحكام لاحكام

وسباني تفصيل ذلك في مصطلح  
(محمدة)

وعدم المسكينة واحتمالة إلى القصور  
بالتعريف، محمد المكيه نطق المبتدأ، صحت  
شهر وثلاث المقتدة عاتق واستظهاره، وعد  
الحديث نطق مبدأة لكل الخوص والمصاد  
عقبا ثم هي بعد أيام التتبعين مستحاجة<sup>٣</sup>  
وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (تلقين)  
(٢٨٨/١٣)



(١) التتبعين المصنف ١، ٣٧، طالب الدسوقي ١٩، ١٥٠، عار  
المصنف، المصنف المجلد ١٩، ٦٩، دار الفكر ١٩٧٨،  
المصنف ٥٠٦، ٦٩، رسالة المصنف المصنف - المصنف  
لوقرة، كشاف النسخ ٢٦٨/٢٩، دار الكتب ١٩٨٢

الألفاظ ذات الصلة

النصب

٢ - العصب هو اللفظ عند الشيء ظاهراً وفي الاصطلاح الاستيلاء على حق الغير عدواناً<sup>(١)</sup>

فالعصب نوع من السحت، والسحت لشغل مت لانه كل كسب غيب.

الحكم الكليفي

ينقسم السحت إلى نوعين.

كسب الخيما

٤ - من أنواع السحت كسب الخيما، أي

(١) حديث: كل من أيقظ السخنة الصاعدة من حريمه (١/١٠٣، ٣٣٩، ط دار المعارف) من حديث مسلم بن عذرة المري مرصلاً

(٢) حديث: عذبة السخنة السخنة الصاعدة من حريمه في الكسب (١/١٠٣، ٣٣٩، ط دار الفكر) من حديث جابر بن عبد الله، وقيل عن داود، وأما غيره فغير موثق، وأما الحديث في الجميع (١/١٠٣، ٣٣٩، ط دار الفكر) بلطاف - عذبة الأمراء خلوة، وذلك بزيادته لظن في الألفاظ وإسقاط حس.

(٣) تصحيح القسري ١٨٢/١، استحكام القرآن للجهنمي ٣٣٩/٢، تفسير الطبري ٣١٨/١، تفسير أبي السعود

٢٩/٢، قيل الألفاظ ١٦٠، بيل السلام ١٨٠/٢،

١١٢، الفصح لاين قداسة ٣٣٢/١، ٣٣٩/٢، ضحى

المتن ١/١، ٣٣٩/٢، ٣٣٩/٢، جامعة القاهرة ٣٣٩/٢،

٣٣٩/٢، كالم لظاف ٣٣٩/٢

وحديث: عذبة الأمراء من حريمه أو

السوي في الدر المنثور ٢٩١/٢، ط النجدة من خلوة

جابر بن عبد الله، وقوله إلى عبد الرحمن بن

عروة

الرشوة

٣ - أجمع الفقهاء على أن الرشوة هي ما يعطى لإبطال حق، أو لإحقيق باطل، نوع من السحت لا خلاف في حرمة وأنه يؤدي إلى الكفر واستحباب الأخذ بقوله تعالى: (سماعون بالكذب أكلون للسحت)<sup>(١)</sup> أي كانوا يسمعون بالكذب ويضربون الرشوة، ولقوله: (كل لحم أنبت

- الفرق القسري ١٨٢/١، استحكام القرآن للجهنمي

٣٣٩/٢، وكفاية عقاب الرمي ٣٣٩/٢، وقيل في

السوء ٢٩/٢

(١) بيان السوء، المصباح المنير مادة نصب ابن عابد

١١٢، حواضر الإكليل ١٨٨/٢، الفرائض ١١٢/٢

مر ٢٣٩، مني المحتاج ٢٣٩، ٢٣٩، تفسير الطبري

٣٣٩/٢، الفصح لاين قداسة ٣٣٩

(٢) سورة القدر ١٢



وأما صحة منعه ، فإن ابن عبد البر بعد ما ذكر  
حديث حنبل بن أبي أسيد رضي الله عنه قد يدل على أن  
كسب الحجام حرام ، لأن الرسول ﷺ لا يعمل  
شعرا ولا حذرا عموما شيئا من طائل <sup>(١)</sup>

( ر حجامه ، حرمه ، كسب )

مهر المهر

٥- من أنواع المسحوق مهر المهر ، وهو ما أخذت  
الزانية في مقابل الزهر ، سمي مهر العجز  
وعد الله العشاء على حرمته لقوله ﷺ : « من  
للكعبه نفس الكعب وكسب الحجام ومهر  
أبيها » <sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ : « من مسحت مهر  
أبيها » <sup>(٣)</sup> الحديث

قال ابن القيم : يجب التصديق بمهر الزانية  
لأنه كسب حرام ولا يرد إلى الدافع ، لأنه دفعه  
باعتباره في مقابل عوض لا يمكن لصاحبه  
استرجعه ، وبكى لا يعاد ، صاحب نفسه  
بمقصود عونه ورجوع ماله <sup>(٤)</sup>  
وانفاصيل في اصطلاح ( روى ، مهر ،  
عجز )

أخبرني من الحجام به حيث ذهب بعض الفقهاء  
إلى حرمة أجرة الحجام لقوله ﷺ : « كسب  
الحجام حرام » <sup>(٥)</sup> وفي رواية : « من لكعب مهر  
النبي ونفس لكعب وكسب الحجام » <sup>(٦)</sup>  
الحديث وقوله ﷺ : « إن من أكلت كسب  
الحجام » <sup>(٧)</sup>

إلا أن جمهور الفقهاء يرى إباحة الاستحواض  
المسحوق ، وأن أجرة الحجام مباح ، لأن  
النبي ﷺ : « كسب الحجام مباح » <sup>(٨)</sup> ولو كان حراما ، لم يكن  
يأثم من يأكله ، إلا أن كثيرا من محرمي  
يرى أنه حرام من الحرام المباح ، لأن  
ملازمة الحرام كالكسب بكونه للإنسان أن  
يخبر به ، قال القرطبي : الصحيح أن كسب  
الحجام أنه حرام ، ومن أخذ حراما لا تسقط مريمته

(١) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٢) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٣) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٤) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٥) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٦) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٧) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٨) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )

(٩) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٠) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١١) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٢) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٣) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٤) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٥) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٦) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٧) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٨) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(١٩) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )  
(٢٠) حرام ، كسب الحجام حرام ، أخرجه مسلم  
٩٩٢٢ - ٩٩٢٣ - ٩٩٢٤ ( روى ، حرام ، كسب )

طولان نکاح

۶- من أنواع السجۃ كاذبك طولان نکاح، وهو ما يحدده الکامل مقابل إخباره عما مكروب، ومطالعة القیاب فی رصه، وهو حرام بإجماع المعهود.

لاروي عن علي رضي الله عنه أنه قال في كتب الحجام ومهر البهي ونحو الكتب ولا منجماء في نفضیه وحلوان الکامل وحسب الفحص وفرضیه في الحكم ونحو الحمر ونحو البیة من الفصح.<sup>(۱)</sup>

ون له من أخذ انعم عن علی بن راعل وفي معناه النجی والضرر بالخصی وغير ذلك مما يتبادر للرافض من استطلاع القیاب.<sup>(۲)</sup>

والفصیل فی مصطلح (کفایة، سراج)

نمن الکلب والخنزیر والحمر وما شابهها

۷- من أنواع السجۃ نمن الکلب والخنزیر والحمر، ولینة والأصنام

وهذه الأنواع ممنوع عن حرمتها لقوله ﷺ:

«إني والله لا أبيع حمر ولا خنزیر والأصنام»<sup>(۱)</sup>

وناروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: من السجۃ كتب الحجام ومهر البهي ونحو الکلب ونحو الخمر ونحو البیة.<sup>(۲)</sup> الخديث والفصیل فی مصطلح: (زنج، لجرء نمن)

ما أخذ بالحیاء

۸- من أنواع السجۃ ما حد بالحیاء، وبس عن طیب نفس کمن یطلب من غیره ما لا یختص به الناس یمنع إلیه الشخص بباحث الحیاء والفهر.<sup>(۳)</sup>

رجع مصطلح حیاة

## سحر

انظر مجلد

- (۱) عبد الله بن مسعود: «أنا والله لا أبيع حمر ولا خنزیر ولا أصنام» (البحر فی التلخیص: ۱-۲۵۱-۲۵۲، فی البیة) وسیر (۳/۷۰) ۱۶- ط الخلیفی من حدیث طبرانی فی البیة ۲ (۲) إجماع السجۃ: رار علی عدم (۳) المصادر السیئة

(۱) ما ذکر علی: أسرار ابن عربی فی نسبه (۱-۲۱۲-۲۱۳ ط المازنی)

(۲) خص: القصری: ۲۱۸/۱، سیر طبرانی: ۱۵۲/۱، احکام القنوق للخصاص: ۲۲۹/۲، سیر السلام: ۲/۲، ۳، ۸۰، سیر: ۱۰۵/۱، ۲۷۵/۲، ۲۹۳/۲، حیاة المحتاج: ۲۵۹/۲، کرامۃ القصاب: ۲۲۲/۱، سیر لاری: ۲۳۲/۱، ۲۳۳/۱، ۲۳۹/۱، سیر فی سحر: ۲۹/۲

لأنه يزِيل الصفة إلى الرض، والخص إلى  
الحب (١)

ولقد يسمى السحر طبا، والمطبوب المسحور،  
قال أبو عبيد: إنما قالوا ذلك بعد أن لا بالسلامة،  
وبين: إنما سمي السحر طبا، لأن القلب بمعنى  
الحنق، فلوحظ حتى السحر فسمي عمله  
طبا. (٢) وورد في الفهرس الأعظم لفظة أحب،  
لسوء عمر وابن عباس وأبو العلاء والشعبي  
بالسحر، وقيل: أحبت أعم من السحر  
فيصدق أيضا على البكاهة والعزاة  
والنجيم (٣)

لما في الاصطلاح فقد اختلف الفقهاء  
وعلمهم من الغاية في معرفة اختلافهم  
ولعل مرد الاختلاف إلى غفاء طبيعة السحر  
وأثارة، فاحسنت تصرفهم له ساء لا اختلاف  
مصورهم لحقيقة

فمن ذلك ما قال البيهقي المراد بالسحر  
ما يستعمل في تحصيله بالتقرب إلى الشيطان مما  
لا يستعمله الإنسان، وذلك لا يحصل إلا من  
بنا، في الشراة وخس الكس

١. السحر المحسوب. فاحسنت على شرح البيهقي ١١٠/٥  
الطبعة: ١٣٠٥.

(٢) نيل الغرب - (طبا). وكشف اصطلاحات المصنف  
١٣٠٥.

٣. السحر المحسوب (مجتبى). ونسخ القمري من الآية ٩١ من  
سورة طه

## سحر

التعريف -

١- السحر لغة كل ما طبع وأخذ يدق، ومنه  
قول السبيعي: إن من أياك سحره (١)  
وسحره أي خدعه، ومنه قوله تعالى: فوَقَالُوا  
لَنْتَمُوتَ مِنَ السَّحَرِ (٢) أي المحدثين  
ويطلق السحر على ما يخرج من ديك قال  
الأزهري: السحر عمل يُقرب به إلى الشيطان  
ويصعب منه، كل ذلك الأمر يكون للسحر  
قال: وصل السحر صرف الشيء، غير حقيقته  
إلى غيره. فكان السحر لما قرى الباطل في  
صوره، الخلق، وتقبل الشيء على غير حقيقته،  
قد سحر الشيء، من وجهه، أي صورته. اهـ  
وورد في شعر أن العرب لب سحر السحر سحر

(١) حديث: قال من أياك سحره (أخرجه البيهقي والذبيح)

٢٠١/٩ ط السحر من حديث ابن عمر

(٢) سورة النجم ١٥٣

المسحور أو فيه أو عطفه من غير ما فيه به <sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة

أ - السحرة

٢ - قال في اللسان، السحرة جمع في اليد،

واحد كالسحر، يري الشيء على غير ما عليه

أصه في رأي العين، وقالوا رجس مسحور

ومشعور، وقد يسمى المشعور <sup>(٢)</sup>

ب - الشرة

٣ - الشرة ضرب من الزينة والملاح يصنع به

من كان يصر أن به من الحس سبب شرة

لأنه بشرى ما خلفه من الفاء، أي يكشفه

وقال، قال حسن - بشرى من السحر <sup>(٣)</sup> وفي

الحدث، وسئل عن الشرة، فقال دهى

من عمل سبطانه <sup>(٤)</sup>

ج - السحرة

٤ - السحرة من القرى التي كانوا يعومون بـ

قال وأما ما يتعجب منه كي يصنع أصحاب

الحيل والآلات والأدوية، فويرى صاحب هذا

اليد فغير مدبوع، وشبهته سحر هو على سبيل

التصور لما فيه من اده، أن سحر في الأصل

لما خفي منه <sup>(٥)</sup>

وقال التهانوي عن الصائري للهادية - السحر

نوع يستفاد من العلم بمحو الحروف والمعو

عالية في مطالع الحجوم، فيبعد من ذلك

هيكل على صورة الشخص المسحور، وفيه صد

له وقت محصور في المصانع، ويرى به كتب

بشعظ ب من الكفر ومغش الحائف للشرع،

ويوصل بها إلى الاستغناء بالمشايخ، ويعمل

من مجموع ذلك لحوال غريبه في الشخص

المسحور <sup>(٦)</sup>

وقال الصائري السحر شرعاً مرفوعة النعوس

للجنة لأنك لو فعلت بشأ عبث أمور حرفة

للمادة <sup>(٧)</sup>

وعنه الحاشية بأنه ضد دهرى وكلام يتكلم

به، لو تكلمه، لو يعمل شيئاً يؤسر في بدن

(١) كشاف الطاع امر به حد الرد ١٨٦/٦ طبعه مكتبة

المعاصرة، وكتاب أولي السير ٦ ٣ ٣ بيروت

لكتاب الإسلام

٢ - في القرب ١٨٨٤

٣ - في القرب

٤ - حديث (أن سئل عن الشرة فقال هي من عمل

الشيطان خرج له (١٨٦/٣) ٢٩ - في القرب (في حديث

خبر من حديث - وعنه ابن حجر في التلخيص ٢٢٣/٦

في السلب

٥ - في القرب البصري ضد قوله تعالى في القرب الناس

السحر ١٠٦ من سورة البقرة، وكشاف

المصطلحات القصر ٦٤٨/٣، روى تركه لطاف

مقصود من جهة الله

٦ - التهانوي كشف اصطلاحات الفنون، ١٨٨٣

٧ - في القرب على شرح المصباح ١٨٠/٥ والعلوي ١٨٩

وكتاب المأثور على نصيب البصري عدالة ٥١ من

سورة البقرة

## هـ - الطنم

٦ - الصنم اسم خاصه كانوا يرمون كل شيء  
معلق بالثوب، يخص في جسم من معدن أو  
غيره ويرمونه. أما قنم الثوب خاصه.<sup>١٦</sup>

## و - الأوبى

٧ - الأوبى هي أعداد توضع في أشكال هندسية  
على شكل عمود، كانوا يرمونها من  
عمامة في ورق وجهه يؤدي ذلك إلى تسمي  
الزولاجا، أو صخر حيش على جيش، أو اسراج  
مخرب من صخر ويحيو ذلك.<sup>١٧</sup>

## ز - التنجيم

٨ - تنجيم من الصخر في الحزم  
أحضانها ما بسد من السكك الفلكية  
على أحداث الارضية كما يرمون

## حقيقة البحر

٩ - اعتد اعلم، أن لا البحر هل له حقيقة  
محددة وتكفي حقيقته في قلب الأحياء ثم هو  
محدد شعب

١٠ - ذهب القنطرة وتسمى كبر السراج في القنطرة  
المعروفة بالخاصة، وتسمى بحر الاسراف في

على البحر، وجمعها البحر اسم، يقال عرم  
الفرابي كله اسم على الداء بأصبعه  
وكره الفرابي (السام) وتسمي على أسماء  
معيه عموماً أنها اسماء ملائكة وكلهم سائر  
ببائس الخاف، فود الجسم من صاحب الاسم  
لكرم البحر ما يوجد.<sup>١٨</sup>

## د الزبد

١١ - الزبد وجمع الزبد وهي القباب خاصة  
يحدث عند قوفا الشفاء من عرض، لا كانت  
من الأذعية التي يرمونها من لافان من الصرع  
والحمى، وفي الحديث «عرصوا على رفاتكم»<sup>١٩</sup>  
في حديث قنبر لا رقة إلا من غير لوجه.<sup>٢٠</sup>  
وصي الزبد بالاسم من عرصة في  
الزبد، وأصل هذا رعمون ثم يستعمل  
بما من لاسم والأبواب انهدكة قال الفرابي  
أرقية ما يطفئ النفع. أما ما يطلب به الصرع  
فلا يسمى فيه بل هو صخر<sup>٢١</sup> ولطير  
وحيوان.

١٦ - ب. عرب، و عروا. ينفذون نون (٢٢٩١)

١٧ - حبيب، صخر سمى على وصافيه الصخرة سلم

١٨ - ط (عرو) من حديث النوفلي

١٩ - حديث «لا رقة إلا من غير وجه» صححه أحمد

٢٠ - ط (عرو) من حديث النوفلي

٢١ - ط (عرو) صححه

١ - القروي للفرابي القروي (٢٢٩٩) ٤ ١٤

٢ - القروي للفرابي، ١٤٦١ محمد ٢٤١

١٥١ اسم العرب والقروي للفرابي ١ ١٤٦١ القروي ٢٤٢

ودعهم يهيمون على الله، والله على كل شيء قدير.

١ - هم هو جيل وحرف وتوسيع وشعيرة،  
فأبهم، ليس له حقائق، أو له حقائق لكن  
نظف ما علم، ولو كشف أمرها لمعلم أنها أصل  
معناها يمكن من عرف وجهها أن يعنى مثلاً  
ومن جعلها من بشي على معرفة نحو من اللول  
و جعل الهندسة ليعرفه، ولا يصح ذلك هي  
أن يكون داخل في معنى السحر، كما قيل  
عالي «سحروا أعين الناس واسترهبهم  
بجدها، واسترهبهم بغيرها» وهذا ما لا يمكن حله  
وجهه ضعيف فلا يسمى سحراً اصطلاحاً، وهو  
يسمى سحر بده، كما قالوا (سحرت العين)  
بمعنى خدعة

القسم الثاني حله خفيعة ووجوه وتثري  
لأنه قد ذهب إلى أن هذا القسم من  
حديث الجنة وهو مذهب الختمية هي ما نقله  
بن القيم، والشماعية وأخيه (١)  
وأنتم الذين أنتمون ما من السحر واحداته  
المعنى والصبر وهو ذلك بأدله  
من قوله عالي: «فمن عذب يرب العالمين»

وليتروى من الشافية، إلى بكر جميع أنواع  
السحر وأنه في الخلف تحيل من السحر على  
من يراد، وإبهم له ما هو خلاف الواقع، و  
السحر لا يصح إلا أن يستعمل السحر في  
دعائه يصل إلى بدن المصور ليؤديه، ونقل  
مثل هذا من الخبر، وأن السحر لا يستعمل  
بسحره بسبب حقائقه لأشياء، فلا يمكنه قس  
المصاحبه ولا قلب الإنسان حراً

قال المصاحبه السحر من طلق به اسم  
بكل أمر هو باطل لا حقيقة له ولا ثبات، فإن  
الله تعالى «فمن أنفق سحره أعين السحر»  
يعني موهبوا عليهم حتى تصور أن جدهم  
وعصيتهم سحر، وقال تعالى «فوقه جدهم  
وعصيتهم يحيل إلى من سحرهم أنها تسحر»  
فأعبر أن ما ظنوه سحرها ما لا يمكن سحرها  
كان تحيلاً، وقد قيل «إنها كانت عصياً عذب  
ملوكة زعماء وتحدث الخيال كانت معمولة من  
أدم عتوه وثبات، فأعبر الله أن ذلك كان موهباً  
عنى غير حقيقة» (٢)

(١) سورة الأعراف: ١١٩

(٢) سورة السجدة: ٦٦

(٣) أحكام القرآن لمصاحبه جده الآية ٩٦ - ٩٧ من سورة  
الفر: ١٤/١ ومعهما وكشف ملاحات القرآن  
٢٠٢٢، والمجلد من شرح المصح ٥ - ٦٠ وروحه  
نظامين ١٢٨٠، ٢٠٩

١ - سورة الأعراف: ١١٩

٢ - المجلد على شرح المصح ١٠٥ - ١٠٦، ومعه المصاحبه  
على ما جاء في المصح ٣٧٩ شرح لمصاحبه ١٠٥٧،  
والفرق في المصح ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١

خلل القوي الإجماع على ذلك، وهو كبراً من  
الكتاب، وأدبه تحريمه كلمة منها  
أ- قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ مَا فِي يَدَيْكَ مِنْ بَاطِلٍ  
مَّا صُمُوا﴾ إن صموا كيد سحر ولا يخلج السحر  
حيث أني ﴿١٩﴾

ب- قوله تعالى ﴿وَأَنذِرْ الشَّيَاطِينَ كُلَّهَا  
بَعَثُوا فِي السَّحَرِ﴾ (٢٠) فعمله من تعليم  
شياطين وقال في آخر الآية: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مَا  
يَشْرَهُمْ وَلَا يُلْغِيهِمْ﴾ فأناب به صرراً بلا مع.  
ج- قوله تعالى حكاه عن سحره فرعون  
﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَئِنْ لَمْ تُجِزُوا لِي بِهَذِهِ  
السَّحَرِ﴾ (٢١) فأنابهم من السحر ولفظ خبراً بقى ﴿٢٢﴾ فأنابهم  
رغبوا إلى الله في أن يفرهم السحر، وذلك  
بأن على أنه كتب.

د- قوله النبي ﷺ «اجتنبوا السبع  
الموبقات» الشرك بالله، والسحر،... (٢٣)  
الحديث.

وهو في بعض النسخ بين ما كان من السحر  
توحيها وحمله، ويؤيد غيره: «الأسوأ» إن الأول

شر ما خلق ومن شر غاسق إذا وجب ومن شر  
الغائب في العتمة (٢٤) والغائب في العتمة من  
السحر ومن السحر فلياً السحر بالاستعانة من  
شركه علم أن من تنكروا وصروا  
ومما قوله تعالى ﴿وَيُؤْتِيهِمْ مَا  
يَشْرَهُمْ﴾ ومن السحر وزوجه وما هم بمسلمين به  
من أحد إلا يزال الله ﴿٢٥﴾  
ومما ما ورد أنه كتب ﷺ «سحر حتى أنه  
ليخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يعمله» ولذلك  
قصه مبرورة في الصحيح، ولها أن الذي  
سحره جعل سحره في منط ومثالة تحت  
يعرفه (٢٦) في بشره وروان، وأن الله أعلمه على  
ذلك فاسترحها، وتزنت عليه للمؤلفين ما روا  
على حقه إلا انحلت ر الله تعالى شهد  
بذلك. (٢٧)

## الحكم التكليفي

١١ - عمل السحر حرم من حيث العملة، وقد

(١) سورة الفلق.

(٢) سورة البقرة ١٠٢.

(٣) طراوة صخر، فرق في اسم الزيادة حضرت، تكون  
هناك لجيش عليه السحر، حذو قلبه البير (القفوس).

وهو

(٤) كشف القناع ١/١٠٩، والشي لاين قدما ٨/١٥٦.

وحديث: «أنه ﷺ سحر حتى أنه ليخيل إليه»  
أخرج البخاري (١٠/٢٢٩) - ط (١٠/٢٢٩) - وسم  
(١٥/٢٧١٩ - ١٧٢٠ - ط (١٥/٢٧٢٠) من حديث عائشة

(١١) سورة الفلق ١١.

(١٢) سورة طه ١٢.

(١٣) سورة الحديد ٣٣.

(١٤) حديث: «اجتنبوا السبع الموبقات» - القسرة بالله  
والسحر - أن يوجد القوي (الفتح ٥/٢٩٣) - ط  
المقبلة: - مسلم (١٠/٩٢) - ط (الحلي) من حديث أبي  
مروة

ودهب الشهادة وهو ما اختاره ابن الهيثم من  
خليفة إلى أن العمل بالسحر حرام ومن يكفر  
من حيث الأصل، وأن السحر لا يكفر إلا في  
حالات من أن يعتقد ما هو كفر، أو أن يعتقد  
بما هو كفر، وأن يعتقد أن الكفر حالة دائمة هي  
ما إذا اعتقد أن الشيطان يفعلون له ما يشاء

يلج، أي لأنه نوع من اللهو فباح ما لم يردس  
في أي حرم إلا حراماً بالعلم والبرهان  
لا يصح أن ما لا يصح من كتمانها  
صاحب طبع بمعية الآلات والآخرة، أو  
بمعية صاحب كتمان ما لا يصح من كتمانها، وتسميه  
سحراً على التهور، أو لما فيه من التافه<sup>١٥</sup>

### حكم تعلم السحر وتعليمه

١٢ - مختلف الفقهاء في حكم تعلم سحر دون  
العمل به

ذهب جمهور الفقهاء (إمام أحمد وأبو حنيفة  
والمالكية) إلى أن تعلم سحر حرام وكفر ومن  
خلفه من استثنى الحرام لا يقتل من علمه  
عن دعوة سطر أن يعلمه فرد فعل سحر أهل  
عرب قرص وأن تعلمه لا يوجب جرم وجوب  
جائز، ورد بعض الفقهاء إلى أن السحر كفر  
أن القوي والضعف وأتوا بقرائن وأدلة شريفة  
أنه يصحونه برعون أنه يجب المرة إلى  
وحدها

واستدل الظاهر مني من المالكية بقوله  
تعالى ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْمَى﴾<sup>١٦</sup> أي يعلمه، وقوله  
سبح لله لا يكفر<sup>١٧</sup> أي يعلمه، وقوله

### كفر الساحر بفعل السحر

١٢ - ينقلها التدهاب في تكفير الساحر من  
سحر الذي

ذهب إليه وهو لذهب عند الخلفاء من  
أن الساحر يكفر بعله سواء اعتقد كفره  
أم لا ثم قال الخليفة "أن الذي يسحر بوجه  
وتسحر به وسعي شيء وليس كافراً، وكذلك  
الذي يحرم على من يؤمن أنه محمداً  
تسميه

ودع المالكية إلى تكفير الساحر بفعل  
سحر، كان سحره مشملاً على كبر، وكان  
سحره ما يفرق بين الزوجين ونست ذلك منه  
واستدل ابن العربي إلى حاله التسمي  
الزوجين حالة حبب الرجل إلى المرأة وهو  
السمي (قوله)

١٥ - الرمي واليهام وظلمة تارة، حرمه الحاكم  
٢١٢٠٤١ - طه كتمانها من كتمانها من كتمانها  
سحر وصحبه وذهب إليه  
١ سورة الفرقان ١٦

١٦ - قوله تعالى ٢١٦/٢٢ وقال أبو الحسن ٢٢٠  
٢٠٤ - وكتمانها اصطلاح منقول ٢١٦/٢٣ وتكفير  
الجنس ٢١٦، السحر والكتمان التجارية عند ٢١٦  
من سورة الفرقان



الشجر معجزة واجبة، وقد بقوه عليه الواحد  
فقد واجبه قال: فهذا يقتضي أن يكون العلم  
بالشجر واجباً فكيف يكون قبحها أو حرماً؟<sup>(١)</sup>

الثمرة، أو حل الشجر عن المحرم

١٤ - محل الشجر عن المحرم بطريقين

الأولى أن يحل بالشجر استباحة والمعدة  
للمشروع، كالغذاء والموسيقى والألعاب  
المشورة عن النبي ﷺ، فوعيد الذنوبة ولكن باسم  
جس ما تورد، فهذا النوع جائز وإجماعه وفرد  
أن ليس ذلك ما سحر، فالمشروع المستطاع والمساطة  
التي سحر بها، ثم كان حراماً بالموتى، استباح  
الله تعالى

التدبير أن هو، الشجر سحره وهذا

نوع حلف فيه عن قولين

الأول - أنه حرام لا يجوز، لأنه سحر وسطي  
بحالته إذا تحريم الشجر المنع عنها وهذا  
متفقون على أن مسعود والخس ليس من جنس  
وأبوه ذهب إلى أن سحره وبوقه له أحد وروي  
عن الحسن لا محل للشجر إلا سحر، وروي  
عن محمد بن سيرين أنه سئل عن امرأة بعدد  
أشجارها، فقال: رجل أخذها عينا عليها وأمر  
أن يكون عند جمع المشط وقرأ القرآن فقال  
محمد ما أعلم ما رواه القرآن عنه، ولا أروي

عنه، ولكن السباكين كثر وأعلمون أناس  
الشجر<sup>(٢)</sup> ولا لا يثنى إلا من يعتقد أنه قادر  
به على معجز الأجسام، وأخرم بذلك كثر قال  
أصمائي: أتى بحكم بكفرة طهراً، ولا يعلمه  
لا يثنى إلا سائرته، كثر يهرب إلى الكون  
وتضع به، ويصعب به فهو السلط

ثم ترى أن في من يدعي الشجر بمحرمة  
مصرفه لا يصح الشجرة كاد يفوته في كتاب،  
ومع ذلك سحره في الشجر ليتعلمه فلا يكثر  
بالوعاء الأول، ويكثر بثنائه حيث كان يفعل  
سحر<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: تعلمه حرام، إلا إذا كان  
للمحصل مع، أو دفع ضرر، أو للوجوه على  
صحة<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية سرائي، أنعم بالشرايس  
ليسح ولا يحلوه، قال: وقد قيل المقتضون  
على دست، لأن العلم بخاصة شرفه، وقوله  
عالي: **فمن هل سترى الذين يعلمون، أنفي**  
**لا يعلمون**<sup>(٥)</sup> ولا الشجر، بل يمكن يعلم لما  
لمكن الشرف به ومن الشجر، ولعلم يكون

١ سورة البقرة: ١٧٢

٢ صحيح الترمذي ١٠٨٤٢ وفيه عدي ٣١٦٦ ركنه

الفتاوى ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١

ولا بسباب، وتضمن ياقضي في هذا قوله،  
ولكن لا يقبل أن كان ذميا

وعنه من كلام من اصابه ان قتله اسأله  
عن سبل السحر، لا بمجرد قتله إذ لم يكن  
في مقتله ما يوجب كتمه، ولو لم يكن عاين  
حب قتل الساحر ولا يستتب، بذلك لعمري  
لأمر عالمنا ولا بمجرد قتله إذ لم يكن في  
اقتله ما يوجب كتمه، لكن إذا جاء ما يدل  
على مقتله<sup>١١</sup>

ودعم المالكية من قتل الساحر، لكن قالوا:  
لا يقتل إذا حكم كتمه، ثبت عليه باليمين  
بدي الإماء، فإن كان متباعد به قتل وماله فيه  
أو لم يورث، وإن كان بقيقه فهو كالزمنير يعمل  
ولا يستتاب<sup>١٢</sup> واستثنى المالكية - بعضه -

ساحر الدمى، قالوا لا يقتل، بل يؤدب  
بكن قالوا إن أدخل الساحر اسمي صرر على  
سهم فبعت قتله، ولا ينسل منه يوب غير  
إلا سلا، على الجاني عن مالك فكن قال  
سرقني الذي يعني اعتاده من ذلك يوجب  
تفحص عهده، فيحرق الإمام به

لما إن أدخل الساحر اسمي صرر على أحد

من اصابه السك، وقال من تخيم حل الساحر  
سحر مثله من عمل السطان، يترتب التامر  
وتنشر إلى الشيطان بما يحب فيعمل العمل من  
السحور

القول الثاني في حل سحر سحر لا كتم  
فيه ولا منهيه حاتم، فسد نظر المجوزي عن  
قتله ذلك لعدم من يوجب بطلان به طيب،  
لو يوجد من مرقته على ماء يبيشر<sup>١٣</sup>  
قال لا بأس، إن يريد به الإصلاح، لم  
يادفع لم به عنه

ويعرف أيضا عند المالكية والحادثة، فمر  
المرحبياني يجوز حل السحر بسحر لا حل  
انصروره، وهو المذهب، وقال في المعنى توقف  
احمد في الحل، وهو إلى احتياط ليس<sup>١٤</sup>

عنونة الساحر

١٥ - ذهب الحنفية إلى أن الساحر يقتل في  
حديث الأول أن يكون سحره كفر، والثاني  
عرب مرقولته بسحره فإنه انصرور، يحدو ويو  
عنه كتم

وقال من عاين أن ياحيه قال الساحر  
إذا انصر سحره أو ثبت عليه<sup>١٥</sup> لا يقبل

١١ - فتح البندر ١/ ٢١٤ في راس طبريز ٣١٠٠ و ٣١٠١

١٣ - المعنى ٨/ ١٥٢ وخطيب بولي في ٢٠٠/ ٢٠٠

١٤ - فتح البندر ١/ ٢١٤ في راس طبريز ٣١٠٠ و ٣١٠١

١٥ - فتح البندر ١/ ٢٢١ في راس طبريز ٣١٠٠ و ٣١٠١

ثم قال بعضهم: وصاف بالقتل أبعد من  
بقتل حل السحر من المسلمين، فيقتل كفرا،  
لأنه يكون بذلك حد أنكر جصص عليه مغلوط من  
الذي بالضرورة

واحتجوا نقض السحار بما روي جندب  
مرفوعا: «حد السحر مربة بالسيف»<sup>(١)</sup>

وساورد عن بحاله بن عتبة أن عمر بن  
خطاب كتب: «أن تقتل كل ساحر وساحرة»<sup>(٢)</sup>  
وبأن حفصة أمرت بقتل ساحرا مسحريا وأن  
معاوية كتب إلى عاتكة قبل موته سنة أن  
«القتل كل ساحر وساحرة، وقتل جندب من كفر  
سحرا كان يسحر بن يثني الزبيد بن أبي  
عبه»<sup>(٣)</sup>

حكم السحر إذا قتل بسحره

١٦ - ذهب الجمهور خلافا لمذهبه إلى أن  
القتل بالسحر يمكن أن يكون عمدا، ولله

من أهل مذهبه من يوجب له القتل، فإن قتله  
قتل به<sup>(٤)</sup>

وعند الشافعية: إن كان سحر الساحر ليس  
من قبيل ما يكفر به، فهو لسوق لا يقتل به ما  
يقتل احدا وثبت بمعد، لدليل به يقررون<sup>(٥)</sup>

ونصب المتأيد إلى أن السحر يقتل حدا، و  
لم يقتل بسحره عمدا، لكن لا يقتل لا  
بشرط

الأول: أن يكون سحره مما يحكم بكفره كفر  
مثل فعل لبيد بن الأعصم، ويمنظروا  
السحر، بخلاف ما لا يحكم بكفره كفر، كمن  
يرغم أنه يصح اجلس ففهم، أو يسحر بالزبد  
وتلخين، وسقي ميء لا يسر

الثاني: أن يكون عمدا، فإن كان دينا لم  
يقتل، لأنه أقصر على شركه وهو أعظم من  
السحر، وإن يهدى بن أعصم اليهودي سحر  
لنبي ﷺ فلم يقتله، قالوا: «والأحرار من وردت  
بقتل الساحر إنما وردت في ساحر مسلم» لأنه  
يكفر سحره

والذي كافر قبله فلا يقتل به، لكن إن قتل  
سحر يقتل عمدا، قتل فخاصا

وثالث: اعتبر أهله صاحب المي وهو أن  
يعمل بالسحر، إذ لا يقتل سحره إن لم يعمل به

(١) حقيقته: «حد الساحر مربة بالسيف» كمرجه الزمدي  
(٢) ٦٠/٤ ط اعطى من حديث جندب مرفوعا، وإن  
استدل بحديث لا خلاف مرفوعا إلا من هذا الوجه،  
ويعارضه من عدم لكن يذهب في الحديث، والمصحيح  
عن جندب مرفوعا

(٣) أخر عمر أنه كتب: «أن تقتل كل ساحر وساحرة» كمرجه  
محمد بن بكر ١٩ - ١٩١ - ط نسخة وأسناد صحيح

(٤) كتاب الفتاوى ٦٨٧/١، والفتاوى ١٥٤/١، ١٥٥، وصح  
المرور لمذهب من ٣٨٦، ومطاب أولي الشرح ٣٠٠، ٣٠١

لغير الساحر الذي لم يستحق القتل

١٧ - صرح الشيخة ولحنانة بأن الساحر غير

يستحق للقتل ، بأن ، يكن سحره كسحره كرامه يقتل

بـ... حده ، إذا عمل سحره يصير لهم يرا

بـ... اليك هورود ، يعمل مثل عمله ولكن

محبته لا يمنع نصرته القتل على الصحيح من

المذهب عند أختائه (ارتكابه معصية) راي قول

بلازم مبرره بالقتل (٢)

الإحارة على فعل الساحر أو معيبه

١٨ - غير لعمري ، من أن لا تستجد لعمل

السحر لا يجوز إن ، ذلك اسوع من السحر

حراراً على الخلاف المتقدم يتم في حكمه

ولا تصح الإيجارة ، ولا عمل بعض الأجرة ،

ولا يجل لأشياء أعمى ، واستعملوا في بعض

مقتضيات

فذهب أخيه والمالكة إلى أن من استاجر

ساحر ، يعصى له ، لا هو سحر فالإجارة حرام

ولا تصح ، ولا يقبل المال لأن عمله ذل

بـ... سحره ، حتى يوافق ساحر سحره ذلك

أخيراً ويثبت له أجره كسيدا ، وأثنى

أخيه وأساتسته ، يستاجر كل الساحر على

السحر ، فحظر ذلك - أي على الأقرب يجوز

كل الساحر - لأن من مالق الملاح ، (١) يند

القصص ويثبت ذلك عند المالكة باليه أو

الأقرب

ذهب الشيخة إلى أن الساحر إن سحر

بـ... من غير مكشوف له عيبه ومخلص

ته ، فله من ذلك ما يشاء ذلك الساحر

الساحر به مبررة (أو حكمة) كسبه عنه

سحري ، أو بوجه قبيح موحى له - وشهد

عدها ، ومن ذلك ، ذلك كانا من ذلك

الروح يقتل غاب فإن ، لا يقتل غالياً يكون

شبه محض بل قد استأنت من اسم غيره

إلى سحره

ولا يثبت العمل اعتماداً عليه وبالله عنه

لـ... السحر سحره لشهوده لـ... الساحر

بـ... سحره

في المالكية والشافعية يسرى القصص

من ذلك سحره - يجب ولا - سوى سحر

بـ... في ذلك سحره ، ولم يرد

أخيراً

وسرح المالكية من الأمر أن قتل سحره

أجر ، في هذا بوجه آخر

١ - مذهب الشافعية ٣٦٩ ٣٨٠ والقبول ١٧١

رواية الطائفة ٣١٧ ٣١٨ والقبول ٣٩

٢ - مذهب الشافعية ٣٦٩ ٣٨٠ والقبول ١٧١

٣ - مذهب الشافعية ٣٦٩ ٣٨٠ والقبول ١٧١

تجار الشافية الإحابة على راحة السحر  
ما يجهل لروح من الأمثلة في  
القصة السحرية ولا وأخره على من  
تعود، سوك كان هو السحر من راحة  
سحر من حلها أو جسا

وشرح الله لعبه لمرأته لا يصح  
الاستحسان في السحر ولا سحر على  
تعلل السحر أسره، ولا يصح مع كس  
السحر في السحر

## سحور

السحر

١- السحر ونوعه همام لسحر وسحر، قال  
ابن الأثير هو ما ينجح به ما يشاء من وقت  
السحر من طهر ما رأت رأت والسحر يصير  
والفعل بمعنى أكثر ما روي جمع، و  
السحر والسحر، أنه يفتح الطعام،  
والأخوة نواب في الفعل لا في الطعام

والسحر عند ابن الأثير قبول شيء،  
والسحر السحر، وهو من السحر، السحر الآخر  
أو طين السحر

لا يخرج إلا من السحر، قال ابن الأثير، من  
ذلك



- ١٠- سفر السحر على باب البيت ١٠ ١٠
- ١١- حاشية على السحر على باب البيت ١٠ ١٠
- ١٢- حاشية على السحر على باب البيت ١٠ ١٠
- ١٣- حاشية على السحر على باب البيت ١٠ ١٠
- ١٤- حاشية على السحر على باب البيت ١٠ ١٠
- ١٥- حاشية على السحر على باب البيت ١٠ ١٠

سفر السحر ١٠ ١٠  
وشرح السحر، وساح السحر، وسحر والسحر  
السحر ١٠ ١٠  
السحر ١٠ ١٠  
السحر ١٠ ١٠  
السحر ١٠ ١٠

## الحكم الإلهي

٢- السجود سنة نصحكم. وقد نقل ابن المنذر الإجماع على كون سجوداً، ما روى عن رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال: «سجروا فإن في السجود بركة»<sup>(١)</sup> وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «فضل ما بين صلاتنا وصيامنا من الكتب أكثر»<sup>(٢)</sup>

ولأنه يستعان به على عبادة النهار وأنه أكثر من سجدته إلى السجود فقال واستمسكوا بطرف السجدة على صباه النهار وباليمين على قيام الليل<sup>(٣)</sup>

وكفى ما حصل من أكثر لو شرب حصل به فطنة السجود<sup>(٤)</sup> الحديث عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ: «فضل ما بين صلاتنا وصباه أهل الكتاب أكثر»<sup>(٥)</sup> وعن أبي

(١) حديث السجود في السجود روى عنه أحمد بن حنبل في البحر والفتح ١: ١٢٩ ط النسخة، وسنن ٢٧٠: ٢٩١ ط الحلبي

(٢) حديث فضل ما بين صلاتنا وصيامنا أهل الكتاب أخرجه مسلم ٢: ١٧ ط الحنفى

(٣) حديث السجود طه السجود أخرجه ابن ماجه ١١: ٤٤ ط الحنفى عن حديث أبي حنيفة، وضعف إسناده أبو حنيفة ب. صحيح الرضا ٣: ٢٠٢ ط دار الحديث

(٤) مرقا في الفلاح ٣٢٣، وهو من المجلد ٢: ٤٠، وكشاف الفلاح ١: ٣٦١، وإمامي ٢: ١٧٠

(٥) صحيح بخريفة ٢

سعيد قال قال رسول الله ﷺ: «السجود كله بركة فلا تدعوه ولو أن يجر أذنكم من ماء من الله وملائكته يصون على السجود»<sup>(٦)</sup> وروى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يجمع سجود المؤمن النعم»<sup>(٧)</sup>

## وقت السجود

٣- ذهب جمهور العلماء إلى أن وقت السجود ما بين نصف الليل الأخير إلى طلوع الفجر، وقال بعض أصحابنا وأصحابنا هو ما بين الشمس الأخير وطلوع الفجر

ومن تأخير السجود عند جمهور العلماء ما لم يفسد طلوع الفجر الثاني لقرب تعالى «فؤكلوا واشربوا حتى يبين لكم آية الأبرار من خيط الأسود من الفجر»<sup>(٨)</sup>، ومراد بالفجر في الآية الفجر الثاني، يقول النبي ﷺ: «ولا يمسحكم من سجودكم أدان مال» ولا للسجود المستعمل ولكن لتفجر استغفر في الآخرة»<sup>(٩)</sup> ولقول النبي ﷺ: «لا تزال بين يدي

(٦) حديث السجود كله بركة أخرجه أحمد ١٦: ١٢٧ ط النسخة، من حديث أبي حنيفة بخريفة، وروى البخاري في الترمذي والترمذي ٢٩: ٢٩ ط الحلبي

(٧) حديث يجمع سجود المؤمن النعم أخرجه ابن ماجه ١١: ٤٤ ط النسخة، وروى البخاري في الترمذي ٢٩: ٢٩ ط الحلبي

(٨) مرقا في الفلاح ٣٢٣، وهو من المجلد ٢: ٤٠، وكشاف

(٩) مرقا في الفلاح ٣٦١، وإمامي ٢: ١٧٠

(١٠) صحيح بخريفة ٢

ويكفره ضد الحباثة المذمومة مع شئت في  
طريق النصر الثاني، ما فيه من التعرض لوجوب  
الكفارة، ولأنه ليس كما يتوهم <sup>(١)</sup>  
وتذهب لختيمه إلى نفسه بوشك في طريق  
النصر والمحبته أن لا يأكل لأنه يحضر أن  
يصبر قد طبع، فيكون الأكل بمبدأ المصوم،  
محذور عنه، فإن صاحب الدائع والأصل فيه  
ما ورد في السبي <sup>(٢)</sup> أنه قال: والحلال يبر  
واحرام يبر، وبها أمور مشهورة <sup>(٣)</sup>

كما قال رسول الله ﷺ: «دع ما يربك إلى  
ما لا يربك» <sup>(٤)</sup> ولو أكل وهو شك لا يحكم عليه  
بوجوب الفدية، لأن أصل المصوم مشكوك فيه  
لوروع الشك في طريق العجز، مع أن الأصل هو  
بقاء المثل. ولا يثبت النهي بالشك <sup>(٥)</sup>  
وفي المساوي المفسد إلى كذا أكد، أنه

ما أخروا السحور وعملوا الفسوة <sup>(٦)</sup> وأن  
المقصود بالسحور التعوي على الصوم، وذلك  
أقرب إلى الفهم كذا أعوان على المصوم  
وبلغ الخطأ من من شاعر أن تأخير  
السحور مستحب <sup>(٧)</sup>

ومعنى ذلك في (صوم)

تأخير السحور إلى وقت الشك

١ - قال الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن  
إنه لا يكره الأكل والشرب مع الشك في طريق  
التأخير الثاني، قال أحمد في رواية أبي داود: «د  
شك في طريق العجز بأكل حتى يستبرأ  
طريقه، لأن الأصل بقاء الليل، قال الأجرى  
من أمانته وغيره، أو قال: «دقيق، أرفق الفسور،  
فكان أحدهما طلع، وقال الآخر لم يطلع،  
أكل حتى يتيقن على أنه طلع، وقاله جمع من  
الصحة وغيرهم <sup>(٨)</sup>

١ - وكذا الفقيه ٢٢١/٢ والإيضاح ٢٢٠/٢ والتميز  
١٩٩

٢ - كتاب الصيام ٣٢١/٢ والإيضاح ٣٢٠/٢

٣ - حديثه خلال يوم واحد من يومه أو من يومه أو من يومه

٤ - أخرجه البخاري وأحمد ٢٩٠/٢ في الصحيحين، ومسلم

٥ - ٢٩٩/٢ ط الحلي، في حديث الترمذي من كتاب

والفقه كيجو

٦ - حديثه «دع ما يربك إلى ما لا يربك» حديثه

الترمذي ٢٩٨/٢ ط الحلي، في حديث حسن بن

علي وق حديث حسن صحيح

٧ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

٨ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

أخرجه الترمذي ٢٧٧/٢ ط الحلي، في حديث

سنة من حديثه وأحمد في مسلم ٢٩١/٢ ط

الحلي

٩ - حديثه «الآن في سحور ما أكرهوا السحور وعملوا

الفسور أخرجه أحمد ٢٧٧/٢ ط الحلي، في حديث

أبي داود وأحمد في التلخيص ٢٧٧/٢ ط الحلي

وقال: «دع ما يربك إلى ما لا يربك» حديثه، قال أبو

حسب محمول

١٠ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

١١ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

١٢ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

١٣ - في التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص ٣٢٢، وفي التلخيص

بموجب لصوم العرس، وإن في الفس فلا قضاء فيه اتفاق، لأن أكله ليس من قصد الحرام، ولا كفارة فيمن كل شاكراً في عجر اتفاقاً، ومن أكل معتقداً بقاءه قيل ثم طرأ الشك عليه الفقه بلا حرمه، ولو طبع العجور وهو متيسر بالنظر فانما وجب عليه القضاء في فيه<sup>(١)</sup>

وانظر للتصحيح مصطلح (صوم)

المحور بالتحري (غيره)

١- لو أراد أن يحسره ذلك إذا كان بحال لا يمكنه مع الفجر بفسه أو غيره، وذكر شمس الأئمة الخليلي أن من تحسراً كثر لركعي لا بأس به، وإذا كان الرجل من لا يحس عليه مثل ذلك، وإن كان من يحس عليه مسيله لم يدع الأكل، وإن أراد أن يحسره صوم الليل فليحسره في كل ذلك الصوت من كل جانب وفي جميع أفراد البيت فلا بأس به، وإن كان يحس صوته واحداً فإن عليه عذابه ويصمه عليه، وإن لم يعرف حاله بخلاف ولا يأكل، وإن أراد أن يعتمد لصالح الدينك فليحسره بذلك بعض الخفية، وقال بعضهم: لا بأس به إذا كان قد جرى به رراء، يظهر له أنه يصيب الجلب<sup>(٢)</sup>

تسحر والمجر طالع عليه مصادره عملاً بمالك الرأي وبه الاتفاق، ومن طالع الرواية لا قضاء عليه، هذا إذا لم يظهر له شيء، ولو ظهر أنه أكل وعجر حائج يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه<sup>(٣)</sup>

٢- وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في الأكل والشرب مع الشك في طوع العجر فتلفي مكره، ومن المكسائي عن هشام عن أبي يوسف أنه يكره، وهكذا روى الحسن بن أبي حنيفة أنه إذا شك فلا يأكل، وإن كان قد نساء، لما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال، من وقع في الشبهات كره حره الحصى يوشك أن يوافقه، ألا وإن بكل ملك حمى، ألا إن حمى الله في أرضه عقره<sup>(٤)</sup> ولقد يَأْكُلُ مع الشك في طوع العجر يحرم حره الحصى فيستأنق مع به، فكان الأكل معصية صورية للمفسد فيكره ذلك<sup>(٥)</sup>

ونذهب أكثر المالكية إلى أن من أكل مع الشك في العجر عليه القضاء مع الحرمة على المشهور، إلا أن يبين أن الأكل كان قبيل الفجر، وإن كان الأصح بقاء التليل، وهذا

(١) حناوي القضا ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١، ٠، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥



موصى ولاجرة من سحره المستاح من يجر  
عربيا على شقة التي يملكها وانظر مصطلح  
(جاء) لبب ما يعلق به وبالأجرة من  
لا تكم

ب - المصفاة

٣ - المصفاة - مصف العج - هي حرة العجس،  
ويقال مصفاه في حبلته عملا،<sup>١١</sup>

## سحرة

التعريف

١ - السحرة لغة ما سحره من دابة أو رجل بلا  
احر ولا نس، ويقال له سحره واحسن يقال  
سحرة سحره وسحره أي كلفه ما لا يريد  
وتجده، والسحرة أيضا من سحره  
الناشر<sup>١٢</sup>

ولا يخرج منه إلى ادعاء للسحرة عن  
أنس المصنف

الأنواع ذات الصلة

١ - الإجارة

٢ - الإجارة عبيد مملوكة على أن يثبت عهده،

١٠١ - شأنه في سحره، له سحره سحره  
والسحره السحره، شرح سحره سحره ١٢ ٥٤،  
كف السحره ١ - سحره السحره ١٥٢ ٣٣  
السحره ١٥٢ ٣٣ سحره السحره ١٥٢ ٣٣،  
١٠ ١١ - سحره السحره ١٥٢ ٣٣ سحره السحره ١٥٢ ٣٣

١٥٢ ٣٣

١ - سحره السحره ١٥٢ ٣٣

به حاشية من القمار عارضا، القدر هو حاري  
للنيل

حـ انكثت أن لا يسى له فجر معبود  
ولا نهولا

قدمت الفناء في إلى لا حاري به على  
عمله ، ويكود بطرعا ، حـ عده من  
محوس

ودعت المرزق من له به حاري منه لاستيعاب  
عده من إته

ودعت أبو القمار من مريح إلى أنه إلى كان  
عنه نورا بأحد احباري من عمله به حاري  
مثله وان لم ينشر ولا حاري له

ودعت أبو السحر المرزق إلى أنه إن دعي  
إلى العمل في لا يته أو نره حله حاري مثله  
فإن أساءه يطيب يأن له في العمل ولا حاري  
له

ونشر هذا اختلاف من نصهم في مصطلح  
(حما) في عساه لاختلاف في استحسان القمار  
الخص في سائه الإله له بعض أو عدم الإله  
حيث منويت بداهة في ساه

وهو جمع في مصطلح (حما) ٢١-٢٤  
٨ من السائر المتعلقة باستعمال لشره للعمال  
ماج ر، ما قال من التقيم إذا احتاج ليس إلى  
صعده من لفساد مات كانه لا حية والتنتا حـ

سمى لا يصح اسمه صاحب كحرج من امر  
نقل ٥٥ في احمة ونقصه في (سحر)

١- لا يصل أن لا تصاع من الإنسان أن  
يكون رجس، سواء كان بموضع كالأحزاب ولو  
بغير عوض كان بطوع بمسوسة شحيرة  
خمس ، ولم يعقب على أذا دعي اسمهم بطوى  
على أسائه فيمن لفسادهم من عه ، إلا أنه  
يلامه أن سحر «ص» لاس في الحزب خاصة  
بشخصه «ص» عظمه مستمر ، ولا حور  
سح هم بنور سحر ودرم التديعة بـ حور  
احورهم في مقادير ما يحسون من أعين

٢- ويهدله لأصل منه من السائر التي  
نشر عليها السحر

صها ، لا بد من في لآونه حرا يحريه به ولي  
الأمر ، ولا حور هذا الآخر من ثلاثة حور

عن الأول أن سمي لوني للعامل كحور  
معنونه سحر أنه لعل لأحزابا ولا لغيره  
حده ، فإن تصور دعي بـ حيرة ، إن كان  
لغيره في ترك بعض العمل ، سحر حاري  
ما حده وإن كـ حيرة مع اسف السحر  
استكمل حيرة ، واسترجع به ما حده به ، وإن  
زاد في الحور دوعب الزدة في الآخر

حاشية في كـ سمي للعامل كحور  
عنه لا يمتنع للعامل أحمر منه ، ما حور ،  
فإن كان حاري معص مصر في كـ ، بواب وعص

١٠ الأحكام السلطانية لليوندي من ٢١



فذهب الشككي، والحابيه إلى أن من أدله  
نفسه واستدلوا به يأتي

١ - قوله تعالى ﴿وَلَا تَدْعُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ هُمْ يَدْعُونَ إِلَهُ عَدُوًّا يَحْبِبُهُمْ﴾، «فَقُلُوا»  
هي مبادئ وتعالى هي سب الله الخفائر لئلا  
يكتوب ذلك ذريعة إلى سب الله تعالى.  
وهي الله سبحانه عن كنهه (راغب) بقوله  
تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَدُنَا عَنْهُ وَقُولُوا  
أَنَّهُ بَطْلٌ﴾ لئلا يكون ذلك ذريعة سيئو إلى  
سب النبي ﷺ، لأن كنهه (ولمعه) في لغتهم  
سب يستعاطف

٢ - قوله ﷺ «دع صاحب بيتك  
إلى و لا يريكم»<sup>(١)</sup>

وبه ﷺ «لئلا يبين والظواهر بين وبينها  
مستبها لا يعصمها كثر من الناس، فمن اتهم  
الشبهات بغير دليله وعنده، ومن وقع في  
الشبهات كان كثر من يرفع حول الحق بوشك  
أن يرد به ألا يفر لكل منك هي ألا يفر  
حيث لله في لهجه محذرة»<sup>(٢)</sup>

(١) وصححه الألباني ٥

(٢) سورة البقرة ١

(٣) حديث «دع ما بين يدي ولا يريكم» أخرجه  
ترمذي (١٦٥١) طائفة من حديث البخاري في  
وهذا حديث حسن صحيح

(٤) حديث «لئلا يبين والظواهر بين» أخرجه البخاري  
والفتح (١٠٠١) طائفة وصححه (١٠٠١) -  
الحديث من حديث «تهدى بهم والخط للعدو»

## صد الذرائع

التعريف

١ - الذي يقع به علق الخلق

وذلك من حيث هو مبدأ إلى الشيء الذي تلزم  
فلا بد من ذريعة أي توسل بها إلى مقصده، والجمع  
توكله

وفي الاصطلاح هي الأشياء التي ظهرها  
الإلحاح ويحصل بها إلى قدر محظور

وعلى صد الذريعة حسب ملا رسل  
لأنه دفعها بد كن العمل السالم من فساد  
يسميه إلى مقصده»<sup>(١)</sup>

الحكم الإجمالي

٢ - الحيلولة على ما في حكم صد الذرائع  
وأعتنا بها من أدب الله

١ - البيان بغيره، طبخ المصداق، شرح وصفا بغيره  
الحكام، ٣٣٠، حديث «دع ما بين يدي ولا يريكم»  
١٩٨٩ الله في ذلك (١٩٨٩، ٢٠٠٩)

إني قرأ القرآن طاعة، وتحريره مفهوماً وحدها  
مفسر بعدد الوصايا الواسعة على خلاف  
وتفصيل في ذلك وتحريره استمر إلى القرن ١٠  
ووصف الاستعداد عند القديس إلى البوب،  
وتحريم من الأعمال الواردة في الكتاب وأنه على  
يعلق بذلك

وهو مدخل إلى شرح نصكم تحرير  
الفضل به ولو طرأ في قديمه ولو نصحت  
لك في هذه الأوقات أو تجدوها في هذه  
الأسابيع عن الحبيب والهي عن سر  
القصص من الألف والهي عن الأسبوع في  
تفسير لأدعية الله بمرور الحشر إلى ما يشته  
في

من مدخل إلى الفضل في شرح  
الأسبوع في القديس بطرس بطريرك  
صليونية، في كتاب القديس نوح المشهور  
بالفضل، المجلد الثاني، ١٩٠٦ في القديس  
حزقيا ١٢

وتحريم من عبادات الصلاة وتكرارها  
مرددها إلى هذه الأسبوع، كما هي عن صلاة  
عند ختم في القديس بطرس، المجلد عند عروها،

وقال من رتبته أن أصوات القديس و  
الكتاب وطلة يقول بذكره ولا يمكن  
حصره

١- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
لنفسه إليه بعض شجيرة، ويحدها كدوس  
٢- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٣- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٤- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٥- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٦- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٧- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٨- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٩- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٠- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس

١١- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٢- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٣- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٤- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٥- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٦- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٧- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٨- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
١٩- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٠- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس

٢١- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٢- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٣- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٤- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٥- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٦- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٧- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٨- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٢٩- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
٣٠- في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس

١٩٠٦ في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس

١٩٠٦ في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس  
في نسخة القديس بطرس في القديس بطرس

وكره الصلاة إلى الصلوة، أو سار، أو رجع  
إسأل

وكأنه من البيع بعد بدء الجمعة، لأن  
البيع وسيلة إلى التحلف على الجمعة أو حراب  
معه، ولي تسع بيع في وقت في وقت السب  
حلاف

٣ وأذكر مشاعبه وأهمه ذلك

وهو أن سار العرف ليس من أدنه فإنه  
أن استأنح هي التوسل، والبسائل مصعرة  
مسطر، سديدا، عدد تكون حرما، وقد تكون  
وحدة، وقد تكون مكروهة، أو مندوبة، أو  
معدة

وتختلف مع مفاهيمها حسب قوة المصالح  
والمناسبات، وجملة المناسبات، وظهورها،  
فلا يمكن ادعاء دعوى كنية باعتبارها  
ولا باعتبارها، وس تسع عروجه المقتضية ظهوره  
هذا، وعنه من كلام مالك أنه من حيث هي  
غير كنية في الاعتبار إذ يركب كذلك  
لا تحسب مطلقا وليس كذلك بل لا بد من  
مصل خاص يقتضي تحريمه أو إعلانه<sup>١٦</sup>

وقد سار إلى الشروع متى هل الحكم  
بالضاهر كما قد طلع الله رسوله على قوم

يظهرون الإسلام ويظهرون الكفر، ولم يجعل له  
حكم بينهم في الدن بخلاف ما أظهرنا

وحكم في المساعين بدنه القصد مع وجود  
علامه الربى، وهو أن المرأة أتت بالولد على  
الوصف المكروه، قال الشافعي وهذا يطل  
حكم الملا، التي هي المولى من الذرائع، فلا  
أصل الاثني من أصل أن أصل الأصناف من  
الذرائع كلها<sup>١٧</sup>

٤ - وقد قسم العراقي الذرائع إلى عداث ثلاثة  
أقسام

فسمي أحمت الآله على سدة ومعه  
وحسمة، كحجر الآبار في طرق المسكن، فإنه  
وسيلة إلى هلاكهم فيها، وكذلك إلهاء السم  
في ألعصم، وبالأصنام عند من كان من  
الهند، وعدم من حاله، لا يسأل تعالى عدا  
سها

وقسم أحمت الآله على عدم منعه، وأنه  
درعة لا سد، ووسيلة لا تحسم، كالسجور  
رعاة ألب حشبه أن مصعده لغير حوائه  
يشرب به أحد، وكالسجور من المنجذرة في البيوت  
حشبه الربى

وقسم أحتل فيه، عدا هل سد ثم لا،  
كسجور الأمان عند النائية، كسجور دغ صلعه إلى

١٦ الأم القشاني ٢٧: ٢٧٠ قيد ما يطل الاستسلام  
كتب الإحصاء

١٧ بصرى حكام ٣١٨: ٣  
١٨: الطبري سرج الذهب ١٦٠: ١٦١

شهر بعشرة درهم، ثم استولوا بعد خمسة  
قبل آخر الشهر

فهاكث يقول: إنه اسرح من يد حصة الآن  
واحد عشرة، آخر الشهر، مهدة ومينة سلف  
حصة بعشوة إلى جل نوسلا بأههار صورة البيع  
لذلك

والشاعبي يقول: "نظر إلى ضرورة البيع  
ويحصل الأكر من ظنهم فيجوز ذلك: حال  
القرى وحصة النيسوع بفعل إلى الف مسألة  
أخص بها مالك وإخلفه فيها الشاعبي"<sup>١١</sup>

٥ - اب الفسد الأول الذي أحمت الأمة عليه  
فهو كذا لا زه إلى الفسدة فطعنا فلا  
حلاف إلا أنه بسند ولكن القوي يسكني من  
الشاعبي قال ليس هذا من باب سد المذنب  
بل هو من تحريم الوسائل، والوسائل تستمر  
تتمثل إليه، ولا نزاع في عدم تمن حيس  
شعب ومنعه الطعام والغراب فهذا فائق له،  
وليس هذا من سد الفرائع في شيء، والسرور  
بما ومن المالكه لس في الفرائع رابع هو في  
ساده

وهذا الحاج ابن السبكي وقد يجب من زعم  
أن قاعدة سد الفرائع يقول بها كل أحد، فإن  
الشاعبي لا يقول بشيء منها<sup>١٢</sup>

١١ - الظهور في ٣٢/٢٥

١٢ - شرح القسري، وصحة حقيقة العتق من حق المقرع في  
غير ذلك الحديث ٣٩٩/٢، سورة رثك المسألة ٥

وقد صرح الشافعي بصدقه في ذلك لعاد  
لا يمسد عنه أحد إلا بالمقد نفسه، ولا يمسد  
بنيء بقدومه ولا بأخوه، ولا يمسد  
العقود بك يمسد - منه ذريعة، وهذه ذرية سوء  
ألا ترى لو أن رجلاً اشترى مبيعاً، وبوى بشرائه  
أن يمسد به، كان الشراء حلالاً، وكذا ذرية  
السل غير جائزة، ولم يطل ب البيع فإن  
وكذلك ذريع فبائع مبيعاً من رجل لا يراه أنه  
يقفل به رجلاً كان هكذا<sup>١٣</sup>

٦ - وأما القسم الذي أحبت الأمة على أنه  
لا يمسد به ما كان دونه إلى المسألة فليلاً أو  
بمرا - وقد بين من القيم أن الذريعة إلى المسد  
بسبب مولا قصد القصد الترحيل بها إلى بمسدا  
أو لم يقصد ذلك

٧ - وأما القسم الذي اختلف به فهو ما كان  
أدونه إلى الفسدة كثر لكثرة يس غالباً، لهذا  
موضع الخلاف

والخلاف من حيث جازي غير ما ورد في  
الكتاب والسنة سده من القدر الخ، فقام حله  
الحق مسد منه في القيسوس الشرعية الدينية  
فلا خلاف في الأحكام بذلك، كالسبي عن مسد

١١ - وانظر المأثلة، اختلف فيها في الفقه الإسلامي  
للتدوير مصطفي عبد ص ١٥٩، مملتي دار الإسلام  
البيروت

١٢ - الألفاظ في كتاب بطل الاستحرام في الأم ٢١٧/٧  
٥ جولي، رانظر أيضاً الأم ١١/٩ و ١٢/٣

الله مشتركين لئلا يسوء الله تعالى، وكأني عن الصلاة عند طلوع الشمس وعروبها وإتيا الخلاف في جواز حكم المحدث بتحريم الوسيلة أيساح في ثلثين بعضي إلى القصد لا على سبيل اللطع أو العبدية

وهما بين فروع تبين على هذا الأمر  
٨. أ. يزوج الأحكام، وهي يزوج ظاهرها الجور، لكن مع أنها مالت ما كثر قصد الناس له بوصلا للربا المصروع فيسبح ويستمع بمصداه المماثل مسا للدرجة، فإن من قصد اسم له لم يسبح فمما يسبح بها البيع الذي يزدى إلى مبلغ جمعة، كي لو باع سبعة مائة إلى ستة ثم يشرها بحكمه فقال، فأمره لدمع حصة بقده بأحد حيا بعد الأجل عشرة<sup>(١)</sup>  
٩. ب. ومنها مسألة تأجيل الصداق فيكره عند لما كره تأجيل الصداق ولو إلى أجل معلوم كسأ مثلا إن كان الزوج الصداق كله، لئلا يذرع الناس إلى التكاثر بعد صدق ويظهروا أن هناك صدقا مؤجلا<sup>(٢)</sup>

١٠. ج. وإذا شترى ثمر على رؤوس الشجر

فإن يسه صلاحه بخلاف شرط القسط في الحلال، فإن شرطاً ذلك لم ترك على التاجر حتى إذا صلاحه، فإن كان قصده، تركه حال لعقد فالباع ما طل من أصله عند أحد، إن كان يركه يوم مكن قصده، فذلك سحر بقصد غير أحد رويان أصحهما يطل أيضا، لأن صحيح البيع في هذه القسوة يكون ذريعة إلى شراء المتعدية قبل بدء صلاحه، ثم تدعى إلى أي يسه صلاحه، فمكر، ذريعة إلى التفرغ، فمكر حرم

ولا يطل البيع بذلك عند كثر النعماء، وهو الرواية الأخرى عن أحمد.

١١. د. صيام يوم الشك والنس من شوب جاء في فتح القدير نقلا عن محمد بن مهنا بكروه الصوم قبل رمضان يزوج لو يومين أو ثلثي الشهر ولا يندموا رمضان بمصوم يوم ولا يومين، إلا أن يوافق صوما كان يصومه أحدهما<sup>(٣)</sup> فإن وإتيا كره ذلك لئلا يطل أنه زعمه على صومه ومضت إذا اعتادوا ذلك، وعن هذا قال أبو يوسف: بكره وهل رمضان يست من شوب قال ولا يكره صوم يوم الشك

(١) الشرح الكبير ومغنية المحتسب ١٦٢٤، والفتاوى لابن رشد ٢٠٠ ٢٠١ ردا ذكر تصحيحا ومصادق لئلا يسه في صوم الأجل وسكانها في يترها على فاجدة من الفرائع وانظر بداية للعهد ١٢٧٢ في شرح الكفاية هجابه

(٢) شرح الكبير ١٠٩

(٣) المبني لأن قوله ١١٠

(٤) حديث لا يسه يوم رمضان بمصوم ولا يومين، أخرجه مسلم ٢٩٦ - ٢٩٧ ط الخليلي من طبقات أبي حنيفة



ليصير رويته من أحمد وفي احتجاجه هذه القول  
 ثم يحير ذلك بقضي إلى مهمة القاضي،  
 والحكم بما انتهى ويحج على علمه  
 وهو أيضا مذهب أبي حنيفة والشافعي في  
 الحدود، وفيه معنى لأحد مية على الشتر  
 ومذهب أبي حنيفة أيضا في حقوق الأذن على أبي  
 علمها بين ولايته، لا فيها عمنه بها بعد ولايته  
 والقول الآخر شافعي وحنيفة الرب، وهو  
 المروية الأخرى من أحمد يجوز للقاضي أن  
 يحكم بعينه<sup>(١)</sup>

### فتح الدوائع

١٢ المردع الدوائع يبرر أن إلى  
 مداخل الشر قال الفقهاء المالكي عدم أي  
 التوبة كما يجب مدها عن قبحها، وتكره  
 وتشتد ويحج عن التوبة هي التوبة، فكما  
 أن ومدة الحرم محرمة فوسد الواجب وأمية  
 كقضي إلى الجدة والحج والتوبة إلى  
 الفصل في هذه الفصول في المروية، وفي فتح  
 القاصد، فتح وسائل، وفي ما يوسط  
 متوسطه، ويذكر على خمس أبواب الخمسة  
 قول الله تعالى ﴿ذلك بأنهم لا يفهمون﴾

نظروا إلى كان على وجه لا يفتي به العوم لئلا  
 يفتو صومه فظه جهال ربه، في رمضان<sup>(٢)</sup>  
 وهو مذهب المالكية في عياد أسب من شوب  
 قال ابن رشد في مداخل كره مالك أن يلحق  
 برصاص عياد من شوب تخاف أن يلحق  
 برصاص ما ليس به أهل الجهاد والحج، ولما  
 المرجح في خلافه فلهذا يكره له عيادها  
 وفاد في الفرية، وفي صحيح مسلم من صلح  
 رمضان ثم أبعثت من شوب<sup>(٣)</sup> الحديث  
 قال واستحب مالك عياد في غيره حرم  
 الخلف رمضان عند الجهال وإنما عياد الشرح  
 من شوب يلحق على تكاف طهره من  
 الصوم، ولا يفتي بحد من غيره بشرع  
 التفت بر حجاب، يصلح<sup>(٤)</sup> وقاع  
 صوم الست من شوب صحب عند الشافعية  
 وإمامه<sup>(٥)</sup>

١٣ هـ فقه القاضي عليه

احتمل أقصاه في صفه هذه القاضي  
 علمه نذهب مالك إلى صغ ذلك في الخلية  
 وغیرها سواء علم قبل ولايه أو بعدا، وهو

(١) فتح الصغير ٥٢/٢ - هـ بولاق

(٢) حديث من صام رمضان ثم بعده من شوب

أصححه مسلم ٥٢٢/٢ - هـ طبع في آخر حديث أبي

هو الأمازي

(٣) مؤلف، أميل لخطه ١٥/٢

(٤) طبع في لابن قدامة ١٧٢/٢

(٥) في ١/٩ - هـ شرح الصالح مع حاشية الشافعي

١/١٥ - هـ مؤلف الإكليل ١ - هـ - هـ فقه

١٥٢٠ - هـ في حيدر ١٠٠٠

ولا نصب ولا عصبه في حبل الله ولا يفلحون  
عوطك يعطي الكفار ولا يفلحون من عدو يلا إلا  
كتب له به عمن صالح في "قوله" الله على  
الظلمة والنسب لأن يكون من عصبهم لأهلها  
حسباً لهم بسبب النوسل إلى الظلمة الذي هو  
وسيلة لإعزاز الدين وهون المسلمين

ثم ذكر النظر في أمثلة من ذلك، منها النوسل  
إلى الله، أسرى المسلمين، بدفع المال للكفار  
الذي هو هجرهم عنهم الانتداع به بناء على أنهم  
غافلون عروج الشريعة عند الفلكية

ومنها دفع ما نرجس يأكله حرام حتى  
لا يربى امرأة إذا عجز عن دفع عنها إلا بذلك،  
وكذلك المال للمحارب حتى لا يقع الفتن بينه  
وبين صاحب المال عند ماله، ولكنه اشتد في  
المال أن يكون يسيراً قال: هذه الصور كلها  
المدح بها وسيلة إلى العصبية فكل من مع  
ذلك فهو مأمور به، نرجس ما يحصل من  
الصلحية مع هذه العصبية<sup>١</sup>

## سنة الرمز

الرمز

١ - اصطلاح مركب من كسبي

الأرض: سنة، وعبر: إغراق الخلد وروم  
التي. ومعنى جديد أصله يقال: سدا من  
هو وسدا من عيش ما تده الخلقه ويرمى به  
العيس

والتأنيق الروح، وهي نطاق على بقية  
الروح وعلى الفضة

وسنة السر من معناه الحفظ على الدعوة  
والإبقاء على الروح<sup>٢</sup>

الحكم التلخيصي

٢ - جمع العلماء على أن يمرر للمعطر وهو  
من خاف على نفسه من عدم الأكل موتاً، أو



(١) بيان الصور، اصطلاح اسم لغة «سنة» والرمز،  
والرمز ٢٨٢

(٢) سورة التوبة ١١٠  
(٣) سورة التوبة، الرق الشمس والحديد ٣٣

واحتسبوا في حكم الشبع من الحرمات،  
ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية في  
أحادي الروايات، والشاذعية في الأصح  
خلافهم، والمخالفة في الأظهر منهم، وأحسن  
إليه أنه لا يجوز للمضطر الشبع، بل يكفي بما  
يسد الرمق بحيث يصبر إلى حالة لو كان عليها  
في الاستدانة فاجبره أكل الميتة وتجوهره، لأن  
الضرورة مروزل هذا القدر، والتساهل في أكل  
الحرام من غير ضرورة ممتنع

قال المحسن، باكل قدر ما يقضيه، لأن الآية  
قلت على تريم الميتة وسجوها واستحي ما اضطر  
إليه، وهذا تسبعت الضرورة، لا يحل له الأكل،  
لأنه بعد سد الرمق أصبح كما كان قيل أن يضطر  
فلم يبح له الأكل، ولأن الضرورة تظلم بقدرها  
وذهب المالكية في روايتهم وهو قول سعد  
الشافعية والمخالفة إلى جواز الشبع له من لحم  
الميتة وسجوها، لأن الآيات التي أياحت ذلك  
أطلق ولم تقضه بسد الرمق، ولأن له تساوله  
قليله فجاز له الشبع به.

وغيره بعض الفقهاء بين ما إذا كانت الضرورة  
مستمرة كان يكون بعيدا عن العسر والخاف إلى  
ترك الشبع أن يترك مجوزا، ولما قاله الشيع،  
لأنه إذا اقتصر على سد الرمق عادت الضرورة  
إليه عن ثوب

وسبب ما إذا كانت الضرورة مرجحة الزواله  
كل ما يكون في بلد ويترفع الحضور على علم

مرضا عروق، أو مباداة، أو حذر منه، أو خلاف  
الانتطاع عن وقفه، أو ضعف عن مثلي، أو  
ركوب، أو يجد حلالا يأكله، أن يأكل من لحم  
الميتة ولحم الخسيرة وما في معارف من  
الحرمات، كما يجوز له أن يأكل طعام العبدون  
إذنه

والأصل في هذا قوله تعالى ﴿إني حرم  
عليكم ميتة وألقم وحيم الخنزير وما أهل به لغير  
الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم  
عليه﴾ وقوله تعالى ﴿قل لا أحد ظبي أرحي  
بني عروى عني طاعم يطمعه إلا أن يكون ميتة لو  
دما سمحها أو لحم عسيرة وإنه وحس أو صفا  
أهل لغير الله به من اضطر غير باغ ولا عاد فإن  
ذلك غفور رحيم﴾<sup>(١)</sup>

وأصح الظاهر على أنه يباح للمضطر أن يأكل  
من الميتة ولحم الخسيرة وغيرهما من الحرمات  
الأخرى التي ذكرتها الآيات المذكورة ما يسد به  
رمقه ويأس عنه الموت مخرج أو عطش، كما  
أصحوا على أنه يجرم عليه أكل ما زاد على الشبع  
لأنه توسع فيما لم يبح إلا للضرورة<sup>(٢)</sup>

(١) - سورة المائدة ١٧٣

(٢) - سورة الأنعام ١٤٥

(٣) - حاشية ابن عابدين ٢٩٥/١، أمكنه القبول للجصاص

١٢٦/١، المجموع بإمام النووي ٢٩٩/١، مع المحتاج

٣٠٦/١، الخرس ٢٨/٣، القواعد الفقهية ص ١٧٨،

روضة الطالبين ٢٨١/٣، الفقه لابن لادن ١٨٠/١

خلال من عود المصروية، مذهب على من هذا  
 حله الاقتصر على سدة المرقى، ولا يجوز له  
 الشح<sup>١</sup>

وهناك مسائل منها من يجوز أن التردد من  
 لحم الميتة ولحم الخنزير وأمثالها؟ وهل يجوز له  
 أكل أو شرب السمكات؟ وهل يجوز له أكل لحم  
 النمل؟

وهذا وجد طائفة من المهرجانات كعدم الميتة  
 والدم ولحم الخنزير وما إلى المروءة ذلك فهل  
 يتخير بها أم يجب عليه التزيب؟ وإذا وجب  
 التزيب فإذا تقدم؟ وهل منه الرخصة خاصة  
 بالنساء أو لجميع المضر أيضاً؟ وهل يجوز  
 للمصامي المضطر أكل ما ذكر؟ وما حكم أكل  
 المضطر هل يجب عليه أم يباح؟ عند حصول ذلك  
 في مصطلح: (صروفاً)

## سرافة

### التعريف

١ - السرافة في اللغة اسم للسرف في الليل،  
 يقال سرف بالليل، وسرفت الليل سرفاً إذا  
 قطعته بالسر، والاسم سرافة وقد شغل في  
 المعنى تشبه ما لا اجسام، يقال سرف في  
 السم والخنصر، ويقال في الإسفاد سرف فيه  
 عرف السوء.

ومن هذا الفيل قول الفقهاء سرف المحرم  
 من العصور إلى العصور أي دام له حتى حدث  
 ما الموت، ولهم: قطع كفه فسرى إلى  
 ساحته، أي تعدى أثر المحرم إليه، كما يقال  
 سرف الخمر من الأصل إلى فروجه وسرى  
 العنق<sup>٢</sup>

وفي الاصطلاح التقضي السرافة هي النفوذ  
 في المضام إليه لم التمدي إلى ملكه<sup>(٣)</sup>

(١) المصباح المنير

(٢) المعجم للزركلي، ٢٠٠٠

## سزار

### انظر إسرار

(١) اللبس ٢٩/٨، المرحشي ٢٨/٢، روسا غطاليج

٢٨٢/٣، الذي لا ينقداه ٤٩٥/٨، الطوائف القليلة

ص ١٦٨، معي المحتاج ٢٠٦، سائلة ابن عابدين

## الحكم الإجمالي

١ - يشمل المصنف كلمة «سراية» في

المصطلحات الآتية

١ - النقص

٢ - الجراحات

٣ - الإطلاق

وإن سرته إلى ما يمكن من شرفه بالإتلاف،

كأن يقطع أصابعه لسرته إلى المكف حتى يسقط

فقد اختلف المصنف في وجوب القصاص فيه

فقال المشافهة والمصاحبان ويقر واحد من

رياء يجب القصاص في الأصبع، وبه ملاحظة

في المكف، وقالوا إن ما يمكن من شرفه بالجناية

لا يجب له الرد بالسراية<sup>(١)</sup>

وهال الحائله يجب فيه القصاص - وقالوا

إن ما يجب فيه الرد بالحايه يجب فيه أيضا

بالسراية كالنقص وضوء العين

وهل أبو حنيفة يميز قطع أصبعه مثلث إلى

جانبها حرقى ٤ قصاص في شيء من ذلك،

وعليه ذهبها<sup>(٢)</sup> وإذ كانت الجراحة خطأ لسرته

إني شيء، مما ذكره لا يجب فيه القصاص، والتفصيل

في (قصاص)

## سراية في النقص

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أعتق نصيبه

له في غيره مشترك بينه وبين غيره فلا بد من

نصيبه من العتق ويسرى العتق إلى الثاني إذا

كان العتق موسراً وفي المسألة تفصيل يظفر في

مصطلح (رد) ج ١، ص ١٢٩

## سراية الجناية

٤ - سراية الجناية مضمونة بلا خلاف بين

الفقهاء لأنها أقر بحايه، وجنابه مضمونة،

وكذلك سرها، ثم إن سرته إلى النفس كذا

يخرج شخصاً بعد صلوة أفراسي (أي ملازمها)

لأفراس سره حتى يحدث الموت، أو سره

إلى ما لا يمكن من شرفه بالإتلاف، كذا يجزي

على غير مطلقاً فيذهب أحد عقلي كالنقص،

والنقص وضوء، ويجب القصاص بلا

خلاف<sup>(٣)</sup>

## سراية الرد

٥ - سراية الرد غير مضمونة عند جمهور

الفقهاء، فإذا قطع طرفاً يجب الرد فيه ما سرى

من الحايه عليه ثم مات الجانب بسرايه الاستيهام

لم يلزم الاستيهام في شيء من شيء من ذهب

(١) الطالب ١٨/٦، ص ١٤، مرقاة المفاتيح ١٢٢/٦، ص ١٢٢

شرح المعاني - ١٧٥/١

١١/١٢٢٢ السبعة

(٢) في شيء ١٧٧/١٧، الرد في شرح المعاني - ١٧٥/١

(٣) في شيء ٢٢٧/٧، رد المحتار ١٨٥/١، ص ١٨٥

الشامية وأحمد وأبو يوسف ومحمد، وروري عن أبي بكر وعمر وعجل رضي الله عنهم، وقالوا لأنك قطع مسحق فمذنب ولا تضمن سراحه كقتلهم الدرق، ولا يحكم عقيد بسلامة الباقين، لا يثبت ما استجد، الحق بالعصا، والاحرار عن السراية جس في

وسم

وكان أبو حنيفة يضمن به القتل، لأنه من يعير حق أن حيا في القتل وهو وقع قتلا، وتوابع هذا القتل ضم في غير مصاص ويرى إلى القتل، لأن قتلا مرجعا بمصاص، أو الرد، ولأن جرح نفس في أوقات الحقيقة في عروق القتل، وهو مستمر القتل إلا أن القصاص سلف لنسبه جرح الملك<sup>١</sup>

وانتصبل في<sup>٢</sup> «فصا»

والعبرة في القصاص، ويوعده وقدره يوقف إعداده لا يؤثف السراية، فإن جرح مسلم حربيا لو مرصدا عاصيا مع مات بالسراية فلا صير، كملكه، ما جرح حربى مسلم فاسلم حربى ثم مات المسلم، لأن جرح غير مصصون صراية غير مصصونه

إن جرح مسلم مع ارتد أمجروح مات بالسراية صراية القصاص ما جرح،

وإن جرح مسلم مع فاسلم ومات بالسراية فلا مصاص عند من يرى عدم قتل مسلم بالدمي، لأن لم يصب بجراحه عن يده، ويجب عليه مسلم، لأنه في الإبداء مصصون في الإبداء حرم مسلم والدعه في هذا الباب هي

١ - أن كل جرح غير مصصون لا يملك مصصونا بعد لحاق في لانتها،

٢ - وكل جرح مصصون في الخالو فاعده في قدر الصياح بالانتها،

٣ - وكل جرح مصصون لا يقبض على مصصون بعد الحال<sup>٣</sup>

وانتصبل في (قصاص)

صراية القتل

٤ - دعت جرح في الشهادة إلى إدا أصا

والقاصدي ١ - ٦٦٦ - ٦٦٧ أسس تطابق ١/٢ ١٠٠ رصة

التطابق ٦٦٦ - ٦٦٧ أسس تطابق ١/٢ ١٠٠ رصة

الدموي ٢٢٨

١/٢ دعت ٦٦٧ - ٦٦٨ العمل على القاصدي ١/٢ ١٠٠ رصة

مراج القاصدي ١/٢ ١٠٠ أسس تطابق ١/٢ ١٠٠ رصة

الطلاق، من جهة شائع من المألف. كان يقول  
صعك. أوردتهك، أوجزوك طائف، كواحدة  
إلى حرس منبها كان يقصود. بذلك أوردتهك  
صائق. ومع الطلاق طريق السراية من انطاف  
إليه إلى اساقى كياسري في العنق. لأنه أصعب  
الطلاق، من حوء ذهب لسيادة بصف الكناج  
نشيء الجرة الشائع<sup>١</sup>

وقال الجنبه إن انطاف الطلاق إلى  
ما لا يصريه من الحمة كالبه. والرجل ونحوه  
لريص الطلاق، سائلنا لا سرايه لأنه أصعب  
لطلاق الر عبر حله فيله<sup>٢</sup>

## سر

### الصرح

١ - من معاني السريرة - ما يكتم في النفس  
ولطبع اسرار مصراتر وأسرانيه كنهه  
وأظهره فهو من الأصناف<sup>٣</sup> حال غرامه  
الإسراء خلاف الإعلان، وسنعمل في الأعيان  
ولاهل<sup>٤</sup>

ولا يخرج استعمال المصنف، هذا اللفظ عن  
نظمي معوي<sup>٥</sup>

الألفاظ ذات القصة

### التجوى

٢ - المجرى اسم لكلام الخفي الذي ساجي به



١: من معنى السريرة - ما يكتم في النفس

٢: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

٣: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

٤: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

١: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

٢: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

٣: من معاني السريرة - ما يكتم في النفس

صاحبت ذلك مرمم من غيره، وذلك أن أصل  
الكلمة الترميم، ومنه التحوير إلا جاز،  
والسواهم من التجوى، لأن سرقة يكون له  
غير انساني مجازاً، بماله: فعل هذا سرا، وقد  
أمر الأمر، ولتجوى لا تكون إلا كلاماً<sup>(١)</sup>

### أنواع السر

٣- يتوزع السر إلى ثلاثة أنواع

١- ما أمر الشرع بكتمانها.

٢- ما طلب صلاته كنهه

٣- ما من شأنه الكتمان، وأطبع عليه بسبب  
الحلف أو نهيه

ولنعين في أنواع السر وحكم كل نوع (د)  
إعطاء السر<sup>(٢)</sup>

### الفاصل بين إظهار الأفعال والأسرار بها

٤- يد في سرار الأفعال عسده الإحصاء  
وتلخيص من إظهارها ما كتبه الأستاذ  
وبرعب الناس في الخير، ولكن به به إظهاره  
قال الخس الله عه، المسلمون أن أسرارهم  
العمدين، ولكن في إظهارها ليس فائده، ولذلك  
أمر الله تعالى على أسرار العماليه فقال ﴿وإن  
صدر الصدقات بما هي وإن تخفوها وتؤتوها

المعزاة فهو خير لكم﴾<sup>(٣)</sup>

وصاحبه أصلية إظهار الأفعال أو أسرارها  
هو أن كل عمل لا يمكن أسرارها كالحج والجهاد  
وعصية فالأصل الإظهار إليه وإصدار الترخية فيه  
بتنحريس بشرط أن لا يكون فيه شائب  
الريب، وأما ما يمكن أسرارها كالصدق والمصلاة  
فإن كان إظهار الصدقة يؤذي التصدق عليه مع  
أن يوجب الناس إليه الصدقة فالسر أفضل، لأن  
الإظهار حرام، فلو لم يكن فيه إظهار فقد اختلفت  
العملية في أفضل عدد نوع السر أفضل من  
العمالية، وإن كان في العمالية فخره، وبالله فوج

أسرار أفضل من عمالية لا قدره فيها، أما  
العمالية فلهذا أفضل من السر، ويدل على  
ذلك أن الله عرّفنا أمر الأتباء بإظهار العمل  
لأنفسه بهم وحدهم بمنصب النبوة، ولا يجوز  
أن يلقى يوم هم حرموا أفضل تعمير<sup>(٤)</sup>  
هذا في عامة الأعمال، أما في التطوع  
والإحصاء به فضل من الإظهار لا تنكأ إظهاره  
به<sup>(٥)</sup>

وتجاء به في كبر بعض النوازل التي يكون  
الإمر بها أفضل من إظهارها

(١) سورة البقرة ٢٧٦

(٢) بحال طبع الدين ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠ ط ١٠٠

(٣) تفسير الصراط ٣٢٦، وصحة الفاء ١٨٠، ١٨١.

وكشاف القناع ١٩٠/١

(٤) الفري في الفقه ١٨٠

(٥) للرسالة الفتية ٢٩٢، وما بينهما



# ١- التطوع في طيب

النبي ﷺ ذكر صدقة السر تطفيء غضب

لرب

ومن بن عباس جعل له صدقة سر في  
التطوع بمصل علايتها فقال سبعين مائة  
وجعل صدقة السر فيه علايتها بمصل إسرارها  
به مال بمائة وعشرون مائة  
الغرائب والسودس في الأغنياء كلها وقال  
سعيد هو سوى الزكاة<sup>(١)</sup>  
والمفصل (و صدقة)

٥- التطوع في<sup>(٢)</sup> - سبب الفضل، رسول  
رسوله الله ﷺ وهو أنها الس في مروتكم،  
فإن أفضل صلاة، الز في س إلا صلاة  
المكتوبة<sup>(٣)</sup>

ولأن الصلاة في بيت الغرب إلى الإخلاص  
وأنه من الزيادة، وهو من عمل السر افعله في  
أسعد علاية وشر أفضل<sup>(٤)</sup>

٦- دفع صدقة التطوع سر

٦- صدقة السر أفضل من صدقة العلانية<sup>(٥)</sup>  
بقوله تعالى ﴿إِنْ يَسْأَلُوا عَنْكَ حِثٌّ مِنْهُمْ  
قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ رَبِّي وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ  
يَبْعَثُونَ﴾<sup>(٦)</sup>

روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «سبعة  
بطلهم الله في حله يوم لا من إلا ظله . . .  
وذكر حب رجلا مصدق صدقة فأنصرفت حتى  
لا تعلم تراثه من بعد ومعه»<sup>(٧)</sup> وروى عن

نكاح السر  
٧- أجمع اليهود النعماء على أن إعلان النكاح  
مسحب، (و، مضطرب إعلان، ونكاح)<sup>(٨)</sup>

## ٢- ركبة اليهود سر

٨- إذا دعى في الشهود من حرف الخصم سحب  
بركبتهم بلا خلاف ويكون الحكم بلون الركبة  
غير صحيح

٩- إذا دعى الخصم في الشهود بعد

اختلاف في أروج التركي

٩- حديث: ومروا به بسر في يديكم، العرب التي  
١٠١٣/٢ ط الكبة (مروا به) من حديث عبد بن  
وحدث ابنه القوي ب المرجع والزمب (١٠١٣/٢) ط  
عليه

١٠- الحديث: ومروا به بسر في يديكم، العرب التي  
١٠١٣/٢ ط الكبة (مروا به) من حديث عبد بن  
وحدث ابنه القوي ب المرجع والزمب (١٠١٣/٢) ط  
عليه

١١- الحديث: ومروا به بسر في يديكم، العرب التي  
١٠١٣/٢ ط الكبة (مروا به) من حديث عبد بن  
وحدث ابنه القوي ب المرجع والزمب (١٠١٣/٢) ط  
عليه

١٢- الحديث: ومروا به بسر في يديكم، العرب التي  
١٠١٣/٢ ط الكبة (مروا به) من حديث عبد بن  
وحدث ابنه القوي ب المرجع والزمب (١٠١٣/٢) ط  
عليه

١- حديث: صدقة السر تطفيء غضب الرب، أخرجه  
أحمد، ١٠١٣/٢ ط د روا الطراف للثانية، من حديث  
جدة بن جعفر وأصف إسناده الصحيح، ولكن له سماعه  
كثيره بطريق ج أو وصا المحل في أن كلف الخصم  
١٠١٣/٢ ط د الرضا

٢- حديث: صدقة السر تطفيء غضب الرب، أخرجه

٣- الحديث: صدقة السر تطفيء غضب الرب، أخرجه

فذهب المالكه والشاذليه والحنابلة على  
الذهب وصاحب أبي حنيفة إلى وجوب التزكية  
في الحملة ولا يصح حكمهم - منهم - بدوب ،  
لأن الفضلاء يتبين على شحجه ، ولا تصح احمدة  
إلا بشهادة العقول

والتركية بوعده تركه السرور وتركه  
العلمانية

وصيب التركيبة سر أنه إذا كان الشهود غير  
عدول ، فيمكنه أن لا يقسم التركي على طرح  
عدها بعض أساليب ، كحرف التركي على نفسه  
فلذلك كانت التركيبة الثمرة حتى يكون التركي  
فانزاع عن الجرح ' ١

والمتصل به في حكمه التركيبة واقدمه ،  
ووقت سمولها ، وشروط من تعين تركيته ، وعدد  
من يقبل فيها ( تركية ، شهادة )

## سرور

### التعريف

١ - السرور لغة : اللذلة التي يسر بها القصر ،  
ويقال فيها بضم السرور ، والسرور ، وسرور ، وهو  
مشتق من قول الشاعر : يسرني ، أي يغني لي  
السرور ، غريب ، قال : لسانه  
وأصل السرور : الخفاء فتعول سر الخفاء  
اسرور إذا أخفاه فوسعه إلى السر ، وأسروره  
بما أظهره به من الأصداد " ٢

أما معناه اصطلاحاً فقد اختلف المراد من  
السرور ، هل هو الخمر المشهورة ، أم أركانه ، أم  
أوسطه ، فذهب بعض العلماء وهم جمهور أهل  
بلعه والحديث والعرب إلى أن المراد من  
السرور هو أطر أشهره سني بذلك لا اعتبار  
القصر

وبعض العلماء ذهب إلى أن السرور أوسطه ،  
مسترة التواني وسط وحارة ، وسرور الأرض

(١) لسان العرب وأصبح للسر لسان البلاغة ص ٢٩٢



(٢) سرور الحكماء ٣٩٠ : ١٦ ، وسدس المنتقى ١٧٠ : ١٦ ،  
والشرح المصم ١ : ٢٦٠ - ٢٥١ ، وتلخيص مصنفه  
١ : ٢٦٠ ، ٢٦١

أكبرها وأيسرها، وينفذ سلب إلى صوم  
شعب، وهي وسط الشهر، وأنه لا يرد في صوم  
آخر الشهر مذبح، ووجه هذا القول  
أنثوي<sup>(١)</sup>

وتذهب الأوراعي وسعيد بن عبد العزيز إلى  
أن السر أول الشهر

الألفاظ ذات الصلة

أيام البيض

٢ - أيام البيض - هي ثلاث عشر والرابع عشر  
والخامس عشر من كل شهر، وأصلها أيام التي  
البيضاء وهي ليلة ثلاث عشرة وأربع عشرة  
وتيلة خمس عشرة، وسبب هذه التسمية  
لأنها جميعها بالمر<sup>(٢)</sup>

الحكم التكلمي

اختلاف الحكم في معنى السر اصطلاحاً  
بعضه بأن الحكم التكلمي لغير شيء  
أنثوي

٣ - صوم أول الشهر ثبت عنه عليه السلام أنه كان  
صوم أول من كان كل شهر ثلاثة أيام، فإنه روى  
عنه عنه عليه السلام بن مسعود رضي الله عنه أنه

كانت يصوم من عدة كل شهر ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>  
(ر. مصطلح صوم سطوح)

٤ - صوم يوم السبت - وهو يوم الثلاثاء من  
شعب، إذا تردد الناس في كونه من رمضان  
ولمعرفة عبارات متفاربة في تحديده، استعملوا  
في حكمه مع أصانها على عدم الكراهة زيادة  
صومه، لأن خلاف عادة المسلمين بصوم سطوح  
كصوم الاثنين أو الخميس، لما روى أبو هريرة  
رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ

«لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، ولا رجل  
كان يصوم صوم قبضته»<sup>(٤)</sup> وتفسيره  
رضي الله - (من أيام اليوم الذي ينت فيه  
فقد غصص إلى الغمام - صلى الله عليه وسلم -)  
(ر. التمسك في مصطلح صوم التطوع)

صيام النصف من شعبان -

٥ - ذهب جمهور علماء إلى جواز صيام النصف  
من شعبان وما بعده، لحديث عمرو بن حفص  
أن رسول الله ﷺ قال: «ويل للذي أتى صوم سرور  
هذا الشهر» قال الرجل: لا يا رسول الله! هل  
نجد أفطرت فمض يومين من سرور شعبان»<sup>(٥)</sup>

(١) حديث بن مسعود: «كانت يصوم من عدة كل شهر ثلاثة  
أيام» أخرجه الترمذي (٩٢٦) - ط الحنفية - وقال  
حديث حسن قريب

(٢) ذهب إلى أن شهر رمضان يصوم يوم - أخرجه  
البيهقي في المحقق ١٩٨ - ط النسخة - وسلم (١١٢٢)  
ط الحنفية - واللفظ مسلم

(٣) حديث أبو هريرة أن صوم سرور هذا الشهر - أخرجه

(١) صحيح البخاري شرح صحيح البخاري ١/ ٦٤ - ١٣٩، ح ٥٥٤  
الطبراني المعجم ١/ ٢٦١  
(٢) الصحيح لغيره

وهذا على قول من سر السر بالوسط

ودفع عليه إلى كراهه صيام التمتع  
من شعبان فثبت أبي هريرة أن النبي ﷺ قال  
«إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا»<sup>(١)</sup> وحرمه  
الشافعية حديث النبي عن صيام التمتع،  
ولأنه ربي أصح الصائم عن صيام رمضان،  
وجمع الصحابي بين حديث أبي هريرة  
«وفي الله منه - وهو النبي، وحديث النبي عن  
تقدم رمضان لمصيام إلا إذا كان صوما يصوم،  
بأن الحديث الأول محمول على من صامه  
الصوم، والثاني محمول من يخطأ برغمه  
لومضاً، وحسن الجمع بين هذين<sup>(٢)</sup>  
ر' التمسك في مصطلحي، (صوم)،  
(صوم الحرام).

## سرقة

التعريف

١ - في اللغة السرقة: أخذ الشيء من ثمنه  
حميه يقال: سرقت مالا، وسرقته مالا يسرقه  
سراً، وسرق الخادم حفيه، فهو سارق  
يقال: سرى لو استرق السبع والخنزير صبيح  
ونظر استحب<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح هي أخذ المال لئنه  
مستأخراً، أو ما فيه نصاب، مكاناً للسرقة،  
لا شبهة له به، على وجه الحمي  
وإنما المال كونه أخذ مكلف طاعة  
لا بمثل نصرة<sup>(٤)</sup>

## سرف

انظر - إسرائه

١ - حبيب الأسيا، وكشاف وسائر العرب وفنائه اصطلاح  
والصاح لنهر والمعجم الوسيط  
٢ - جيلون خليل مفتاح: ١/١، وفتح الميم ٢٩٩/٢  
والنفساني المدة ٢٥/٢، وقطر الأثر جيم صرخه  
مفصلاً بيم الفرق ٥٥/٢، وشرح الخواص ٩١/٢  
وربما للعهد ٢٧٢/٢، واهل الفقه ٢٧٧/٢،  
لرب من بهامه جيم ١٢٩/٢، والفنيوي وصبر  
١٨٩١، والإنتاج ٢٧٨/٢، وكشافه فتناع ١٢٩/٢

١ - البخاري (تمتع ٢٢٠/٢، المتقية) وصحة  
٢ - ٨٠٨/٢ طه طه والباقي نقد ي  
(١) حديث «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا» أخرجه  
أبو داود (٢٥١/٢)، فحين موت سيدنا عمر وعليه حجة  
عمر (٩٠٦/٢) طه طه، يقطع «إذا بقي نصف من  
شعبان فلا تصوموا» وذلك حديث حسن صحيح  
(٢) كشف العمدة ٩١٨/٢، حلية العمدة ٢٣٣/٢، فتح  
البري، ٢٢٠ - ٢٣٦، يفتح فتناع ٩٧٩/٢



وهذه السرقه وعندها إلى عدم اعتبار  
الناس ما إذا لأنه يأخذ ما لا يملك له وليس  
مردوداً به ولا شرطاً عليه ولا حرراً لا يجعل  
هذا النوع من الأخذ سرقه<sup>(١)</sup>  
وانظر مصطلح - (بشر)

وفي الاصطلاح هو الاستيلاء على حق  
الغير عدواناً فالسرق بين انصبب والسرقه أن  
الأول يتحقق بمجرد سرقة في حين يشترط في  
السرقه أن يكون الأخذ سوا من حرره مثله<sup>(٢)</sup>  
وانظر مصطلح (عصب)

## و- النشل

٧- نشل الشيء مثلاً أسرع سرقة يقال  
نشل اللحم من القدر، ونشل الخاتم من اليد  
والنشال تحتس اللحم من اليد من  
الدصوص، ينش ثوب الرجل ويميل ما به على  
عنه من صاحبه ويصرعه بالطراز، من  
طوره حراً إذا شقته<sup>(٣)</sup>

ولا يختلف اصطلاح الفقهاء عن النمل  
الدعوى، فطراز أو النشل هو الذي يسرق  
الناس في يدهم يتوع من يده وحده اليد<sup>(٤)</sup>  
فالسرق بين النشل أو المرويه السرقه يحصل  
في عدم الحر. ولهذا حلف الفقهاء في تطبيق  
حد السرقه على النشل فجاءهم وهم يسوي بين  
السلاروق والسرار سواء شق الكم أو القميص

١- الموطأ ١/٢٨٦، ١٦٠، وفتح مفسر ١/٣٧١، ٣٧٥.  
وحدائق الدعوى ١/٣٨٠، ونخلة الطبع ١/٣٨٠، ٣٨١.  
وكنز الدلائل ١/٣٨٠، ٣٨١.  
٢- سائر العرب، والصيغ اللزير وشيخهم طرسه  
٣- طلبة طلبة من ٧٨، وشرح فتح بكم ١/٣٨٠

## هـ- البش

٦- يقال - بشه شيء أي اسحقه من  
الأرض، وبشت الأرض - كشمها، وبه  
نشل الرجل القدر.<sup>(١)</sup>  
والنشال هو الذي سرى أكمل أنوفه بعد  
دفعه في فورهم.<sup>(٢)</sup>  
وقد اختلف الفقهاء في حكمه وفي اعتبار  
سارقاً، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن السرقه  
والشاذبه والخاطئه (نويوسف) من الحكمه من  
المضار الناس سارقاً، لأن السارق حد السرقه  
عليه، ويقولون في حق حرره حرره، ومن  
غوى حرره، ومن بشه قلمه<sup>(٣)</sup>

(١) كفاية الأحياء ١/٨٢، رجالية الدعوى ١/٢٢٢

(٢) المصباح ١/٢٢٢

(٣) الجهر الزائد ١/٢٢٢

(٤) حديث أبي حنيفة عن عماره، وفي فرق عماره، ومن  
بش لطفه، ففرجه في يده (١/٢٢٢) ما ذكره العرف  
الشيء من لطفه، وقال ابن حجر (١/٢٢٢) في الإسته من  
من يجر، كما في المصباح الجهر (١/٢٢٢) ما ذكره  
الطحاوي (١/٢٢٢)

وانظر مصطلح (تعب)

لركان السرقة

٩ - لسرقة أربعة لركان السرقة، والسروق منه، والمال لسروق، والأخذ حية

الركن الأول الملو

١٠ - يجب لإقامة حد السرقة، أن تكون مكلفا، وأن السارق حصة شروط، أن يكون مكلفا، وأن يقصد فعل السرقة، وألا يكون مضطرا إلى الأخذ، وأن تنتهي الجسدية به وبين السروق منه، وألا تكون عنده شبهة في استحقاقه حد الأخذ

الشرط الأول: التكليف .

١١ - لا يتسام حد على مسارق ذكر كان أو أنثى إلا إذا كان مكلفا، أو بالغاً عاقلاً<sup>(١)</sup>

ونظر مصطلح (تكنيب)

١ - ويصر الشخص بالما إذا توافرت فيه

إحدى علامات البلوغ

نظر مصطلح (بلوغ)

أما من كان دون البلوغ فلا حد عليه لقول

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٦٤ - ويذهب للجنيد ٢/ ١٢٦، الأحكام  
السلطانية للبهري ٢/ ٢٦٤، والأحكام السلطانية لابن  
بني ٢/ ٢٦٤

وانخذ منها ما يبلغ النصاب، أو أذن يده فاحد  
دون ذلك لا الإتمام يعتبر حرر كل ما يليه  
أو يحمله من يتوق وعبره، ويعصم يرى أنه إذا  
أخذ يده في الكم أو في الخيط فاحد من عبر  
شيء أو شئ غيرها مثل الصرة، فلا يطبق عليه  
حد السرقة، لعدم اكتمال الأخذ من الحرز<sup>(٢)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلح (شئ)

٢ - النيب

٨ - تب الشيء تباً أخذته قهراً، والنيب  
المطروء والمعيمة والشيء المنهوب وهو المبيعة  
على المال والقهر واللازمي والنيب  
ما انتهب من المال بلا موافقة، يقال: نيب  
فلان ماله إذا ألبسه من أخذه، ولا يكون تب  
حتى تنتهب الجسامة، فيأخذ كل واحد شيئاً،  
وهي النية<sup>(٣)</sup>

ومن هذا يظهر أن الفرق بين النيب والسرقة  
يعود إلى شبه الحصة، وهو لا يوافي في النيب  
والحدود في الحدوث، وليس على مخالفين  
ولا متعبد ولا محتسب قطع<sup>(٤)</sup>

(١) روضة الأمه في اختلاف الأئمة ص ١٨٦، أحكام القراءان  
للمطري ١/ ٢٧٠، الفهر ٨/ ٢٥٦، والبيوط ٢/ ١٦٦،  
فتح القدير ٤/ ٣٩١، دائع المصنوع ٦/ ٦٦  
(٢) لسبق العرب، للمصباح الكبير، للمصنف الوسيط، والزرع  
ص ٢٦١  
(٣) سبوت ليس على حاش ولا متعبد ولا  
مخبر ٢

د- ولا يجب إلزامه الحد إن صدرت السرقة من النائم،<sup>(١)</sup> لقوله ﷺ في الحديث المتقدم هو من النائم حتى يستيقظ، انظر مصطلح (نوم)

هـ- كذلك لا يعاقب الحد على النعاس حين إذا سرق حال إظلمه<sup>(٢)</sup> انظر مصطلح (إحشاء)

و- أما من يسرق وهو مسكر،<sup>(٣)</sup> فقد اختلف في حكمه أقوال الفقهاء،

بعضهم يرى أن عقله غير حاسر، ولا يؤخذ به. مطلق إلا حد السكر سواء أكان متعمداً سكره أم كان غير متعمد به<sup>(٤)</sup> فبأن جمهور الفقهاء يسرون حاله إذا كان السكر قد تعلل بسكره، قال حد السرقة بعدم عليه، هذا للدرائم، حتى لا يفقد من يريد ارتكاب جريمة إلى التشرب لئلا لقمة الحد عليه. أما إذا لم يكن متعمداً بالسكر قبل أو مع الحد، لقيام عقره وانعدام قصده<sup>(٥)</sup>

انظر مصطلح (مسكر)

النبي ﷺ دفع الظلم عن ثلاثة من النائم حتى يستيقظ وعن الثمن حتى يبرأ ومن الصبي حتى يكبر،<sup>(٦)</sup> وهذا قال ابن حجر لمجمع العلماء على أن الاحتلاء في الرجال والنساء يلزم به الحدبات والحدود وسائر الأحكام<sup>(٧)</sup>

ب- وانفقوا كذلك على السرقاء المقتل لإقلمة الحد على السارق، إذ أنه مناط التكليف،<sup>(٨)</sup> لقوله ﷺ في الحديث سابق هو من الحسبون حتى يقتل، هذا إن كان الحسبون مطعاً، فأما إذا كان غير مطبق وجب الحد إن سرق في حال الإمالة ولا يجب إن سرق في حال الحسبون انظر مصطلح (حسبون)

ج- وقد أُلحق العقوبة المجترة بالحسبون، لأن الحق نوع جنون صحيح أداه الحسبون<sup>(٩)</sup> انظر مصطلح (عته)

١٠- حديث: دفع الظلم عن ثلاثة من الصبي حتى يكبر، أخرجه أبو داود ٥٥٨/٥٢، تحقيق عرب عبد الرحمن والحاكم ٥٩٠/٢١، هذا في السرقة المقتلة من حديث قتادة رضي الله عنه، وقال صحيح على نسخة صحيح، والله المهي

١١- هج الباري ٢٧٧/٥، انظر بفتح الصالح ٢٥٨/٣، والدرسي على شرح الكبير ٣٣٩/٤، ٣٤١، وباب المحتاج ٢٧١/٢، وكشاف اللغات ٢٩٠/٢

١٢- حسن المرجع سابقاً  
١٣- من عابدين ١٢٦٦/٢، ١٢٧، والموسوعة الفقهية ١٩/١٦

(١) بفتح المفتح ١٧/٧، يفتح حتى الإراء ٣٣١/٢

(٢) أحكام الشافعية المأثورة ص ١٢٨، والأحكام الشافعية لأبي جلي ص ٣٦

(٣) انظر تعريف السكر الموسوعة الفقهية ١٦/٦٠ ص ٦٠

(٤) فقه ٣٧٨/٢، والمغني ١/٨ ص ١٩٨

(٥) حاشية من عابدين ١٢٦٦/٣، والخروشي ١٢٨/١١

واللهب ١٢٨/١٠، والمغني ١/٨ ص ١٩٨



بعد تشديده ثلاث أحوال أظهرها أنه لا بدء عليه أحد كالخروج.

والثاني أن تلبس بقرام عليه حد السرقة كالديني وانفذت يحصل بالهتائي عند الأذن فإن شرط فيه إقامة الحدود عليه وجب المنع، ولا فلا حد ولا قطع.

الشرط الثاني «المعصية»

١٣ - لا يقم الحد على السارق إلا إذا كان يعلم شحيره السرقة، وأنه يأخذ مالا مملوكا لمجرد ذنب علم مالكه ذنابه، ولم تنصرف عنه إلى ذلك، وأن يكون متراعا فيه دهن، رجحا إلى تعيين ذلك.

١ - أن يعلم السارق محريم للعمل لغيره سرقة، فلهاله بالتحريم من يحد بالجهل شبهة شر الحد، وهذا روي عن عمر وعطاء رجح أن حد غير ما لا علم من معصية لم عدم العلم بالمعصية فلا يعد من تشبهات بقر عند الحد ١٣

ب - أن يعلم السارق أن ما يأخذه مملوك

ر - وما يستحق مسألة التكليف اختلط كون السارق ملتزم بأحكام الإسلام حتى ثبت ولادة الإدم عليه ولذا لا بد من حد السرقة على الحر غير المسلم لعدم انتمائه أحكام الإسلام - ويدعم الحد على التمسك لأنه بعد الذمة يمتزم بأحكام الإسلام وثبت ولاية الإمام عليه «أظهر من ضلحي» (لعل الخرب، وأهل فقهه)

١٤ - أما الحر غيري لفصائس فإن سرق من مستخبر لغيره لا يعلم عليه حد لعدم التزام أحد منهما بأحكام الإسلام وإن سرق من مسلم أو دمي هي إقامة الحد عنه فهو مملوكه

معصية هجره العقول (لأنه لا يملكه ولا يملكه) (سويوسف) من وجوب إقامة الحد عليه لأن حره في الأمان بهعله مملوك لأحكام.

ودعت شرحه «المعصية» من عدم إقامة الحد عليه، لأنه غير ملتزم بأحكام الإسلام، وإن عاني «فإن أحد من المسلمين استجد بقر» حره حتى يسمع كلامه ثم ألقه عليه دمه - «هر هرج لا يعمرون» ١٥

١١ - في نسخة من ١٠٨، وشرح تفسير ١٠٨: ١٠، وجمعه

١٢ - وفي ٢٢٩، وفي نسخة ٧٢: ١٢

١٣ - وفي ١٠٨، وفي ١٠٨

١٤ - في نسخة من ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

١٥ - وفي نسخة ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

١٦ - وفي نسخة ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

١٧ - في نسخة من ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

١٨ - في نسخة من ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

١٩ - في نسخة من ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

٢٠ - في نسخة من ١٠٨، وفي نسخة ١٠٨

مستشهد لمحمد عليه السلام إن الله أصبح من أمي  
 حياءً ولستبار وب لستكر هو عليه عليه السلام وقد  
 ذهب بعض الفقهاء إلى أن الإكراه الذي يرفع  
 الإثم ولا يبرئ عنه غير هو ما يكون في جنات  
 الأقوال، أما الإكراه على الأفعال فهي  
 حكمة تفصيل ينظر في مصلح (كراهه) من  
 الموسوعة ٩٨ - ١١٢

المشروط الثالث علم الاضطرار أو الحاجة  
 ١١ - ١ - لا اضطرار شبه نذر الجلب والضرر  
 تبع فلا يفي أن يكون من حال لم يندر  
 محضه يدفع الملائمة من عبث، فهو سوى  
 نذر خوف، محض مهتاك فلا يفتن عبث،  
 لقوله تعالى: وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ ولا عاد فلا  
 إليه عبث، وَقَوْلُهُ لا يفتن في ركن  
 انداع

لغيره وأنه قد اخذه دون علم ما كرهه  
 صاء وعلى ذلك لا يقام حد على من أخذ  
 ما لا وهو يعتقد به ما لم يضره ولا يقام  
 الحد على المؤجر الذي لا يحمي التي أجروها  
 إلا على المذبح الذي يأخذ مذبذبه دون ربه  
 الوديع

ج - أن يحصر به الأحاد التي تملك من  
 حده ولها إلا يام حد أشبهه مني من أخذ  
 مالا مترك العبد دون أن يقصد ملكه، كذا  
 حده ليعمله ثم رده، لو أخذ على سبيل  
 - عبث، لو أخذ بعد الإصلا عنه، أو حده  
 مفسدا أن ملكه رخصي لأحد، ما ذهب  
 من تبه حد على ذلك، ومن لم يمس اليه  
 على به التملك، حرج الشا من المورثين  
 به سبق، بحيث يام موقوفوا فسد التملك  
 حبه، وهو تملك بعد إخراجه، أما لو تملك  
 دخل المورث فلا يظهر به التملك، وهذا لا يام  
 عنه أحد

١ - لا يشاء حد على المورث لا إذا كان غنيا  
 ليم أكله عبث، لأن كره المورث المملوك  
 ويسقط الحد عنه من يرى أن الله قد ساق  
 الإكراه، لأن الإكراه شبهة وحسب مدرا

(١) حيث ر. الله أصبح من أمي عليه السلام والفتا والفتا  
 وقد أصرح به في ١١٢٠ ط ١١٢٠  
 وحكم ١٩٨ - ط ١١٢٠ معار المصنف من حيث  
 ابن - ١١٢٠ ولفظ لا يامه وصحح الفتاكة بساكنه  
 ووجهه غرضي  
 ولا يفتن المصنف ١١٢٠، راجع الدسوقي ١١٢٠  
 ورايه ملاح ١١٢٠ وانص ١١٢٠ - ١١٢٠ وحكم الفتا  
 لأن الفتا ١١٢٠، (الفتاكة ١١٢٠) ورايه الفتا  
 ١١٢٠  
 ١١٢٠ المصنف ١١٢٠، والفتا ١١٢٠  
 ر. سورة البقرة ١١٢٠  
 ١١٢٠ المصنف ١١٢٠ - ١١٢٠

١ - نسخ التفسير ١١٢٠ والفتاكة ١١٢٠  
 وفتاكة ١١٢٠ والفتاكة ١١٢٠  
 ١ - نسخ الفتاكة ١١٢٠ والفتاكة ١١٢٠  
 وفتاكة ١١٢٠ والفتاكة ١١٢٠

سك أرايت إن احتجنا إلى الطعام والشراب؟

الشرط الواجب: انتفاء الضرابة بين الماروق والسروقي منه:

١٥ - قد يكون السارق أصلاً مسروق منه، كما قد يكون دوا له، وقد ختم بئها صفة ثرية أنصري، وقد توط بئها واطلة الزوجية، وحكم إلقاه الحد يختلف في كل من هذه الحالات

أ - سرقة الأصل من القصر: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا قطع في سرقة الولد من مال والده وإن سفل، لأن للسارق شبهة حق في مال المسروق منه فشرى الحد وذلك لقوله ﷺ: **لكن جاء يشنكي أباه الذي يريد أن يخلع ماله:**

وأنت ومالك لأبيث<sup>(١)</sup>، والسلام هنا للإبانة لا للتمديد. فإن مال الولد له، وكان عليه، وهو مورد عنه<sup>(٢)</sup>

ب - سرقة الصرع من الأصل: ذهب جمهور الفقهاء (المحنفة والسلفية والحنابلة) إلى أنه لا قطع في سرقة الولد من مال أبيه وإن علا،

ب - والحاجة قتل من الضرورة، فهي كل حالة يترتب عليها حرج شديد وصوب بين، وبها نأبأ نصلح شبهة لدمر الحد، ولكن لا نفتح الصبان والمغزير

من أجل ذلك أجمع الفقهاء على أنه لا قطع بالسروقة عام للجاعة<sup>(٣)</sup> وفي ذلك يقول ابن القيم: **وهذه شبهة قوية تدرك الحد على الجحاح، وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء، لاسيما وهو المألوف له في مغالبة صاحب المال على أحد ما يسديه ربه. وعلم الجاعة يكثر فيه الحدس والخطرون، ولا يتميز المستعني منهم والسارق لصير حاجته من غيره، فاشبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فشرى<sup>(٤)</sup>**

وهو محمد النبي ﷺ لفقده الذي يكفي حاجته، لخطره بقوله: **وكل ولا تحمل، وأسرير ولا تحمل<sup>(٥)</sup>**، وذلك في معرض الرد على من

١ - وحديثه: **ولا قطع في ريس الجاهل، لعمركم أخطب في الرجب ٣٩١/٦**، المسألة بمصر من حديث أبي أمامة، وضعه السيوطي في الجامع الصغير وأبو القاسم ط الطبراني الكبير

(١) القندري للنجاة ١٣٦/٦، والقندري وصحيفة ١٩٢/٩، والفتي ١/٦

(٢) إمام الولد ٢/٢

(٣) حديث **وكل ولا تحمل، وأسرير ولا تحمل** أخرجه ابن ماجه ٢٧٢/٢، ط الحلي من حديث أبي هريرة، وصححه الألباني في الترغيب ٢٩٩/٢، قال المزي ٢٩٩/٢

(١) حديث: **كنت ومالك لأبيث** أخرجه ابن ماجه ٧٩٩/٦، ط الحلي من حديث جابر بن عبد الله، وقال أبو بصير في البرزخ: **استند صحيح**، ورواه ثلاث على شرط البخاري

(٢) بدائع الصنائع ٧٠/٧، وسأله للجهاد ٢٩٠/٢، والقندري وصحيفة ١٨٨/١، وكشاف النسخ ١٩١/١، وبل الأوطار ١٥٠/١٢

لوجوب نفقة الزوج في حاله والبدء، ولأنه يرث ماله، وله حق دخول بيته، وهذه كلها شبهات تدوا عنه الحد، أما المالكية فيسبهم لا يرون في مخالفة الابن ما به شبهة فذواته حد السرقة، ولذلك يوجبون إقامة الحد في سرقة الخروع من الأصغر (١).

جـ - سرقة الأنساب بعضهم من بعض - حسب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن سرقة الأقارب بعضهم من بعض ليست شبهة تدوا الحد من السارق، ولهذا أوجبوا المنع عن سرقة من حال أحبه أو أخته أو عمه أو عمته أو خاله أو خالته، أو بن لوبن حلقهم، أو أمة أو أخته من الرضاة أو سرقة أبيه أو زوج أمه، أو ابن امرأته لو يبتها أو أمها، حيث لا يسبح الإصلاح على الحرره ولا ترد شهادة بعض هؤلاء لبعض الآخر

ويرى الحنفية أنه لا قطع عن سرقة من سرقة من ذي رحم محرم، كالإخوة والأخت والأعم والأعمة وأخوات وأخلفت، لأن دخول بعضهم على بعض دون إذن عنه يعتبر شبهة تسقط الحد، ولأن

قطع أحدكم بسب سرقة من الآخر ينقض إلى قطع الرحم وهو حرام به على قاعدة "من انقضى إلى حرام فهو حرام" أي من سرق من ذي رحم محرم كاس العلم أو كاس العلم، أو من العلم أو كاسه فمعه، وابن الخطر لو سب الخال، وابن الخال لو سب الخال، فقام عنه حد السرقة لأنهم لا يدخل بعضهم على بعض عادة، فالمرء كمثل في حذمهم، واختلف الحنفية في سرقة المحرم غير ذي الرحم بعضهم من بعض كالألم من الرضاة والأخت من الرضاة، ذهب أبو حنيفة وعمره إلى إقامة حد على السارق، أما أبو يوسف فلا يرى أن يقام الحد على من سرق من مال أمه التي رضى عنه، لأنه يدخل بينها دون إذن عنه، فم يكتمل الخبر (٢).

د - السرقة بين الأذواج اتفق جمهور الفقهاء على عدم إقامة الحد إذا سرق أحد الزوجين من مال الآخر وكانت السرقة من حرره أو شترافي مكانه، لا احتلاق شرط الحرز، ولا تسلط بيني في الأموال عادة، ولأن بينهما سبب يوجب التوارث بغير حجب (٣).

١ - فتح القدير ٢/٢٠٨، والقاضي المشاية ٢/٢٨١، وشرح المنهاج على خليل ٩١، وفتاوى ٢/٣٣٧، وشرح السرقات ٩٨/٨، والندوة ١/٢٧٦، ومفاتيح السراج ١١٢/١، والذهب ١١٢/٢، وصاحب المحتاج ٢/٢٢٦، وشرح منتهى الإرادات ٢/٢٧١، وكشف القناع ١/١١١، وفتاوى ١١/٢٨٦.

٢ - فتح القدير ٢/٢٠٨، والنسخ الكبير للبدر ٢/٣٤٠، وفتاوى ٩٨/٨، والفتاوى وصية ١٢/١٨٨، والأحكام شطرنج لبي على من ٢٦٨، وكشف القناع ١/١١١، ورجحة الأمان من ٢٥١.



قولا: «ارجع منها ان لا قطع» وانفون الآخر  
بجانب القطع، لأنه لا حق للشريك في سحب  
شريكه، فإذا سرق سحب غير من المال  
المشترك منها، بالسوية كان سارقا نصيبه من  
مال شريك فيقطع به<sup>(١)</sup>

٢٠ - ٢١ - السرقه من بيت المال نعت الخصبه  
واحتماله إلى عدم إقامة الحد على من سرق من  
بيت المال، إذ كان لسارق مالي، غير كاذب أو  
عسيرا، لأن بكل قسم حقا في بيت المال،  
فيكون هذا آخر شبهة تدبراً للحد عنه، كما لو  
سرق من مال له فيه شركه وقد روي أن  
عبد الله بن مسعود كتب إلى عمر بن الخطاب  
يسأله عن سرق من بيت المال، فقال: أرملة،  
فمن من أحد إلا وله في هذا مال حل

ويوجب أدلتكيه وهو أن رأي المرحوم عبد  
الله بن مسعود إنما على قسار من بيت  
المال، المعوم من الإبه، وضعت الشبهة، لأنه  
سرق مالا من حوز لا شبهة له فيه له،  
ولا حي له به قبل حاجته إليه

وهو الشاعية بالنسبة لسرقه من بيت المال  
بين أنواع ثلاثة<sup>(٢)</sup>

الشرط الخامس: انتفاء شبهة استحقاقه المال  
١٨ - إذ كان للسارق شبهة دون تولد حقا  
في المال مسروق. فلا يقام عليه الحد، في سرق  
كان شريك في المال مسروق، أو سرق من بيت  
المال، أو من مال معروف عليه وعلى غيره، أو  
سرق من مال منه، أو ما شابه ذلك

١٩ - أ - سرقه الشريك من مال الشريك  
استحقاقه انتفاء في حكم سرقه الشريك من المال  
المشترك

ذهب المختص ولشاعية في الأصح عندهم  
واحتماله إلى عدم إقامة الحد، لأن للسارق حقا  
في هذا مال، فكان هذا آخر شبهة تدبراً عنه  
الحد<sup>(٣)</sup>

وذهب المالكي إلى إيجاب القطع إن عثر  
شرطان أحدهما أن يكون المال في غير حرر  
المشترك، كان يكون الشريك قد أودعه عند  
غيرهما، فلا لم يكن المال محبوسا عنهما وسرق  
أحدهما به فلا يجوز القطع.

والشرط الآخر أنه يكون بينا سرق من  
حصه صاحب فصل من جميع حصه ومع يدر  
صهاج

ولشاعية في سرقه الشريك من مال الشريك

(١) بلانغ حقيق ٧٦٧٧ ويورد مختار شرح كثر الدقائق  
١٨٧٢

١. الحديث ١٨٨٠ والبرقي ومعه ١٨٨٠، وكشفي  
هنا ١٨٦٦، ويشرح مني الإزاه ٢ ١٨  
٢. ابن علقم ١٠٥٢٣ ووسط ٥٥٦٦، ومع المص  
٢٢٦٢٥ وسأله لمعه ٢٢٦٢٦، وصاحب المص  
٢٢٦٢٦، وشرح لقرني ٩٦٨، والحديث ١٨٦٦ -

عليهم فإنه يفسح طلب نسوئي السرقه ،  
ووجه ان السرقه يفي غرضه على ملك  
الوقت منقذه

وعنه المالكه بدم المخذ على من سرق من  
ملك الموقوف ، سواء كان الموقوف هو أو غيره ،  
وسواء كان السارق من وجه لسان عليهم أم  
كان من غيرهم ، لأن تحريم بيع ملك الموقوف  
يتوي جانب الملك به

وما الشافعي أنه يرقب بين الموقوف العام فلا  
يبيع سرقه ، وبين الموقوف الخاص فلا يقطع  
سرقه إلا كان واحدا من هذه

وإن كان من غير هذه فبعضهم آراء ثلاثة <sup>١</sup>  
١ - طهر المصنف أنه يفسح لأن غيرهم بوجه  
يتوي جانب الملك به

٢ - لا يقطع السارق من هذا المال ، لأنه  
لا ملك له

٣ - إن قيل إن معروف يملك الطريقه قطع  
سرقه وإن قيل إنها لا تملك ، فلا قطع ، لأن  
هالا يملك في حكم المباح وإن لا يبيع

ويذهب القليبي إلى عدم إقامة الحد على  
من سرق من الموقوف العام ، أو من سرق من  
الموقوف الخاص وإن كان واحدا من أهله ، بوجود

١ - إن كان المال عمرا أو ثمنه هو سب أو أحد  
أصوله أو عروقه منها ، فلا قطع لوجود الشهه ،  
حتى وإن لم يكن ضم سهم ففقد

٢ - وإن كان لسان هو ، فلا قطع ، لأن هو ولا أحد  
أصوله أو عروقه منها ، وحب لعمه لعم الشهه  
لأثره لحد

٣ - وإن كان صاحب غير محرر بطلقة بعبه ،  
فلا يبيع ، لأنه إن كان له حق في نسوئي ، كان  
لمصالحه إرسال المصدق وهو مقرر في حكمه  
كأنه م ، نسوئي والموقوف ملحق به ، فلا يبيع  
لشبهه ، وإن لم يكن به فيه حق قطع لاعتاده  
الشبهه

٤ - ج - لسرقه من المال المعروف ، حلف  
بعضها في حكم سرقه لسان الموقوف

الذهب المحبب إلى عدم إقامة الحد على من  
سرق من أخت الموقوف ، لأنه لا كان وقت حلفا  
لأنه يتعد حكمه بآل ، وإن كان وقت حلفا  
على قوم محصورين لعمه ثلاث حصيد ، سواء  
كان لسارق منه أو لا ، ومصرح بذهبهم بأن  
السارق إنما يمكنه خيلا بين وقت مال

<sup>١</sup> "واقعه في دهان" ١٢٨ ١٢٩ وهي المحتاج ١٦٣  
والمحتاج ١٨٢

(١) كتاب الطلاق ١٩١ ١٩٢ وشرح من الإجماع  
٣٧١ والتمهيد الكبرى لأبي جبهه من ٣١٩ وهي  
والشرح الكبير ١٨٢ ١٨٣

<sup>٢</sup> "مير دشتي" ٦٢ ٦٣ "والتمهيد بشرح الخوفا" ١١٤  
وهي المحتاج ١٨٢ ١٨٣ ، ومباح المحتاج ١٨٢ ١٨٣

لحمه، لضرورة الحراسي في تلك المصحات،  
ولا اختلاف القيم باختلاف الأعراس إلا لا  
أدعى السرار أنه أخذه رها بكمه، فلا يقطع،  
بوجود شبهة مدراعه أحد، حيث إنه اعتبر  
الفس - وهي، غاية لا الصورة - والأموال كلها في  
مصر المشايخ متجانسة، فكان أخذ من تأويل  
فلا يقطع.

وعمرى مدركه بين حالتين -

١ - أن يكون الملعين معرا بالدين مع محتج من  
أدعى من أجله، وفي هذه الحالة يفهم أحد  
عن الدائن إذ سرق مفسد أدينه وأكثر لعدم  
وجود شبهة، إذ أنه يستطيع المضمون على عقد  
من عبر أن يسرى

٢ - أن يكون الملعين أحد الدائن لو لم يطل  
فيه فلا قطع على الدائن من سرق مدركه،  
سواء أكان من جهة أم لا فإن أخذ أكثر من  
نفسه بما يجب ضايبه، فقطع<sup>(١)</sup> فلهذه بأخذ  
ما ليس من حله

ويذهب الشافعية إلى كفره بين حالتين

١ - إتاحة أحد على السرقة إذا كان الدين من  
عرج أحد الدين، أو كان الدين مؤجلا ولم يحل  
إيجاله، إذ لا شبهة له حينئذ

٢ - عدم إقامه أحد على الدائن إذ كان الدين

شبه مدراعه أحد عنه، أي من يسرق من مال  
الوقف - أحسن ولم يكن من أهله، ففي حكمه  
روايتان

<sup>(٢)</sup> شهرهما - إقامه أحد عليه بقاء الوقف على  
ملك الرب والآخر لا يقاء عليه أحد  
لأن الوقف على عموم المصروفين ليس له مالك  
مضافة<sup>(٣)</sup>

٢٢ - ٣ - السرقه من مال المدين، إذا سرق  
الدائن من مال مدينه في وجوبه فلهذه أحد  
عليه خلاف بين الفقهاء.

يسرق المظنة بين حالتين، أن يكون  
السرور من جنس الدين، أو أن يكون من غير  
جنسه

١ - فإن كان للسرور من جنس الدين، فلا  
يتهم أحد على السرقة، لأن الدائن أن يأخذ  
جنس دينه من مال المدين، سواء كان الدين  
حالاً أم مؤجلاً، وبما كان الدين مقرا بالدين  
يأذله، ثم كان جاحدا أنه جاحل فيه وجانف  
في ذلك عمد من الجس، إذ أطلق المظن  
بسرقه مال القريم، لأن كسارى يأخذ مالا  
لا يملكه، والقريم وغيره في ذلك سواء.

٢ - وإن لم يكن للسرور من جنس الدين، أي  
كان الدين ديناً بغير سرقة عروضا، وجب إقامة

(١) بدائع الصنائع ٢/ ١٧٢، راجع الفقه ١٥/ ٣٧٧، وابن

عبدون ١/ ٩١، ٩٥، وحسنه القندري ١/ ٢٣٧

والزرقاني ٩٨/ ٢، وسج خليل ٥٦٦/ ٢

(٢) الروض الواسع ١/ ٣٢٨، والكنز والفتح لمكي

٢٨٨/ ١٠



## الركن الثاني المسروق منه

٢٢ - السرقة الثاني من أركان السرقة وجود مـ روى عنه ، لأن المسروق ، لم يكن يملكه ، بأن كان عبدا أو متروكا ، فلا يعاقب من يأخذه ، ولكن الفقهاء يشترطون في المسروق مـ لكي تكتمل السرقة أو يكون معصوما ، وإن نكس ، بدء صحبته متى لحال السرقة ، وإن يكون معصوم المال ، ولها بطلان هذه الشروط

الشرط الأول أن يكون المسروق منه معصوما  
٢٣ - ذهب جمهور الفقهاء ( الحنفية والشافعية والمالكية )<sup>(١)</sup> إلى أنه ، أخذ عن السارق ، كان المسروق منه مجهولا ، بأن ثبت السرقة ولم يعرف من هو صاحب المال المسروق ، لأن ذلك أخذ شوك على دعوى الشاك أو من في حكمه ، ولا يجوز للدعوى مع الجهالة غير أن هذا لا يمنع من حبس السارق حتى يجبر من له حق الخصومة ويدعي ملكية المال

وذهب المالكية إلى إتمام خد على سارق متى ثبت السرقة ، دون تفرقه بين ما إذا كان المسروق منه معصوما أو مجهولا ، لأن إتمام الخد

جائز مـ مطلقا ولا يعين خاله سواء أكان الشاك منه أو ديه أو أكثر ، لأنه إن أريد معصوم ديه فهو مأذون في سلبه خاله ، وإن أريد أكثر لا يتصلح ، لأن المال لم يكن مـ عنه مادام قد أصبح له الخيرة لاستيفاء حقه

وعرف الخيرة بين ثلاث حالات

١ - إن كان المدين مـ فلا خير يمنع من إرضاء عليه ، ثم ترك الشاك مطالبة ، وعقد رضى سرقة حـ ، وجب قصه إن بدعت بصفة المسروق صاحب ، إذا شبه له في الأحكام مادام الوصول إلى حقه يسورا

٢ - وإن عجز المدين عن استيفاء حقه فسرق قدر عهده فلا يقام عليه الحد لأن اختلاف الفقهاء في إباحة أخذه حـ بوزن شبهة تبدأ عن الحد ، ولو طء لم تكافئ مختلف في حـ حـ

٣ - وإن عجز رطب المدين عن استيفاء حقه فـ أحد من مال مدينه أكثر من حقه ، وباعت الزينة مـ صـ فإن أحد الرق من مـ الك ، ألفي فيه ماله ، فلا صلح ، لأن هناك الخيرة لأحد ماله سمح للمالك غير محرم بالنسبة لكل مدين وإن أخذه الراتب من غير محرم أدب فيه ماله وجب انقطاع ، لعدم تشبهه<sup>(٢)</sup>

(١) جرح الراتب ١٨٦٥ ، ويذكر المصنف ١٨٦٤ ، وأنكر ١١١٩ وحاشية المحامي جرح المصنف ١١٦٩ ، وشرح مني الإقرار ٥٥٢٣ ، ركنات الجنح ١١٨/١

(٢) مني المصنف ١٢٢٤ ، والعهود ٢٤٩/٢ ، وشرح مني الإقرار ٥٥٢٣ ، وكذا الفتاوى ١٢٢٣

من السارق، لأن سرقه لا يجوز إلا شبهة له فيه. ذلك أن هذا المالك لم يزل يقيه عليه رعيه سرقته أو عصبه. أما يد السارق الأول ويد العاصب فليس هي أي أنو<sup>(١)</sup>

أما الحمايه وهو الراجح عند الشافعي فقد ذهبوا إلى عدم إقامة الحد على السارق من العاصب، ولا على السارق من السارق. لأهم يشترطون لزوم سرقه أن يكون ثلث السروق بيد نائبة أو نائبه، ومن يأخذ من يد السارق فكأن وجد مالا صانعة واحدة.<sup>(٢)</sup>

الشبهة الثالث أن يكون السروق منه معصوم لئلا

٢٥ - أن يكون مملوكا أو دماء، فأب إذا كان مستائما أو حارب فلا ينقطع سرقته،<sup>(٣)</sup> وذلك على التفصيل الآتي

١ - سرقه دماء مسلمين ممن ألقوا على نمل، مسلم معصوم، بقوله **ولا يجل** لا مري، من قال أحبه شيء، لا عن طيب نفس

عنهم لا يوجب على حصونه، السروق منه<sup>(٤)</sup>

لشروط ثلثاني أن يكون للمسروق منه يد صحيحة على السروق

٢٤ - أن يكون مالك له أو وكيل إنك أو مصلبا أو مودعا أو مستديرا أو ذاك مريبه أو مستجرا أو عصى أو عصى أو عاقبا على مريم الشر، لأن هؤلاء يوجبون متاع ذلك في حط ذلك وحراره، وليد بهم كنه

فأب إذا كانت يد السروق منه غير صحيحة عنى مان السروق كذا لو مري من عاصب أو ماري فقد أختلف الفقهاء في حكمه

ذهب الفقهاء إلى العرفه بين السارق من العاصب والسارق من السارق عدالو بإفاده الحد عنى السارق من العاصب، لأن يده يد صبه فهي يد صحيحة، ويحكم إقامة حد على سارق من السارق لأن يده يده يست يد ملك ولا يد أعانه ولا يد حساب، فلا تكون يدا صحيحة

ويرى للثكنة - وهو رأي مرجوح بشافعي - إقامة الحد على السارق من العاصب أو السارق

والجديد المصنف ٢١٠٧، وفتح الكبير ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥



وختلف في ذلك أبو يوسف، فإنه يرى إثمه عند علي من سرق ولا يحرقه أصغ فيمنعه مصلحا، سواء كان ناهيا أم عزيزا، ولا يملك والمخرب والمطير والمخس والمصارف، لأن كل ما جاز بيعه وشراؤه واجب حينئذ يقطع يده سارقه<sup>١</sup>.

ولا يخاف الخد كـ... إن كان الماروق لا يمكن إعادته، بل كان مما يفسد إلى الفساد، وسألت في ذلك أبو يوسف فأوجب إعدام الخد علي من يسرق ثمن من ذلك، قياضا لا يسلخ إليه الفساد على ما لا يفسد إليه يقطع أن كلا مني يتمون عاقبة ويرعب به

ويرى حمية أنه لا حد في سرقه الثمار، لعلته في متجرها، وإن كانت هذه الأشجار محظرة بما يحفظ من أهلها<sup>٢</sup>، لأن الثمر ما دام في شجره وسارح إليه الفساد

لما إذا بيع الثمر ووضع في حريم، ثم سرق منه، فإن كان قد استحكم حمله عليه القلع، لأنه من مدحرا ولا يسلخ إليه الفساد، وإن لم يكن قد استحكم به، أنه خلاصه علي من سرقه، لأنه لا يقبل إلا على حيث يسلخ إليه نصاب<sup>٣</sup>.

حتى لو كان يرشدي ناهيا عالية الثمن أو يجمع حلية ثم أوتي نصاب، لأن ذلك ثمن للنسي ولا يفسد بحكم خاص

وحد في هذا الحكم أبو يوسف، فإنه يرى إثمه عند علي سارق النسي إذا كان عليه حلي أو يصاب به نصابا، وأنه يقطع سرقه النصاب بمجرد، فكذلك إذا كان مع غيره

١ - أن يكون الماروق متروكا، أي أنه يبيع بصحب من يلفظ طوارق لا قيسه به في ظر الفرج، كخسر يروا حمر واليه بالآت انلهو الكتب المحرمة والنصب والجسم، فلا قطع عنه وسألت في بعض ذلك أبو يوسف فتدبري، فإنه عند علي من سرق مصلح، منع قيمته نصابا إذا كان له حرره كي يرى إثمه عند علي من سرق إليه فيها حر، إذا بلغت قيمة الإماء وحده نصاب

٢ - أن يكون الماروق مملوكا، ما يكون غير ناهي ويسكن لإحارره، فلما إن كان تدنيا لا يموله أنيس حرمه ولأنه حظره، كذئاب وحظير والقص والنصب وحظير ومحمود، فلا قطع فيه لأن سارق لا يسرق به عاده، إلا إذا أحرجه النصب عنه عن ماله، كالنصب يصنع منه النصاب، في سرقه القلع<sup>٤</sup>.

(١) مع سكر ٢٨٧/١

(٢) فتح شعاع ٧/ ٩٨ الفاري لكتاب ١٧٧/ ١٧٦

حاتبه ابن عابد ٣/ ١٧٢، للوط ١٩/ ١٥٤ - ١٥٥

فتح ظهير ٢٩٧/ ١٢٨ - ١٢٩

(٣) مدالغ الصالح ١٧٧/ ٢٩ الفري ٥٨/ ٥٩

فتح الزبير ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ والفاري لكتاب ١٧٧/ ١٧٧



الحري. وذلك لقوله **ولا** قطع في سرى  
ولا كثر، **عاد**، **لواء** الجريز قطع. (١) وإذا كانت  
الشمار مطبوعة في لشجارتها، والورق لم يمسح  
ولكنه في بيتان عليها سائل وله قلب، أقيم للحد  
عن من يسرق منه تصدياً - في رأي - ولا ينام  
عنه الحد في أي انحر وهو المنصوص أما إذا  
كانت الأشجار الشوة داخل القفار، فلا خلاف  
عندهم في قطع من يسرق منها ما فيه من نصاب،  
لتأني الحري. (٢)

ج - الشاعبة

٢٠ - **مستوطنة**، **شاعبة**، لإقامة حد السرقة، فإن  
يكون السرور ما لا يعتزم شرعاً ومعنى ذلك  
فإنهم لا يجهزون الحد عن من يسرق الحري،  
مغنياً كالأوكيرا، لأنه ليس بهال فطمان  
سرى صعب لا يميز أو يمسوا أو أعجبها أو  
أعسى، وعنه ثياب أو حية أو ماله مال يلق  
بعنه، فلا ينام عليه الحد في الأصح لأن

والسرور أية به حري، وكانت قيمة الأية  
بلون الحري تطف النصاب، أقيم عليه الحد،  
ولكنه لو سرق كس غير معتزم شرعاً ككس  
الحري والسرقة، فلا حد عليه، إلا إذا كانت  
قيمة الورق والجلد تلغ حرياً

وبها عد، ذلك فإن أخذ يدم عن من سرق  
ملا حرياً شرعاً، سواء أكان ثانياً أم ثانياً،  
يسكن احده أو لا، مباح الأصح أو غير مباح  
كما يظن، حد على من سرق المصحف أو الكتب  
الثانية، ما دامت قيمتها تبلغ النصاب (٣)

ولا يرى المالكية إقامة الحد عن من يسرق  
من الثمر لملق في شجره، أو من الورع لمس  
حصده، وإذا قطع الثمر وحصده الرزق ولم يصل  
إلى الحري عند المالكية ثلاثة أنوال.

الأول. **القطع** سواء صم معه إلى مصر  
أم لا.

الثاني لا يقطع مطلقاً.

الثالث إذا سرق قبل صم معه إلى مصر  
لا يقطع وإذا صم معه إلى مصر قطع  
وهذا الاختلاف عليه إذا لم يكن حلوساً وإذا  
لا خلاف في قطع سارده وكذا، إذا وصل إلى

(١) حديث لا قطع في سر ولا كثر. أخرجه أحمد (٤٧٣/٣)  
- في الحديث (١٠٥/١) - حديث جيد (الزعلي)  
من حديث الفح بن خبيص وسأله ابن حجر ويقال  
الطحاوي، هذا الحديث للثقة الطحاوي، قاله في  
في تاريخه الحديث (١٠٥/١) ط شركة الطباعة الحديثة  
وبه الأثر (١٠٥/١) ط شركة الطباعة الحديثة  
والكثير من حديثي آخر الحديث من نسخة الذي وسط  
النسخة (الجمعة) ابن الأثير (١٠٥/١)

(٢) نسخة مخطوطة ٣٧٩/١، شرح طبري ١٠٥/١.

المصري ١١١

(٣) المبدية الكبرى ٧٤/١٦، ٧٨، المصري على شرح  
الكبير ٣٣٩/١، المصري على شرح ٩٦/٨، شرح  
الردا ٩٧/٨

شجره إذا لم يكن حارس، ولم يحصل بجبره  
بلا حظونه، فلا أوب الخزين أليم لحد على من  
يسرق منه نصيباً

واقامة الحد على من يسرق نصيباً محرر من  
مال محرم شرعاً، لا يتوقف على صفه المال،  
فلا فرق بينهم بين النسخة وغيره، ولا بين  
مربك أو بحاره لولا، ولا بين مباح الأكل أو  
غير مباحه<sup>(١)</sup>

٥- فسخاله :

٣٩- يشترط المختارة، لإقامه حد السرقة، أن  
يكون السروق مالا محرماً شرعاً، وعلى ذلك

فلا يقام الحد على سارق الحر، صعب كان  
أو كبير، لأنه ليس بمال، وإن كان معه مال أو  
عليه ثياب أو حلة يبيع النصيب، فليسهم  
روثيت الأولى إيجاب الحد على السارق لأنه  
نصف المال، والآخرى: عدم إقامة الحد عليه،  
لأن ما مدد تابع لا يقطع فيه

ولا يقام الحد عليهم على من يسرق شيئاً  
محرماً، كاحمر والخنزير ولقته، سواء أكان مسلماً  
لم دعي، ولا على من يسرق آلات المنهرو أو  
أدوات العمروك يلعب بعد إنفاقها نصيباً، لأنها  
تعي على المصيبة فكان له الحق في أخذها

للحريه، على ما معه فصدر كسر سرق حملاً  
وصاحبه راكبه، والرئي الآخر في المذهب يرى  
إقامة الحد عليه إن بيع ما معه نصيباً، لأنه سرق  
لأجل ما معه، فإن كان ما معه من مال أو  
ما عليه من ثياب أو حلة فوق ما يبيع به، وأخذ  
السلوق منه نصيب من حر مثله، أقيم عليه  
الحد بلا خلاف.

ولا يسراطهم أن يكون المال السروق محرماً  
شرعاً، لا يضيوع حد على من يسرق المحرم أو  
محرم أو الكلب أو جلد البية قبل دمه، فلما  
إذا سرق لآل اللهب أو أثوات الفهار أو أربة  
القعب والفضة أو الصم أو الصبيب أو الكتب  
غير المحرمة شرعاً، فلا يقام عليه الحد إلا إذا  
يبيع فيه ما سرقه نصيباً بعد كسره، أو  
إسنده<sup>(٢)</sup>

ويقيم الحد عند الشائعة على من يسرق  
المصطف أو الكتب، مباحة إذا يلعب فبينة  
المسروق نصيباً ويقام الحد بها إن سرق مالا  
قطع فيه، وكان متصلاً بما فيه القطع، كزك، فيه  
آخر أو آلة لمو عليها حية، ما دامت قيمة ما فيه  
القطع تبلغ النصاب

ولا حد عند الشائعية في سرقة النثر للملوك في

(١) لسي الطبوك ١/١٣٦، ١٤١، حاشية المصباح ١/٩٩١.  
نسخ المصباح ١/١٧٢، للهدى ١/٢٧٨.

(٢) القشيري وصية ١/١٥٠، نسخ المصباح ١/١٧٢، أستاذ  
الطبا ١/٢٢٩، حاشية المصباح ١/٢١١.

ولا يقام الحمد عند الحلبه على سرقه الشار  
المعلقة أو الكسر، وسوكتات في بستان محمد  
يسور، بقوله لا قطع في سر ولا في  
كثرة<sup>(١)</sup> فلما إذا كان الحل لواء الشجر داخل دار  
محروقة، فمما يسرق القطع إذا لم يمسها<sup>(٢)</sup>

ولإقامة الحمد عند الحلبه لا ينوب عن  
صفة المال من كونه ثافها أو لا، مباح للأصل أو  
غير مباح، محرمة سلف أو ليس محرمة ومع  
ذلك فإنهم يشترط إساءة القلق والكلال والشيخ  
والمرجوس، فلا قطع في سرقتها، لاشارك  
الناس في بعضها بنقل الحلف<sup>(٣)</sup>

ولعدم قول البعض الآخر عاقبه<sup>(٤)</sup>

٢ - أن يقطع السروق مباحا

٣٢ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة) إلى عدم إقامة الحمد إلا إذا  
بلغ المال السروق مباحا<sup>(٥)</sup>  
ولكنهم اختلفوا في تحديد مقدار التصيب،

وكسرها، وفي ذلك شبهة تنبأ الحمد، أنه إذا كان  
عليها حبة تلغ مباحا هي إقامة احد سرقته  
روايتان وإذا سرق صديقا من ذهب أو فضة،  
فلا يقيم احد عليه في رواية، وفي الرواية  
الأخرى يقيم الحمد إن يبيع قيمته مباحا بعد  
كسره ومن يسرق أنه الذهب أو الفضة يقيم  
عليه الحمد، إن بلغت ثمنها مباحا بعد كسرها  
وإذا اتصل ما لا قطع فيه بما فيه القطع، كإتاء  
بلغ قيمته الثمن ربه غيره، هي المذهب  
روايتان، الأولى لا قطع لثمنه، والأخرى،  
وجوب إقامة الحمد<sup>(٦)</sup>

وبعض الحنابلة يوجبون إقامة الحمد في سرقة  
المصعب، لأنه مال منقسم وأما ذهب أنه  
لا قطع بسرقته، لأن المقصود منه ما فيه من  
كلام الله تعالى، وهو عا لا يجوز أحد التمس  
عه، والمصعب المعلن بطلية نبيع مباحا بعد  
الخلاص السابق والمذهب أنه لا قطع، لا تشارك  
الحلية بـ لا قطع فيه، وبعضهم يرى أنه يجب  
القطع، كما توسر الحلية وحدها ولا خلاف  
في المذهب على إقامة الحمد بسرقته كتب النصف  
والخمس وسائر العلوم الشرعية، إذا بلغت قيمة  
السروق مباحا<sup>(٧)</sup>

(١) حديث لا قطع في سر ولا في كثر، لعدم تحريمه، ٢٩

(٢) المعنى ١٠/٢٦٢، ٢١٢

(٣) الحنفية والشيعة وشركاء في ثلاث الف والكلال  
ولكنهم اختلفوا بسوقه ٧٥٦/٣ - لم يثبت عزت عبيد

الشمس، عن رجل من المهاجرين وصحاح إسناده  
الأخوة جلع الأصول ٤٨٦/١ - ط الملاح

(٤) شرح معاني الآثار ٣٦٢/٢، المعنى ٢٥٥/١٠

(٥) ذهب بعض الفقهاء، ومنهم المفسر البصري، إلى عدم  
إشراط التصيب لإقامة حد السرقة، فوضع مقتضى ١٠

(٦) شرح معاني الآثار ٣٦٢/٢، المعنى ٢٥٥/١٠  
٢٨٣، ٢٨١، كشف اللثام ٣٨٦/١، ١٢٠

(٧) شرح معاني الآثار ٣٦٢/٢، المعنى ٢٥٥/١٠،  
كشف اللثام ١٠/٩



ولا ينقطع به السارق بها دون خمس مجزئ<sup>١٠</sup>  
 وقد اختلف الفقهاء في تحديد نس المحر  
 منهم من اذنه ثلاثة نواهم، ومنهم من قلته  
 أربعة، ومنهم من عدده بجمعه، ومنهم من  
 عدده بعشر<sup>١١</sup>

ويؤى الحنفية أن الأخذ بالأكثر من، لأن في  
 الأقل احتمالاً بوجوب شيء ثانياً، لعدم<sup>١٢</sup>

٢ وقت تحديد التعاص

القاعدة عند الحنفية أن لا تعتبر قيمة السرقة  
 وقت إخراجها من السرور، فإن كانت قيمة  
 السرقة وقت إخراجها من السرور أكثر من عشرة  
 دراهم، ثم راقت قيمته بعد ذلك، فلا عبره  
 بهذه الترسلة، ومن لم لا يتابع الحد على  
 السرور، أصلاً، كانت قيمة السرقة وقت  
 إخراجها من السرور عشرة دراهم، ثم بلغت هذه  
 القيمة بعد الإخراج وتبل الحكم لم يمسك

وفي وقت هذا التحديد، وفي السر خلاف  
 المصنف ما يسرق، وفي وجوبه عدم السرق  
 قيمة ثلاث سرور

١- الحنفية

٢- تحديد مقدار التعاص

٣٣- ذهب حنفية إلى أن تعاص الذي يجب  
 انقطع بسرته هو عشرة دراهم مصرورية، أو  
 ما قيمته عشرة، فلا يهام حد عندهم على من  
 يسرق ثقل من ذلك، حتى لو بلغت قيمته ربع  
 دينار<sup>١٣</sup> وذلك لقول النبي ﷺ: «لا ينقطع الحد  
 إلا في دينار أو عشرة دراهم»<sup>١٤</sup> ولقول أيضاً

١- القليل والكثير، لإطلاق قوله على ما هو مقرر  
 والسورة فالسورة كذا، والقوله ﷺ وتتم  
 السرقة سرقة في هذا قطع به وهو من قطع  
 هذه الأحكام بخلافه في الإصحاح ٨١/٩٩ طالعينة من  
 حديث أبي هريرة وبنابر الحديث ١٣٧/٥ وأما  
 ١١/٩٠

٢- التفسير لله من التعاص كذا وتوفي له قوله الإسلامي  
 جلد ٢٤ ج ٢

والسهم من حد من الذهب كذا وهو من السورة  
 الإسلامي بذلك ٩٧٥ ج ٢

٣- حديث ولا ينقطع الحد إلا في دينار أو عشرة دراهم

لنصره حديث الزرق ٢٨٣/٩٠ طالعينة الحديث، وهو  
 موقوف على من سرقه وبه قطع تعاص السرقة  
 لغيره (٣) ٣١ طالعينة الحديث.

(١) حديث ولا ينقطع به السارق فيه دو- من غير  
 أخرجه الأربعة ١٩٤/٣ طالعينة من حديث  
 عبد الله بن عمرو وحدثه الزبلي صاحب الترمذ  
 ٣٨٩/٣ طالعينة الحديث

(٢) فتح مبدئي ١٩٤/٣ طالعينة الحديث

(٣) فتاوى المصنف ٦٨-٦٩ طالعينة الحديث ٢٢٠ طالعينة  
 المصنف ١٩٩/٣ السورة ١٣٧/٥ طالعينة الحديث  
 المصنف ١٧

عديد قيمة السرقة، فقدرها بعضهم بعشرة دراهم، وقدرها البعض الآخر بأثنى عشر، وإن القيمة تكون بالاقبال، لأن هذا الاختلاف يورث شبهة تلزم الحد، واستندوا على ما ذهبوا إليه بأن عسر رضي الله عنه هم يقطع بد صدق، فقال له عثمان رضي الله عنه، إن ماسرقة لا يسوي مصابا، فقرأ عنه الحد<sup>(١)</sup>

### ٢ - علم السارق بقيمة السرقة.

ذهب بعض المصنفين إلى الاكتفاء ب قصد السرقة في إقامة الحد، ما دامت قيمة السرقة تبلغ عشرة دراهم حتى ولو كان السارق يعتقد أن قيمة أقل من ذلك، بأن سرق ثوبا لا تبلغ قيمته المصاب، فوجد في جيبه عشرة دراهم

وذهب البعض الآخر إلى اشتراط علم السارق بقيمة السرقة، بأن كان يعلم أنه في جيب الثوب مصابا، فإن لم يكن يعلم فلا يتم عليه الحد، لأنه قصد سرقة الثوب وحده وهو لا يبلغ المصاب بخلاف ما لو سرق جرابا أو عباءة، وكان به مال كثير لم يعلم حقيقة، فلا يخلو في إقامة الحد عليه، لأنه قصد المظروف لا الطريق<sup>(٢)</sup>

معيول، إن كان المتخصص في عين السرقة بأن هناك خمسة لي يد السارق بعد إخراجها من الخزانة فلا حرج في هذا التخصيص، لأن هلاك الكل لا يمنع من إقامة الحد، فهلاك الشخص أولى بالأمنع من إقامته، ولذلك يطبق قاعدة أن المصير قيمة السرقة وقت إخراجها من الخزانة. أما إن كان سب نقصان القيمة يرجع إلى تغير مسرقه، ففي المذهب روايتان، رواية محمد بن أبي حنيفة، ورجحها الطحاوي، أن الاعتبار بقيمة السرقة وقت إخراجها من الخزانة، تنطبق الداعية السابقة. وفي ظاهر الرواية كما ذكر الكرخي، أن الاعتبار بقيمة السرقة، وقت الإخراج من الخزانة وحده، فإذا تغيرت الأسعار، فإن نقصت قيمة السرقة من عشرة دراهم قبل الحكم، فلا يتم الحد، لأنه لا دخل للسارق في ذلك، ولأن التخصيص عند الحكم يورث شبهة تلزم الحد

وإذا وقعت السرقة في مكان، ومبسط السرقة في مكان آخر، كانت القيمة في رأي - بقيمة السرقة في محل السرقة، وفي رأي آخر، تعتبر قيمته في محل ضبطه<sup>(٣)</sup>

٣ - اختلاف المصنفين في تحديد قيمة السرقة. ذهب الحنفية إلى أنه إذا اختلف الثمنون في

(١) يراجع المصنف ٧٧/٢ - ٧٩

(٢) يراجع المصنف ٧٩/٢ - ٨٠

(٣) يراجع المصنف ٧٩/٢

ب۔ مالکیت

۱۔ تحديد مقدار النصاب

۳۹۔ تعب المالکیت الی نو النصاب انشی محب  
 انقطع بسرقة حر ربح دھار لو ثلاثة درهم  
 شرعية خالصه من الغش او بالغه تروج ورج  
 الکامله، لو ما قبضه فلان، فاما عده عدهم  
 لو کل واحد من الذهب والفضه معبر بمسبه  
 لو کان مسروق من غیر الذهب او الفضة فوج  
 بالدرهم، وان بلغ قيمته ثلاثة دراهم لم يبلغ  
 ربع دراهم، ان قيمته حده، فاما ان بلغت قيمه ربع  
 دراهم سبع ثلاثة دراهم فلا حد <sup>(۱)</sup>

وذهبهم علی حدت عاروی من امر غیر من  
 الحد <sup>(۲)</sup> اطلع فی خمس قيمته ثلاثة دراهم، <sup>(۳)</sup>  
 وماروئی فی عثنته ان الشیء فلا حد،  
 الا تخرج به السارق فلا ی ربح، بشار  
 فیه حد، <sup>(۴)</sup> وخریدو یحدث عثته لم یوا  
 حد المسروق من الذهب، وحدث من غیر  
 یوا ان کان المسروق فضة او شیئا آخر غیر  
 الذهب والفضة

۲۔ وقت مجید المصنف، الذاعده عند مالکیت  
 ان انصر قیمه النصاب ووقت انصرجه من  
 انصر، من کلت سمه اسروق اقل من ثلاثه  
 دراهم غیر السرقه ثم یغلب لثلاثه بعد  
 انصرجه من انصر، فلا یعدم الحد، وعلی  
 انعکس من ذلك ان کانت قیمه السروق وقت  
 انصرجه من انصر ثلاثة دراهم ثم یغلب بعد  
 ذلك ثم الحد، سواء اکان النقص فی غیر  
 السروق ام کان مسبب بغيره لا یحظر

ورد وقت انصره بحدکان، وصبط مسروق  
 فی مکب حجر، فالدره یحفل سرقه  
 ۳۔ اختلافه لظنهم فی تحديد قیمه السروق،  
 بما علیه عند المالکیت یدریم حسب علی الثلاث،  
 ولذا شهد عدلان بان قیمه السروق مائة، احد  
 هذه الشبهه، وافی الحد، وروی عنهما  
 نهضاب اخرى

۴۔ علم سارق بقیمه المسروق یرى مالکیت  
 ان انصر، یغلب اسرقه، لا یس اسار، الا  
 ۲۔ صدق العرف عند هوسه یثوب لا یسار  
 یسار، ونکن کذا فی حیه مال یبلغ النصاب،  
 یم علی حد، ولوم یکن یعدم ی فی الخیمه،  
 لأن النصاب جرى غیر وضع اليهود فی حیوب  
 الحد، لو ان سرقه غلبه یسار، لا یعلم  
 حدینته، فوجدها یسرقه وهاهنا یسار  
 انصاف فلا یغلب علیه الحد، لأن العرف یرى

(۱) حاکم نسوی ۴۲۳، ۳۳۱، طبرانی ۲۱۶، ۲۱۷  
 (۲) حاکم، یسار فی من یسار لک انصره انصره  
 یسار، فی المصحح ۱۲، ۱۳، لا یسار، وسم  
 ۱۲، ۱۳، لا یسار، وسم، وسم، لا یسار، وسم  
 انصر  
 (۳) حدت، لا یسار، لا یسار، لا یسار، لا یسار  
 انصر، لا یسار، لا یسار، لا یسار، لا یسار  
 (۴) ۱۲، ۱۳، لا یسار، لا یسار، لا یسار، لا یسار

من حفظ النفوس تلك الكهنة<sup>(١)</sup>

ج - الشافية

١ - تحديد مقدار النصاب

٣٥ - ذهب جمهور الشافعية إلى تحديد مقدار النصاب بربع دينار من الذهب، أو ما قيمته ذلك، لأن الأصل في تقويم الأشياء الذهب وعلى ذلك لا يتم خد على من يسرق ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم، إذا كانت قيمتها من ربع دينار من عاتق الدنيا<sup>(٢)</sup> أخيرة<sup>(٣)</sup>.

وليسهم على ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها - ولا تطلع يد السارق إلا في ربع دينار<sup>(٤)</sup> مقدار<sup>(٥)</sup>.

٢ - وقت تحديد النصاب: يرى الشافعية أن الحصر قيمه لنصاب وقت إخراجهم من المحرور، فإن كانت قيمة السروى ثلث ربع دينار حين السرق، ثم بلغت ربع دينار بعد إخراجهم من المحرور، فلا يتم الحد لهم، وإن كانت قيمة السروى وقت إخراجهم من المحرور ربع دينار، ثم نقص بعد ذلك قيم الحد، سواء كان النقص بعد السرق، فإن أكرضه، لم كان الحد.

(١) النفوس الخرى ٩٠/١٦٦ شرح بروقي ٨ ٩٤ - ٩٥  
(٢) أسير المطالب ١٥٧/١، المغنوي وصيه ١٥٦/١، مني للمحتاج ١٥٨/١، المذهب ٣٩٤/٢، بهي للمحتاج ١٩/٢

(٣) حديث، لا تطلع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً  
نظم الخرج ٣٤٠

تقير الأسرار وتعتبر المهمة في مكان السرقة، لا في مكان فتح

٣ - أسلاف المقومين في تحديد قيمة السروى المساعدة عبد الشافعية أن شهادة المقومين إن قامت على أساس القطع أحد بها، وإن قامت على أساس الظن، الحد بالتجديد الأقل، وذلك لتعويض النسيان

٤ - علم السارق بقيمة السروى لا يشترط الشافعية أن يعلم السارق قيمة ما سرق، بل يكفي عدمهم أن ينقص السرقة وعلى ذلك لو قصد سرقة ثوب لا يساوي ربع دينار، وكان في جيبه ما قيمته ربع دينار أقيم عليه الحد ولكنه لو قصد سرقة مستوفى به دنانيره فوجده فارغاً، والصدوق لا يساوي ربع دينار، فلا يتم عليه الحد<sup>(١)</sup>.

د - الحدنة

١ - تحديد مقدار النصاب

٣٦ - خدعت السراريات عن أحمد في مقدار النصاب الذي يجب القطع بسرقته وعنده أكثر الحدان إلى تحديد ثلاثه دراهم، أو ربع دينار، أو عرض قيمته كتحديد

وحدد المروية الأمرى النصاب بربع دينار،

(١) أسير المطالب ١٥٧/١، ١٥٨/١، جابه المحتاج ٢٠/٢

يُحفظ به المال عامة، بحيث لا يعد صاحبه مضيعا له بوجهه من<sup>(١)</sup>  
 وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية  
 والشافعية والحنابلة إلى أن حد السرقة لا يتم  
 إلا إذا أخذ السارق النصاب من حرره، لأن  
 المال عبر المحرور صانع تقصير من صاحبه<sup>(٢)</sup>  
 واستدل الجمهور بآراء أصحاب المذاهب  
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال:  
 سمعت رجلا من مريضة يسأل رسول الله ﷺ عن  
 الحرصة<sup>(٣)</sup> التي يحد في ممتلكاتها، فقال: «هيما  
 نعمتا مريضة، وصورت نكاح، وما أخذ من عطفه  
 قيمة القطع، لا بيع ما يؤخذ من ذلك ثم  
 الحر» قال: يا رسول الله، فكأنما أخذ منها  
 في اكتسابها؟ قال: «نعم، أحد يده، وم سحبه  
 خبثه فليس عليه شيء» ومن أحصل عليه  
 ثمنه مريضة، وصورت نكاح، وما أخذ من أجرته  
 همه القطع، إذا بيع ما يؤخذ من ذلك ثم  
 الحر<sup>(٤)</sup>

(١) شرح المفهم ٣٨٠/١٥، حرمي على غيره ٩٧/٨.

(٢) الظهري وصيغة ١٩٠/١، كشك الفتح ٦٨/١١.

(٣) لسان المفسر ٢٩٢/٣، جريد الشيخ ٩٦/٧، المصروف

١٣٦/١، بداية المجتهد ١٣٩/٢، الفروع الكبير للدرهم

٣٢٨/٢، الظهري وصيغة ١٩٠/١، صي المحتاج

١٩٤/٤، المحتاج ٩٤/٢، شرح شمس الإرفاق

٢٩٦/٣، كشك الفتح ٦٨/١١.

(٣) حرب الخيل، ثمة يروونها من قبل وجوها إلى ما رواها

تقرر من الخيل الصليح للثمن

(٤) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «

إن كان مسروق دبا، وثلاثة دراهم إلا كان  
 للمسروق من الفضة، وإذا جملة ثلاثة دراهم،  
 إن كان المسروق من غيرها<sup>(١)</sup>  
 ٢ - وقت تحديد النصاب، فمعتبر عند اختلاف  
 قيمة مسروق وقت حراجه من الحرور في مكان  
 السرقه، ولا عبرا بتغير هذه القيمة بعد ذلك  
 لأي سبب كان

٣ - اختلاف الضمين في تحديد قيمة مسروق  
 إذا قدر بعض الضامين قيمة المسروق بصاحب،  
 وادرك بعضهم بأقل من نصاب، فلا يذم الحد  
 على السارق، لأنه في حله تعرض البهات في  
 نفسه بزيادة لأقل

٤ - علم السارق بقيمة مسروق، يسهل  
 التحصيل، لإتمام حد السرقة، أن علم السارق  
 أن ما سرقه يساري نصابا وعلى ذلك،

لا يتم الحد على من سرق متعملا، لا تبلغ  
 حيثه النصاب، وقد شد عليه دينار، ما لم  
 يعلم به، فلما إن علم بوجود الدينار، أقسم عليه  
 حد السرقة<sup>(٢)</sup>

٣ - أن يكون المسروق محررا

٣٧ - آخر عند الفقهاء الموضح للخصم الذي

(١) شرح من الإرفاق ٣٨٤/٣، كشك الفتح ٧٨/٤.

للص ٢٩٢/١، ٧٨

(٢) كذا في الفتح ٧٨/٤، صي ١٧٨/١٠.

٣٨ - أنه قد علم الخصية إلى أن الحرمة كل بقعة معدة للإحراز مسع حصوها إلا يأنى كسور والحواشيت وأهيم والحرائر والصنانيب وخبرن وحظائر أنثاهن، سواء كان الباب مغلق أو مفتوحاً، ولا باب لها، لأن هذه الآية تعد به الإحراز جميعاً كان

ولا يشترط في الحرمة بقعة عدم وجود الحائض، وبوجود فلا عبرة بوجوده، وترتب على ذلك أن الحرمة فيه إذا اختل، وإن كان مستغرق في دخول، فلا يقع حد السرقة، ولو كان فيه حائض، وعلى هذا لا يقع حد السرقة على الضيف، لأن الإذن به بالدخول أحدث حلاً في الحرمة، ولا على الخادم، لأن عمله يوصف بالخساسة، وليس على الخائن قطع، ولا على من يسرق من الخسائس في مبرات لإذن بالدخول، بخلاف ما يورد في وقت غير مأثور به

والسرق من الحرمة لا تشمل سرقته خورنصه لأن السرقة تقتضي الإخراج من حرره، ونفسه ليس في حرره، فلا إخراج، وما على ذلك لو سرق باب الدار، وحائط الخائسوت، أو خيمة القبروية، فلا يعدم عليه أحد حد الحية، لأن سرقته ليس حرز، ولم يسرق من الحرز

أما الحرز بصيرة فهو كل مكان غير معد

ودهب بعض العلماء وطلب منه من أهل الحقيث إلى علم اشروط الحرز لإقامه حد السرقه، فقصوه قوله تعالى ﴿فَوَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ (١)

والحرز نوعان -

١ - حرز بنفسه، ويسمى حرز بالمكان وهو كل بقعة معدة للإحراز، يمنع الدخول فيها إلا يأنى، كالدواوين

٢ - وحرز بصيرة، ويسمى حرز بالحفظ وهو كل مكان غير معد للإحراز، لا يمنع أحد من دخوله، كالسجدة والسوق (٢) وما كان صاحب حرز ويكثفه معه، يرجع إلى العرف وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان، وسرع اللال أراد حفظه، وبخلاف حال السلطان من العدل أو الجور، ومن التمسك أو الضعف، فقد اختلف التقصده في الشرط المأجب، فلو لم يكن حرز نهياً، وبالتالي يقع حد على من يسرق منه

١ - وصفت رجلاً من مائة ريال، ومردود الخراج من الخريصة التي توجد في الحرز، أحمد ٢/٢٢٩، ٢٠٢ (المنها) من حلفت عبد الله بن عمرو، ووجهه أحد شاكرك (١٨٦٦ هـ) دار الحديث، وصداقة ٢/٢٢٩، ٣٠١، ٢٣٩، نسبي ٢/٢٠٠

واعطى الموضع الذي يقال فيه لآيل على الماء ونفس البرص والجد ما يمتنع الشخص في حقه نظر الزعفران والمصنوع

(١) سورة المائدة ٣٨

(٢) جامع الصالحين ٢/٢٣٧، الخريص ١، ١١٧، المنها ١٠٠، وصداقة ٢/٢٢٩، ٣٠١

ور كيه تاكه موفه، لان تاخير هورده لحاظ، لانا  
أحدھا حیثا هاركنم بسر قیصر

وعد الخديويه بغير انكار بحرق الاسطول كليا  
كان الشيء والد تحت بصره ، ثم اذ شمر بحرق  
لانته وجد كنهه وقصده وعلى ذلك  
ما اسسه الانبياء في حبه ، ويركز ارفع تح  
بصره من سماع له غيره ، بمنع محروا بجلده ،  
ويتد الخلد على من يسرق منه ما يلح  
استجاب

وسرى "المطبعة" ان اصحابها يفتخروا حرا  
والحفاظه، فانه يمكنه من حاس وسرى شخص  
شبابا يفتخروا بمسجد ضرورية، كاحضر  
والله اعلم. وللمزيد كالعلم والسياسة، لو  
تلاخضع به كالمصنف وكالمعالي، فلا ينام  
عليه، اخذ، لا بعدام الحرية، بخلاف، لو كان  
المسجد حارس، فانه يكون حرا.

۳۹۔ مدد و تدبیر اللہ کی ہے، تو انھیں رحمہ  
کلی بخش اعداد و احادیث نظر الہی و احادیث  
الاساس و صحیح المنہج یہ، سو ان کے لئے ہر کام  
عمدہ ہوا، کلام نبوی و کلام قرآن۔

وَالْجَنَّةُ الَّتِي فِيهَا جَنَّاتٌ مِنْ أَلْحَنَ الثَّمَرَاتِ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَأُخْرُجُ مِنْ فِيهَا فِي يَوْمٍ مُّوَّافٍ وَعَدٍ  
عَلَيْهَا سَبْعُ سَمَاوَاتٍ مُّتَبَعَاتٍ وَفِيهَا جِبَالٌ مِّنْ ذَهَبٍ لَّيْسَ فِيهَا مِنْ أَلْطَفِ النَّجَسِ وَلَا رِجْسٌ فِيهَا وَلَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ فِيهَا كَاذِبِينَ  
وَفِيهَا جَنَّاتٌ مِنْ أَلْحَنَ الثَّمَرَاتِ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَأُخْرُجُ مِنْ فِيهَا فِي يَوْمٍ مُّوَّافٍ وَعَدٍ

بالاحرار، فيحصل إليه بدون إذن ولا يجمع منه ،  
كالمساجد، والطرق والأسواق، وهي لا تسمى  
حرراً إلا إذا كان عليها حائط،<sup>١</sup> أي شجر  
يمنع له من مذهب سوى الحرمه والحفظ . فإن  
كان له مذهب آخر فلا يكون المال حراره  
ومنه عني ذلك لا يتم الخلد عند الخصب  
على من يسرق الماشيه من الحرم، وأوردنا  
إسراعي مهمها، لأن جرم المراهي هو الحرم،  
وإحرامه يحصل بعد له، بخلاف ما لو كان مع  
إسراعي حائط يخص به حراره، هي هذه الحالة  
يكون الماشيه محررة من الحائط، وإنما لم

ولا ينام الخلد على من سرق من ثمنه  
 من أجله في المسجد، أو الخلد لا يقتر من  
 أماكن عدة لخصه الأموال، ويدخل إليه فلا  
 يذنه ذلك إذا سرق من شئ مما به يجوز  
 الخاط، نعم على الخلد، لما روي من  
 النبي ﷺ أن من سرق خبزة من بيتي، وكان  
 فيها عليه في المسجد<sup>(٢٧)</sup> ولا ينام الخلد على  
 من سرق طرفة واحدة من سرق من

(١) بيع المذبح ٧ ٦٢ ٧٤، تصح العبدية ١٢-١٠.

٤٦٦ العنقري الثانية ١ ١٩٩١

[illegible]

(١٥) راجع المصاحح ٦: ٤٤٠-٤٤١، فتح المقيس ١/٢١٢: ٢٨٥

الحمد عبد الملكية عم من يسرق ساعا محصره  
ميت او مجنون او عبيد غير

ويستحق ان يترك من ذلك سرقه يضمن لي  
السرقي ولو كان ميبدا رقيقه فلا قطع على  
سارقته، فثبت عدم وجوب صلها أنت،  
السرقي، وقد قال النبي ﷺ ولا نضع في سرق  
معتق، ولا في حرمة جبل،<sup>١</sup> وهو من  
ذلك عندهم، سرقه ثياب لشجرة ولو  
بجهره، خلاصه، لأن أصله غائب ويختص

ولا يضمن الحمد على من يسرق متاعا وصفا  
صاحبه في السجده، لأنه لم يمس لمصلحة المال  
السرقة، إلا إذا كان هناك حارس بلا حقه، لأنه  
في هذا، حاشا بصير حورا باحاده، ولا يضمن  
الحمد كسرنا على من يسرق سرقة بالحد،  
كمن يسرق بغير ذر كنهه بقتله، لأن من  
الحد يقطع له نزل عن غيره، فإذا سبقت الزنا  
بعد ذلك كان يضمن احتلالا إذا لم يزل به  
عن الجاني<sup>٢</sup>

وعند المالكية يوليتان في حكمه صد في

لصريق دون عصبه، وكذا ما نقل التي مرج  
مبدأ انشوب دون صاه، لو اتقى سرح فيها إلا من  
بظفره<sup>٣</sup>

ولا يرى مالكية ما يسمع من الغصاة والحدود  
بمنه حرر، خلاصه، بحيث يهبط على الخور  
بمنه، فإن قد يسلط في دخولها صار حورا  
باحتياط إن كان من بطنه، وعثر ذلك بدم  
الحمد على الصديق، سرق من صلب حصبه،  
سواء كان المصيب ناسيا أو مستظفا، ولو لم  
الشيء، فسوق يقع تحت بصره، كما يرون  
بأنه الحمد على من يسرق من أقبه الخواص  
وقت الإذن بدخولها، ولم يكره عيبه، خلاصه،  
لأنها تحفظ عائله بأحد من ملاحظه

ويشاهد حمد عظم على من يسرق الحدود  
بمنه، لأن من يسرق الحر، يعتبر حرر بزمانه،  
فالحمد الحرر يثبت، ونحوه حرر شبهه  
والنفساء عمر، وقام

أما خبر، صرح بهو الملك الذي لم يخلقه  
صاحبه مستتر أنه، ولم يجر المالك بوضع الأمنه  
بمنه، كالطريق والمحصرا، وهو يكون حورا  
بصاحب المتاع إن كان قريبا من صاحبه عرف،  
شرط أن يكون حب حاشا نورا، ولذا لا يضمن

١٥٩٠ (الموسم)، ٣٣٦، (الغرض)، ١١٧ (أ)، النور، ١٩٦،  
الفتاوى شرح قواعد، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦،  
الفتاوى، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦،  
الفتاوى، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦، (الفتاوى)، ١٩٦،



اختل الحسد بالكنة، بأن أبق يسارق  
 بالاحسوس، أو فتح اليأس، « فحدث به بعد  
 وعلى ذلك يقال خد عنهم على الصبب إذا  
 سرق من غير الملك أو الشيء بول به، لأنه سرق  
 مالا محر لا شبهة له فيه، بخلاف ما يسرق  
 من المكان الذي بول به، « اختلال حسر  
 بالانابة إلا إذا كان بالكنة الذي يورثه حائط  
 يمنع بصره عنه، فإنه بالكنة يمتنع حرر  
 بالاختلاف، ولو كان الحسد ناه اختل حرر إلا  
 د سرق الصبيف شيئا اسمه الثائم، أو  
 يمسسه، أو يتركه، عليه، أو يمس به، ويضع  
 حرره ويقام اختل عند الناحية علم من  
 يسرق من الحرر، لأنه حرر بالقاء، وعلى  
 ذلك يوضع من يسرق حررا، والاختلاف أو يمس  
 شيئا أو حبس لنفسه

فإن شروحه في كل مكان لم يجد حفظ  
الكتاب، وإذا كان المصنف أو غيره من  
وهو لا يكون حراً إلا بالاحاطة بقوم جرمه  
لأنه يجب أن يصدر بحرف من جهة مصدره  
سواء في الاحاطة به أم لا، وما باختلاف نوع  
حرفه.

۶۔ خلیفہ کا اشیاء و ہیکار لا حجامہ نہ،

فالسجد نذهب لأولى إلى إمامه فقد علم من  
سرق من سلة السجدة، كما قالوا لو تاب أو  
السمع، وعلى من سرق من أدواته عنه  
للإستعمال مع كاهن أو السط أو المديون،  
لأنه عذره بفسادها

لما الرواية الأخرى. تتكون في الحروف السبعة  
بين ما هو متبعه كالسلطان أو ما هو مسير  
كالعادل المتعمدة بالسلام. أو ما ش. معه  
إلى بعض كالسيد محمد بعدها في بعض.  
وهذه بتمام الحذف عن سؤره. وبين عن ذلك  
والشعر أو الشدة بعضه إلى بعض فلا تمام  
الحذف عن سؤره.

٢١٠ هـ. ح. وعنده الفاضلية لا يكون حر. فبعضه  
لا للملك. فخلق الله بعد الحقة ابدال وحي  
الامر ب. كالطيب و الطوبى وحظرت باسمه  
في كل مكان الملك غير معلوم. بل كان يدع  
مفتوحا. أو ليس له. أو كان حقيقه منتهى  
أوليه لقب. فلا يكون حر. فبعضه ر. ك.  
الملك. غير بعد الحقة الملك كالسوى  
والج. وانظر. و. ولا لا بعد حر. فبعضه  
ولا كان الملك خارج للملك. فبعضه  
منفصل عن ملك القرية أو الفلاة أو غيرها  
فلا يكون حر. فبعضه ولا يرى انشائية  
فبعض من أعز أو غير ر. فبعضه حر. فبعضه

١٠٢٤

١٩٤٤  
١٩٤٥

كصحره أو مسجد أو شيوخ، انظره انما صفة  
لا عسره بحررا دولم ملاحظه من مائت لومع  
انتهضه الساتت، ولا يقطع هذا اللوام  
القبوات العروسه في النعده التي بعمل فيها  
الملاحظ، مقام احد عني من يسي في انشدها،  
ولذلك لا يصعد، لكن حرر، إذا كان  
الملاحظ بعيدا عن راعى الماء، أو كان نائما أو  
أعطاه ظهوره، أو كان لمة لزوجهم يحول بين  
الملاحظ وبين النكاح

وإن كان هذا المكان بعيدا عن العرائل، وبه  
حافظ قوي يظن، اعتبر حررا سواء كان  
الباب مفتوحا أو مغلقا، والأصح عندهم أنه  
يكون حررا إذا كان به شخص قوي فاقم،  
والذي معلق فإن لم يكن بالمكان أحد، أو كان  
به شخص ضعيف، فلا يعتبر حررا لما فيه،  
حتى لو كان الباب مقفلا

ومما قد لم يلاحظ يعتبر حررا بنفسه في  
جسم يملأه كاسا، والضعف، أو انحصبه  
كالأسواب والشمبيك، أو لريقته كالشمار  
والقناديل المعلقة نارية

فإن ما أعيد لانتفاع الناس به كالخضر  
والمناديل التي تخرج فوق المصاحف، والأصح به  
لا يقسم الحد على ما فيها، وإن كان له حق  
الانتفاع، فوجود الضمة، ومما سهل الأصح  
وجوب إقامة الحد على سارق الخضر  
والقناديل (٧)

وجرام الملاحظة بنفسه لم يكن الملاحظ  
فإنما عني مع السارق من السرفه بقية من  
نفسه، أو مقبوض عليه كاستعانة، فإن كان  
ضعيف لم يمتد على دفع السارق، والوصوع  
بعيد عن الضوئ، فإن الحال لا يعتبر حررا به  
ويحصر عرض من الأماكن التي تحتاج إلى الحفظ  
دائم، فلا يعتبر حررا بنفسه إلا إذا كان معها  
حافظ براهما ويسمع صوت إذا بدت منه وإن  
كانت المشبه منطوره بمردها فأنه، فلا يكون  
حررا به إلا إذا كان يلتفت إليها كمن ساعده  
ببحث برهما، فإن كان غير مقصوده، أو كان  
القائد لا يستطيع، فإنه بعضها مخالفه بعض  
الحرر، ويدرا أحد من السارق

٢ - وإن كان الحال في مكان محصن، كمدار  
وسنوب واصطبل، كمن لحاظ مناد، فإن كان  
هذا المكان متصلا بالمدن، وله باب مغلق،  
اعتبر حررا، سواء كان لحاظ قويا أو ضعيفا،

(١) القديري وصية ١/ ١٩٩، مفتي صلاح ١٦٦٢، بهما  
المحتاج ٧/ ٢٦٥، ١٥٠، ٢٥٢  
(٢) أهل الطائفة ٤، ١٢٧، القديري وصية ٢/ ١٩٩،  
المهدد ٢٧٣، بهما المحتاج ٢٤، ١٢٥

خلفه مال دون حائط في العادة، كالخيم  
والضرب، أو الموضع المنصلي عن العمران،  
كالمسجد في البساتين والقرى والصحراء، منسقة  
كأن يكون مصرحاً، فلا يكون حرزاً إلا بحائط لها  
كما في حديد أو حديد، أو في حديد، منسقة  
بسط في الحائط، كالمسجد، أو في حديد، منسقة  
الملاحة بحرمه وعلى ذلك نرى الحائط في  
المرعى بملاحة الأراضي، بأن يراعى ويضعها  
صونه، فإن دام أو غفل عنها أو ستر بعضها عنه  
فلا يكون حرزاً، لما لا يلائم بها حرز، وهي شركة  
به، عقلت وكان معها حائط ولو نقي (١)

ويعد الحائط رأياً في حكم المرقعة من  
المسجد، أحدهما: أن المسجد ليس حرزاً بصفة  
إلا بما جعل له من أوقافه، كالحائط  
والأولاد والحرز، قد لا تعد لأشياء الناس  
به، كالحائط أو المسطحة أو ما بين الأصابع، فلا  
يعد من حائط على ما هو عليه، ولم كان حرزاً  
بحد، لأن حتى الطرق في الأشجار بها يعتبر  
نسبه تدوا على الحد وإسراي الآخر لا يقام  
حد على من يسرق من المسجد، سواء كان  
يسرق من المسجد أو غيره، أو كان منسقة، لأن  
سائر به، لأن المسجد لا يلائم له من  
المخبرين، ولأنه منسقة لا يلائم له منسقة به:

١٦- د- وينتق الحائط مع المصاحف في أن حرز  
بصفة هو كل موضع منسقة حائط المال  
داخل العمران كالمسجد، والحرز وحائط  
المسجد

من يمكن منسقة، بأن كان به مصرحاً أو به  
نقش، فلا يعتبر حرز منسقة، وإن لا يمكن منسقة  
لحائط المال كالمسوق ومسجد، فلا يعتبر حرز  
بصفة، وإن كان خارج العمران فلا يعتبر حرز  
بصفة ولا يرى الحائط منسقة من اعتبار الحرز  
بصفة حرزاً بالحائط إذا تمتثل الحرز بالمكان

بأن كان مسروقاً بالحد، أو كان الساب  
مفتوحاً، أو لم يحد بالمكان نقب ولذا لا يقام  
الحد عندهم على أنصف إما مرقعة من الموضع  
النقي أو أنه بدونه لا يلائم الحرز بالحد

فإذا إذا مرقع من موضع لم يلائم، لا يلائم به  
الحكم عند اختلاف معاملة الضيف، بأن  
كان المصيف قد منعه من أن يسرق منسقة لا يلائم  
الحائط عليه، وإن لم يكن منسقة فراء يلائم عليه حد  
المرقة

ويعد الحائط إلى أنسقة حد على من  
يسرق منسقة الحرز، لأنه حرزاً بصفة وعنى  
لأن يقطع من يسرق حائطاً من حائط الحد  
وإنه أو نحوه

لأنه حرزاً بصفة هو الموضع الذي لم يعد

(١) كشاف القناع ١١٦٤، وصاحب القناع، والشرح الكبير  
٢٥٧ ٢٥٨، ١٠٠

كان مما لا يمكن دخوله، كصندوق وجبة، فلا بشرط المدحور<sup>١</sup>

ورحبهم لي ذلك؛ ما روي عن علي بن كرم الله وجهه أنه قال: ففرض إذا كان طرفه لا يقطع فيه، فكيف ذلك؟ قال: قد رسم البيت بدخول يده ويخرج الشاع من غير أن يدخله<sup>(١)</sup> وهذا أبو يوسف، والمالكية وشبههيه والحبيبة، إلى أن يدخل الحمار من شرفه ثم يخرج (الأحد وعند الحرة)، فدخل الحمار ليس منصوصاً الدائره، بل لأحد الشال، هذا يحق المقصود بعد أن يدخل الحمار من شرف الشال، كان ذلك كذب في ذلك الحرة وأحد مال<sup>(٢)</sup>

ورحبهم لي ذلك، ما روي من أن رجلاً كان يسرق لحاجته من جبة، فقبل أنه يسرق مناع الضحاح؟ قال: كنت أسرق، ولما يسرق المحجج فروي عن أبي بكر أنه قال: وأولاه يجر نصبه في السارق يعني أنه قد مال كان يتناول من مال الضحاح

(١) جامع مصنف ٦٧٤٧، أهداه ٢٣/١٠

(٢) مسند ٤٧

(٣) مجمع المصنف ٢٤٨٠، سراج المصنف ٦، ٣١، المله

(٤) ٦٧٤/١، مسند ٢٤٨٠

(٥) حديث شخص أخرجه مسلم ٦٦٤/٢، د. الحبي من

٢٤٨٠، جامع المصنف، يعني رأب وجهه مع صاحب الشخص يمر

عنه في تداركه، يسرق الحاجتة يسحبته، فلهذا

قال: يسأله من يمسح به، وقد حصل منه حبس به

والشخص كل من الرأب لا يمسح به

وكان ذلك شبهة نذراً لأحد، سواء انصرف لسرقة من حوز يمسكه أو من حوز يحافظ<sup>(١)</sup>

## الركن الرابع الأحاد حصة

٤٢- يسرقة لإضافة حد السرقة إلى ما حد السرقة يسرق حريمه، وأن يخرج من السرقة فإذا شاع في لأحد ولم يقصه، فلا يقطع، بل يحرر، وقد يقيم الحد على الشريك إذا شاع معه حد يمكن معه من السرقة فيه

## ١- الأحاد

٤٣- لا يمتنع من أحد طرف أحد جمهور بعضهم، لا إذا شاع عن حلف الحرة، كأن يبيع السارق محله ويُدخل، ويكسر يده أو شاكه، يده في سطحه لو كان رده، لو دس يده في حبيب لأحد من به، لو أن أحد ثوباً نوصد، من حبيس تام، أو حبه نالك، ونكبه لم يمتنع، تكرر حد يده لأحد الذي يمتنع في ردة أحد

فذهب أصحابه، إلا ما يوجب، إلى أن الأحاد لا يمتنع إلا إذا كان هناك الشر حكماً كما لا يحرر عن شبهة عدمه، بل يمتنع الحرة ولا بد منه مما يمكن دخوله، فكيف في حرمته، فإذا

(١) كتاب البيع ١٣، في الشرح الكبير ٢٤١/١٠

## ٢- الخفية .

فإن كانت السرقة من حرر بالمخاض فحكمي بحد  
الأحد، حيث لا تعتبر المعكالي في السرقة  
بالمخاض وإن قامت السرقة من حرر بنفسه  
فلاحد من إخراج السرقة من الملك، لعدم  
الحفظ، فإنه ضبط السرقة داخل الحرر، فيلزم  
أن يخرج من سرقة، فلا يقطع بل يعرف<sup>(١)</sup>

والإخراج من الحرز إما أن يكون مباشرًا  
فإن يقوم المالك بأخذ السرقة خفية من الحرز  
ويخرج به منه، وإما يبيد له بعد مباشرة إلى  
إجرائه، كذا بدخل السرقة، وبأخذ السرقة تم  
عربي به خروج الحرر، وهذا أن يكون عبر مباشر  
وإما أن عبث المصنف لأحد بالنسب، بأن

يبيد بعض السارق - يظهر من غير مباشر - إلى  
إخراج السرقة من الحرز، كأن يضعه على  
ظهره أو ينفذه خارج الحرز، أو يلقه في ماء،  
وأكد أنه يفتتح مصدر السرقة، فيخرج السرقة من  
الحرز وسواء كان الإخراج مباشرًا أو غير مباشر  
فإن شروط الأحد هيبة تكون تامة، وبما أخذ  
على السارق لأنه هو المخرج بالشئ، وإما نفسه  
وإما بالثبوت غير أن بعض صور الإخراج كلف  
محللاً لأحد المصنف، نعماً لأحد المصنف في  
معه يوم لأحد المصنف، فمن ذلك أن يترك

٤٤ - بشرط إقامته حد سرقة أن يوجد  
الشئ، خفية واستتاراً، ما يكون ذلك دون  
علم المصنف به ودون رصده، فإن أخذ الشئ  
على سبيل المصادفة، سمي مخفية، وهذا  
خطأ أو اعتداء، أو انتهاك، لا سرقة وإن  
حدث لأحد دون علم المالك أو من يقوم  
مقامه، ثم رضي فلا سرقة وقد سبب  
حكم لأحد في الاحتلاس، ويحدد لأحد،  
والحرز، والمصنف، والنسب، والمثل،  
وقبيل<sup>(٢)</sup>

## ٣- الإخراج

٤٥ - لا تكمل سرقة الأخذ خفية إلا إذا أخرج  
السارق الشئ السرقة من حرره، ومن حمله  
السرقة منه، وأدخله في جواره منه

## ٤- الإخراج من الحرز

٤٦ - اتفق جمهور الفقهاء على وجوب إخراج  
السرقة من الحرز، لكن معام حد سرقة،

(١) مدافع المصنف ٤/٧ - ٥ - مدافع المصنف ٤/٧  
المصنف في المصنف ١٨٧/١ شرح من الإلهام  
٢١٢/٢ وقيل: إنه من المصنف في المصنف في قوله  
في المصنف

(٢) البحر الرائق ٤/٤٤ - المصنف على خليل ١/٨، ١/٩،  
المصنف في المصنف ١٩ شرح من الإلهام  
٢١٢/٢

١١ البحر الرائق ١١/١٥، ١٥/١٥ مدافع المصنف ١/٤، شرح  
للمصنف ١٨٧/١، ١٨٧/١، ١٨٧/١، ١٨٧/١، ١٨٧/١، ١٨٧/١  
الفتاوى ١/١

أن يصادر الحرر، ففي هذه الصورة، ونحوها يخرج المسروق من حيازة المروى منه، من غير أن يخرج به السارق من الحرر.

#### جـ - دخول المسروق في حيازة السارق

٤٧ - يرى الأستاذ أن إحراج المسروق من حرره، ومن حيازة المروى منه، لا يمتنع حتى يدخله في حيازة السارق. ومن ثم لا يعم عليه أحد مثلاً ذلك أن يملك المروى الحرر، ويدخله، وأبعد الشئ، حصة، ثم يرمي به خارج الحرر، وبعد ذلك لا يمكن من الخروج بأخذه، أو يخرج من الحرر لأخذه بعد حيزه لـ عشر غنية وحده. وهذا يعتبر المسروق له إحراج من الحرر، ومن حيازة المروى منه، ولكنه لم يدخل في حيازة السارق لأنه، والم يمكن من الخروج فلا غلت فيه على المسروق ولا يصير في حيازته فضلاً وإن خرج ولم يجد المروى، تكون به الألف قد اصبحت به السارق، فدخل المروى في حيازة من أخذه، ود يدخل في حيزه من حرره، وجبته بحوله هذه والد للفرصة دون إقامه له على السارق، وإن كان يصير<sup>(١)</sup> ويتطلب بعض الحكم - عند أخذه - على من يثبت الحرر، ويستقله.

السارق الحرر، ويدخله، ويتخذ سبي، خفية، ثم يرمي به خارج الحرر، وبعد ذلك يخرج بأخذه، وفي هذه الصورة يمتنع جمهور الفقهاء من الجزية والملكبة والشافعية والحنابلة على أن لاخذ ثم يقام أحد على المروى، ويخالفهم في ذلك زفر، حيث يرى أن الأخذ لا يتم إلا بالإحراج، والرمي بس الإحراج، والأخذ من الإخراج لا يعتبر أخذ من الحرر<sup>(٢)</sup>.

د - إخراج المروى من حيازة مالكه أو من يقوم مقامه

٤٦ م - يثبت على إحراج المسروق من الحرر أن يخرج كذلك من حيازة المروى منه، ذلك أن السارق إذا أخرج المسروق من البيت أو الخانوق أو الطظفة أو الحبيب به يكون بذلك قد أخرجته من حيازته، مروي منه، حيث أنه قد أزال به أثاره من الشيء المروى، ولكن إخراج المروى من حيازة مالكه أو من يقوم مقامه لا يتوقف على خروج السارق به من الحرر، فله نزول من أثاره من المروى مع بقاء السارق في الحرر وعدم إخراج المروى من حيازة الحرر، كما إذا أبلغ السارق ماله دون

(١) فتح الباع ٢٤٤٦ لـ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩

فتح الباع ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩

المنهاج ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩

المنهاج ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩

(١) مناهج ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩ ٢٤٨/٢٩

٢٤٨/٢٩

ويأخذ الشيء خفية ولكنه يتلوه وهو داخل  
الحرور، لأنه إن تلف مذهب بالإتلاف كان أكل  
الطعام، أو أفسد المشاع، أو مرق الثوب، لم  
كسر الأية، فلا بعد سرقه، بل متلفا، وعليه  
الضمان والتعزير. أما إن أكل بعضه وأخرج  
البعض الآخر، وكانت قيمه ما أخرجه تساوي  
مصلبه، فإنه يكون مارقا، لتدقيق هذه الأية  
بالمفرد والإخراج، وخالفهم السويدي، لأن  
التساوي إذا تلف البعض مضر صامسا،  
والمضمومات علك بالصيانة، فيكون صيب الملك  
قد اقتطع به قبل الإخراج، ولا يقطع أحد في  
ماله معه. وإن كان ما أكله - وهو دامل  
الحرور - لا بعد بالإتلاف، كان يسلع جوهرة أو  
ديارا فإنه لا يقطع سارقا أيضا، حتى لو خرج بها  
تلعه، لأن الإتلاف يعتبر سهلا كالشيء.  
فهو من قبل الإتلاف، وعليه الضمان

أما غير المتعصب من المالكية والمشافعية  
والحنابلة فقد اقتصروا على أن إخراج المسرور من  
حرور ومن حيازة المسرور من يستتبع حشا  
إدخال في حيازة السارق إدخالا تعبلا أو  
حكما. ومن ذلك فلو دخل المسرور الحرور،  
وأخذ الشيء خفية، ورعى به خراع الحرور، علق  
أخذ يعام عليه، لأنه جبر أنخرج الشيء من

ويقدم الحد على السرقة أيضا - عند المالكية  
والشافعية والحنابلة - إذا رمى الشيء المسرور  
خارج الحرور، ثم نصد عليه الخروج لأخذه،  
بأن تم صطبه وأصل الحرور أو منع من الخروج  
معه، لأنه دخل في حيازته حكما بمجرد خروجه  
من حيازة المسرور معه، والحيطة الحكيمة تكفي  
لاعتبار الواحد تلمعا كالحيازة القلبية سواء بسواء.

ولئن كان ذلك تردد في إقامة الحد على السارق  
إذا صعد في الحرور، بعد أن أخرج المسرور وقبل  
أن يخرج لأخذه، إلا أن المذهب على إقامة الحد  
كما قال ابن عرفة<sup>(١)</sup> والمداوي القطيع على

أما غير المتعصب من المالكية والمشافعية  
والحنابلة فقد اقتصروا على أن إخراج المسرور من  
حرور ومن حيازة المسرور من يستتبع حشا  
إدخال في حيازة السارق إدخالا تعبلا أو  
حكما. ومن ذلك فلو دخل المسرور الحرور،  
وأخذ الشيء خفية، ورعى به خراع الحرور، علق  
أخذ يعام عليه، لأنه جبر أنخرج الشيء من

(١) حواشي المحلى ٦/ ٤٨٦، طه ٢٠٧، شرح المرقط ٢/ ٩٨٨،  
والشرح الكبير ١/ ٢٥٩، شرح المرقط ٢/ ٩٨٨.

(٢) مجمع الصلح ٧٠، ٧١، ٨٥، فتح القدر ٢/ ٢٦١،  
الموسم ١/ ١٦٦، حاشية ابن جهمي ٢/ ١٩٩.

جوفه بعد ابتلاعه، فالأصح أنه يذم عليه حد السرقة، لأن السروق بأن يحمله بنفسه، وأنبه ما إذا أخرجه في ذم أو في وجهه.

ولم يدرى لمصلحة وجهان أولهما يعتبر الفضل إنساناً في كل حال، فلا قطع، بل يجب الضمان، والآخر يعتبر العمل إنساناً إذا لم يخرج السروق من جوف من ابتعه، ومن لم لا يقدم عليه الحد، ويعتبره سرق إذا خرج من جوفه بعد الإضلاع، وكذا أخرجه في جب، ومن ثم يقدم عليه حد السرقة.<sup>١</sup>

#### د - السروق في الأخذ

٤٨ - يعتبر شرعاً في السرقة كل فعل يمكن أن يؤدي إلى سرقه. وبذلك السرقة لم تكتمل معه، وذلك كالمسروق من المأذون إلى هتك الحرم، أو أهدى الشيء دون عدم الناحية منه ورضاه، أو إخراج الشيء السروق من حرره، ومن حيازة السروق منه، دون أن يتحلل في حيازة الأعداء، أو إخراج ما دون التصيب<sup>٢</sup> ثم إذا تمت السرقة فإن الحد يصام عمن أسلف ما عساه قد ارتكب جريمة موجبة للحد شرعاً، وذلك دون تفرق إلى كل فعل يفترقه من الأفعال التي كبرت السرقة

إخراج النصاب من حرره، خرج منه السارق إذا دخل لم لا، عثر يد السارق في الحرم، فنصاب من الحرر، ثم حمله فأدخله، قطع

وهو انفق المالكية وأصحابية والحنابلة مع جمهور الحنفية على أن من يملك الحر ويملكه، ويأخذ منه شيئاً بعد الإتيان، ثم يملكه وهو داخل الحر، فلا يذم عليه الحد، لأن يده هذا بمنزلة إسهلاك، لا سرقه، وعلى الضمان يقتصر بر، أما إذا تلف بعضه داخل الحر، وانحصر النصاب الآخر منه، وكلفت نيمه ما أخرج سارق النصاب، فإنه يعتبر سارقاً ويضام عليه الحد، لتحقق الأخذ يملك الحر وإخراج النصاب منه، ولكنهم اختلفوا في حكم من يملك وهو داخل الحر شيئاً لا يملكه بالإتيان، كأنه يبيع ديوالاً لوجهه، ثم يخرج من الحرره ذهباً مالكية إلى أن الإتيان في هذه الحالة يعتبر حداً تاماً، كأنه وضع السروق في وجهه وأخرج به. ولهذا يقدم عليه الحد، فلا واحد.

وهذه المشاحية إلى اعتبار العمل ابتلاءً، إذا لم يخرج السروق من جوفه بعد ابتلاعه، ومن ثم لا يذم عليه الحد، لأنه استهلكه داخل الحرره، يعتبر فأكمل الطعام، أما إذا خرج السروق من

(١) خرج المحرقي ٩٧/٨، طرح لردقاني ٩٩ طرح  
مكبر للردقاني ٩٧/٨، استن لطلب ٩٨/٩، القاموس  
٩٧/٩، مني للحنبل ٩٧/٩، وروى القاموس  
٩٧/٩، مني للحنبل ٩٧/٩، مني للحنبل ٩٧/٩

١ - من لطلب ٩٨/٩، ٩٧/٩، مني للحنبل ٩٧/٩  
٩٨/٩



## حكم الشروع في السرقة:

١٩ منصوص في الشرح الإسلامي: أن كل معصية بحكم عبثها عبث على حر يتساقط أو على حر الأمة فإن مرتكبها يحصص للمعد أو للمعتصم أو للكسرة، وحيث إن الحدود والكفارات محكمة شرعا، فكل معصية لا حد فيها ولا كفارة يمكن أن يعاقب مرتكبها على وجه التعصير باعتبار أنه أتى جريمة كاملة، يحض النظر عن كون فعله يصير شروعا في جريمة أخرى. (١) انظر مصطلح (تعريض).

وعلى ذلك جمهور الفقهاء، فإنهم يمتنعون إقدامه عليه إذا لم تتم السرقة، ولكنهم يوجبون التعصير على من يبدأ في الأفعال التي تكون بمجموعها جريمة السرقة ليس باعتباره شادعا في السرقة، ولكن باعتباره مرتكبا لمعصية تستوجب التعصير (٢) وقد روي عن عمرو بن شعيب أن سارقا عقب حرقته المطلب من أبي رباح، فوجد بها، قد جمع القاع ولم يخرج.

فأمر به إلى ابن الزبير، فجعله، وأمر به أن يقطع عن يمين عمر، فقال أخضر، فأمر به أن

الزبير، فقال: أمرت به أن يقطع؟ فقال: نعم، فقال: فماذا أفعل؟ قال: عصمت، فقال ابن عمر، ليس عليه قطع حتى يخرج من القيد، أروايت لو رأيت رجلا بين رجلين امرأة لم يعصها، أنت حاد؟ قال: لا (٣)

وجهور الفقهاء على أن الشروع في السرقة ليس له عقوبة مقدرة، وإنما تطبق فيه القواعد العامة للتعصير (٤)

## الاشتراك في الأفعال:

٥٠ - يشارك الفقهاء في مسائل الاشتراك في السرقة بين الشريك، المسخر والشريك بالنسيب (٥) فأما الشريك المباشر فهو الذي يشارك أحد الأفعال التي تكون لأحد الثام، وهي إخراج المسروق من مخزنه أو حيازته لسرقته عنه وإدخاله في حيازة السارق

وأما الشريك بالنسيب فهو الذي لا يشارك أحد هذه الأفعال المكونة لأحد الثام، وإنما يقتصر فعله على حديد الدعوى للسارق، كأن يرشده إلى مكان السرقات، أو يأن يقف خارجا لحرر يجمع استعاثة الخيزران أو لينقل المسروقات بعد أن يخرجها السارق من حرره

(١) البسيط ٣٩/٩، مواهب اللبيل ٣٩٠/٩، القاسمي وغيره ١٠٥٠، كتاب الفتن ٧٤/٩

(٢) البسيط ١٤٧/٩، حاشية القاسمي ٣٠٦/٩، الأحكام السلطانية لباقر بن ٢٣٧، الأحكام السلطانية لأبي جلي من ٢٨١

(٣) أورد ابن حزم في قطعي ١١ ٢٢

(٤) الأحكام السلطانية من ٢٨١

(٥) يراجع غرر المصابيح ٦٦/٢، شرح الترمذي ٩١، غاية المصابيح ١٦١/٢، كتاب الفتن ٧٤/٩

ولا يقيم احد إلا على عيش، أما اسبب قوله  
بمرو،<sup>(١)</sup>

ويشتر من كلام لفظه في الاشتراك بينهم  
بمعروف بين الشريك وغيره فيشربون الشريك  
هو الذي يفرغ مع غيره بعض من الأعمال للكونه  
لنفسه، وخاصة: هناك الحرق، وإخراج  
المسروق من حبلته المسروق منه، ودخاله في  
حيطة السارق، أما المسمى فهو من يساعد  
السارق، في تسليط الحرق أو في خرجته، ولكن  
عمده لا يضمن إلى دوحه يمكن معها سبه  
انصره إليه

وكذلك هذه أسس اختلافهم في تطبيق الحد  
على بعض الشركاء دون البعض، وذلك على  
الوجه الآتي

#### ١ - المشتبه

٥٩ - يرى الحنفية أن كل من دخل المحرور يعتبر  
شريكاً في السرقة سواء لم يعمل بأي شيء كان  
وضع المسروق على ظهر رجليه أو أخرجه من  
المحرور، أو قام بعمل محوري، كان وفاء لمراقبه  
أو لإشراف على نقل المسروق من المحرور وفي  
هذه الحالة يقيم الحد على الجميع إذا بلغ

نصيب كل منهم نصيباً، أما إذا كانت قيمة  
المسروق لا تكفي بنصيب كل واحد نصيباً، فلا  
يقيم الحد، بل ينتقل إلى التميزير وتطبيق حد  
الحكم على الشريك، إذا أخرج بعضهم ما قيمته  
نصيبه فأكبر، وأخرج البعض الآخر ما قيمته  
دون النصيب، فلا يقيم نصيب المسروق  
ما يكفي لأن يخص كل واحد منهم نصيباً،  
تصراً حياً، وإن لم يبلغ حد كل واحد نصيب،  
فخرج من أخرج نصيباً، ومهر الأخرى<sup>(٢)</sup>

أما إذا دخل المحرور أحد الشريكين، وفي  
الأحرار حارجه، ثم أخرج من الداخل عد،  
فالمسروق إلى الخارج المحرور يتوقف شريكه، فإن  
لها حجه يري في الأخت غير نام بالنسبة  
للداخل، لأنه أخرج المسروق من المحرور ومن  
حبلته المسروق منه، ولكنه لم يضمن في حيازه  
نفسه، بل في حيازة المخرج، فلا يقيم عليه  
الحد ويرى كذلك أن الأعداء غير تلم بالنسبة  
للخارج، لأنه وإن كان المسروق دخل في  
حيازته، إلا أنه لم يخرج من حرره ولا من  
حبلته المسروق منه، فلا يقيم عليه الحد أيضاً  
وهذا أبو يوسف ومحمد إلى أن الانحدام  
بالنسبة للداخل دون الخارج، لأن المسروق  
دخل في حيازته، حيث أقيم شره بكنه الخارج

(١) حاشي الصالح ١٧ ٦ ٣٨، فتح المديح ١١٥/٩،  
الفتاوى مشقة ٧٦، ٢٢، المسوط ١٢/٩

(٢) الفتاوى رقم ١٩٤/٢٤، الحد بما يجب من السرقة، يوم  
الطيب





٥٧ وقد انقلب المعاهد في عدد مرات الإقرار  
لبي موجب إقامة حد السرقة فتحليه ما عدا  
لب برف - ومالدي في رواية هـ، والشافعية  
وعصا - والشافعية، يكفون بإقرار انصارى مرة  
وحده، لأن النبي ﷺ عليه برف خيصة  
من ماله وصاروا المجر،<sup>(١)</sup> الأول ينص ان لا يكره  
تكرره في الإقرار، ولأن الإقرار بحقوق يكفى  
بإثباته مرة واحدة، ولأن الإقرار بحقوق يرجع فيه  
جانب انصاف عن جانب تكليف، على يريده  
تتميز رجحاناً، أما أبو يوسف، وروى، ومالك في  
رواية أخرى، والمدينة، وابن أبي نجيح، وطى  
شريعة، فمنهم يوجبون صدور الإقرار مرتين في  
مجلسين متتبعين، فإن أقر بأمر مرة واحدة  
لا يقام عليه أحد وإسما يصير ويجب عليه  
المصداق، لأن النبي ﷺ لبي ينص قد اعترف،  
ولم يجد معه جناح عقاب له النبي ﷺ وما أضاف  
لأن سرقة ماله من يوسون الله، على ما  
عليه ﷺ مرتين أو ثلاثاً، ولم يلقه إلا بعد أن  
تكرر بإقراره، فلو كان القطع بحال الإقرار مرة  
واحده ما شتره، النبي ﷺ

٥٨ - وكذلك اختلاف في اشتراط خصوصية مع

الإقرار وقد أفتى بعض ما حصرى المعاهد  
بصحة تجزئ المارق مع الإقرار، لأن المارق قد  
عدو لا يقرون طاعة

وذهب بعض المتكلمين إلى أنه يفعل بإقرار  
لكنهم مع الإقرار، لا يثبت عند الحكم أنه من  
هذا التهم

ويشترط اختيارية أن يكون المقر بالسرقة  
طاعة، وهذا إنهم لا يقتضون بإقراره الإقرار،  
أو كلف معصية، لا احتمال إثم، الإقرار  
وسمى، وقد يورث شبهة تدبره تحت يد  
لجسور صدق، لم يورث، إنه كالتبشير معصية  
بل هذا الإقرار<sup>(٢)</sup>

ولا يكون الإقرار كافياً لإدانة المذنب، فلا بد  
أن يصححاً وسبب التقاضي منه موافق لشرائط  
السرقة، بحيث لا تبقى معه أي شبهة<sup>(٣)</sup>

وأشترط جمهور المعاهد أن يصدر الإقرار عند  
من له ولاية إقائه الحد، فلا يعتد بالإقرار  
العائد عنه غيره، ولا بالإقرار من المدعى<sup>(٤)</sup>

(١) مدافع المستحق ١٧/٢٩، فتح للحدود ٢٤٨، هبوط  
١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧



٧ يضرب على يده به "١

الكبير وصاحب الخدوي الصغير، وقال  
الأدريجي: إنه أذهب والصواب الذي قطع به  
جمهور الأصحاب. وثان السبهي أنه المعتد  
نقص الأمان، وفي المختصر لا يثبت القطع إلا  
شاهدان أو مرار الساري<sup>(١)</sup>

وامر - الفرائض

٦٦ - جمهور معتقه، على أن حد سرقة لا يثبت  
إلا بالإقرار بيمينه ويرى بعضهم جوار ثبوت  
السرقة، ومن لم يقره عليه فليس له ضمان  
ماترسي والأمارات بقا ثلاث عناصره: الدلالة  
باعتباره من السبب الشرعية، التي يخرج عنها  
من الطائفة المباحة فلا ينطبق<sup>(٢)</sup> فيكون  
الآثار واحداً، بحكمه بالقطع إلا وجد المال  
لمسروق مع المتهم. وهذه القضية أقوى من  
أبيه ولا يفرلوا لإلزامها بدون نظريتهم الصلح  
والكذب ووجود المال معه من صريح لا يتطلب  
إثباتاً سبباً

حد سرقة

٦٦ - انظر الفقه. على أن عقوبة السارق قطع

١ - البحر الرائق ٧/ ٦٤٤، بصر، المحكم ٢٠٧٢، الفقه  
والشرح ٦٦/ ١٦٤، وسامعيا. الظهري وصيرة  
١٠٦١، جلسا ص ١٧/ ١٤٤، أسير المظالم  
١٠٥، حكمة الحديث في حاشية المصحح، ٢٣٥  
وحدة المظالم ١٤٤/ ١٤٤، مضي بفتح ١٦٥  
٢ - الظهري، المكتب ١٠٤

ثالثاً: تبين المردود:

٩٠ - يرى جمهور الفقهاء من حنيفة ومالكية  
وحاشية أن حد السرقة لا يصح ما لم يجر المردود  
من ادعى شخص على آخر سرقة بحسب  
المنقطع، فأنكر المدعى عليه أسرته، طالب  
المدعي به أن يحلف لإثبات براءته، فنكّل عن  
النسب، وبأن المدعى على المدعي، فلا بد  
أن المدعى عليه سرق ما ادّعى، ثم ادّعى  
سروق هذه المبلغ المردودة، ولا يقام الحد لا  
بالإقرار بيمينه

نحو: الحنفية والأصحح عندهم قرأ سرقة  
نصب يمين المدعي، مردودة، حيث يقال ويقام  
الحد، لأن المبلغ مردودة خالصة أو كقصر  
المدعى عليه، وكل ما يوجب المنقطع بلا  
خلاف، ومقتضى الأصح: أن يجرى المردود  
بشأنه، ولا جاء بها الحد، لأن المنقطع في  
سرقة من الله تعالى، وهو لا يثبت إلا بالإقرار  
أو قبضة، وبما لا يصح هو المعتد أن المذهب،  
كما ذكره خدوي في ترجمة وأردعي في النشر.

١ - ابن عابد ٩٦٨، فتح المصير ١٦٢، مملوك

٢ - ١٦٦١ مضي المصير ١٥٨١، المجلد والشرح، المكتب

١٠٦١ - ١٠٦١، المجلد ١٢٣، ١٢٣

منهوزا، فبعبه إطلاق النص<sup>(١)</sup> ولو كان الإطلاق مراداً، وبالأمثال لأحرار لأنه يحصل بقطع اليدين أو الشال، لما قطع النبي ﷺ إلا اليسار على عاقبه من طيب، الأيسر منه ما يمكن حرساً على عاقبه ﷺ، في وأنه ما خيراً من أمرين إلا بعد أيسرها من يكن إتياء<sup>(٢)</sup>

فإذا كلف به الشرع يسمى غير صحيحه. بأن كانت شاة، وذهب أكثر أصحابها، فقد اختلف فيها، في عمل المظع

فالخشب يرون أن المظع يعمل أولاً باليد اليمنى، لعدم أية أسرف فذهب، ونقروا بين الصحيحه وعسيره، وأنه إذا قطع الحكم بالسنة واجبة تقطع، ولأن تقطع يمينه من باب التوقي<sup>(٣)</sup>

نرى إذا لكان أن قطع يمينه لا يحرم، لأن المقصود الحد إزالة الذممة التي يستعان بها على

يده لقوله تعالى: «واليسار في سائرته فامطروا» أيديها حراً ما كتب نكلاً من الله وظن عرب حكيه<sup>(٤)</sup> وهو حد الذي أقامه النبي ﷺ على من سرق في عهده، كي يثبت الأجل بذلك<sup>(٥)</sup> وجرى عليه عمل خلفاء الراشدين دون اعتراض عليهم<sup>(٦)</sup> وأجمع عليه الأئمة

واختلف الفقهاء، في أسور نمتق محسب القطع، ومضادوه، وكيفية، وتكرره. مع تكرار السرقة وبحوث ذلك

## ١- عمل القطع

٩٢- من ألقى حبة - عند المعهاء - وجوب قطع اليد اليمنى، إذا ثبت السرقة الأولى لا روي من أن النبي ﷺ قطع اليد اليسرى. وكذا ثبت جعل لائمه من بعده، ولمعرفة عند الله بين محدود ومقطوع<sup>(١)</sup> «يا أيها» وهي قراءة مشهورة عنه، ولم يجمع على أنها برآن لخالعها للمصنف الإمام، فكانت خبراً

(١) سورة النساء ٣٨

(٢) قول سائر في قطع في الإسلام فليدبر على من قال بر حد - قال: «تسمي القرمي» ١٩٠، وفيه انقروا بين النبي ﷺ شمس عهد - فلهذا بر وبعده ما نصب بشاة حد النبي ﷺ «اليسار في سائرته» وعلق سائر في حده يمينه من أيمه «روا» طسعة ٦٠ الرمي

(٣) طرح القرمي خروج القرمي ١٨، ٢٤

(٤) سورة النساء ٣٨

(١) بدائع الصالح ٨٦/٢٧ مع القدر ٤٢٧، معروفي على مجلس ٩٢/٨، حطب المصطفى على الشرح الكبير ٢٢٢/٨، انظر ٢٢/٢٠، معني الصالح ١٩٢٢، حطب الصالح ١٩٢٢، كتاب الفلاح ١٩٢٨، معني والشرح الكبير ٢٢/٨، كتاب الأحكام القراء ١٩٢٨، طسعة ٢١٨/٦

(٢) حبيب وما خيراً من أمرين إلا بعد أيسرها من يكن إتياء، المعروفي ١٨٦/٢١، معني ١٨٦/٢١، طسعة ٢١٨/٦

(٣) معني

(٤) بدائع الصالح ٨٦/٢٧، حطب المصطفى على الشرح الكبير ٢٢٢/٨



السرقة، والشلل، وما في حكمها لا تقع فيها فلا يتحقق مفهودة للسرقة بقطعها، لأن مقتضاها التي يرد إبطالها بطلان من غير قطع. ولذلك يقتل المقطع إلى الرجل اليسرى<sup>(١)</sup>

أما اشتراطه وإتيم بمصلوذاً فهو في قطع اليد اليسرى إذا كانت معيبة على النحو التالي يجرى في حده السرقة لقطع اليد اليمنى إذا كانت سليمة، إلا إذا سبقت من قطعها فلا يترك الدم، ولو قرر أهل الخبرة أن حرقها من شد وإن دمه لم ينجف فلا يقطع، ويقتل بالقطع إلى الرجل اليسرى، أما إذا كانت اليد اليسرى قد ذهب بعض أصابعها، فإنهم يعفون على أنه مجرى قصدها، ولو كان بها أصبع واحد فقط، لا يقطع الأصابع كلها، فالأصبع عند المالك، لا يقطعها، لأن اسم اليد يقطع عنها مع بعض الأصابع كلها والدول الثاني في بقية الخمس: أنها لا تجزى في تمام أحد، فلا يقطع، ويقتل إلى الرجل اليسرى<sup>(٢)</sup>

وصد الخليله ورويانا نكتفي بالاعتماد على اليد اليمنى ولو كانت شللاً، إذ رأى أهل الخبرة أنها لم تضمت رفاقها وأصابع حروفها والرواية الأخرى: منع قطع اليد الشللاً، لأنها لا تقع فيها ولا حالها، ويقتل

ولا يختلف الحكم إذا يعني القطع بالرجل اليسرى، وكانت الرجل اليمنى قد قطعت أو ذهبت مضممة

٦٥ - واختار كذلك فيما لو تعذر القطع باليد اليمنى، وكانت مقطوعة، فذهب الخنفة إلى

١٩١) شرح الرقاعي ١/٨ - ١٢٣

١٩٢) يذهب همام إلى ١٥٧، شرح هـ، قال ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥

١٩٣) من الخلف ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥

التي **تقطع** يد السارق من الكوع<sup>(١)</sup> وتقول  
أي يكثر ويكثر رصي الله عتسا إذ سرق  
السارق ما قطعوا يمينه من الكوع  
ودهب بعض الفقهاء إلى أن موضع القطع  
من اليد المتكسر، لأن اليد اسم للمصوم  
لطرف الأصابع إلى الكتف وذهب بعضهم  
إلى أن موضع القطع متصل الأصابع أي  
تلى الكتف<sup>(٢)</sup>

وموضع قطع الرجل من مفصل الكتف من  
الساق، قيل ذلك عند رصي الله عت، وذهب  
إليه جمهور الفقهاء من حنيفة والمالكية  
والشافعية وغيرهم، وهو رواية عن أحمد،  
والرواية الأخرى عنه أن موضع القطع  
لمحور أصابع الرجل ويد، قال بعض الفقهاء،  
لما روي عن أن علي رصي الله عت كان يقطع من  
مُطر القدم، ويترك للسارق عتبه يشي  
حايها<sup>(٣)</sup>

(١) حديث: **تقطع** يد السارق من الكوع. أخرجه البيهقي  
٢٧٦/٨٢ - (دائرة المعارف العشوائية) من حديث  
صنعة بن عمرو قال: **تقطع** التي **تقطع** من المفصل  
ولي إسناده صحيح ولكن أورد فيه ضعف، من حديث  
حارث بن جندب بطريقه

(٢) البسيط ١٣٦/٢، ابن ماجه ٢٨٤/٢٢ حنيفة  
العمري ٣٣٢/٨ بداية جهنم ١٤٣/٩  
(٣) المهذب ١/٢٢ - (دائرة المعارف العشوائية) طبعه العراقي  
١٦٦/٩، شرح السراجي ١٢٠/٨، أي: **تقطع**  
١٤٣/٩، التي ١٦٦/٢، اعلم أن لفران للجصاص  
١ - ٧٧٠، شرح مسهم الإبراهيم ٢٧٦/٣، فتح  
البرقي ١/٢١٢، ١ - ١٦٦/٩

انتقل القطع إلى الرجل اليسرى إذا كان ذهب  
اليدين معاً عند حدث قبل السرقة، أو يمتدحها  
وقيل إحصاءه، لأن أحد يرتلو بالمصوم  
الذهب، فلا يسقط بذهبها. بخلاف ما لو  
ذهبت اليد اليمنى بعد إحصاءه وقيل  
المصوم، أو بعد إحصاءه والقضاء، فلا يتفرق  
الجد إلى الرجل اليسرى، بل يسقط، لأن  
إحصاءه يؤدي إلى عدم القطع باليد  
يسرى، فإذا ذهبت سقط أحد الذهب بحله

ودهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية  
والحنابلة<sup>(١)</sup> إلى اتصال القطع إلى الرجل  
اليسرى إذا ذهب اليد اليمنى قبل السرقة  
والى موقوف أحد إذا ذهبت بعد السرقة، سواء  
كان ذهابها قبل إحصاءه أو بعده، وقيل  
القطع، أو بعده بقية نوحاية، أو قصاص لأنه  
محمود السرقة فنظر القطع باليد اليسرى، فإذا  
ذهب رطل ما تعلق به القطع سقط

## ٧ - موضع القطع ومقداره

٦٦ ذهب جمهور الفقهاء من الحنابلة والمالكية  
والشافعية وإحصاءه وغيرهم إلى أن قطع اليد  
يكسب من الكوع، وهو مفصل الكتف، وأن

(١) جامع المختص ٨٩/٢، حنيفة للسراجي ٢٧٦/٩، شرح  
الرملي ١٠٨/٩، أي: **تقطع** ١٥٣/٩، طبعه  
١٦٦/٩، كتاب الفتاوى ١٤٨/٩، طبعه ٢٧٦/٩

### ٢- كيف النطق

٩٧ من المتعسر عليه بين الفقهاء مر عنة  
الإجماع في إقامته الحد، لقوله **لا تكونوا**  
**عزاة** المتعسران على أنفسكم **١**، وعلى ذلك  
سعي، من سعي أحدكم طرف أفلامه سعي،  
بحيث يستحضره أحد المتعسرين، إذ كان  
ذلك ينافي إقراره بالسوء، ولا يفهم  
أحد ذلك، موعى برحى روافد، ولا يفهم الحد  
على الأصل أو البناء، ولا على البناء في  
السرقة من أن يذهب إلى طرح السابح كسعي  
في سائر السارق إلى مكان القطع سوء وجفاء،  
ولا يعرف به، ولا يعرف ولا يجب هذا، وهل  
إلى مكان القطع (على) في وسط أفلامه، حرك  
محكي على هذا، وقد بدت حتى وغير حتى  
بين مفصل السراغ، ثم موضع بين سكر  
حالة، يريد موعى بعدة تقصير في موعه واحدة، ثم  
موضع على المفصل والحد فحد، والحد  
على موضع من ذلك أي السراغ - فمعه به **١٧**

ولا خلاف بين العلماء على حسم عروجه  
بفتح ، ذلك لما وجدوا فيه من  
عرف كذا ، فلو أنزلوا حسم عروجه

الحبيب لا يكون من السخيفين من سخيفي  
السخيفي السخيف = ١٥ - السخيف من سخيفي  
مكرر

والجواب به قطعاً، ثم أحسنه ' وكنى  
بخلال بينهم في حكم حكم فسد  
الهيئة وحياته أنه واجب على من ضم  
القطعة لأرضه الأمر في المبدأ جيد الوجوب  
وجوب التكملة في الشهادة على أن  
الحكم واجب على المكاتب، فلا يفرق واحداً  
وبينه إذا قام به انفطوح، لا يفتوح، وعبرها  
نقد حصل لظهور والأصح عند الثانية  
أن الأمر بالحكم يحصل على الأدب،  
لا بالسحر، لأنه حق للمفتوح، لا للحكم  
الحكم، فيجوز للإمام أن يركعه وحده، يشهد  
الإمام وأخوه من بعده، لأنه من مصلحة  
السياسة وحفظه من الخلاف ولا يصح ذلك من  
وجوده على السحر في ' ثم يلزم به أحد، فإذا  
عسر من لفظ أو فعل أحسن، لا غير وجوب  
ويستعمل في ركنه بعد تحقق، فلا يجوز للإمام  
وغيره، بل على غيره، ثم قاله البصري  
وغيره ومما في الأصح عنده أن أحسن تسمية  
الحكم، يجب على الإمام، ولا يجوز له شهادة  
في ركنه - ع التعميد، وتثنية - حين

١) حديث (المعروف) في فضيلة ثم عيسى بن عيسى بن  
سليمان بن علي ١٢٣٤ - ١٢٣٥ طاهر الحارثي في حديث في  
مروءة ثم انظر الى اعله في مرقاة  
٢) ابن عسك ١٨٥٣ المختار في الفقه ١٢٣٤ - ١٢٣٥  
الشيخ ١٢٣٤ - ١٢٣٥ في شرح الفقه ١٢٣٤ - ١٢٣٥  
٣) في سبيل ١٢٣٤ - ١٢٣٥ في شرح الفقه ١٢٣٤ - ١٢٣٥  
٤) في سبيل ١٢٣٤ - ١٢٣٥ في شرح الفقه ١٢٣٤ - ١٢٣٥

اليدين المقصودة في حق السارق، ردعاً للناس، استناداً إلى ما روي من أن النبي ﷺ أتى بمسروق قطعاً يده، ثم أسرى بها فعلق في عنقه<sup>(١)</sup> وقد حدد الشافعية مدة التعليق بساعة واحدة، أما الحنابلة فلم يحددوا مدة التعليق، وذهب الحنكية إلى أن تعليق اليد لا يس، بل يترك الأمر للإمام، إن رأى فيه مصلحة قطع، وإلا فلا<sup>(٢)</sup> ولم يذكر المالكية شيئاً من تعليق اليد.

#### ٤ - ذكر القطع بذكر السرقة تدخل الحد.

٦٩ - من القواعد العامة التي استقرت في الفقه الإسلامي على اختلاف مذاهبه أن مسي الحسدود على الحد داخل، إذا الحد موجب فلم يتعلق به الحد حتى لأدعي وبه، على ذلك وإذا تكررت السرقة، قبل إقامة الحد، وكلفت في كل مرة توجب القطع، قطع السارق بجميعها دفعة واحدة، لأن الحدود مضافاً إلى الشبهة عند ادخل بعضها في بعض، لأن المقصود هو الردع

(١) حديث عائشة رضي الله عنها أنها سرقوا فطعن يدهم أسرى فعلق في عنقه، أخرجه الترمذي (٩٢/٨) ط. المكيه  
فتاوى (١) من حديث فضالة بن عبد، ثم ذكر تعذيب  
أحمد بن حنبل

(٢) ابن عثيمين ٢/٢٨٩، ابن نجيم ٢/٦٦، إمام الشافعية  
٥٣/١، المذهب ١/٩٠، كشال النفاذ ١/٩٠ - ٩١،  
طهري ١٩٢/٩

والزجر، وذلك يحصل بزيادة الحد الواحد<sup>(٣)</sup>

#### السرقة بعد القطع

٧٠ - يختلف المذهب في حكم السارق، إذا قطعت يمينه ثم عاد لسرقة، على النحو التالي:

ذهب عطاء بن أبي رباح إلى أن من قطع يمينه في السرقة الأولى، ثم سرق بعد ذلك، فإنه يهرب ويحس، إذا لم يقطع إلا في السرقة الأولى فصره الله تبارك وتعالى، فلو قطعوا أيديهما<sup>(٤)</sup> أي اليد اليمنى، كما جاء في قراءة ابن مسعود: والاطموا أي يميناً ولو شاء الله لأمر بقطع الرجل الرجل فلو كان ذلك سبباً<sup>(٥)</sup>

وذهب ربيعة وبعض الفقهاء إلى أن من قطعت يمينه في السرقة الأولى، ثم سرق مرة ثانية، فقطع يده اليسرى، فإن عاد إلى السرقة بعد ذلك، فبس عليه قطع، بل يهرق، وذلك لأن الله تعالى أمر بقطع الأيمن، وهي تشمل اليمنى واليسرى، وإذا كان الأرجس في القطع زيادة على اليمنى<sup>(٦)</sup>

(١) التيسير ١/١٧٧، شرح الرافعي ١٠٥/٥، حاشية للفتح  
١٩٢/٢، المصنف ١/٢٦٨، وقيل لكثير ٢٦٨/٢٠  
(٢) سورة المائدة ٢٨  
(٣) سورة مريم ٢٤  
(٤) أحكام نكاح لابن العربي ٢/٦١٣، طهري ١/٣٥١،  
الفتاوى ٢/٢٦٨، فتح الباري ٤/٢٠٥، ٢٠٦

فإن عاد قاتلوه بعده، فإن عاد قاتلوه بعده،  
ورجله<sup>(١)</sup>

وقد فعل ذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.  
وقال به إسحاق وقتادة وأبو ثور<sup>(٢)</sup>

روي عن عثمان وعمر بن الخطاب رضي الله  
عنهما وعمر بن عبد العزيز، وعن بعض أصحاب  
مفسدك أن من سرق - جيبه قطع - قطع الله  
الأرصة - مقتل حد - وهو ما ذهب إليه الشعبي  
في إحداهم. وسندلوا بأن سبي الله امرئ  
سرق. في المرة الخامسة - قال جابر ولا تظن  
بده، ثم اجترة، فالتها في بنو، ورجلها عليه  
المجاردة<sup>(٣)</sup>

ودهب الحنية، واختلعه في إحدى الروايتين  
وهي المذهب إلى أن من سرق بعد أن قطعت  
يده اليمنى، قطع رجله اليسرى. فإن عاد بعد  
ذلك لمس على قطع، حل بحس ويضرب حتى  
تظهر نوبته لريموت. وقيل هذا عن عمر وعلي  
رضي الله عنهما والشعبي والشافعي والشافعي  
والشافعي والأوزاعي وحده<sup>(٤)</sup> في روي من قول  
علي كرم الله وجهه إذا سرق الرجل قطع يده  
اليمنى، فإن عاد قطعت وجهه اليسرى، فإن  
عاد صممه السجين حتى ينفث سهر إلى  
الأسحى من الله أن نوحه ليس له يد يأكس بها  
ويستحي بها، ورجل يمشي عليها<sup>(٥)</sup>

ودهب الملكية وشاعبه وإعابله في الروية  
الأخرى إلى أن من سرق، بعد أن قطعت يده  
اليمنى في أسوة الأولى، قطع رجله اليسرى.  
فإن عاد للمرة الثالثة قطعت يده اليسرى، فإن  
سرق مرة رابعة قطعت وجهه اليسرى، فإن عاد  
بعد ذلك حبس حتى تظهر نوبته لريموت، لما  
رواه أبو هريرة عن أن النبي ﷺ قال إذا سرق  
الشارق فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله،

(١) حديث. إذا سرق فاقطعوا يده، فإن عاد قاتلوه  
ورجله. نسخة المصنف في (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
وضعت نسخة ابن حجر في التلخيص (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
الطبعة النسخة، وورد به ما يشبهه

(٢) مقرئ على طبعه ١٠٤١. المواهب الذهبية ص ٣٦.  
أبي الطيب (١/٣٧) ط ١٠٤١. التلخيص وصحيفة ١٠٤١.  
المصنف ١/٣٧. شرح المصنف على طبعه ١٠٤١.  
١٠٤١. نسخ الطبري ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١.  
١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١.  
١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١.  
١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١.

(٣) حديث. أنه النبي ﷺ أمر بقتل سارق في أرض الحرام.  
أمره الله رضي (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
جابر بن عبد الله (في نسخة) ابن جابر في التلخيص  
(١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
أما في أخرى له بشرى بها

(٤) من حديث (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
المسند (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
الكبير (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.  
١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١. ١٠٤١.

(٥) سنن البيهقي (١/٣٧) ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١. ط ١٠٤١.



٢ - التوبة

كان قد سبوا عليه إن الله عفو رحيم<sup>(١)</sup> وهو  
بدل على أن التائب لأصام عليه الخ، إدلو  
لهم عليه أحد بعد التوبة لما كان لذكرها  
عنه<sup>(٢)</sup>

٣ - الرجوع عن الإقرار

٧٤ - اتفق جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة على أن السارق إذا رجع  
عن سريره، قبل القطع، سقط عنه الحد، لأن  
الرجوع عن الإقرار يورث شبهة<sup>(٣)</sup>

وذهب بعض الفقهاء من أن رجوع السارق  
في سريره لا يلزم منه، ولا يسقط عنه الحد، لأنه  
ثبوته لأصلي بقصاص أو مطلق لم يقبل رجوعه  
عنه، فكذلك حكم إذا أقر بالسرقه<sup>(٤)</sup>

٤ - لا يترك مع من لا يقدم عليه الحد

٧٥ ذهب الحنفية إلا ما يرفس - والحنابلة في

٧٣ - اتفق الفقهاء على أن التوبة الصالحة في  
الحد الذي يورث حرمان على إرادته التوبة سقط  
عذابه الاخرى عن السارق<sup>(٥)</sup> وبكثير استعملوا  
في أثر التوبة على إرادة حد السرقة للذهب  
المنفعة والمالكية والشافعية في أحد التوبتين  
والحنابلة في إحدى التوبتين وعنده، وحامه  
إلى أن التوبة لا يسقط حد التوبة، لمسونه  
تمالي<sup>(٦)</sup> والسنن وسائر ما قطعوا أيديهم  
حراراً بكسباً نكالا من الله<sup>(٧)</sup> من غير أن  
يمرق بين نائمه وغيره، ولأن النبي ﷺ أقام أحد  
على عصا وير سمرة، حينئذ نائما طلب  
الظهير من سمرة حملا<sup>(٨)</sup>

وذهب الشافعية - في صحيح المولى - والحنابلة  
في التوبة الأخرى - إلى أن التوبة تسقط حد  
السرقه، بقره تمالي - عه قن بين حرار السارق  
والسنن - فمن تاب من حد ظلمه وقبض

١ - سورة التوبة: ٣٩

(٢) فتح المكي ٤/ ١٦٩، المغني ٨/ ٢٨١، ٢٨٢ ط مكتبة

المعاصرة، المحقق ١٢٩/٩، المغني ٨/ ٢٨١، ٢٨٢ ط مكتبة

المعاصرة، المحقق ١٢٩/٩، المغني ٨/ ٢٨١، ٢٨٢ ط مكتبة

بني آظر ١٠٦/٢، فتح الباري ١٧٧/٥

(٣) ابن عاصم ٢/ ٣٩، حاشية الشافعية ٣٢٨/١

القيصري وحيد ١٢٩/٩، كنز الدقائق ١٢٩/٩

١، ٨، أخرجه من ٢٩١

(٤) بهبه المصنف ٧/ ١٤، ظني والشرح الكبير ٢٩٢، ١

٣٨٠/٤ ط نسخة المصنف، الفقهية من حاشية ابن

عاصي وصحيفة روضة الداعي

(٥) إسناده غريب الذي ١٠/ ٢٠، معالي السنن ٣٠٩

١ سورة المائدة: ٢٨

(٦) حاشية أن النبي ﷺ أقام أحد على عصا وير سمرة،

لغيره ابن عاصم ٢/ ٣٩، ط الحاشية من حاشية المصنف

الأكبر، رضي الله عنه البوصري في مصابيح الزجاجة

٢٩٢/٢ ط في المصنف

٥ - طرؤه الملك قبل الحكم

٧٦ - إذا نكح المالك السرقة قبل الفسخ، بأن اشترى أو وهب له أو جبر ذلك، وإن انقطع بسقط عنه - عند الجمهور - لأن المطالبة شرط لمحكم بالقطع، فإذا نكح السرقة قبل الفسخ، امتنع المطالب، وخالف المالكية في هذا الحكم، بعدم اشتراطهم المطالبة. فالعبرة بوجود الملك أو سقوطه بحال السرقة، دون اتصال الملك بعدها

فأما إذا حدث الملك بعد الفسخ، وقبل القطع، فإن المخذ يسقط عند الخفية. فاعدا أبو يوسف ورفقه - (لأن الفسخ في باب الحدود) يحصل فها لم ينص مكانه لم ينص)، ولأن المفسر بعد الفسخ، قبل الاستبراء، كأنفقوا بأصل السب، ولأن (النكاح وإن لم يوجد حظ ولقب السرقة، إلا أنه لو وجد شبهة عند التمهيد وهذه الشبهة تنبع من إقطة المخذ).

ذهب أبو يوسف ورفقه، والمالكية والشافعية والحنابلة، إلى أنه لا أثر لتمام السرقة بعد انقضاء على وجوب القطع، (لأن وجوب القطع حكم معلق بوجود السرقة، وقد تم السرقة، ووقعت موجهة للقطع لا تحتاج شرائط الوجود، فطرؤه الملك بعد ذلك لا يوجب حلال السرقة لوجوده، فبني القطع وجبا، ولأن ما حدث - بعد وجوب القطع - لم

أصح الرجوع، أي: إذا شترك جماعة في سرقه وكان بينهم من لا يتعلق بالقطع بسرقته، كعسي أو مجنون، فإن المخذ يسقط عن الشراكة كلهم، لأن السرقه واحدة، وقد حصلت بمن يجب عليه القطع ومن لا يجب عليه، فيسقط القطع عن الجميع، فبالأعلى اشترك العمد مع المحصر في مقتل، فإن النكاح يسقط عنها

وذهب أبو يوسف إلى أن المخذ لا يسقط إلا إذا كان العسي أو المجنون هو الذي وفي الأحد والإعسرح، لأن الإعسرح أصيب بالإعانة كالفسخ، فإذا سقط القطع عن الأصل وجب سقوطه عن التابع، أما إذا كان الأحد والإعسرح مكلف فإنه يكون قد قام بالأمر، فلا يسقط القطع عنه، وإن ساعد من العسي أو المجنون

وذهب المالكية، والشافعية والحنابلة، في الوجه الآخر - إلى أن اشترك من لا يجب له في السرقة لا يسقط عن سائر الشراكة، لأن سب محتاج بغيره خاص به، فلا يتعداه إلى غيره<sup>(١)</sup>

(١) مجالس المصنف ١٧٢، الجوز ١٥٦/٢، انظر المحكم

٢٥٦/٢، شرح الدرر ٩٥/٥، أسير المطالب ١، ٢٨،

١٣٩، صي الفسخ ١٦٠/٢، الفقه والشرح الكبير

١٦٢ - ٢٦٩/٢٠



بالنقض قبل الاستيفاء كالمأخوذ قبل  
النقض<sup>(١)</sup>

التميز :

٧٨ - تجوز العقوبة بالتعسير على كل سرقة لم  
تتكمّل أركانها، أو لم تستوف شروطها، لعدم  
وجوب الحد فيها وعلى كل سرقة دونه الحد فيها  
لوجود شبهة وكذلك تجوز العقوبة بالتعسير  
على السرقة التي سقط فيها القطع، على  
التعصّل الذي سبق بهائه،<sup>(٢)</sup>

الظن

٧٩ - لا خلاف بين الفقهاء في وجوب رد  
المسروق إن كان قاتلاً، إلى من سرق منه، سواء  
كان السارق موسراً أو معسراً، وسواء أقيم عليه  
الحد أو لم يقيم، وسواء رجع المسروق عنه أو  
عنه غيره، وذلك لما روي من أن الرسول ﷺ رد  
على صفوان رداً، ونقض سارقته، وقد  
قاله<sup>(٣)</sup> وعلى اليد ما أخذت حتى

يوجد شبهة في الوجوب، فلم يرد في الحد، ولو  
كان حادث الملك بعد النقص، سقط الحد  
لما قطع السبي<sup>(٤)</sup> سرق رده صفوان، بعد أن  
صديق به عليه، بل قال له: ذهلاً قبل أن  
تأتي به<sup>(٥)</sup>

٦ - تقدم الحد

٧٧ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية  
والحنابلة ويرى إلى أن حد لا يسقط بالتقدم،  
لأن الحكم لم يصدر إلا بعد أن ثبت السرقة،  
فوجب تعميده معها خلال الزمن، ولا يسمى إن  
يكون هروب الخافئ أو تراخي التنفيذ من أسيف  
سقوط الحد، وإلا كان ذلك ذريعة إلى تعطيل  
حدود الله

وذهب الحنفية - ماعداً زفر - إلى أن تقدم  
التنفيذ بعد النقص، يسقط القطع، (لأن  
النقص في باب الحدود إمساكاً، في لم يخص  
فكانت لم يخص، ولأن التقدم في التنفيذ كالقادم  
في الإيجابات باليمين، فإذا حكم عليه بالقطع  
بشهود في السرقة، ثم ثملت، فأخذ بعد رمان،  
لم يقطع، لأن حد السرقة لا يقام بحجة اليمين  
بعد تقدم العهد، والعرض في الحدود بعد

(١) جامع الصنائع ٨٩/٢، البوط ١٧٩/٩، فتح الظاهر  
١٦٥/١، بصيرة الحكيم ٢٥٩/٢، مفتي للحاج  
١٥١/١، يعني وقسم الكبير ٥/١٠ - ١١ - ١  
(٢) أحكام فلسطينية للروحي ص ٢٢٦، مقام القس  
٣٦٢/٢، لمي ١٧٩/١، وانظر مصطلح (التميز)

(١) جامع الصنائع ٨٨/٢، ٨٩، فصول ١٨٧/٩، شرح  
الشرعي ٨٩/٨، للشهاب ٢١١/٢، والفتي  
وقسم الكبير ٧٧٢/١، معار السر ٢٠/٢

تؤذيهم، ولا خلاف بينهم كلشك في وجوب  
صيانة المسروق إذا طلب، ولم يتم اخذ على  
السارق، بسبب يصح القطع، كأحد المال من  
غير حرم، أو كائن دون الصناديق، أو تحت شفة  
نمرا اخذ، أو جود دنت، وحيتد يجب على  
السارق أن يرد مثل المسروق، إن كان مثليا -  
وقيمة إن كان قيمياً -

٨٠ - ولكنهم اختلفوا في وجوب الصيانة إذا  
نصف المسروق وقد قطع به سرقة، على ثلاثة  
الاول -

الاول عدم وجوب الصيانة مطلقا، سواء  
نصف المسروق يملك أو يستهلك، وهذا هو  
الجمهور عند الفقهاء، وبه قال جماعة، وليس  
صحيح، والشافعي، ومالك، وغيرهم.<sup>(١)</sup>

لعمري يعني «والسارق والسارقة فاقطعوا

شماليه حرم، بما كتب بخلاف من الله» فقد  
سمى «القطع» حرم، وبغيره يسمى على  
الكسب، فلو حرم إلى الصيانة، يكنى القطع  
كاتب، ثم يكنى حرم، وقد جعل القطع كل  
اخذ، لأنه عز شأنه ذكره ولم يذكر غيره، فلو  
أوجب الصيانة لصار القطع بمنزلة الجزاء  
وقوله **فقطعه** إلا يرمع صاحب سرقة إذا أقيم عليه  
الحكم،<sup>(٢)</sup> فاحتث بمنزلة صراحة على نفي  
الصيانة، «فقطعه السارق» ومن هذا قالوا  
لا يمنع حد وسائر، لأن الحكم بالقياس بمنزلة  
المسروق مطلقا للسارق، مستند إلى وقت  
الاعتد، فلا يجوز إقامة حد عليه، لأنه لا يقطع  
أحد في سنت نفسه.<sup>(٣)</sup>

والثاني ذهب إلى بكة إلى صيانة المسروق  
إن تلف - شرط أن يكون السارق موسرا، من  
وقب السرقة إلى وقت القطع، لأن السارق  
تصل كائنا القائل عليه، فلا يمنع عن  
السارق عفو من، فإن كان السارق موسرا وقت  
السرقة، ثم أعسر بدورها، لو كان موسرا وقت  
السرقة، ثم أعسر بعدها، فلا صيانة، كشلا

الاول عدم وجوب الصيانة مطلقا، سواء  
نصف المسروق يملك أو يستهلك، وهذا هو  
الجمهور عند الفقهاء، وبه قال جماعة، وليس  
صحيح، والشافعي، ومالك، وغيرهم.<sup>(١)</sup>

لعمري يعني «والسارق والسارقة فاقطعوا

(١) حديث أصل الحديث حديث زرعي، أخرجه أبو  
داود (٨١٢/٢) تحقيق عز بن عبد الله، من حديث  
الحسن بن سرياء، وقال ابن حجر في تعليقه ٢٧٩/٢ -  
في شرحه لصحة الحديث، والحسن يختلف في بيان من

سورة

(٢) المسوق ١٤١/٩، بداية الجليل ٤٤٢/٢، أسس الخطاب  
١٥٩/٤، المقيم والشرع الكبير ٢٧٩/٢، المقيم  
٢٧٧/٤

(٣) يندرج الصانع ٨٥/٢، فتح القدير ٤٠٣/٢،  
أحكام القرآن للجصاص ٨١، بداية الجليل ٤٤٢/٢

(١) سورة الزكاة ٣٨

(٢) حديث إلا يرمع صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحكم،  
أخرجه الشافعي ٩٣/٢، في تكملة التمهيد ٢٠٢، وقال: هذا  
موسر، وليس بجاني

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٨٥/٢، فتح القدير ٤٠٣/٢،  
وبدائع الصانع ٨٥/٢، واسطة ٨٧/٢

تَجْمَعُ مِنْهُ عَقْرِيَّانِ، فَطُغِ بِهِ، وَتَبَاعُ مِنْهُ "١"  
وَالثَّلَاثُ: نَعْبُ الشَّامِيَّةِ وَالْحَبَشِيَّةِ،  
وَالْحَمِيمِي، وَحَمَار، وَتَنْفِي وَالْبَيْتُ، وَبِهَ تَقِي  
بِطْنِ الْبَصْرِيِّ، وَالرَّهْرِي، وَالْأَوْرَاقِي، وَابْنِ  
شَرِيَّةٍ، وَابْنِ حَافِيٍّ<sup>(٢)</sup> إِلَى وَجْهِ الْفَصِيحِ  
مُطْلَقًا، سَوَاءٌ كَانَ الْمَقْرُوفُ مُوسِرًا أَوْ مُسْرًا،  
وَسَوَاءٌ نَفِثَ الْمَقْرُوفُ سِلَاقًا أَوْ سِنَهَلًا، وَهَوَاءُ  
أَتَمَّ مُحَمَّدٌ عَلَى ذَلِكَ بَارِقًا لَوْ لَمْ يَحْمِ، فَالْقَطْعُ  
وَالْفَصِيحَانِ بِمُسَمَّانِ، لِأَنَّ الْقَطْعَ لِحْنُ اللَّهِ عَالِيهِ  
وَالْفَصِيحَانِ لِحْنُ اللَّهِ، وَهَذَا قَالَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ  
مَالِكٍ<sup>(٣)</sup> فِي نَزْدِيهِ ١٢٦

## سِرِّين

انظر بباس

## سِرِّين

انظر سِرِّين

لَمَّا رَأَى الْقَوْمُ تَضَمُّرَ الْقِيَمَةِ - إِذَا حَكَمَ بِمِثْلِ  
السَّرِّينِ - فَهِيَ تَبْعُ إِلَيْهِ فِي مَصْطَبِ (سِرِّين)

## سِرِّين

انظر دَل



١. حَذَابُ نَجْدَةٍ ١٢٦، بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ٣٥٣، لَحْنُ  
رَوَاقِ ١-٧، ٨-١٠، الْقَوَائِدُ الْعَصِيَّةُ ص ٣٩٩
- (٢) خُطْبَتُهُ رَحِيمٌ ١، ١٦٨، الْمَهْدَبُ ٢٨١، ٢٨٢، نَعْبُ  
الْقَطْعِ ١٢٦، لَحْنُ الْفَصِيحِ الْكَبِيرِ ١٦٩، لَحْنُ  
الْقِيَمَةِ الْكَبِيرِ ١٦٩، لَحْنُ الْفَصِيحِ الْكَبِيرِ ١٦٩، لَحْنُ  
١٦٩
- (٣) حَذَابُ نَجْدَةٍ ١٢٦، لَحْنُ الْفَصِيحِ الْكَبِيرِ ١٦٩، لَحْنُ  
١٦٩

عن أربعة الأعداء والخمسين، هو الجيش العظيم، والفتنة هو ما يصرف عن السرية، ونكتها: هي ما اجتمع ولم ينتشر<sup>(١)</sup>.

### حكم الشرعي

٣ - خروج مجاهدين لإغراء الدين، ودفع أشر عن الصاد وحماية اليهبة من مروجي الكفالة، ومن أنضل الفرقات إلى الله. وقد حدث العراق على الخروج له سبيل الله، فقال عمر بن الخطاب: «يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم بمردوا في سبيل الله التأفف إلى الأمام أو صدمت بأحياء الدنيا من الآخرة لم تنافع أحياء الدنيا في الآخرة إلا قليل» إلا تنفروا يترككم هذه الأوطان ويستبشركم بما وعدكم ولا تنفروا حتى ياتكم من كل شيء فدرككم<sup>(٢)</sup> وقال علي بن أبي طالب: «ما كان لأهل مدينة رسول الله ولا يرهبون الأعداء أن يخلصوا من رسول الله ولا يرهبون أنفسهم من مدسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يظنون موثقا بيعهم تكف. ولا بالون من عدو يلا إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر من أحسن<sup>(٣)</sup>». ويجردت من الآيات

## سرية

### التعريف

١ - في اللغة: السرية: يخرج للمهمة. وكسر الراء وتشديد القاء: قطع من الجيش معينة يسمى فاعلة من سري في النيس وأسرى إذا ذهب<sup>(٤)</sup> واجمع سرايا وسرايات<sup>(٥)</sup>

وفي الاصطلاح: مرفعة من جيش أخصها رحمة، يخفيها الأمير لفضاله العدو، أو انجس على الأعداء، وسبب سرية لأنهم يحدون بالليل، يكسبون بالليل للعدو عددهم<sup>(٦)</sup>

### الألفاظ ذات الصلة

### الجيش ومجوده

٢ - الجيش: مفرقة عن ثباته، والجيش: مازل

(١) المصباح المنير.

(٢) منه المحتاج ٥/ ٦، حاشية المجلس ٥/ ٢٩٦ حاشية

المصباح ٢١٧/ ٤، سبب الكبير ١٨

(٣) مجلة المحتاج ٢٥/ ٢٢١، أمم الخطاب ١٩١/ ٤ حاشية

المصباح ٢١٧/ ٤، مطلب لوني ٢٢٢/ ٩

(٤) سورة التوبة ٣٨- ٣٩

(٥) حاشية التوبة ٢٢٠

أن يعلم الرجل الواحد سرية، أو الأنس، أو  
الثلاثة، حسب الحاجة، وقال أبو يونس رحمته  
بالإجماع أنه إذا تروها لا يكون سرية، إنما كان  
مردية رحمته أنهم إذا ملعوا هذا العدد فالتهم من  
خافهم هم لا يرجعون من ملأ الملقوق بل  
المراد، 'بالتبيل'، لئلا يثبت حادثة من  
البيان في أيام الخندق سرية واحدة (١) وأثبت  
عده من أيس سرية واحدة (٢)، ويثبت دحية  
الكلمية سرية واحدة (٣)، وأثبت ابن مسعود  
وحسب سرية (٤)

قال السير بن عيسى - قضا ما روي من أن

وعلى ابن عمر رضي الله عنهما أن  
رسول الله ﷺ قال: 'إذا أنتمكم ليلة العصر من  
ليلة القدر حارس حرس في ركن خوف لعله  
أن لا يرحص إلى أهله' (١) ودوم السير رحمته عن  
بعث السرية حتى بعث سراياه التي بعث بها  
والرحس سرية (٢)

بالسرعة السرية، ولما في هذه  
الإجماع، ولما من ثوب عنه من أمراء الجيش

لأن السرية وأكثرها

١ - صرح الشافعية بأن أكثر سرية، أربعة،  
أو خمسة، بثلثها مائة (٣)

والمراد بها بحدوثها، وأخير صحابة أربعة،

وتحسب الصحابة الأربع عتقة، وغير الجيش أربعة  
آلاف، بل يثبت لنا عشر ألف من هذه (٤)

وقد شهد بر الحسب أنه لا بأس أن يثبت

(١) شرح الصمد الكبير ١ - ٢٧ - ٢٨  
(٢) حديث يثبت في هذه حادثة من السرية في أيام الخندق  
سرية واحدة، ذكره ابن جرير الطبري في تاريخه ١ - ٢٧٩  
ط (لأب)

(٣) حديث يثبت عهد من قيس سرية واحدة، أخرجه  
أحمد ١ - ١٩٦ - ١٩٧ ط (بجانبه) وأبو داود الطيالسي في صحيح  
الرواة ١ - ٢٠٣ - ٢٠٤ ط (بجانبه) وأبو داود الطيالسي  
وإسناده صحيح، وأبو داود الطيالسي وأبو داود الطيالسي  
رجاه للمعتمد

(٤) حديث يثبت عهد الكلمة سرية واحدة، أخرجه  
أحمد ١ - ١٩٦ ط (بجانبه) من معتمد بن عباد الطيالسي في صحيح  
الرواة الحديث في جميع الروايات ١ - ٢٣٦ ط (بجانبه)  
وأبو داود الطيالسي وأبو داود الطيالسي وأبو داود الطيالسي  
رجاه للمعتمد  
١ - حديث يثبت عهد من معتمد بن عباد الطيالسي في صحيح  
الحسب الحديث في أيام الخندق ١ - ٢٧٠ - ٢٧١ ط (بجانبه)  
في المصادر الحديثية وثبت السير

(١) حديث يثبت أنكم بثلث ألف من ليلة القدر، أخرجه  
أحمد ١ - ١٩٦ ط (بجانبه) وأبو داود الطيالسي

(٢) يراجع في ذلك كتب السير كلها في هذه السرية، وأبو داود الطيالسي  
بإجماع الإجماع

(٣) يثبت حديثه ١ - ١٩٦ ط (بجانبه) وأبو داود الطيالسي  
الحديث ١ - ٢٣٦ ط

(٤) يثبت عهد الصحابة أربعة، أخرجه أبو داود  
١ - ١٩٦ ط (بجانبه) من معتمد بن عباد الطيالسي في صحيح  
الحسب الحديث في أيام الخندق ١ - ٢٧٠ - ٢٧١ ط (بجانبه)  
رجاه للمعتمد وأبو داود الطيالسي

## خروج السرية

٥ - بمجرد خروج سرية مصر إلى إلام ، لأنه  
استوفى فيه الفصلحة ، وانفصله باده إلى  
خروجها ، إذ كانت أقداراً من أهل الذبوع ،  
لأنهم يصرّون لأجره ، تعرض مهم بوسر إليه فلا  
يجوز لهم الاستعلاء بأمر الخروج ، إذ إذا كانوا  
من لطوعة السدي ، و ينظروا خروج ديسو من  
أهل الفيوان فيكون خروجهم مصر إلى  
إلام<sup>(١)</sup>

ويجي إلام إذا بنت سرية ، ثم يأمرو  
بإبهم بعده

فإن السرخسي ، وسيا يجب هذا المقتضى  
برسول القلا ، فإنه دائم تحت السرايا ، وأمر  
عصم في كل مرة ، فهو حار تركه لضعفه مرة مع  
لجور ، ولأنه يستأجر ، إلى اجمع البرقي  
والكامل ، لا يحصل ذلك إلا إذا أمر عليهم  
مهمهم ، فيطمعونه ، وأنصحته في الحرب تقع  
من بعض القسا ، ثم استمدت محمد بن الحسن  
على ذلك بأن النبي ﷺ قد أنزل إذا خرج ثلاثة  
مسلمين في سفر فليؤمهم أكثرهم قرآن وإن كان  
أصغرهم<sup>(٢)</sup> ، وأما هذه لأنه انفصلهم ، ثم

السرية ، وهي أن تمت سرية دون ثلاثة  
نفر<sup>(٣)</sup> ، لأن قوله من وجوه

إب أن يكون ذلك على وجه الإنعاز  
للمسلمين من غير أن يكون ذلك مكروهاً في  
الدين ، أو يكون لمراد من أن الأفضل لا  
يجوز أحد من ثلاثة بتسليمه من أداء الفصلا  
بالطاعة على حياتها ، بل بتقدم أحدهم ،  
ويصحب الآتي بعده

ومن حيث المعنى ، وليس المقصود من ذلك  
فرب القتال فله ، بل مائة يكون المقصود أن  
تتجسس على الأعداء ، فتأتي به عزمه عليه في  
النصر ، وتكون السرايا من المدحول بهم  
لتحصيل هذا المقصود ، فظهر من ذلك الثلاثة  
وقد يكون المقصود أن يأتي أحدهما مدونه  
ويمكن الآخر بدم الأعداء ، ليقتل على  
ما يتجدد هم من سراري بعد هزات الواحد  
عنه ، وهذا يتم للمرضى بالمش

وقد يكون المقصود القتال أو التوصل إلى  
قتل العدو من جهة عينة ، فيحصل هذا المقصود  
بثلاثة فصاعداً ، هذا كل سراري في حديث  
السرية إلى الإمام أو نائبه بطريقه فيه صحة  
للمسلمين<sup>(٤)</sup>

(١) باب الجهاد (١) ٦٦٠ ، حاشية الكوفي ٢ ٦٦٧ ، مؤلف

على (١) ٣٦٩ ، خطاب أبي شيبة (١) ٤١١

(٢) حديث (١) ٤١١ ، حاشية الكوفي (١) ٦٦٧ ، مؤلف

قرآن وإن كان أصغرهم ، أخرجه ابن أبي شيبة (١) ٤١١

٤١١ ، حاشية الكوفي (١) ٦٦٧ ، مؤلف

سرية

(٣) حديث (١) ٤١١ ، حاشية الكوفي (١) ٦٦٧ ، مؤلف

حديث (١) ٤١١ ، حاشية الكوفي (١) ٦٦٧ ، مؤلف

نظره في الفصول الخيرية ، وكتبه السيد

(٤) شرح السيرة الكبرى ١ ٦٠٠ ، مؤلف



ثم التفت بعد الخمس، مما قلعت به السرية  
أخرج عنه ثم أعطى السرية ثلث م بقي، ثم  
نسم سائر على الجيش والسرية معه <sup>(١)</sup>  
والفصيل في مصطالح (تفصيل)

وإن كانت دار الحرب قريبة، حتى يوصلت سرية  
وتصعد الخروج وراها ففتحت قبل خروجه لم  
بشاركتها وإن قربت دار الحرب، لأن العينة  
للمجاهدين وهم قبل الخروج ليسوا بمجاهدين

وإن بحث سريتين على جهتين مختلفتين لم  
تشارك إحداهما الأخرى فيما عمت.

وإن أوقعت في بلاد العدو والنضا في موضع  
تشارك فيما عمتا بعد الاجتماع

وإن بعثها إلى جهة واحدة وكان لغيرها  
واحدا، أو كتب إحداهما قريبة من الأخرى  
تشارك في العينة. <sup>(٢)</sup> وتفصيل في  
(غيبه)



### التفصيل للسرية

٧ - يجوز الإلمام بإد دخول دار الحرب غلزا ويحت  
بين يديه سرية لتسير على العدو أن يعمل لهم  
أربع بعد الخمس ثم يلا

فيخرج الخمس ثم يعطي السرية م جهين  
لهم وهو مع الثاني ثم يعسم م بقي في جيش  
والسرية معه وإن بحث سرية بعد فقوده جعل

(١) شرح قسم الكبير ٢/ ٦٦ وما بعده، فتح القدير

١٤٩/٤، ابن علقين ٢/ ٢٢٨، ترمذي ٢/ ١٢٨

جوهري (كتاب) ٢/ ٢٦١، لمي ٢/ ٣٧٩

(٢) دومة الطليح ١/ ٥٧٤، الطي ١/ ٥٤٢، وشرح منير

طليح ٢/ ٦٤٥



# تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الرابع والعشرون

ابن الحاجب هو عثمان بن عمر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

بن حبيب هو عثمان بن حبيب  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن حجر المكي هو أحمد بن حجر العسقلاني  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

بن حجر العسقلاني هو أحمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٩

ابن حمدان هو أحمد بن حمدان  
تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٥

ابو رشيد هو محمد بن أحمد (البلخي)  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الرفعة هو أحمد بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨١

ابن سبرين هو محمد بن سبرين  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

بن شاذان هو عثمان بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

# ٤

الاحري هو محمد بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٣٠٥

ابن أبي شيبة هو عثمان بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٧

ابن أبي بلي هو محمد بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن يحيى هو علي بن خلف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن يمنية (تقي الدين) هو أحمد بن

عبد الحليم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جري هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن شبرمه

(محقق) فرحم الله

ابن قدامة

ابن شبرمه هو عبد الله بن شبرمه  
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

رفیق ابن الحدادی في الأحكام الأندلسية. وهو  
تقدم واحد من أبي الحسين بن جبريل ورفيقها  
وحتى أخذ جماعة منهم ابن أبي الدنيا  
الطبرستاني

ابن الصلاح هو عثمان بن عبد الرحمن  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

من مصنفاته «مختصر الفصول الفخرية»  
وهو الجليل والشمس في شرح التهذيب «ومختصر  
التهذيب للأزهري»

ابن عابد بن محمد أمين بن عمر  
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠

[الطبائع ص ١٦٦، وشجرة النور الزكية  
ص ١٦٧، ونبذة الوفاة ص ٣٩١، ومصنف  
المؤلفين ٣١٩/٥]

ابن عباس هو عبد الله بن عباس  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن خليل هو علي بن خليل

ابن عبد البر هو يوسف بن عبد الله  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن قاسم المصافي هو أحمد بن قاسم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن العربي هو محمد بن عبد الله  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن القاسم هو عبد الرحمن بن القاسم  
الملكي

ابن عرفة هو محمد بن محمد بن عرفة  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم هو محمد بن قاسم  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عطاء الله (٩٠٦ هـ)

هو عبد الكريم بن عطاء الله بن  
عبد الكريم بن علي، أبو محمد، القرشي،  
الزهري، الأندلسي، توفيه، مالكي،  
أصولي، عرف بالدرية، شعري، لغوي، فلكي

ابن قدامة هو عبد الله بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القصار هو يحيى بن أحمد

توفي رحمه في ح ٨٠٠ م ٢٧٨

ابن قيم الجوزية هو محمد بن أبي بكر

توفي رحمه في ح ١٠٠٠ م ٣٣٣

ابن الكاتب (٩٠٠ - ٩٠٠)

هو عبد الرحمن بن يحيى بن محمد بن

الكتاب، أبو القاسم المعروف بابن الكاتب

توفي مائة من فناء انبيريان الشهير

وحمد لهم قال ابن سعدون كان مؤرخاً

بالعلم والفقه والنظر، وقصده مشهور، وفيه في

مسائل متشعبة من الفقه، وله أبو القاسم

القاضي بمصر، وماله من فروق أجوبة في

مسائل منسوبة من بعض قال القاضي وقد

كان أعدل جواب بكل من يفتي من علمه

انقيرون فأجابني أبو القاسم في رجاها،

علي ما كان عليه من سهل لسان بالسر

ولابن القاسم كتاب كبير في الفقه، حرمانه

وحسين جزي،

[ترتيب الأثر ٢/ ٧٠٦ - ٧٠٧]

ابن الماحنون هو عبد الملك بن عبد الحميد

توفي رحمه في ح ١٠٠٠ م ٣٣٣

ابن مردوق (٧١٠ - ٧٨١ م)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن

مردوق الحنبل، أبو عبد الله المعروف بابن

مردوق الحنبل، صاحب مائتي، مستوفي

توفي رحمه في ح ٨٠٠ م ٣٣٣

ابن عبد الحليم بن علي الدباسي، وماله

المسعى محمد بن أحمد بن خلف الطبري،

وعلى بن محمد الطحاري ومحمد بن

عبد الله بن النعمان ومحمد بن

مؤازة، شهدا الإمام لحفظ باب النظر

ومحمد بن دو تليف العجيب والمؤازة الغربية

مستوفي المطالب والمحقق

من تصانيفه «تيسير المرام في شرح عمدة

الأحكام»، وشرح الأحكام الخمسة، وشرح

أحكام الصحاح للبخاري، وشرح كتاب

الشفا في معرفة حقوق المصطفى

[شجرة السور السريفة م ٢٣٦، وبين

الابهاج م ٢٦٧ - ٢٧٠، وجمع الحقائق

١٩/٩، والمبداج م ٣٠٥ - ٣٠٩، والأعلام

[٢٢٦/٩]

ابن مسعود هو عبد الله بن مسعود

توفي رحمه في ح ١٠٠٠ م ٣٦٠

ابن المنذر هو محمد بن إبراهيم

توفي رحمه في ح ١٠٠٠ م ٣٣٣

ابن تافع هو عبد الله بن تافع

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

أبو إسحاق المروزي هو وزير أبيهم بن أحمد.

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤٢١

ابن المهام هو محمد بن عبد الواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥

أبو بكر الصديق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو وهب هو عبد الله بن وهب اللخمي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

أبو ثود هو إبراهيم بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الفقيه هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو إسحاق الشيباني (٣٤٠ - ١٢٧ هـ)

هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق،

تلميذ أبي عبد الله الكوفي من أعلام التابعين

الخطاب كان شجاع الكوفة في عصره، شارك علياً

وصي الله عليه، وروى عنه وعن المغيرة بن

شعبة وزياد بن أرقم وأبي بن علقم وجابر بن

سمرة وغيرهم وصنفه ابن يونس وصنفه

وسليم بن الشيباني، والثوري، وشعبة ورميز بن

معاوية وغيرهم وقيل سمع من ٣٨

صحابياً، وكثيراً من الأئمة المشاهير في الفروع

هذا المرحوم في من رتبته من عروقات ناله ابن

معيص والسبكي ثقة، وقال العمري كوفي

ثاني ثقة

[تهديب: ١٢/٨ - ١٧، وبلوخ

الإسلام للذهبي ١١٦/٥، والأعلام

[٢٥١/٥]

أبو البراءة هو محمد بن الأشعث

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو رافع

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

أبو سعيد الحذري: هو سعيد بن مالك:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

أبو المالكية: هو وليح بن مهران:

تقدّم ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣

أبو العباس بن سريج: هو أحمد بن عمر:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

أبو عبد الرحمن الشامي (٢ - ٨٥): وقيل

(٧٢هـ)

هو عبد الله بن حبيب بن وهبة، أبو

جابر الحمصي، الكوفي القاري، عفى، ولأبيه

صحة. روى عن عمرو وشريك وعلي وابن مسعود

وأبي هريرة وغيرهم. وعنه إبراهيم السعدي وأبو

إسحاق السبيعي وسعيد بن جبر وعدهم. قال

العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال النسائي: ثقة

[عبد بن النعمان ١٨٢/٥، وطبقات ابن

مسعود ١٧٢/٦، وتاريخ بغداد ٤٣٠/٩،

والبلدية والمهلبية ٦/٩، وسير أعلام النبلاء

[٢٧٧/٤ - ٢٧٧]

أبو حبيب: هو القاسم بن سلام:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٧

أبو عمران موسى بن عيسى (؟ - ٤٢٠ هـ):

هو موسى بن عيسى بن أبي حمزة، أبو

عمران، الغضائفي، شيخ المالكية بالقيروان

فقيه، محدث، قال ابن العميد: كان إماماً في

القيروان، بصيراً بالحديث، رأس في الفقه

نقله بأبي الحسن العباسي وأحمد بن قاسم

ودرس الأصول عن القاسمي أبي بكر

البيضاقي. رآه عنه ابن جرير وصلى السوسي

وغيرهم.

عن تصانيفه: «التعليق على حاشيته» و«

يكملة»، والمهرنت.

[شجرة النور الزكية ص ١٠٩، والتدريج

ص ٣٤٤، وشذرات الذهب ٢/٣٤٧،

والأعلام ٨/٢٧٨، ومعجم الزعفراني ١٣/٤١١]

أبو الوليد، سميرقندي: هو نصر بن محمد:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨

أبو هريرة: هو جابر بن عبد الله

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

أبو يعلى: هو محمد بن الحسين

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٩٤

أبو يوسف: هو يونس بن إبراهيم:

تقدّم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

أبي بن كعب

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

## ب

٩

أبي المالكي هو محمد بن خليفة

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٠

الباقري هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

لائوم هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

البخاري هو محمد بن إسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

بشر الراسبي هو بشر بن عياض

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٥

إسماعيل بن راهوية

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

بشر بن الوليد (١٥٠ - ٢٣٨ هـ)

هو بشر بن الوليد بن خالد، أبو الوليد،

الكوفي والكندي نسبة إلى كنده بكسر

الكاندة قبيلة مشهورة باليمن فلقبه حنفي.

عاصم العراق وهو أحد أصحاب أبي يوسف

خاصة، وعنه أخذ عنه جميع مالك رحلوا من

ريدين وعمرهم روى عنه أحمد بن علي الألبان

وقصص على الموصلي وأبو القاسم العمري وأبو

المعالي النعماني وغيرهم قال الأحمري سالت

أشداد بن عطاء الله، وقال السمعاني عن

أشداد بن عطاء

الأسروشي هو محمد بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ٢٠ ص ٢٥٠

أدهب هو أدهب بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أنس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

[سيرة اعلام النبلاء ١٠، ٦٧٣، و تاريخ  
مستطاد ٨٠/٧، و شطراب ٨٩/٢، و انوار  
الهدى ص ٥١، و المحاضر نسخة ١١٦٦/١]

## ث

البهوي هو حسين بن مسعود  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الثوري هو سليمان بن سعيد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الثقفي هو عمر بن رسلان  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

## ج

البناني هو محمد بن الحسن  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٢

الخصاصي هو أحمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البهوي هو منصور بن يوسف  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٤

الجوابي هو عبد الله بن يوسف  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

البحرسي هو سليمان بن محمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

## ح

بيضاوي هو عبد الله بن عمر  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

الحافظ العراقي هو عبد الرحمن بن حسين  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧





المجلد هو محمد بن أحمد

المجلد هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

المجلد هو محمد بن أحمد

المجلد هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

المجلد هو محمد بن أحمد

المجلد هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

المجلد هو محمد بن علي

المجلد هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

المجلد هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

د

المجلد هو محمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

المجلد هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

المجلد هو محمد بن أحمد الدمشقي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

خ

المجلد هو محمد بن عبد الله

المجلد هو محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٧

الرملي هو غير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

الرويانى هو عبد الواحد بن إسحاق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

ر

الرازي هو محمد بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

ر

راشد بن سعد (؟ - ١١٣ هـ)

هو راشد بن سعد الجعفي، ويقال

لقبوا بـ تميمي، النعمي، حدث حصص روى

عن سعد بن أبي وقاص، ومعاوية بن أبي

سفيان وثوبان وحبة بن عبد السلام وأبي سلمة

وعمرهم وروى عنه ثوبان بن يزيد ومحمد بن

الزبير بن عدي ومعاوية بن صالح ومعاوية بن

عمر وعمرهم

قال الأثرم عن أحمد لا يأس به، وقال

أحمد لم يسمع من أبيه معمر، ثقة وكذا قال

أبو حاتم والمجلي ومغلوب بن شيبه

[تجدد التهذيب ٢/٢٢٥، والعلامة

والتهذيب ٩/٢٥٧، وسير أعلام النبلاء

٤/٤٩٠، وتهذيب ابن عساکم ٥/٢٩٢]

الزرقاني هو عبد الباقي بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الزبير بن العوام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

زو بن حبلن

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٧

الزركشي هو محمد بن جابر

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

زقر، هو زقر بن الفضل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

الزريقي هو عبد الكريم بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الزهري

(ملحق) تراجم النحاة.

الشراطي

الزهري - هو محمد بن مسلم

ميت في سنة ١٠٠

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

تعدت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

الزين المعروف ر. المعروف

سليمان الطارسي

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٨

الستدي هو محمد بن عبد الله

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٨

س

سحنون هو عبد السلام بن سعيد.

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

س

المرحبي هو محمد بن أحمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

شارح النية هو إبراهيم بن محمد بن علي.

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥١

سعيد بن جبير

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

تغلبي هو إبراهيم بن موسى

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعيد بن عبد العزيز

تعدت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٢

الشافعي هو محمد بن إدريس.

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سعيد بن المسيب.

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

شراطي هو علي بن علي

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشريني

الشريني هو محمد بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

(ملحق) لراجم الفقه

صبرة بن حبيب

صاحب المصنف المختار هو محمد بن علي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الشرقاوي هو عبيد الله بن حمادي  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

صاحب المصنف هو عبيد الله بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٣

الشمسي هو علي بن شريك  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

الصباحي

تقدم بيان توفيقه للفظ في ج ١ ص ٣٥٧

شمس لأمة الطوائف هو عبد العزيز بن  
أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الصنعاني هو محمد بن إسماعيل  
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٤

الشيخ عيسى هو محمد بن أحمد  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

ض

ص

صبرة بن حبيب (١٣٠٠ هـ)

هو صبرة بن حبيب بن صبيح، أبو عيسى،  
الزبيدي الحمصي، بابي، زوي عن شاذان بن  
لؤس وأبي أسلم، أبي يحيى، وعوف بن مالك  
وعبد الرحمن بن عمرو السلمي، وعبد الله بن  
رفيع الأسدي وغيرهم وعنه عنه عنه  
وعنه عنه بن صالح حصرمي وأبو بكر بن أبي  
حريم وعبد القاهر بن يزيد بن حيدر وغيرهم

صاحب البدائع هو أبو بكر بن محمود  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب الحاشي هو علي بن محمد القزويني  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

قال ابن محمد: كان ثقة إن شاء الله، وقال  
أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن حبان في  
الثقات، وقال المعجل: شامي ناهي.  
[مذهيب التهذيب ٤/٥٩٩]

ع

عائذ

تقدم ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عباد بن الصامت

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبد الجبار بن وائل

تقدم ترجمته في ج ١٧ ص ٢٤٧

عبد الله بن أحمد بن حنبل

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٣

عثمان بن عطاء

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

الغزالي (٧٢٥-٨٠٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن الحسين بن  
عبد الرحمن بن أبي بكر، من الملقين، أبو

ط

طبروسي بن كبان

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

الطحاوي: هو محمد بن الوليد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

ط

لنفضل الكردي، اميرالدين، العراقي، فقيه  
شافعي، حديث، حافظ اصول، لنوي،  
مشاركون في بعض العلوم، سمع من ابن  
عبدالله بن وعلاء الدين القزويني وابو  
عبدالدائم وغيرهم وأخذ عنه كثير من أهل  
عصره. مهم نور الدين المصفي وابن حجر  
الذهبي. ولي قضاء الحجة السنة ٧٨٨هـ  
وامتد في ٧٨٨هـ

من تصانيفه: نظم الفرائد في تفسيره  
لركبة، وادبائع على خلاص من حوادث  
القصاص، ومطهر في تفسير عربي للقرآن،  
والغنية في علوم الحديث، وادرج في الفقه  
المتكثرة،

[تصنيف الطب ٥٥/٧، واندر الطائفة  
٣٥٤/١، والصورة اسلام ١٧١/٤، وصحة  
التوكلين ١/٥، والأعلام ١١٩/٤]

عروة بن الزبير

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عز الدين بن عبد السلام هو عبد العزيز بن  
عبد السلام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

علي بن أبي طالب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

العزاي هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٣

غ

## ف

## ق

الفضيل بن عياض (١٠٥ - ١٨٧ هـ).

هو الفضيل بن عياض بن مسعود، أبو علي،  
التميمي، البصري، فقيه حنفي، شيخ الحرم  
الكبي، من اكابر الزهاد الصلوة، أحد أئمة  
من الإمام أبي حنيفة، قال فيه ابن المبارك:  
«ما بقي من شهر الأرض أفضل من الفضيل بن  
عياض» وقال شريف القاضي: «فضل حجة  
لأجل زمانه» روى عنه الإمام الشافعي ويحيى  
القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن حبان  
ويحيى بن يحيى التميمي وابن وهب وغيرهم.

قال أبو حاتم والنسائي: ثقة مأمون. قال  
المعطي كوفي ثقة متعمد وجعل صالح يسكن  
مكة. من كلامه: «من عرف الناس فستر»

[تتبع: التهذيب ٣٩٤/٨، وشذرات  
الذهب ٣٩٦/١ - ٣٩٨، وسر أعلام النبلاء  
٣٧٢/٨ وأحوال الفضيلة ١٠٩/١، والتهجد

الرهرة ١٢١/٢، والأعلام ٢٦٠/٥]

قاصب خان هو حسن بن منصور.

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي عياض هو عياض بن موسى

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قائد بن دعابة

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراجهي هو أحمد بن إدريس

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي: هو محمد بن أحمد

تقدست ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

الفعال: هو محمد بن أحمد الحنفي.

تقدست ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القبلي هو أحمد بن أحمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القبلي هو ناصر الدين محمد بن حسن:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

## ك

## م

الكلساني هو أبو بكر بن مسعود:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

المارودي هو علي بن محمد:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الكرخي هو عبيد الله بن الحسن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

المولي هو عبد الرحمن بن مقون

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

الكرلاني هو جلال الدين بن شمس الدين

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٩

محمد بن الحسن الشيباني

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الكنال بن إمام هو محمد بن عبد الواحد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

محمد الرمي هو محمد بن أحمد الرمي:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

## ل

لمرغوي هو علي بن سليمان:

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

اللحمي هو علي بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

المزني هو إسماعيل بن يحيى المزني

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٧١



مسلم بن یسار

ممنون (ترجمہ الفقہاء)

مکی بن سعید

مسلم بن یسار

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۴۴

و

القاسمی ابو الفرج هو عبداللہ بن ابی

صہر

تقدیم ترجمہ فی ج ۹ ص ۲۸۵

واقفی بن حنیف

تقدیم ترجمہ فی ج ۷ ص ۲۴۶

مکحول

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۷۲

ی

لثاوی محمد عبدالرزاق بن یحییٰ

تقدیم ترجمہ فی ج ۱۱ ص ۳۸۹

یحییٰ بن سعید الأنصاری

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۱۴

ن

النجمی هو ابراہیم النجمی

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۶۵



نوروی هو یحییٰ بن شرف

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۷۳

# فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	القسم
٥	زلزلة	
	انظر - صلاة الكسوف ، وصلاة الجمعة	
١١ - ٥	زمان	١٤ - ١
٥	التعريف	١
٥	الانقطاعات الصلة	
٥	أ - الأجل	٢
٥	ب - الخطب	٣
٥	ج - المهر	٤
٦	د - الله	٥
٦	هـ - الوقت	٦
٦	مهرات الزمان والكسوف	٧
٨	حكم سبب الزمان	١٠
٩	أثر الزمان على الصلوات والحقوق	
٩	التعريف	١١
٩	الحقوق	
٩	أ - الإقرار بالحدود	١٢
٩	ب - التذلل في الحدود	١٣
٩	ج - سماع الدعوى	١٤
١٣ - ١٠	زمانه	٨ - ١
١٠	التعريف	١
١٠	الانقطاعات الصلة	
١٠	أ - الطعان	٢
١١	ب - التعصب	٣
١١	الأحكام المتعلقة بالزمانه	
١١	حضور الزمن الخمسة	٤
١١	عج الزمن	٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٢	إعتاق الرمن في الكفارة	٦
١٣	قتل الرمن لي، جهاد	٧
١٤	أخذ الحجر، من الرمن	٨
١٥	زهره	
	بطل حلي، ردة	
١٦ - ١٧	دموم	٩ - ١٠
١٨	التعريف	١
١٩	الأحكام المتعلقة بدموم	
٢٠	أ- الشرب من ماء دموم	٣
٢١	ب- أداب الشرب من دموم	٤
٢٢	ج- نقل ماء دموم	٥
٢٣	د- استعمال ماء دموم	٦
٢٤	هـ- فضيل ماء دموم	٧
٢٥	وملحة	
	انظر: ملاحى	
٢٦ - ٢٨	دمى	١ - ٣
٢٩	التعريف	١
٣٠	الألفاظ ذات الصلة	
٣١	أ- اللط، والخباج	٢
٣٢	ب- البواء	٣
٣٣	ج- سحائى	٤
٣٤	الحكمة مكتسبة	٥
٣٥	علو، ثم الرمن	٦
٣٦	لوك، الرمن	٧
٣٧	حد طرسى	٨
٣٨	شروط حد دمى	

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
٢٢	أولاً - الشروط المنقضية عليها	
٢٣	١ - بإرخيل الخشعة لو قدرها من مظهرها	١١
٢٣	٢ - أن يكون من صدره الفعل ممكنه	١١
٢٤	٣ - أن يكون من صدره الفعل عنما بالتحريم	١٣
٢٥	٤ - انتهاء الشبهة	١٤
٢٥	٥ - أنواع الشبهة عند ختمها	١٥
٢٦	٦ - الشبهة في الفعل	١٦
٢٧	٧ - الشبهة في الفعل وليس أيضاً الشبهة	١٧
	لحكمه وشبهة ذلك	
٢٧	٨ - شبهة بعد	٨
٢٩	ب - أنواع شبهة عند فائكه	١٩
٢٩	ج - أنواع الشبهة عند التناقض	٢٠
٣٠	د - الشبهة عند ختامها	٢١
٣١	٥ - من شروط حد الزنى أن يكون من صدره الفعل مختاراً	٣٢
٣٦	ثانياً - الشروط مختلف عليها	
٣٦	١ - اشتراط كون الموطوء حياً	٣٣
٣٣	٢ - كون الموطوء امرأة	٢٤
٣٣	وحد، النهي	٢٥
٣٤	٣ - كون الزوج في القبل	٢٦
٣٤	٤ - كون الزوج في دار الإسلام	٢٧
٣٥	٥ - أن يكون من صدره الفعل مطلقاً	٢٨
٣٦	٦ - أن يكون من صدره الفعل بطله	٢٩
٣٧	أ - الشهادة	٣٠
٣٧	ب - بشرط في الشهود على نرس	
٣٧	الشرط الأول - كونه	٣١
٣٨	الشرط الثاني - أن يكونوا أحراراً	٣٢

الصفحة	الموضوع	الصفحات
٣٨	تشريعيات الثالث اتحاد لمجلس	٣٣
٣٩	الشروط أربع مقبول لشهادة	٣٤
٤٠	الشروط خمس أماله لشهادة	٣٥
٤٠	شهادة الخروج عن الرعي	٣٦
٤١	ب - لأفراد	٣٧
٤٢	طلب عن الإقرار	٣٨
٤٦	ج - لخريش	٣٩
٤٦	١ - ظهور الحمل	٤٠
٤٣	٢ - اندماج	٤١
٤٣	إقامة حد الرعي	
٤٣	١ - من يقيه حد الرعي	٤٢
٤٣	٢ - علاوة الحد	٤٣
٤٤	كيفية إقامة الحد	٤٤
٤٤	مسطحات حد الرعي	٤٥ - ٤٨
٤٧	سور	
	انظم طعمه، وسيمه ومغصوب	
٤٧	رند	
	انظر حيايف وديات	
٤٨	٥٩	٦ - ١
٤٨	التعريف	١
٤٨	الانحداد - انحصه	
٤٨	أ - الردة	٢
٤٨	ب - الإحداد	٣
٤٩	ج - الحدان	٤
٤٩	د - ينص بالزينة من أحكام	
٤٩	الحكم بكم من نوبدو	٥

الصفحة	الموضوع	القرآن
٥١	مرث من نورث، ومن يورث	٦
٥١ - ٥٣	رثا	٦ - ١
٥١	التمريض	٦
٥١	الألفاظ ذات الصلة	
٥١	أ - الحرام	٧
٥٢	ب - الحلال	٣
٥٢	ج - الحرام	٤
٥٢	ما ينص به القرآن من أحكام	
٥٢	أولاً - خلع أهل الذمة العرب	٥
٥٢	ثانياً - يسي لمسلم الرشد	٦
٥٣	رواثة	
٥٣	انظر ربيعة	
٥٣	رواج	
٥٣ - ٥٤	انظر نكاح	
٥٤ - ٥٥	رواى	٣ - ١
٥٤	التمريض	١
٥٤	الحكم الإلهي	
٥٤	أ - وقت صلاة الظهر	٧
٥٥	ب - حكم الله - بالخاصة بعد الزوال	٣
٥٦ - ٦٠	روح	١ - ١١
٥٦	التمريض	١
٥٦	حقوق الروح على روحه	
٥٦	١ - وصوب لطفه	٧
٥٧	٢ - تكبير الروح من الاستماع	٣
٥٧	ج - عدم إلتئ من يكره الروح دفعه	٤
٥٧	د - عدم الخروج من البيت إلا بغيره الروح	٥

الصفحة	الموضوع	القرآن
٥٨	هـ - الذَّوْب	٧
٥٩	و - تحريم الزَّوْجَةِ لزوجها	٨
٥٩	ز - ما يجب على الزوج لزوجته	٩
٥٩	ح - ما يسمى للزوج في معاشرة زوجته	١٠
٦٠	ط - إنباء عقد الزوج	١٩
٦٠ - ٦٦	روجه	١٨ - ٩
٦٠	التعريض	١
	الأحكام المتعلقة بالزَّوْجَةِ	
٩٠	التَّحْلِيلُ لِلزَّوْجَةِ	٢
٦١	اختيار الزَّوْجَةِ	٣
٦٢	حق المرأة في اختيار زوجها	١٩
٦٣	حقوق الزَّوْجَةِ	١٢
٦٣	الحقوق المشتركة بين الزوجين	١٣
٦٣	حقوق الزَّوْجَةِ الخاصة بها	١٤
٦٤	أ - النهر	١٥
٦٤	ب - العفة	١٦
٦٥	العقد بين الزوجات	١٧
٦٥	حسب العشرة	١٨
	زور	
	انظر دعوى، شهادة، تقرير	
٦٦ - ٦٩	زنا	٣٠ - ١
٦٦	التعريض	١
	الزَّنا والجماع	
٦٦	أ - مبيع	٢
٦٦	ب - غلة	٣
٦٧	ج - مبيع	١



الصفحة	الموضوع	الفقرات
	انقسام الزيادة .	
٦٧	أ - انقسامها من حيث الاتصال والانفصال	٥
٦٧	ب - انقسامها من حيث التميز وعدمه	٦
	ج - انقسامها من حيث كونها من جنس الأصل	
٦٧	أول من غير جسمه	٧
٦٧ - ٦٨	العوامل المتبعة بالزيادة	٨ - ١٠
	الإحكام المتعلقة بالزيادة	
٦٨	الزيادة على الثلاث في النوصية	١١
٦٩	الزيادة في الألف والإدغام	١٢
٦٩	الزيادة في الألف والسين	١٣
٦٩	الزيادة على خبرين في التكميم	١٤
٧٠	الزيادة في الفعل والقول في الصلاة	١٥
٧١	الزيادة على التكبيرات الأربع في صلاة الجنب وأثرها	١٦
٧٢	أثرها في الزكاة على المقدار الواجب إخراجها	١٧
٧٢	ريضة الركبن عما حقه له الموكل	١٨
٧٢	ريضة المبيع وأثرها في الرد بالعيب	١٩
٧٣	الريضة على الثمن وأثرها	٢٠
٧٣	ريضة الشفع فيه ، هل تكون للمعتري أو للمعتب	٢١
٧٤	ريضة الموهوب	٢٢
٧٥	ريضة الموهوب وأثرها في الرجوع في الهبة	٢٣
٧٥	ريضة القصد أو وجوبها في الطلاق قبل التدخول	٢٤
٧٦	ريضة التركة لحاصله بعد الوفاة قبل أدائه للدين	٢٥
٧٧	ريضة التبرير عن نفس المحدث	٢٦
٧٧	الريضة على الفرض والسبب الرأفة (الفعل المطلق)	٢٧
٧٨	الريضة على الفرائض التكريم	٢٩
٧٩	براطي البعث	٣٠

الصفحة	الموضوع	العدد
٨٠ - ٨٢	رواية	٩ - ١
٨٥	المعريف	١
٨٠	الأمثلة ذات الصلة	٢
٨١	الحكم المكتبي	٣
٨٥	رواية في الروبوت	٤
٨٥	رواية لقور	٥
٨١	رواية لأصاكن	٦
٨٦	رواية الصالحين والإحسان	٧
٨٢	رواية أفروجه لأهلها والدنيا، وروايتها في	٨
٨٧	رواية المحضر	٩
٨٣ - ٨٧	رواية النبي ﷺ	١٠ - ١٢
٨٣	التعريف	١
٨٣	الحكم المكتبي	٢
٨٣	تأثيل مسبوقة أرميه	٣
٨٤	تأثيل رواية النبي ﷺ	٤
٨٥	أدب رواية النبي ﷺ	٥
٨٥	رواية في رواية غير النبي ﷺ	٦
٨٧	صحة روايته ﷺ	٧ - ١٢
٨٨ - ٩١	رواية القصور	١ - ٦
٨٨	حكم رواية القصور	١
٨٩	رواية غير القصور	٢
٨٩	شأن الرجال في رواية القصور	٣
٨٩	رواية في النبي ﷺ	٤
٨٩	أدب رواية القصور	٥
٩١	طرح رواية القصور	٦

الصفحة	الموضوع	الظهورات
٩١	رب	
٩١	نهر زبدي	
٩١	دنة	
٩١	نظر نوب	
٩١ - ٩١	ربوب	٩٠١
٩١	التعريف	١
٩١	الإلهام ذات الصلة	
	١ - الجليل	
	ب - شجرة	
	ج - السوف	
	د - القلوس	٥ - ٦
٩٢	الأحكام لتدافع بها	٦
٩٢	صوب القديس الربوب	٧
٩٢	وجوب التركة في الربوب	٨
٩٢	بيع الربوب صالحه	٩
٩٢ - ٩٢	سؤال	١٣ - ١
٩٥	التعريف	١
	الإلهام ذات الصلة -	
٩٥	الاستعلاء	٢
٩٥	الشهادة	٣
٩٥	الأمر	٤
٩٥	الرداء	٥
٩٥	الائس	٦
٩٦	الحكم لتكسفي	
٩٦	أولا - السؤال (بمعنى الاستفهام)	٧
٩٦	السؤال بين العالم والتكلم	٨

الصفحة	الموضوع	الطرقات
٩٧	باب - الرسول يمدني كتب حجة	
٩٩	سورة في المسجدة	٩
٩٩	باب - الرسول يمدني كتاب حجة	١٠
٩٩	ربما - سورة - الله تعالى يمدني	١١
٩٩	باب - الرسول يمدني كتاب حجة	١٢
٩٩	باب - الرسول يمدني كتاب حجة	١٣
١٠٨ - ١٠١	سورة	١٤ - ١٥
١٠٠	الحكماء الحكيم	١٦ - ١٧
١١٣ - ٨	سورة	١٨ - ١٩
١٠٨	الحكماء	٢٠
١٠٩	أول - من القرآن	٢١
١١٠	ثاني - من القرآن	٢٢
١١٢	ربما - من القرآن	٢٣
١١٣ - ١١٥	سورة	٢٤ - ٢٥
١١٣	سورة	٢٦
١١٣	الحكماء	٢٧
١١٤	سورة - من القرآن	٢٨
١١٥	سورة - من القرآن	٢٩
١١٥	سورة - من القرآن	٣٠
١١٦ - ١١٨	سورة	٣١ - ٣٢
١١٦	سورة	٣٣
١١٦	سورة - من القرآن	٣٤
١١٦	سورة - من القرآن	٣٥

المصنف	الموضوع	الصفحة
١١٧	المسوم الذي نجس في البركة	٤
	ساعة الإجابة	
	تقرر مواضع الإجابة	
١١٨ - ١١٩	سجدة	٩ - ١
١١٨	التعريف	١
١١٨	الإلحاق باب القصة	
	أ - الحب	
	ب - المذبح	
	ج - اليد	٤ - ٢
١١٩	الأحكام المتعلقة بالسجدة	
١١٩	أ - في الرمي	٥
١١٩	ب - في التيميم	٦
١٢٠	ج - بعوده	٧
١٢٠	د - في نقصه	٨
١٢٠	هـ - في اليد	٩
١٢١ - ١٢٢	ساق	٤ - ١
١٢١	التعريف	١
	الأحكام المتعلقة بالساق	
١٢١	حكم الساق من حيث كونها عرواً	٢
١٢١	تفصيص في شئ	٢
١٢٢	نية الساق	٤
	ساق	
١٢٢	انظر: سكرت	
١٢٣ - ١٢٤	صبيان	١١ - ١
١٢٣	التعريف	١
١٢٣	الإلحاق باب القصة	

	أ - الرهان	١٢٢
	ب - القهر	
٤ - ٢	د - اللير	
٥	حكم المباق	١٢٢
	أنواع المسابقة	١٢٣
٦	أ - المسابقة بغير عوض	١٢٥
٨	ب - المسابقة بعوض	١٢٦
١٠	عقد المسابقة	١٢٧
١١	الموقف	١٢٨
١٢	من يخرج الموقف	١٢٨
١٣	ما يشترط في المسابقة في الحيل والإين ومحوها	١٣١
١٤	ما يحصل به السبق	١٣٦
١٥	الناشطة	١٣٦
٢ - ١	سب	١٣٣ - ١٤٤
١	التعريف	١٣٣
	الأنفاظ ذات الصلة	١٣٣
	أ - التعيب	
	ب - اللعن	
٤ - ٢	ج - الغضب	١٣٣ - ١٣٤
٥	حكم السب	١٣٥
٦	الفاظ السب	١٣٥
٧	إثبات السب المتضمني للتعزير	١٣٥
٨	حكم من سب الله تعالى	١٣٥
٩	التعريض بسب الله تعالى	١٣٦
١٠	سب النبي ﷺ	١٣٦
	حكم من سب النبي ﷺ	١٣٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٣٦	سب سلم النبي ﷺ	١١
١٣٦	سب مدني النبي ﷺ	١٢
١٣٧	التعرض بسب الأبياء	١٣
١٣٧	سب السكران النبي ﷺ	١٤
١٣٨	الإكراه على سب الله تعالى أو الرسول ﷺ	١٥
١٣٨	سب الملائكة	١٦
١٣٨	قتل القريب لكره إذا سب الله تعالى أو الرسول أو الدين	١٧
١٣٩	سب بناء النبي ﷺ	١٨
١٣٩	سب الدين والله	١٩
١٤٠	سب الصحابة رضي الله عنهم	٢٠
١٤٠	سب الإمام	٢١
١٤٠	سب مولد	٢٢
١٤١	سب الأرض	٢٣
١٤١	سب المسلم	٢٤
١٤١	سب الدمى	٢٥
١٤٢	النهي عن سب آفة المشركين	٢٦
١٤٢	سب الساب خصائصا	٢٧
١٤٣	سب الأموات	٢٩
١٤٣	سب النهر	٣٠
١٤٤	سب الزجاج	٣١
١٤٤	سب الحصى	٣٢
١٤٥	سب	٣١-١
١٤٥	التعريف	١
١٤٦	الأنصاف ذات الصلة	
١٤٦	أ - الشرط	٢
١٤٦	ب - اللغة	٣

الفرق	الموضوع	الصفحة
١	تقسام السبب	١٤٦
٢	ما يطلق عليه اسم السبب	١٤٧
١-٨	سبب	١٤٨-١٥٠
١	التعريف	١٤٨
	الآلفاظ ذات الصلة	١٤٨
٢-٥	الحديد، النافذة، العطب، الدرع	١٤٨
٦	الحكم الإجمالي	١٤٨
٧	دعوى السبب في الاستيلاء للأولاد	١٤٩
٨	مواطن السبب	١٥٠
	سبب	١٥٠
	انظر أطمية	
	سبب	١٥٠
	انظر سبب	
١-٧	سبب الحدث	١٥٠-١٥٣
١	التعريف	١٥٠
٢	الحكم التكليفي	١٥٠
٥	شروط البناء عند من يقول به	١٥٢
٦	محوه بعد التطهر إلى مصلاه	١٥٣
١-٢٧	سبب	١٥٤-١٦٤
١	التعريف	١٥٤
	الآلفاظ ذات الصلة	١٥٤
٢	أ- الرهينة	١٥٤
٣	ب- الخيبر	١٥٤
٤	الحكم التكليفي	١٥٤
	أقسام السبب	١٥٥
٥	الأول، الثاني	١٥٥



الصفحة	الموضوع	المقررات
١٥٥	الثاني - النزول على حكم وحل	٦
١٥٥	الثالث الرد	٧
١٥٧	الرابع - نقل العهد	١١
١٥٧	التصرف في السبي	١٢
١٥٧	- حكم قتلهم	١٣
١٥٨	ب - القلادة	١٥
١٥٩	ج - المهر	١٩
١٦١	د - الامتزاز	٢٠
١٦١	التصرف في السبي بالبيع وحرره	٢١
١٦١	التعريف من الأم وولدها المسبي	٢٢
١٦١	أثر السبي في الحكم بإسلام المسي	٢٣
١٦٢	أثر السبي في النكاح	٢٤
١٦٤	الزواج بالعمية	٢٧
١٦٤ - ١٦٦	مبيكة	٢٨
١٦٤	التعريف	١
١٦٤	الافتاد ذات الصلة	
١٦٤	شتر	٢
١٦٥	برأب الصامة	٣
١٦٥	الأحكام المتعلقة بالمسبكة	
١٦٥	أ - الزكاة في ممتلكات الذهب والفضة	٤
١٦٥	ب - تحريم الربا في ممتلكات الذهب والفضة	٥
١٦٥	ج - جعل المسبكة رأس مال في الشركة	٦
١٦٦	د - طلع بد سارق المسبكة	٧
١٦٦ - ١٦٨	مسبل الله	٢٨
١٦٦	التعريف	١
١٦٦	حكم التكبهي	٢

الصفحة	الموضوع	الأنفردات
١٦٨ - ١٧٣	سر	١ - ٦
١٦٨	التعريف	١
١٦٩	الأحكام المتعلقة بالستر	
	أ - ستر حيوات المؤمنين	٢
١٧٠	ستر المؤمنين على نفسه	٣
١٧١	ستر السلطان على الخاص	٤
١٧١	ستر المظفر من النساء	٥
١٧١	سر الأسرار	٦
١٧٣ - ١٧٦	ستر الممورة	٧ - ١
١٧٣	التعريف	١
١٧٤	ما يتعلق بستر الممورة من الحكم	
١٧٤	أولاً - ستر الممورة من لا يحل له ينظر	٢
١٧٥	ستر الممورة في الصلاة	٥
١٧٦	ثانياً - ستر الممورة في الخلوة	٦
١٧٧ - ١٨٨	سيرة نصفي	١ - ١٦
١٧٧	التعريف	١
١٧٧	الحكم التكليفي	٢
١٧٨	ما يجنب سيرة	٣
١٧٨	أ - الاستئذان بالأهلي	٤
١٧٩	ب - الاستئذان بالندبة	٥
١٨٠	ج - السيرة بالخط	٦
١٨١	الترتيب فيها بحسب سيرة	٧
١٨١	مقدار السيرة وحسنها	٨
١٨٢	كيفيه نصب أو وضع السيرة	٩
١٨٢	موقف المعلي من السيرة	١٠

الصفحة	الموضوع	الفرات
١٨٤	سنة الإمام سرة للمؤمنين	١١
١٨٤	مروزيين العربي والسنة	١٢
١٨٦	أثر المروزيين يدي المصلي في طبع الصلاة	١٣
١٨٦	دفع المروزيين المصلي والسنة	١٤
١٨٧	كيفية دفع المروزيين يدي المصلي والسنة	١٥
١٨٨ - ١٩٠	سنة	١٦ - ١
١٨٨	التعريف	١
١٨٨	الاعطاء ذات الصلة	
١٨٨	أ - طياد	٢
١٨٩	ب - الزيف	٣
١٨٩	معامله بأسره	٤
١٨٩	بيع السنوقه بغيره	٥
١٩٠	أحد السنوقه في غيره	٦
١٩٠ - ٢٠٠	سجل	١٦ - ١
١٩٠	التعريف	١
١٩١	الاعطاء ذات الصلة	
١٩١	أ - محضر	٢
١٩٢	ب - المصك	٣ - ٧
	ج - المستند وأسد	
	د - الوثيقة	
	هـ - القيدان	
	و - الخرجه	
١٩٣	معام السجلات	٨
١٩٤	كيفية التكملة في السجلات	٩
١٩٥	مخطط السجلات	١١
١٩٦	نمذم جميع السجل	١٢

الصفحة	الموضوع	الأمثلة
١٩٦	عمل القاضي في عهده في سجده	١٣
١٩٨	عمل القاضي في عهده في سجل قاضي سابق	١٤
١٩٨	نقص في السجل من أحكام	١٥
٢٠٠	نقص في كتاب السجل وما يشترط فيه	١٦
٢٠١ - ٢١١	سجود	١٧ - ١
٢٠١	تعريف	١
٢٠٢	أحكام التكليفي	
٢٠٣	قوله - سجود الصلاة	٢
٢٠٥	أحكام السجود وضع الركبتين قبل اليدين أو عكسه	٤
٢٠٦	السجود على اليدين والركبتين والقدمين	٥
٢٠٧	وضع الأنف على الأرض في السجود	٦
٢٠٨	كسب الجبهة وغبرها من أعضاء السجود	٧
٢٠٩	نظرة بينة في السجود	٨
٢١٠	التكبير لسجود وتيسير فيه	٩
٢١٠	قراءة تقرأ في السجود	١٠
٢١١	ثابت السجود لعبر الله	١١
٢١٢ - ٢٢٣	سجود تلاوة	٢١ - ١
٢١٢	تعريف	١
٢١٣	أحكام التكليفي	٢
٢١٤	سروط سجود التلاوة	
٢١٤	الطهارة من الحدث والحائض	٣
٢١٥	دخول الوقت	٤
٢١٥	الركب عن مصداق الصلاة	٥
٢١٥	موضع سجود التلاوة	٦
٢١٦	مواضع السجود المضمّن عليها	٧
٢١٦	مواضع السجود المحلف فيها	

الصفحة	الموضوع	الرقم
٢١٦	٢ - المحظية الثانية في سورة طه	٨
٢١٧	٣ - سجدة سورة (ص)	٩
٢١٩	٤ - سجدة نص	١٠
٢٢١	كيفية سجود التلاوة	١١
٢٢٣	أ - في الصلاة	
٢٢٣	ب - في غير الصلاة	
٢٢٤	القيام بسجود تلاوة	١٢
٢٢٥	التسليم والذوق في سجود التلاوة	١٣
٢٢٥	التسليم من سجود التلاوة	١٤
٢٢٦	للسجود للتلاوة خلف التالي	١٥
٢٢٧	دفع مقام سجود التلاوة	١٦
٢٢٨	سجود المريض والمسافر للتلاوة	١٧
٢٢٩	قراءة آية السجدة للسجود	١٨
٢٢٩	مخارج آية السجدة	١٩
٢٢٩	سجود التلاوة في أوقات النهي عن الصلاة	٢٠
٢٣١	تلاوة آية السجدة في الخطبة	٢١
٢٣١	قراءة الإمام في سجدة في صلاة السر	٢٢
٢٣٢	وقت أداء سجود التلاوة	٢٣
٢٣٣	تكرار سجود التلاوة	٢٤
٢٣٤ - ٢١٥	سجود السهو	٢٥ - ١٨
٢٣٤	السرعي	١
٢٣٤	بحكم التكبيري	٢
٢٣٥	د - ب - سجود السهو	
٢٣٥	الريثية والنقص	٣
٢٣٥	ب - اشتك	٤
٢٣٧	لأحكامه الخاصة بسجود السهو	٥

٦	الواجبات والسنن التي يجب تركها سجود السهو	٢٣٨
٧	موضع سجود السهو	٢٣٨
٨	تكرار السهو في نفس الصلاة	٢٤٠
٩	سبب سجود السهو	٢٤٠
١٠	سهو الإمام والمأموم	٢٤١
١١	استجابة الإمام لنية المأمومين وتالياتهم	٢٤٢
١٢	سجود الإمام لسهو	٢٤٢
١٣	سجود المبرور لسهو	٢٤٣
١٤	سهو المأموم خلف الإمام	٢٤٣
١٥	سهو الإمام أو المبرور عن التشهد الأول	٢٤٤
١٦ - ٩	سجود الشكر	٢٤٥ - ٢٥٠
١	التعريف	٢٤٥
٢	مشروعية سجود الشكر	٢٤٦
٣	الحكم التكليفي	٢٤٧
٤	اسباب سجود الشكر	٢٤٨
٥	شروط سجود الشكر	٢٤٨
٦	كيفية سجود الشكر	٢٤٨
٧	سجود الشكر في الصلاة	٢٤٩
٨	سجود الشكر في أوقات النسي	٢٥٠
٩	إظهار سجود الشكر وإحصائه	٢٥٠
١٠ - ٩	مطلق	٢٥٣ - ٢٥٦
١	التعريف	٢٥٦
٢	الانقضاءات المصلحة	٢٥٦
٣	الحكم التكليفي	٢٥٦
٤	أثر المصالح على الوضوء	٢٥٦
٥	أثره على الغسل	٢٥٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٤٢	أثره على الصوم	٦
٢٤٣	عمرة سحاق	٧
٢٤٣	نظرنا لحدة إلى امرأ المسلمة	٨
٢٤٣	رد شهاده لباحقة	٩
٢٤٣ ٢٥٥	محب	٩ - ٣
٢٤٣	استغفر	١
٢٤٣	الحكم لإجني	٢ - ٣
٢٤٥ ٢٥٨	سحت	١ - ٨
٢٤٥	الشريق	١
٢٤٦	الأنطادات لصله انصب	٢
٢٤٦	الحكم التكنيفي	
٢٤٦	رشوة	٣
٢٤٦	كسب الحجام	٤
٢٤٧	مهر الرمي	٥
٢٤٨	حلوان بكاهي	٦
٢٤٨	ثمن الكلب والخنزير والكروما ساجها	٧
٢٤٨	ما أخذ من حياء	٨
٢٤٨	سحر	
٢٤٩ ٢٥٩	نظر تهميد	١ - ١٨
٢٤٩	استغفر	١
٢٤٩	الأنطادات لصله	
٢٤٩	الشعور	٢ - ١
٢٤٩	صم - الشراء	
٢٤٩	حد - العربيه	
٢٤٩	د - المرقية	

الصفحة	الموضوع	المقررات
	هـ - نكاح	٨٠٥
	و - لأوفى	
	ز - النسيئة	
٢٦١	حليته طسحر	٩
٢٦٣	حكم فتنكلي	١
٢٦٤	كفر الساحر بعد السحر	١٢
٢٦٤	حكم تعلم السحر وتعليمه	١٣
٢٦٥	الشبهة، أو حبل سحر عن طسحر	١٤
٢٦٦	عقوبة الساحر	١٥
٢٦٦	حكم الساحر إذا كان مسجود	١٦
٢٦٨	محرر السحر الذي لم يستحق الفضل	١٧
٢٦٨	الإجارة على فعل السحر أو تعليمه	١٨
٢٦٩ - ٢٧٢	مسحور	١ - ٦
٢٦٩	عريف	١
٢٧٠	حكمه لإحراق	٢
٢٧٠	وقت المسحور	٣
٢٧١	أحر مسحور إلى وقت لثنت	٤
٢٧٢	المسحور بالتحريز وغيره	٦
٢٧٣ - ٢٧٥	صخرة	١ - ٩
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٣	الأنواع ذات الصلة	
٢٧٣	أ - الإجارة	٢ - ٤
	ب - العينة	
	ج - الخلق	
٢٧٣	الحكم الإجمالي	٥
٢٧٥	مسحور	



انظر: قذف، سب		
٢٧٩ - ٢٨٢	سد الذرائع	١-٣
٢٧٩	التعريف	١
٢٧٩	الحكم الإجمالي	٢-١٤
٢٨١	قبح الذرائع	١٣
٢٨٩ - ٢٩٤	سد المودق	١-٢
٢٨٩	التعريف	١
٢٨٩	الحكم التكليفي	٢
٢٨١	سرار	
انظر: إسرار		
٢٨٤ - ٢٨٧	سراية	١-٦
٢٨٤	التعريف	١
٢٨٥	الحكم الإجمالي	٢
٢٨٥	السراية في المقت	٣
٢٨٥	سراية الجنابة	٤
٢٨٥	سراية الغزو	٥
٢٨٦	سراية الطلاق	٦
٢٨٧ - ٢٩٠	سِرّ	١-٨
٢٨٧	التعريف	١
٢٨٧	الآفاظ ذات الصلة: التبعوى	٢
٢٨٨	أنواع السر	٣
٢٨٨	للقنصل بين إظهار الأعمال والإسرار بها	٤
٢٨٩	أ- التصريح في البين	٥
٢٨٩	ب- دفع صدقة التصريح سرا	٦
٢٨٩	تكليح السر	٧

الصفحة	الموضوع	الفرقات
٢٨٩	لزجة التشهد س١	٨
٢٩٠ - ٢٩٢	سرر	٩ - ١٠
٢٩٠	لتعريف	١
٢٩١	لأخطا ذات الصلة بهم البيض	٢
٢٩١	حكم الكيفي	٣
٢٩١	صيام التعف من شعبان	٥
	سرف	
	نظر: إسرف	
٢٩٢ - ٢٩٧	سرقه	١٠ - ١١
٢٩٢	التعريف	١
٢٩٣	الأخطا ذات الصلة :	
	أ - الإخلاص	٢
٢٩٣	ب - حجب الأمانة وحياتها	٣
٢٩٣	ج - الخرافة	٤
٢٩٣	د - العصب	٥
٢٩٤	هـ - الجيش	٦
٢٩٤	و - النخل	٧
٢٩٥	ز - الثب	٨
٢٩٥	أركان السرقة	٩
٢٩٥	الركن الأول : المسروق	١٠
٢٩٥	الشرط الأول : التمكنف	١١
٢٩٧	الشرط الثاني : انقص	١٣
٢٩٨	الشرط الثالث : عدم الإسطرار لو الحاجة	١٤
٢٩٩	الشرط الرابع : انتهاء الغرامة بين المسارقي والسروق منه	١٥
٣٠٢	الشرط الخامس : انتهاء شبهة استحقاقه للمال	١٨
٣٠٥	الركن الثاني : السروق منه	٢٣

٢٠٥	الشرط الأول: أن يكون المسروق مضمونا	٢٢٣
٢٠٦	الشرط الثاني: أن يكون للمسروق منه يد صحيحة على المسروق	٢٤
٢٠٦	الشرط الثالث: أن يكون المسروق منه مضمون المال	٢٥
٢٠٧-٢٢٤	الركن الثالث: قتل المسروق	٢٦-٤١
٢٢٤	الركن الرابع: الأخذ خفية	٤٢
٢٢٤	١- الأخذ	٤٣
٢٢٥	٢- الخفية	٤٤
٢٢٥	٣- الإخراج	٤٥
٢٢٥	أ- الإخراج من الحرم	٤٦
٢٢٦	ب- إخراج المسروق من حيازة مالكه لو من يقوم مقامه	٤٦
٢٢٦	ج- دخول المسروق في حوزة السارق	٤٧
٢٢٨	د- الشروع في الأخذ	٤٨
٢٢٩	حكم الشروع في السرقة	٤٩
٢٢٩	الاشتراك في الأخذ	٥٠
٢٣٢	إثبات السرقة	٥٥
٢٣٢	أولا: الإقرار	٥٦
٢٣٤	لقيا: القينة	٥٩
٢٣٥	ثالثا: اليمين القرمزية	٦٠
٢٣٥	رابعا: القرائن	٦١
٢٣٥	حد السرقة	٦٢
٢٣٦	١- محل القَطْع	٦٣
٢٣٨	٢- موضع القَطْع وبغداره	٦٦
٢٣٩	٣- كمية القَطْع	٦٧
٢٤٠	٤- تكرار القَطْع بتكرار السرقة	٦٩
٢٤٠	السرقة بعد القَطْع	٧٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٤٢	مفردات الحد	٧١
٣٤٢	١ - الشفاعة والعضد	٧٢
٣٤٣	٢ - التوبة	٧٣
٣٤٣	٣ - الرجوع عن الإقرار	٧٤
٣٤٣	٤ - الاشتراك مع من لا يقام عليه الحد	٧٥
٣٤٤	٥ - مراءى المثل قبل الحكم	٧٦
٣٤٥	٦ - تقدم الحد	٧٧
٣٤٥	التعزير	٧٨
٣٤٥	الغيبان	٧٩
٣٤٧	سرقين	
	انظر: زيل.	
٣٤٧	سر وال	
	انظر: لبس.	
٣٤٧	سُرْبَة	
	انظر: سرى.	
٣٤٨ - ٣٥٢	سربة	٧-١
٣٤٨	التمزيق	١
٣٤٨	الألفاظ ذات الصلة: الجيش ونحوه	٢
٣٤٨	الحكم الشرعي	٣
٣٤٩	أقل السرقة وأكثرها	٤
٣٥٠	خروج السرقة	٥
٣٥١	ما يفتحه السرقة	٦
٣٥٢	التفصيل للسرقة	٧